الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف-المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
رقم التسجيل: DC/06/14

University of Mohamed Boudiaf-M'Sila
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Commercial Sciences

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

بعنوان:

تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية:
الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية
-إطار مقترح-

إعداد الطالبة:
إيمـــــان جـودي

إشـراف الأستاذ الدكتور:
السعيـــــد قـــــــاسمي

تاريخ المناقشة: 2022/09/21

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حسين بلعجوز	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
السعيد قاسمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أحمد السعيد حميدي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
عبد القادر حوة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا
السعدي عياد	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف	مناقشا
سمية فضيلي	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف-المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
رقم التسجيل: DC/06/14

University of Mohamed Boudiaf-M'Sila
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Commercial Sciences

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

بعنوان:

تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية:
الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية
-إطار مقترح-

إعداد الطالبة:
إيمـــــان جـودي

إشـراف الأستاذ الدكتور:
السعيـــــد قـــــــاسمي

تاريخ المناقشة: 2022/09/21

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حسين بلعجوز	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
السعيد قاسمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أحمد السعيد حميدي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
عبد القادر حوة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا
السعدي عياد	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف	مناقشا
سمية فضيلي	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

﴿الإسراء85﴾

تماما مثل اللغة التي لا يجب أن تسقط سهوا أو أن تذوب مع العولمة؛

المحاسبة لا يجب أن تخضع للتنميط لتصبح على مقاس واحد؛

يمكن فقط التقارب في الأطر المفاهيمية والمبادئ الأساسية؛

وترك هامش اختلاف لترجمة الخصوصيات الاقتصادية والثقافية

وحتى الدينية...

إيمان جودي

الإهداء

إلى ...

والداي

وإخوتي

وأهلي

وأساتذتي

وزملائي

وطلبتي أيضا

أهدي هذا العمل المتواضع

إيمان

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً على توفيقه لي بإنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل: **السعيد قاسمي**، لقبوله الإشراف على الأطروحة وعلى المرافقة العلمية والمتابعة بالنصح الدائم، وأسال الله أن يجزيه خير الجزاء ويديم عليه الصحة والعافية؛

كما لا يفوتني توجيه جزيل الشكر **لأعضاء لجنة** التي تشرفت هذه الأطروحة بقراءتهم وبمناقشتهم وإثرائهم لها، جزاهم الله خير الجزاء؛

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من ساعدني وشجعني على إتمام هذا العمل بالنصائح والتوجيهات.

إيمان

الملخـــــــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية ونظيرتها الأمريكية، وعلى ضوء ذلك صياغة إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية من خلال إصلاح النظام المحاسبي المالي. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن للوصول إلى نتائج البحث؛ والتي تتمثل أساسا في أن التقارب المحاسبي الدولي هو وسيلة غير فعالة لتحقيق هدف المجموعة الواحدة من المعايير في ظل الاختلافات بين الدول التي لا يمكن الغاؤها والتحديات التي لا يمكن تجاوزها. من جهته، حقق مشروع التقارب الدولي-الأمريكي عدّة نتائج إيجابية ساهمت في تحسين بعض متطلبات معايير المحاسبة الدولية، خاصة الإطار المفاهيمي ومعيار الاعتراف بالإيرادات، والتي سيكون لها تأثير مهم في تعزيز جودة المعلومات المالية. وبالتالي، يمكن الاستفادة من تجربة التقارب بين المعايير الدولية ونظيرتها الأمريكية -على الرغم من وجود بعض النقائص والانتقادات- في إصلاح النظام المحاسبي المالي ليكون مرجعية محاسبية ملائمة تضمن إنتاج معلومات مالية مفيدة وعالية الجودة، ومواكبة للتطورات على المستويين المحاسبي الدولي والاقتصادي. وعلى هذا الأساس، وجب القيام بتحديث النظام المحاسبي المالي وتعديله بشكل جوهري وتهيئة البيئة الجزائرية بكافة جوانبها لاحتواء هذا التغيير.

الكلمات المفتاحية: التقارب؛ معايير المحاسبة الدولية؛ معايير المحاسبة الأمريكية؛ جودة المعلومة المالية؛ النظام المحاسبي المالي.

Abstract

This study aims to evaluate the project of convergence between the International Financial Reporting Standards (IFRS) and Generally Accepted Accounting Principles in the United States (US. GAAP), and in light of this, formulate a proposed framework to improve the quality of financial information through reforming the Financial Accounting System. The descriptive analytical, and comparative methods were used to reach the research results, which are mainly represented in the fact that international accounting convergence is an ineffective way to achieve the objective of a single-set of standards in light of the differences between countries that cannot be canceled and the challenges that cannot be overcome. For its part, the IFRS-US.GAAP Convergence Project has achieved several positive results that have contributed to improving some requirements of IFRS, especially the Conceptual Framework and the revenue recognition standard, which will have an important impact on enhancing the quality of financial information. Thus, it is possible to benefit from the experience of convergence between IFRS and US. GAAP - despite the presence of some shortcomings and criticisms - in reforming the Financial Accounting System to be an appropriate accounting reference that ensures the production of useful and high-quality financial information, and keeps pace with developments at the international and economic accounting contexts. On this basis, the Financial Accounting System must be modernized and fundamentally modified, and the Algerian environment in all its aspects must be prepared to contain this change.

Keywords: Convergence; IFRS; US. GAAP; Quality of financial information; Financial Accounting System.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	-
شكروتقدير	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XV
قائمة المختصرات	XIX
المقدمة العامة	
أولا-الإشكالية الرئيسة	ب
ثانيا-فرضيات الدراسة	ج
ثالثا-نموذج الدراسة	ج
رابعا-أهمية الدراسة	ج
خامسا-أهداف الدراسة	د
سادسا-مبررات اختيار الموضوع	د
سابعا-منهج الدراسة	ه
ثامنا- الدراسات السابقة	ه
تاسعا-حدود الدراسة	ك
عاشرا-هيكل الدراسة	ك

الفصل الأول: التقارب كظاهرة محاسبية دولية	
تمهيـــــد	02
المبحث الأول: الحاجة إلى معايير محاسبية متو افقة	03
المطلب الأول: ماهية مبادئ المحاسبة المقبولة عموما	03
الفرع الأول: أسباب الاختلاف بين المبادئ المحاسبية	03
الفرع الثاني: مشاكل الاختلاف بين المبادئ المحاسبية	10
المطلب الثاني: تطور هيئات إصدار معايير المحاسبة الدولية	13
الفرع الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية	13
الفرع الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية	15
الفرع الثالث: الهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية	16
المبحث الثاني: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية	19
المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية	19
الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الدولية	19
الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الدولية	20
الفرع الثالث: أهداف معايير المحاسبة الدولية	21
المطلب الثاني: عملية إصدار معيار محاسبي دولي	22
الفرع الأول: مقومات إعداد معيار محاسبي دولي	22
الفرع الثاني: الإجراءات الواجبة لإصدار معيار محاسبي دولي	23
الفرع الثالث: القوى المؤثرة على إصدار معايير المحاسبة الدولية	25
المطلب الثالث: تنظيم معايير المحاسبة الدولية	27
الفرع الأول: مكونات معايير المحاسبة الدولية	27
الفرع الثاني: التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الدولية	32

الفرع الثالث: الإفصاح الإلكتروني في ظل معايير المحاسبة الدولية	33
المبحث الثالث: التقارب الدولي مع معايير المحاسبة الدولية	36
المطلب الأول: نطاق التقارب الدولي للمعايير المحاسبية	36
الفرع الأول: مفهوم التقارب الدولي للمعايير المحاسبية	36
الفرع الثاني: أهمية التقارب الدولي للمعايير المحاسبية	37
الفرع الثالث: استخدام معايير المحاسبة الدولية حول العالم	38
المطلب الثاني: نماذج عن التقارب الدولي للمعايير المحاسبية	39
الفرع الأول: النموذج الأمريكي	40
الفرع الثاني: النموذج البريطاني	40
الفرع الثالث: النموذج الياباني	42
الفرع الرابع: النموذج الجزائري	44
المطلب الثالث: تحديات التقارب الدولي للمعايير المحاسبية	45
الفرع الأول: التعاليم الدينية	45
الفرع الثاني: التنوع الثقافي	47
الفرع الثالث: التكلفة / العائد	49
الفرع الرابع: العديد من الاقتطاعات	49
خلاصة الفصل	51
الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية	
تمهيـد	53
المبحث الأول: مدخل إلى معايير المحاسبة الأمريكية	54
المطلب الأول: تطور الهيئات المحاسبية الأمريكية	54
الفرع الأول: هيئة الأوراق المالية والبورصات	54

الفرع الثاني: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين	55
الفرع الثالث: مجلس معايير المحاسبة المالية	57
المطلب الثاني: مفهوم معايير المحاسبة الأمريكية	61
الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الأمريكية	61
الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الأمريكية	62
الفرع الثالث: مكونات معايير المحاسبة الأمريكية	62
المطلب الثالث: تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية	65
الفرع الأول: دوافع تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية	65
الفرع الثاني: تدوين معايير المحاسبة الأمريكية	66
الفرع الثالث: الإجراءات الواجبة لإصدار معايير المحاسبة الأمريكية	71
المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية مقابل نظيرتها الأمريكية	74
المطلب الأول: المبادئ مقابل القواعد	74
الفرع الأول: مقارنة بين مدخل القواعد ومدخل المبادئ	74
الفرع الثاني: حجج اعتماد مدخل معين للمعايير المحاسبية	78
المطلب الثاني: تحليل الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	81
الفرع الأول: الاختلافات العامة	81
الفرع الثاني: الاختلافات التفصيلية	84
الفرع الثالث: حالة تطبيقية لتحليل الفرق بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	88
المبحث الثالث: المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات	91
المطلب الأول: الاحتيال المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية	91
الفرع الأول: شركة Enron نموذجا	91
الفرع الثاني: الانعكاسات المحاسبية لانهيار شركة Enron	93

الفرع الثالث: ثغرات في معايير المحاسبة الأمريكية	93
المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة على إثر انهيار شركات أمريكية	95
الفرع الأول: قانون Sarbanes–Oxley	95
الفرع الثاني: التوصيات المقدمة من طرف هيئة SEC	97
المطلب الثالث: المعايير المحاسبية والأزمات المالية	98
الفرع الأول: مسؤولية المعايير المحاسبية في الأزمات المالية	98
الفرع الثاني: أثر الأزمات المالية على المعايير المحاسبية	101
الفرع الثالث: سدّ فجوة التوقعات بالنسبة للمعايير المحاسبية	102
خلاصة الفصل	104
الفصل الثالث: الطريق نحو معايير محاسبية عالمية عالية الجودة	
تمهيد	106
المبحث الأول: تطورات مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	107
المطلب الأول: بداية المشروع والالتزام بالتقارب (2002-2006)	107
الفرع الأول: مذكرة التفاهم الأولى "اتفاقية Norwalk"	107
الفرع الثاني: الالتزام المبدئي بالمشروع	108
المطلب الثاني: ذروة مشروع التقارب (2006-2016)	109
الفرع الأول: مذكرة التفاهم الثانية عام 2006	109
الفرع الثاني: قرار إلغاء شرط التسوية	111
الفرع الثالث: تحديث مذكرة التفاهم الثانية عام 2008	112
الفرع الرابع: التطورات اللاحقة بعد عام 2008	114
المطلب الثالث: تراجع مشروع التقارب (2016-2018)	116
الفرع الأول: الوضعية الحالية لمشروع التقارب	116

الفرع الثاني: الخطط المستقبلية لمشروع التقارب	118
المبحث الثاني: إنجازات مشروع تقارب المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	119
المطلب الأول: المواضيع المتقاربة	119
الفرع الأول: المواضيع الرئيسة المتقاربة	119
الفرع الثاني: المواضيع الثانوية المتقاربة	121
المطلب الثاني: المواضيع المتقاربة جزئيا	124
الفرع الأول: المواضيع الرئيسة المتقاربة جزئيا	124
الفرع الثاني: المواضيع الثانوية المتقاربة جزئيا	126
المطلب الثالث: المواضيع غير المتقاربة	128
الفرع الأول: المواضيع الرئيسة غير المتقاربة	128
الفرع الثاني: المواضيع الثانوية غير المتقاربة	131
المبحث الثالث: هدف المجموعة الواحدة بين المثالية والو اقعية	133
المطلب الأول: إيجابيات التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	133
الفرع الأول: تحقيق التقارب في عدة معايير محاسبية	133
الفرع الثاني: تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية	136
المطلب الثاني: تحديات وصعوبات تقارب المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	139
الفرع الأول: تحديات التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	139
الفرع الثاني: عراقيل اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة	146
المطلب الثالث: آفاق التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	150
الفرع الأول: مستقبل المعايير الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية	150
الفرع الثاني: مثالية المجموعة الواحدة من المعايير المحاسبية	150
خلاصة الفصل	152

الفصل الرابع: دور التقارب الدولي- الأمريكي في تحسين جودة المعلومة المالية

تمهيد	154
المبحث الأول: دراسة تحليلية للخصائص النوعية للمعلومات المالية	155
المطلب الأول: الخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي (1980)	155
الفرع الأول: الخصائص النوعية الأساسية وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي	156
الفرع الثاني: الخصائص الداعمة وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي	157
الفرع الثالث: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي	158
المطلب الثاني: الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي الدولي (1989)	161
الفرع الأول: عرض الخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الدولي	161
الفرع الثاني: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الدولي	163
المطلب الثالث: تحليل الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)	165
الفرع الأول: الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك	165
الفرع الثاني: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك	169
المبحث الثاني: أهم التعديلات على المعايير الدولية في ظل التقارب	171
المطلب الأول: الإيرادات من العقود مع العملاء	171
الفرع الأول: أسباب إصدار معيار IFRS 15	171
الفرع الثاني: المتطلبات الرئيسة للمعيار IFRS 15	172
المطلب الثاني: محاسبة الأدوات المالية	174
الفرع الأول: أهداف إصدار المعيار IFRS 9	174
الفرع الثاني: المتطلبات الرئيسة للمعيار IFRS 9	175
المطلب الثالث: المعايير الصادرة الأخرى	179
الفرع الأول: عقود الإيجار	179

الفرع الثاني: عقود التأمين	181
المبحث الثالث: أثر التعديلات في ظل التقارب على جودة المعلومة المالية	184
المطلب الأول: تقييم الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)	184
الفرع الأول: تقييم الخصائص النوعية الأساسية	184
الفرع الثاني: تقييم الخصائص النوعية الداعمة	187
الفرع الثالث: تقييم القيود على المعلومات المالية	188
المطلب الثاني: أثر التعديلات الرئيسة في ظل التقارب على جودة المعلومة المالية	190
الفرع الأول: أثر المعيار IFRS 15 على جودة المعلومات المالية	190
الفرع الثاني: أثر المعيار IFRS 9 على جودة المعلومات المالية	193
المطلب الثالث: أثر التعديلات الأخرى في ظل التقارب على جودة المعلومات المالية	196
الفرع الأول: أثر المعيار IFRS 16 على جودة المعلومات المالية	196
الفرع الثاني: أثر المعيار IFRS 17 على جودة المعلومات المالية	197
خلاصة الفصل	201
الفصل الخامس: إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	
تمهيـد	203
المبحث الأول: و اقع النظام المحاسبي المالي	204
المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي	204
الفرع الأول: الهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي	204
الفرع الثاني: تطور النظام المحاسبي المالي	207
المطلب الثاني: تقييم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	210
الفرع الأول: إيجابيات الإطار التصوري	210

الفرع الثاني: نقائص الإطار التصوري	210
المطلب الثالث: نقائص النظام المحاسبي المالي	212
الفرع الأول: ضعف الجانب الشكلي والهيكلي	212
الفرع الثاني: جمود النظام المحاسبي المالي	214
الفرع الثالث: نقائص أخرى	215
المبحث الثاني: إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي	217
المطلب الأول: تقديم هيئة المحاسبة المالية المقترحة	217
الفرع الأول: أهمية استقلالية هيئة المحاسبة المالية	217
الفرع الثاني: هيكلة وتنظيم هيئة المحاسبة المالية	219
الفرع الثالث: مجلس معايير المحاسبة الجزائرية المقترح	221
المطلب الثاني: استراتيجية إصلاح النظام المحاسبي المالي	222
الفرع الأول: عرض خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي	222
الفرع الثاني: تقويم خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي	223
الفرع الثالث: اختيار استراتيجية لتحديث النظام المحاسبي المالي	225
المطلب الثالث: المقومات الضرورية لإصلاح النظام المحاسبي المالي	227
الفرع الأول: منظور البنية الأساسية	227
الفرع الثاني: منظور البيئة الأكاديمية	228
الفرع الثالث: منظور البيئة التكنولوجية	229
المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية	232
المطلب الأول: بناء إطار مفاهيمي نموذجي	232
الفرع الأول: هيكل الإطار المفاهيمي المقترح	232
الفرع الثاني: هيكل مقترح للخصائص النوعية للمعلومات المالية	235

المطلب الثاني: إعادة تنظيم النظام المحاسبي المالي	237
الفرع الأول: هيكلة مقترحة للنظام المحاسبي المالي	237
الفرع الثاني: الإجراءات الواجبة المقترحة لتطوير المعايير المحاسبية	241
المطلب الثالث: نموذج مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية	243
الفرع الأول: خطوات تطبيق النموذج المقترح لتقييم جودة المعلومات المالية	244
الفرع الثاني: الصورة الكاملة للإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المالية	247
خلاصة الفصل	250
الخاتمة العامة	
أولا- اختبار صحة الفرضيات	253
ثانيا- نتائج الدراسة	254
ثالثا-توصيات البحث	255
رابعا-صعوبات الدراسة وحدودها	257
خامسا-آفاق الدراسة	257
قائمة المراجع	259
قائمة الملاحق	275
الملخص	-

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أسباب الاختلافات الدولية في التقارير المالية	04
(2-1)	النهج المتبع من طرف مجلس IASB	20
(3-1)	خصائص معايير المحاسبة الدولية	21
(4-1)	إصدارات معايير المحاسبة الدولية إلى غاية عام 2018	28
(5-1)	التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الدولية	32
(6-1)	بعض متطلبات المعايير الدولية و أثرها على تصنيف XBRL	35
(1-2)	إصدارات مجلس FASB وفريق عمل القضايا المستجدة	59
(2-2)	هيكلة تدوين معايير المحاسبة الأمريكية	70
(3-2)	ملخص الاختلافات المفاهيمية بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	77
(1-3)	مشاريع التقارب قصيرة الأجل	110
(2-3)	مشاريع التقارب الرئيسة طويلة الأجل	111
(3-3)	حالة تقدم المشاريع قصيرة الأجل عام 2008	113
(4-3)	مراحل التقارب في الأطر المفاهيمية حتى عام 2012 والخطط المستقبلية	125
(5-3)	المواضيع الثانوية غير المتقاربة بين المعايير الدولية والأمريكية	132
(6-3)	أثر التقارب على تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية	137
(1-4)	ملخص لتقييم الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)	189
(2-4)	مقارنة بين المتطلبات الجديدة والقديمة للاعتراف بالإيرادات	192
(3-4)	مقارنة بين المعيار القديم والجديد حول الأدوات المالية	195
(4-4)	مقارنة بين المعيار القديم والجديد حول عقود الإيجار	197
(5-4)	الاختلافات الرئيسة بين المعيار IFRS 4 والمعيار IFRS 17	199
(1-5)	الإصدارات القانونية المنظمة للنظام المحاسبي المالي	208

(2-5)	مقارنة بين الإطار التصوري الجزائري والإطار المفاهيمي الدولي (2010)	211
(3-5)	تصنيف مقترح لمعايير المحاسبة الجزائرية	239
(4-5)	مؤشرات مقترحة لتحقق خاصية التمثيل الصادق	245
(5-5)	مؤشرات مقترحة لتحقق خاصية الملائمة	245
(6-5)	مؤشرات مقترحة لتحقق الخصائص الداعمة	246
(7-5)	مؤشرات لتقدير تكلفة المتطلبات المحاسبية	246
(8-5)	القرارات المتخذة حسب نتيجة التقييم	247

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أسباب الاختلافات في الممارسات المحاسبية	08
(2-1)	حقوق الملكية والنتيجة لشركة GSK وفق معايير المحاسبة البريطانية والمعايير الأمريكية	10
(3-1)	أهداف تأسيس لجنة IASC	14
(4-1)	أهداف مجلس IASB	16
(5-1)	الهيكل التنظيمي لهيئات إصدار معايير المحاسبة الدولية	18
(6-1)	الإجراءات الواجبة لإصدار معايير المحاسبة الدولية	24
(7-1)	المجموعات المؤثرة على صياغة معايير المحاسبة الدولية	26
(8-1)	آلية تعديل الإطار المفاهيمي عام 2018	30
(9-1)	استخدام معايير المحاسبة الدولية عام 2017 (إحصائيات تخص 150 دولة)	39
(1-2)	الهيكل التنظيمي لهيئات إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية	58
(2-2)	الصورة الكاملة للهيئات المشرفة على تطوير معايير المحاسبة الأمريكية	60
(3-2)	مكونات الإطار المفاهيمي لمجلس FASB	63
(4-2)	التسلسل الهرمي لمكونات معايير المحاسبة الأمريكية قبل التنظيم	64
(5-2)	رسم توضيحي لهيكلة جزء من تدوين موضوع الذمم المدينة	71
(6-2)	مراحل إصدار معايير المحاسبة الأمريكية	72
(7-2)	أنواع الاختلافات العامة بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	84
(8-2)	الفروق النسبية لـ 21 شركة أوروبية عام 2005 (في حقوق الملكية والنتيجة)	89
(9-2)	تحليل الفروق النسبية حسب الشركة عام 2005 (في حقوق الملكية والنتيجة)	90

(10-2)	مثلث شروط الاحتيال المحاسبي	99
(11-2)	مساهمة المعايير المحاسبية في الأزمات المالية	100
(12-2)	أثر الأزمات المالية على المعايير المحاسبية	102
(1-3)	أهم محطات مشروع التقارب الدولي-الأمريكي خلال الفترة 2002-2018	117
(2-3)	أهم إصدارات المجلسين IASB-FASB في ظل مشروع التقارب	135
(3-3)	التحول في موقف الولايات المتحدة بشأن اعتماد المعايير الدولية	142
(1-4)	التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي الأمريكي (1980)	159
(2-4)	الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي الدولي (1989)	163
(3-4)	التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)	169
(4-4)	تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية	176
(5-4)	نهج القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة	178
(6-4)	المشكلات الحالية وكيفية حلها وفق المعيار IFRS 17	198
(1-5)	فصول النظام المحاسبي المالي	213
(2-5)	العناصر المقترحة لفعالية هيئة المحاسبة المالية	218
(3-5)	الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة المالية المقترحة	220
(4-5)	خارطة الطريق المقترحة من طرف مجموعة العمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي	223
(5-5)	استخدام لغة XBRL للإفصاح الإلكتروني وفق النظام المحاسبي المالي	229
(6-5)	فوائد متوقعة للغة XBRL في تحسين التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي	230
(7-5)	مراحل مقترحة لاستخدام لغة XBRL	230
(8-5)	عناصر الإطار المفاهيمي المقترح	233
(9-5)	اقتراح تصنيف لمستخدمي التقارير المالية	234

(5-10)	هيكل تسلسلي مقترح للخصائص النوعية للمعلومات المالية	236
(5-11)	تصور لمكونات النظام المحاسبي المالي المعدّل	237
(5-12)	هيكل نموذجي لمعيار محاسبي	240
(5-13)	مراحل مقترحة لإصدار معايير المحاسبة الجزائرية	243
(5-14)	الصورة الكاملة لإطار تحسين جودة المعلومة المالية	249

قائمة المختصرات

الاختصار	الشرح	الترجمة إلى العربية
APB	Accounting Principles Board	مجلس المبادئ المحاسبية
ARB	Accounting Research Bulletins	نشرة البحوث المحاسبية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
ASC	Accounting Standards Codification	تدوين المعايير المحاسبية
CAP	Committee on Accounting Procedures	لجنة الإجراءات المحاسبية
DP	Discussion Paper	ورقة مناقشة
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية
ED	Exposure Draft	مسودة العرض
EITF	Emerging Issues Task Force	فريق عمل القضايا المستجدّة
FAF	Financial Accounting Foundation	مؤسسة المحاسبة المالية
FAS	Financial Accounting System	النظام المحاسبي المالي
FASAC	Financial Accounting Standards Advisory Council	المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
FSA	Financial Services Agency	وكالة الخدمات المالية اليابانية

MoU	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
NYSE	New York Stock Exchange	بورصة نيويورك للأوراق المالية
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية
SFAC	Statements of Financial Accounting Concepts	بيان مفاهيم المحاسبة المالية
SFAS	Statement of Financial Accounting Standards	بيان معايير المحاسبة المالية
SIC	Standing Interpretations Committee	لجنة التفسيرات الدائمة
US. GAAP	Generally Accepted Accounting Principles in the United States	مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة
XBRL	eXtensible Business Reporting Language	لغة تقارير الأعمال الموسعة

المقدمة العامة

ماذا لو كانت المحاسبة أكثر من مجرد تخصص جامعي روتيني يعمل على تخريج دفعات من المحاسبين؟ ماذا لو كان المحاسبون أكثر من مجرد أشخاص عصبيّين همّهم مطابقة الأرقام والامتثال للمعايير؟ وماذا لو كانت المعايير المحاسبية أكثر من مجرد فقرات تنصّ على مسموح هنا...ومحظور هناك؟ هذه الصور النمطية عن المحاسبة ومفرداتها تكرست لفترة طويلة من الزمن؛ لكن حقيقة الأمر هي أن المحاسبة تؤثر بشكل دائم على الأفراد، ولديها القدرة على التعبير بصورة صادقة وعادلة عن الكيانات، أو بطريقة احتيالية تليها عواقب وخيمة على العديد من الأطراف. بالتالي، فإن عباءة المحاسبة تلقي على حاملها مسؤولية كبيرة، حيث الكفاءة ضرورة حتمية في هذا المجال، والأخلاقيات من الثوابت الدائمة التي لا جدال فيها.

تُعرف المحاسبة بلغة الأعمال، باعتبار أنها تقنية لترجمة أنشطة الكيان إلى أرقام يسهل فهمها، ووسيلة لتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها لتمكينهم من التقييم والحكم وصنع القرارات المناسبة. هذه اللغة تنظمها المعايير المحاسبية التي شهدت تطورات عديدة لعل أهمها هو إصدار المعايير المحاسبية الدولية (IAS) في بداية سبعينيات القرن الماضي، من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC). لكن بداية من عام 2001، أفسحت هذه اللجنة الطريق أمام هيئة دولية جديدة، هي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي واصل مهمة تطوير المعايير تحت مسمّى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، لتتلاءم مع التغيّر الحاصل في الأسواق المالية الدولية ومتطلّبات مستخدمي التقارير المالية. ارتكز الهدف الرئيس لهذا المجلس على تطوير معايير محاسبية عالية الجودة قائمة على المبادئ، من شأنها توفير معلومات مالية مفيدة وزيادة قابلية مقارنتها للمشاركين في أسواق رأس المال العالمية.

تم اعتماد هذه المعايير بشكل واسع من طرف غالبية الدول، وعلى غرار ذلك واكبت الجزائر هذا التوجّه في ظل التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بما في ذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتفاوض من أجل الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، والعمل على تفعيل دور البورصة. بالمقابل، لا تزال عدة دول لم تتبناها بعد وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال تطبق معاييرها المحاسبية المقبولة عموما (US. GAAP). بالتالي، يوجد في الوقت الحالي مجموعتان أساسيتان من المعايير المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية الدولية، وهي معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ومعايير المحاسبة الأمريكية (US. GAAP). بداية من عام 2005، تجاوزت المعايير الدولية نظيرتها الأمريكية باعتبارها المجموعة الأكثر استخداما في جميع أنحاء العالم بسبب سهولة الفهم والمرونة والجودة العالية، وعلى ضوء ذلك تم اعتبارها "المعايير الذهبية" لإعداد التقارير المالية في الأسواق المالية العالمية.

وجود الاختلافات بين هاتين المجموعتين يمثل عقبة كبيرة أمام هدف تحقيق قابلية المقارنة بين التقارير المالية للكيانات. بشكل عام، تتفق جميع الأطراف على أن النهج المتبع في المعايير الدولية قائم على المبادئ، على عكس النهج الأمريكي حيث تعتمد المعايير على القواعد بشكل أكبر، بالإضافة إلى وجود العديد

من الاختلافات التي تزيد من فجوة التباين. على هذا الأساس، وبسبب عدة دوافع وعوامل أخرى، باشر المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية (FASB) العمل مع نظيره الدولي عام 2002 على مشروع تقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، يتم من خلاله بذل الجهود للحد من الاختلافات بين مجموعتي المعايير بهدف تطوير مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة الممكن استخدامها محليا وعبر الحدود. لذلك يعتبر تحرك الولايات المتحدة نحو اعتماد المعايير الدولية خطوة حاسمة في طريق الوصول إلى الهدف سالف الذكر. في هذا السياق، اعترف Sir David Tweedie عام 2010، أثناء رئاسته لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأنه: "يمكن أن يكون لدينا معايير دولية، لكن لن يكون هنالك أبدا معايير عالمية بدون الولايات المتحدة الأمريكية".

أولا-الإشكالية الرئيسة:

مشروع التقارب الذي انطلق عام 2002 ولا يزال جاريا إلى وقت إنجاز هذا البحث، أخذ حيزا كبيرا من النقاشات والجدل خاصة في بداياته، بسبب حجم المشاريع المدرجة والأولوية التي نالها في جدول أعمال مجلس IASB. التقارب هو أمر أساسي لقبول المعايير الدولية في الولايات المتحدة، لكن بسبب الاختلافات الفلسفية بين المناهج المتبعة، كان واضحا ومتوقعا منذ بداية هذا المشروع أنه لن يكون من السهل تحقيق التقارب الكامل. التحدي الذي يواجه المجلس الدولي ليس فقط تسوية الاختلافات وإنشاء العديد من المعايير الجديدة، ولكن هو الحصول على توافق في الآراء بين المستخدمين الحاليين للمعايير الدولية حول الحاجة إلى إدخال تعديلات بهذا الحجم، وحول أثر هذه التعديلات على تحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية. وعلى هذا الأساس يمكن طرح السؤال الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة مخرجات مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية في تحسين جودة المعلومة المالية؟

على ضوء الإشكالية الرئيسة يمكن اشتقاق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تمس كافة جوانب هذا البحث، ولعلّ أهمها ما يلي:

1. ما جدوى التقارب المحاسبي الدولي في تحقيق مجموعة واحدة من المعايير المتوافقة؟
2. هل سيحقق مشروع التقارب الدولي-الأمريكي أهدافه في ظل الاختلافات الموجودة بين المعايير الدولية ونظيرتها الأمريكية؟
3. ما أثر تعديلات المعايير الدولية في ظل مشروع التقارب الدولي-الأمريكي على جودة المعلومة المالية؟
4. هل يمكن الاستفادة من تجربة التقارب الدولي-الأمريكي في تحسين النظام المحاسبي المالي الجزائري؟

ثانيا-فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة البحث والأسئلة الفرعية المطروحة، يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

1. منهج التقارب هو وسيلة غير فعالة للوصول إلى مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالمية بسبب وجود اختلافات لا يمكن إلغائها وتحديات لا يمكن تجاوزها؛
2. الاختلافات الجوهرية بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، بالإضافة إلى تحديات وعراقيل أخرى ستؤدي إلى عرقلة التقارب وستحول دون تحقيق أهداف هذا المشروع؛
3. تعاون المجلسين IASB-FASB على الاختيار بين البدائل الموجودة وتطوير متطلبات جديدة، سيساهم في تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تعزيز جودة المعلومات المالية؛
4. يمكن الاعتماد بشكل كبير على تجربة التقارب الأمريكي-الدولي من خلال استخلاص الجوانب الإيجابية لمشروع التقارب، وإسقاطها على إصلاح النظام المحاسبي المالي المحلي وتحسين جودته.

ثالثا- نموذج الدراسة:

يوضح الشكل الموالي النموذج التصوري لمتغيرات الدراسة:

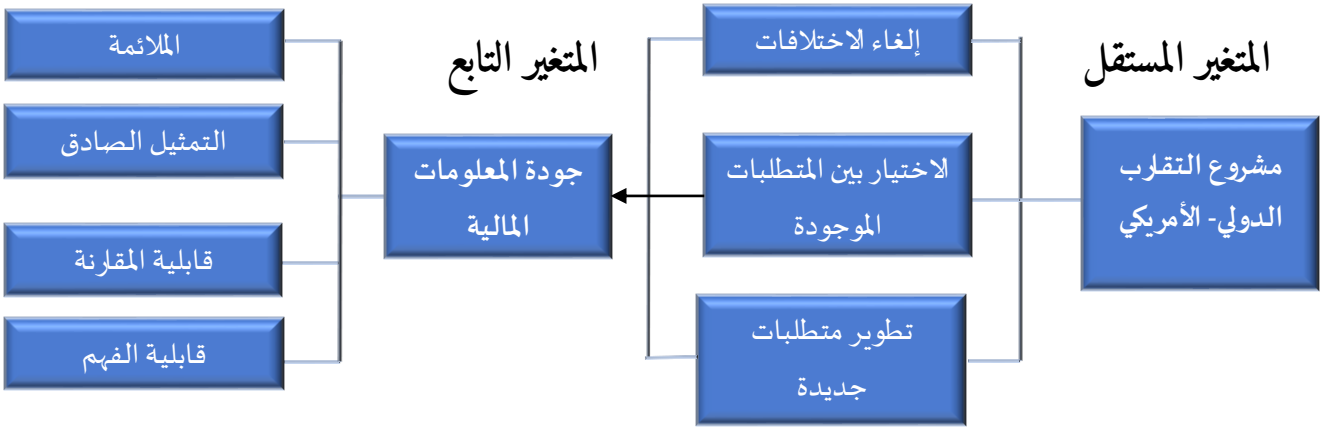

رابعا-أهمية الدراسة:

يُعدّ فهم تقارب المعايير المحاسبية أمرًا بالغ الأهمية، لكونه يسلط الضوء على تطوير لغة محاسبية مشتركة من المتوقع أن يتم استخدامها في تنظيم أسواق رأس المال في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، تؤثر المعايير المحاسبية بشكل كبير في المجتمع، وهو تأثير يُنظر إليه على أنه نتيجة لعملية تعوقها المصالح المتضاربة المحتملة لأصحاب المصالح والكيانات الاقتصادية. كما تنبع أهمية الدراسة المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية من أهمية هذه المعايير وتأثيرها ودور الهيئات المحاسبية التي تقوم بإصدارها، والتي تتمتع بخبرة كبيرة وسبّاقة في هذا المجال، ولذلك سيكون من المهم جدا الاستفادة منها في مجال تطوير نظام محاسبي جزائري محسن ومواكب للتطورات التي حدثت وتحدث في التقييس المحاسبي الدولي. كما يمكن اعتبار

هذا البحث مساهمة علمية تسمح للأكاديميين والباحثين في هذا المجال بالاطّلاع وفهم أهم المستجدّات والتغيرات على الأنشطة المحاسبية الدولية، والتي سوف تؤثر لا محالة على التنظيم المحاسبي في الجزائر. كما تزامنت هذه الدراسة مع مرور عقد من الزمن من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر وتزايد الاهتمام بموضوع تحسينه من خلال انعقاد متلقيات وندوات خرجت بتوصيات حول ضرورة تحديثه تماشيا مع تطور الاقتصاد وتعقّده وعلى غرار الدول المتقدمة.

خامسا-أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

- ✓ تسليط الضوء على أهم المستجدّات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ تحليل مدى الاختلاف بين المعايير الدولية ونظيرتها الأمريكية؛
- ✓ تقديم حوصلة لسير وأهمية مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية؛
- ✓ استخلاص أهم الجوانب الإيجابية من مشروع التقارب وتقييم دوره في تحسين جودة المعلومة المالية؛
- ✓ المساهمة في إصلاح النظام المحاسبي المحلي من خلال تقديم مقترح لإعادة هيكلته وتحسين محتوياته.

سادسا-مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى أهم أسباب اختيار الموضوع من خلال:

1- الأسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة في امتداد ومواصلة البحث المقدم في رسالة الماجستير والتوسع فيه أكثر والذي تناول موضوع "الاختلافات بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية وآفاق التقارب بينهما"؛
- ✓ تحسين مهارة الترجمة في اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة المعتمدة لمعظم المراجع؛
- ✓ أخذ هذا الموضوع الأصيل في التخصص حيزا كبيرا من الاهتمام والرغبة في الاطلاع المستمر على الدراسات المتخصصة في المحاسبة الدولية؛
- ✓ الاقتناع الشخصي بأن هذا الموضوع له تأثير مستقبلي على التنظيم المحاسبي في الجزائر.

2- الأسباب الموضوعية:

- ✓ هذا البحث مدفوع بالتطورات والمستجدات الحديثة في أدبيات المحاسبة الدولية؛
- ✓ المساهمة في إثراء موضوع التقارب الدولي لمعايير المحاسبة؛
- ✓ المناقشات والجدل حول موضوع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية وزيادة الاهتمام به؛

- ✓ حداثة هذا الموضوع الذي نال حيزا معتبرا من الكتابات المحاسبية الأجنبية، ولكن ليس في البحوث الأكاديمية العربية؛
- ✓ السعي لفتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.

سابعا-منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسة ومختلف الأسئلة الفرعية المطروحة، ومن أجل تحقيق الأهداف سالفة الذكر، يتم استخدام مجموعة من المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تقتضيه طبيعة وعناصر البحث، وأهمها مناهج ثلاثة:

1- **المنهج الوصفي التحليلي**: يتم استخدام هذا المنهج بدرجة أكبر، لأنه الأسلوب الذي يتطلبه هذا النوع من الدراسات التي تستوجب الربط والاستنتاج والتحليل في حيز كبير من هذا البحث، خاصة عند دراسة المعايير المحاسبية وخصائصها، وأيضا عند مناقشة مشروع التقارب وأهميته وإنجازاته وتأثيره، وتحليل الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة الواردة في الإطار المفاهيمي المشترك وتقييمها.

2- **المنهج المقارن:** يتم الاعتماد على هذا المنهج بدرجة كبيرة، ذلك أن جزء من هذا البحث ستتم معالجته في شكل دراسة مقارنة، أولا عند تحليل الاختلافات الموجودة بين مجموعتي المعايير سالفة الذكر، وأيضا عند تقييم أثر التقارب بعد إنجاز المشاريع الفرعية على جودة المعلومات المالية.

3- **المنهج التقويمي:** يتم الاعتماد على هذا المنهج بدرجة أقل، خاصة وأن الدراسة تبحث في الجوانب الإيجابية لمشروع التقارب المتمثلة في التحسينات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية، وتقوم بإسقاطها على إصلاحات مقترحة للنظام المحاسبي المالي الجزائري. كما تبحث في أوجه القصور والخلل في هذا النظام لاستبعادها أو تعويضها بعناصر ملائمة.

ثامنا-الدراسات السابقة:

في حدود الاطلاع على المراجع، يمكن القول أن موضوع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية حاز اهتمام الكثير من الباحثين والبحوث الأجنبية، لكن لم يحظ بذات القدر من الاهتمام في الدراسات العربية، ولم يأخذ نصيبه إلا من خلال بعض الفقرات المقتضبة، ولعل ذلك يرجع إلى حداثة الموضوع أولا، وثانيا بسبب عدم تأثيره المباشر على المرجعيات المحاسبية في الدول العربية، باعتبار أن أغلبها ممن اعتمد معايير المحاسبة الدولية لا يقوم بالتحديث بشكل مستمر أو يقوم به دون الاهتمام بسبب إجراء التعديلات على المعايير الدولية. على غرار الجزائر التي لم تقم بتحديث نظامها المحاسبي المالي منذ إعداده أول مرة بالاعتماد على المعايير الدولية الصادرة قبل عام 2004. بالتالي، فإن أغلب الدراسات السابقة الأكثر صلة بموضوع الدراسة كانت باللغة الأجنبية؛ وفيما يلي نذكر أهمها:

1- دراسة **خالد بودبة (2018)**، "**دراسة أثر عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التو افق المحاسبي الدولي -حالة الجز ائر-**"، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية من جامعة سطيف 1، الجزائر.

هدف هذه الدراسة هو تحليل أثر عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على جودة المعلومة المحاسبية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي، حيث حاول الباحث معالجة الإشكالية التي تدور حول فكرة كفاية تطبيق معايير محاسبية ذات جودة عالية والمتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية لتحسين جودة المعلومة المحاسبية داخل بيئة محاسبية لا تساعد على ذلك، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية. بعد معالجة جوانب الدراسة النظرية والتطبيقية، تم التوصل إلى النتائج كالتالي:

- ✓ يلعب النظام القانوني دورا مهما في وضع الإطار العام لسير الشركات ومسار التوحيد المحاسبي، فيحدد بالإضافة إلى القوانين الضريبية، الشروط العامة للإفصاح والتقييم المحاسبي للشركات، لأن هناك علاقة وطيدة بين نوعية النظام القانوني ودرجة التطور المحاسبي؛
- ✓ ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح عن طريق تخفيض مؤشر المستحقات غير العادية لرأس المال العامل، وهذا دليل على الأثر الإيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على زيادة جودة المعلومة المحاسبية؛
- ✓ انخفض التأثير السلبي للديون على جودة المعلومة المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لأن قيمة المستحقات المحاسبية غير العادية لرأس المال العامل انخفضت بعد عملية التطبيق؛
- ✓ بقي تأثير الضرائب على حجم المستحقات غير العادية لرأس المال العامل السالب بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، لأن الشركات لديها دافع تخفيض العبء الضريبي عن طريق تخفيض الربح المعلن، وبالتالي بقي التأثير السلبي للضرائب على جودة المعلومة المحاسبية.

2- دراسة (2016) **Assma M. Sawani**، بعنوان "**Essays on the U.S. GAAP- IFRS Convergence Process, the Nature of Accounting Standards, and Financial Reporting Quality**"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة فلوريدا الدولية (FIU).

حيث قامت الباحثة بدراسة التغييرات في طبيعة المناهج المحاسبية لكل من معايير المحاسبة الأمريكية والمعايير الدولية خلال مشروع التقارب. وقامت أيضًا بفحص إمكانية تأثير التغييرات في طبيعة المعايير بعد التقارب على جودة التقارير المالية. هدف هذه الدراسة هو تقديم مراجعة أولية للتقدم المحرز في عملية التقارب بين مجموعتي المعايير بغرض تقريبها نحو نموذج أكثر استنادا على المبادئ. وكذا فحص تأثير التغييرات المتعلقة بتحول طبيعة المعايير الدولية نحو أساس القواعد على حساب المبادئ على جودة المعلومات المحاسبية؛ وكانت أهم النتائج كالتالي:

- ✓ على مدار مشروع التقارب، بقي المنهج الأساسي للمعايير الأمريكية متسقًا في حين أن منهج المعايير الدولية أصبح أكثر استنادًا إلى القواعد؛
- ✓ أدت التعديلات على المعايير الدولية الحالية والمعايير الجديدة التي تم إضافتها على مدار عملية التقارب إلى نقل المعايير الدولية نحو طبيعة أكثر استنادًا إلى القواعد، وهي نتيجة غير مرجوة من عملية التقارب؛
- ✓ وجود علاقة بين اعتماد الكيان على المعايير المستندة على المبادئ واستمرار الأرباح؛
- ✓ أيضا وجود ارتباط بين اعتماد الكيان على المعايير المستندة إلى المبادئ والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى العوائد المتزامنة؛
- ✓ نتائج الدراسة تقدم دليلاً أوليًا على أن هذه الارتباطات ستتوضح بشكل أكبر في فترة ما بعد التقارب.

3- دراسة (2016) **Stephen W.-J Lin** و**Changjiang Wang**، بعنوان **"Relative Effects of Adoption of IFRS and Convergence between IFRS and U.S. GAAP on Financial Statement Comparability: Evidence from Germany"**، مداخلة منشورة في المؤتمر السنوي الحادي والثلاثين لأبحاث المحاسبة المعاصرة (CAR)، بجامعة واترلو (University of Waterloo)، كندا.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار النسبية للتحول من معايير المحاسبة الأمريكية إلى المعايير الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تأثير التقارب بين هاتين المجموعتين من المعايير على قابلية مقارنة القوائم المالية في السوق الألمانية. بحيث تطرقت إلى البحث في مدى زيادة قابلية المقارنة في حالة التحول الإلزامي من المعايير الأمريكية إلى المعايير الدولية لشركات ألمانية عام 2005، ومدى زيادة قابلية المقارنة في حالة اعتماد المعايير الدولية بعد استمرار التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية. وبالنظر إلى المداولات الجارية، يجب أن تكون النتائج المتوصل لها ذات أهمية لواضعي المعايير والهيئات التنظيمية، وأهمها ما يلي:

- ✓ باستخدام مقياسين مطبقين على نطاق واسع لقياس قابلية مقارنة القوائم المالية، تم التوصل إلى أن اعتماد المعايير الدولية واستمرار التقارب زاد من قابلية المقارنة؛
- ✓ باستخدام التقنيات الإحصائية لفصل تحسّن المقارنة بسبب الاعتماد أو بسبب التقارب، وجد أن اعتماد المعايير الدولية لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في قابلية المقارنة تتجاوز ما تم تحقيقه من خلال التقارب. إذا تم أخذها في الاعتبار معًا، تم التوصل إلى أن أيًا من الخيارين سيؤدي إلى مستوى متماثل من الزيادة في قابلية المقارنة. أي أنه قد لا يكون الاعتماد هو الخيار الوحيد لتحقيق قابلية كبيرة للمقارنة دوليا؛
- ✓ على الرغم من أن أكثر من 100 دولة تطبّق المعايير الدولية، فقد اختارت بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة، الصين واليابان) أن تتقارب معاييرها المحلية مع المعايير الدولية لتحقيق مزايا المقارنة وتجنب فرض التكاليف المرتفعة المحتملة على الكيانات والمرتبطة باعتماد المعايير الدولية بشكل كامل.

4- دراسة **علا أسامة محمد** (2016)، "**أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى بيان أثر التعديلات في معايير المحاسبة الدولية على جودة الأرباح. تكوّن مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 13 بنكاً، أما عينة الدراسة فقد شملت 10 بنوك. تم اعتماد المتغير المستقل والمتمثل في التعديلات (عدد التعديلات، الإفصاح) التي أجريت على معايير المحاسبة الدولية والمتغير التابع هو جودة الأرباح، والمتغيرات الرقابية هي العائد على الأصول والرافعة التشغيلية. تم استخدام نموذج جونز المعدّل وكل من تحليل الانحدار البسيط والمتعدد الهرمي للتحقق من فرضيات الدراسة. وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها:

- ✓ التعديلات على المعايير الدولية ليس لها تأثير في إدارة الأرباح وبالتالي في جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؛
- ✓ هناك انخفاض في إدارة الأرباح على مدى سنوات الدراسة، وهذا الانخفاض يعتبر مؤشرا على تحسن جودة الأرباح، وأحد الأسباب هو زيادة عدد التعديلات التي أجريت على المعايير الدولية؛
- ✓ يوجد انخفاض واضح في إدارة الأرباح خلال العامين 2009 و2010 عن الأعوام السابقة، ويُعزى ذلك للزيادة الملحوظة في عدد التعديلات عام 2008 حيث بلغت 26 تعديلا، مما يشير إلى تأثيرها في زيادة الشفافية والمصداقية في عرض القوائم المالية؛
- ✓ هناك تأثير عكسي للإفصاح على إدارة الأرباح، ما يعني أن التزام البنوك التجارية بتوفير معلومات ذات دلالة حول نشاطها قد أثّر بشكل إيجابي على جودة الأرباح؛
- ✓ قيم المتوسطات الحسابية لمعدل العائد على الأصول والرافعة التشغيلية أخذت بالانخفاض خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم وجود دور لها كمتغيرات رقابية ومحفزات للعلاقة بين إدارة الأرباح وعدد التعديلات على المعايير الدولية والتي تنعكس بدورها على جودة الأرباح.

5- دراسة (2014) **Lisa Baudot**، بعنوان: **"A Study of the US GAAP-IFRS Convergence Process: Institutions and Institutionalization in Global Change"**، رسالة دكتوراة في إدارة الأعمال، المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية (ESSEC Business School).

أضافت هذه الدراسة إلى أدبيات التغيير المحاسبي بحثا حول جهود استمرت عقدًا من الزمن من طرف المجلسين FASB-IASB لتطوير مجموعة من معايير المحاسبة العالمية، وهدفت إلى تحقيق الوضوح النظري والتجريبي لكيفية تصور مفهوم التقارب. حيث تم التطرق إلى تطور التقارب والعوامل المؤثرة على هذا التطور، من خلال الكشف عن تأثير مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة والأحداث بمرور الوقت. من خلال دراسة تحليلية تخص 23 مشروعًا رئيسًا للمجلسين تم إنجازها بين عامي 2002 و2011، حللت هذه الدراسة عمليات التغيير المحاسبي باستخدام مزيج من النظريات المؤسسية والاقتصاد السياسي، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ إن الموازنة بين المتطلبات التعاونية والتنافسية بين واضعي المعايير وإشراك المؤسسات التنظيمية التي تشكل تلك المتطلبات تلعب دورًا مهمًا وديناميكيًا في نهج التقارب وطبيعته؛
- ✓ فيما يتعلق بالبعد التعاوني، تحولت جهود المجلسين FASB وIASB من اتفاق مبدئي طوعي وغير منظم إلى اتفاق مفوّض ومركّز بسبب ضغوط مجموعة العشرين خلال الأزمة المالية، ما أدى إلى توتر وتراجع الجهود التعاونية أكثر فأكثر؛
- ✓ فيما يتعلق بالبعد التنافسي، بعد قرار اعتماد المعايير الدولية في الاتحاد الأوروبي وقرار هيئة SEC بقبول التقارير المالية للشركات الأجنبية المدرجة وفق المعايير الدولية، أدى التقدير المتزايد لهذه الأخيرة كمجموعة منافسة للمعايير الأمريكية إلى زيادة نطاق المنافسة بين المجلسين FASB وIASB؛
- ✓ مع تزايد الضغوط التعاونية والتنافسية؛ أصبحت أهداف وغايات المجلسين FASB وIASB أكثر تعقيدًا بالانتقال من اختيار أفضل الممارسات لإصلاح وتحسين مجموعتي المعايير إلى إزالة الاختلافات بين المعايير، وفي الوقت نفسه أصبح إيجاد الحلول أكثر صعوبة.

6- دراسة **حمادة السعيد المعصراوي** (2014)، **"دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية"**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة طنطا.

هدف الباحث إلى بيان كيفية مساهمة الأزمات المالية المختلفة في معالجة نقاط الضعف أو القصور في معايير المحاسبة الدولية والمصرية، بمعنى آخر توضيح كيف ساهمت تلك الأزمات في تطوير المعايير المحاسبية الدولية والمصرية، وفي صياغة الاستراتيجية اللازمة لجهة إصدار معايير المحاسبة الدولية لمعالجة والتعامل مع تلك الأزمات والتحديات. من خلال المقارنة بين درجة وسرعة استجابة الجهات المصدرة لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية، ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية التي اعتمدت على بطاقة الأداء المتوازن لقياس آثار الأزمات المالية على تطوير المعايير، وجد الباحث أن:

- ✓ مجلس IASB اتخذ خطوات واسعة في أعقاب الأزمات المالية نحو تحقيق التوافق العالمي لمعايير المحاسبة خاصة مع المجلس الأمريكي FASB ، وفي إصدار وتطوير مجموعة متكاملة وأكثر وضوحا، كما عمل على إصدار مجموعة كبيرة من التفسيرات وإرشادات التطبيق؛
- ✓ الاهتمام الكبير بحوكمة الشركات نتيجة للأزمات المالية أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية المنشورة وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات وتخفيض عدم تماثلها في الأسواق المالية المختلفة؛
- ✓ الأزمات المالية أدت إلى تطوير وتعديل العديد من المعايير الدولية والتي أثّرت على جودة التقارير المالية المنشورة؛
- ✓ من خلال إظهار نقاط الضعف والقصور في المعايير الدولية، دفعت أزمة الرهن العقاري بمجلس IASB إلى تطوير إطاره المفاهيمي، وأخذ هذه النقاط بعين الاعتبار عند تطوير وإصدار معايير جديدة؛

- ✓ تم إدخال تغييرات جوهرية على مؤسسة IFRS مثل خطة الحوكمة وإعادة الهيكلة وكذلك وضع شروط ومواصفات لا بد من توافرها في عناصرها البشرية وتطوير قاعدة بيانات شاملة لها.

7- دراسة (2010) **Luzi Hail ، Christian Leuz وPeter Wysocki**، بعنوان "**Global Accounting Convergence and the Potential Adoption of IFRS by the United States: An Analysis of Economic and Policy Factors**"، تم نشرها على جزئين في مجلة Accounting Horizons، 24 (03)، 24 (04).

قُدّمت هذه الدراسة سابقا كتقرير بحثي مستقل إلى مجلس FASB عام 2009، وتضمنت تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالاعتماد المحتمل لمعايير المحاسبة الدولية من طرف الولايات المتحدة، بهدف تقييم التأثير المحتمل لهذه الخطوة على جودة ممارسات إعداد التقارير الأمريكية وقابليتها للمقارنة، والآثار المترتبة على سوق رأس المال، والتكاليف المحتملة للتحول. ناقشت الدراسة توافق المعايير الدولية مع البيئة التنظيمية والقانونية للولايات المتحدة، وبيّنت التداعيات السياسية لمثل هذا القرار على عملية وضع المعايير وعلى هيكل حوكمة مجلس IASB، وقد خلصت إلى أهم النتائج التالية:

- ✓ قرار اعتماد المعايير الدولية يتضمن في الأساس مفاضلة بين التكلفة والعائد وهي (1) العوائد المتكررة -وإن كانت متواضعة- لقابلية المقارنة بالنسبة للمستثمرين، (2) وفورات التكلفة المستقبلية المتراكمة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، (3) تكاليف الانتقال الإجمالية بالنسبة للكيانات والاقتصاد الأمريكي ككل، بما في ذلك تكاليف تكييف الكيانات؛
- ✓ الولايات المتحدة لا تعتبر أن معايير المحاسبة الدولية قادرة على تلبية متطلبات أسواقها المالية على المدى الطويل؛
- ✓ يوجد العديد من السيناريوهات المحتملة لمستقبل معايير المحاسبة الأمريكية، بداية من الحفاظ على هذه الأخيرة، والسماح للشركات بتحديد إمكانية استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتوقيت ذلك؛ وانتهاء بالسيناريو الأكثر احتمالا وهو تطوير معايير محاسبة دولية أمريكية GAAP- I؛
- ✓ معاييرGAAP- I يمكن أن تكون البديل المثالي للمعايير الدولية، فهي قائمة على المعايير الأمريكية ومصممة لتلبية احتياجات الولايات المتحدة والدول الأخرى، وتم اعتباره سيناريو "خارج الصندوق"، حيث يقوم على استراتيجية أكثر استباقية للتأثير على اتجاه معايير التقارير المالية والإفصاح والإنفاذ إقليميا ودوليا.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بالنظر لما تم عرضه بخصوص نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، يتضح أنها دراسات ذات أهمية كبيرة لأنها عالجت مواضيع لها صلة بشكل مباشر أو غير مباشر بمشروع التقارب بين مجموعتي المعايير وآفاقه، لكنها لم تعالج بشكل كاف جزئية أساسية وحاسمة تتعلق بجدوى هذا المشروع ودوره في تحسين المعلومة المالية التي تم تسطيرها كهدف رئيس من وراء هذا المشروع. بناء على ذلك يمكن القول أن ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها هو معالجتها موضوع تقييم مشروع التقارب ودوره في تحسين جودة المعلومة

المالية، وعلى أساس النتائج المتوصل إليها من تجربة التقارب الدولية-الأمريكية يتم اقتراح تحسينات على النظام المحاسبي الجزائري. ولعل هذه الدراسة -على حد علم الباحثة- تعتبر من الدراسات السبّاقة في هذا الموضوع الذي لم يتم تناوله بهذا الطرح مسبقا لا بالمكتبة الجزائرية ولا حتى المكتبة العربية.

تاسعا-حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

1- الحدود الزمنية:

تم تركيز موضوع الدراسة على الفترة التي انطلق فيها مشروع التقارب أي بداية من عام 2002 إلى غاية عام 2018، مع العلم أن هذا المشروع لم ينتهي بشكل رسمي. مع التطرق أيضا إلى فترات سابقة بغرض السرد التاريخي للتطورات التي مرت بها المعايير المحاسبية.

2- الحدود المكانية:

الدراسة ليس لها حدود مكانية معينة، لأنها تصنف من الدراسات المحاسبية الدولية المقارنة، مع محاولة إسقاط هذه التأثيرات على البيئة الجزائرية من خلال اقتراح إطار لإصلاح النظام المحاسبي المحلي.

عاشرا-هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الأطروحة إلى خمسة فصول، هي كالتالي:

1- **الفصل الأول:** حول **التقارب كظاهرة محاسبية دولية**، حيث يلقي هذا الفصل في بدايته نظرة على الظروف السائدة قبل ظهور معايير المحاسبة الدولية والدوافع التي أدت إلى تطويرها، وكذا الهيئات التي حملت على عاتقها هذه المهمة. ثم يتطرق إلى ماهية هذه المعايير بما في ذلك أهم خصائصها وأهميتها ومكوناتها. وأخيرا يناقش بمزيد من التعمق الاتجاه الدولي نحو التقارب مع هذه المعايير، وأهم التحديات والعقبات التي تقف أمام هدف المجموعة الواحدة من المعايير المحاسبية.

2- **الفصل الثاني:** حول **المقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية ونظيرتها الأمريكية**. يتطرق هذا الفصل أولا إلى مدخل حول معايير المحاسبة الأمريكية بمناقشة خصائصها ومكوناتها وتنظيمها، للتعرف على طبيعة وخصوصية هذه المجموعة من المعايير. ثم يستعرض ويحلل أهم الاختلافات التي تميزها عن معايير المحاسبة الدولية. وأخير يناقش الأسباب والظروف التي دفعت بالولايات المتحدة إلى اتخاذ قرار التقارب مع المعايير الدولية على غرار دول أخرى.

3- **الفصل الثالث:** بعنوان **الطريق نحو معايير محاسبية عالمية عالية الجودة**، والذي يعالج صلب الموضوع؛ أولا، من خلال عرض تطورات وسير مشروع التقارب من عام 2002 إلى غاية 2018. ثم سرد

تفاصيل المشاريع الفرعية المدرجة ومدى تقدمها ووضعيتها الحالية. وختاما، مناقشة أهم الإنجازات التي وصل إليها هذا المشروع وتقييمها، وكذا التحديات والعراقيل التي واجهته.

4- **الفصل الرابع:** بعنوان **دور التقارب الدولي-الأمريكي في تحسين جودة المعلومة المالية**؛ ومن خلاله يتم عرض وتحليل الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة الواردة في الإطار المفاهيمي المشترك الذي تم تطويره في ظل التقارب. ثم التطرق إلى أهم التعديلات التي أجريت على معايير المحاسبة الدولية، من خلال التركيز على المواضيع المصنفة بأنها ذات أولوية عالية وهي: الاعتراف بالإيرادات، الأدوات المالية، عقود الإيجار وعقود التأمين. وفي نهاية الفصل يتم تقييم أثر هذه التعديلات على تحسن الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

5- **الفصل الخامس:** حول **إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**؛ ويمكن اعتبار هذا الفصل الأخير هو الدراسة التطبيقية لهذه الأطروحة، حيث يتم إسقاط ما تم التطرق له في الجانب النظري، من خلال استنباط أهم النتائج الإيجابية لمشروع التقارب ومحاسن كلا المجموعتين من المعايير لتطوير إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري. بداية من التطرق لواقع هذا الأخير وأهم نقائصه وعيوبه، مرورا باقتراح إطار عام لإصلاحه وتحديثه، وختاما بمجموعة من المقترحات التفصيلية الخاصة بتحسين جودة المعلومة المالية.

الفصل الأول:

التقارب كظاهرة محاسبية دولية

تمهيـــــــد:

"إذا كنا نؤمن حقًا بضرورة انفتاح الأسواق الدولية وفوائد التمويل الدولي، فلن يكون من المنطقي وجود قواعد وممارسات محاسبية مختلفة للشركات والمستثمرين خارج الحدود الوطنية. هذا هو الدافع وراء الحاجة إلى تطوير معايير عالمية... في النهاية سوف يتم ذلك" (Paul A. Volcker، 2012، الرئيس السابق لمجلس أمناء مؤسسة IFRS).

أخذ هذا الاعتقاد بالظهور والتوسع بشكل كبير في العقود الأخيرة؛ فعندما تشعّب الاقتصاد واتّجهت الكيانات إلى توسيع نشاطها وعبورها للحدود الإقليمية، كان لابد للمعايير المحاسبية مجاراة ذلك. حيث أصبحت القواعد القديمة أقل ملائمة للنشاط التجاري الدولي وعمليات الاستثمار الخارجية، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى وجود مجموعة دولية من المعايير عالية الجودة لإعداد القوائم المالية، يمكن من خلالها توحيد الممارسات المحاسبية لضمان قابلية المقارنة، وتمكين المستثمرين من الوصول إلى المعلومات المالية الملائمة والموثوقة. على إثر ذلك، توسعت دائرة النقاشات والجدل بشكل كبير بشأن المنافع المحقّقة من عملية الانسجام والاتساق بين المعايير المحاسبية والخطوات الواجبة لتحقيق ذلك. وقد أدى الوعي بالاختلافات بين الممارسات المحاسبية إلى محاولات قيّمة للحد منها، حيث انطلقت جهود تهدف لتطوير إطار موحد لإعداد التقارير المالية، من خلال تكوين هيئات دولية محاسبية توالت على إنجاز هذه المهمة.

يعتبر فهم سبب الاختلاف في الممارسات المحاسبية في الماضي، ولماذا تستمر في الوقت الحاضر، ولما من الممكن عدم زوالها في المستقبل، أحد أكثر المواضيع الجدلية في المحاسبة الدولية. وباعتبار أن المحاسبة هي "لغة الأعمال"، كان من بين الأسئلة التي حظيت بالاهتمام: "هل يمكن للمحاسبين في جميع أنحاء العالم التحدث باللغة نفسها؟" و"هل يمكن الوصول إلى مجموعة عالمية عالية الجودة من المعايير المحاسبية من خلال عملية التقارب؟". تم التطرق لهذا الموضوع بشكل مفرط في الأدبيات المحاسبية، وبالأخص دراسة آثار التقارب على المحاسبة المالية وممارسات إعداد التقارير. ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية والتفسيرات القائمة على النظريات السليمة لظاهرة التقارب المحاسبي محدودة جدا.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى العناصر الرئيسة التالية:

- ✓ **المبحث الأول: الحاجة إلى معايير محاسبية متوافقة؛**
- ✓ **المبحث الثاني: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية؛**
- ✓ **المبحث الثالث: التقارب الدولي مع معايير المحاسبة الدولية.**

المبحث الأول: الحاجة إلى معايير محاسبية متوافقة

التقارير المالية هي وسيلة اتصال تقوم من خلالها الكيانات بعرض وتقديم معلومات مالية للأطراف ذات العلاقة. وكما هو الحال في أي عملية اتصال، لابد من توفر الآلية التي تضمن توصيل المعلومات بطريقة مفهومة وملائمة لاحتياجات مستخدميها. ونتيجة لذلك اتجهت كل دولة نحو إنشاء وتطوير مبادئ محاسبية مقبولة عموما تتلاءم مع احتياجاتها وأعرافها. لكن مع التطور الاقتصادي المتزايد، أصبحت أغلبية القواعد المتبعة أقل ملائمة، ضف إلى ذلك عدم وجود قواعد علمية مشتركة يجري تطبيقها من طرف ممارسي المهنة. بسبب ذلك كله، ظهرت حاجة ملحّة لإنشاء وتطوير مجموعة من المعايير المتماثلة.

المطلب الأول: ماهية مبادئ المحاسبة المقبولة عموما

عملت مهنة المحاسبة على تطوير مجموعة من المبادئ المقبولة عمومًا والقابلة للممارسة عمليا في كل دولة. خلاف ذلك، كان سيتعين على كل كيان تطوير قواعده الخاصة، وسيتعين على مستخدمي القوائم المالية استيعاب الممارسات المحاسبية والمعلومات المالية الخاصة بكل كيان، وبالتالي سيكون من المستحيل إعداد قوائم قابلة للمقارنة. يطلق على هذه المجموعة المشتركة من القواعد والإجراءات مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (Generally Accepted Accounting Principles, GAAP). مصطلح "مقبول عموما" يعني إما قيام هيئة رسمية لوضع المعايير المحاسبية بصياغة مبدأ محاسبي في مجال معين، أو تم قبول ممارسة معينة بسبب تطبيقها الواسع مع مرور الوقت.[1] بقي اصطلاح المبادئ المحاسبية المقبولة عموما أو المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات وكمفهوم يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبولا من طرف الكيانات حتى لو كان هناك بعض الاختلافات في معالجة نفس المعاملات.[2]

الفرع الأول: أسباب الاختلاف بين المبادئ المحاسبية

حرصت العديد من الدول على تكوين هيئات وطنية للإشراف على عملية تطوير القواعد واللوائح المنظّمة لإعداد التقارير المالية، ما أدى إلى حدوث اختلافات وحتى تناقضات في المعالجات المحاسبية للعمليات التجارية المتماثلة وأرصدتها بين الدول. حيث كان هناك عدد من الدول تطبق قواعد صارمة للممارسات المحاسبية بينما تتيح دول أخرى مرونة أكبر.[3] توجد عدة عوامل لاختلاف التقارير المالية بين الدول؛ وفي هذا

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, 15th edition, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc, P. 07.

[2] حسن عمر محمد، سعد الساكني (2015)، **معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ص. 38.

[3] ليزا ويفر (2016)، **إدارة التحول من US. GAAP إلى IFRS**، ترجمة لجنة البحوث والتطوير، الطبعة الأولى، القاهرة: دار حميثرا للنشر، ص. ص. 29-30.

الشأن، تم إجراء بعض الدراسات التي تحاول تصنيف الأنظمة المحاسبية الوطنية إلى مجموعات؛ مع مراعاة البيئات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لكل دولة وتأثيراتها المحتملة على أنظمتها المحاسبية.

الجدول رقم (1-1): أسباب الاختلافات الدولية في التقارير المالية

الدراسات / الأسباب	دراسة Radebaug & Gray (1993)	دراسة Nobes (1998)	دراسة Belkaoui (2000)	دراسة Elliot & Elliot (2002)	دراسة Saudagar (2004)
النظام القانوني الوطني	X	X	X	X	X
نمط الحصول على التمويل (الأسواق المالية أو الائتمان المصرفي)	X	X		X	X
أهمية مهنة المحاسبة	X	X		X	X
مستوى تطور النظرية المحاسبية	X	X		X	
الحوادث التاريخية (الحروب)		X		X	
اللغة		X		X	
نوع قواعد وهيكل القوائم المالية	X				X
نوع الشركات	X				X
مستوى المتطلبات	X				
مستوى التضخم	X			X	X
الارتباط السياسي والاقتصادي بدول أخرى	X				X
جودة التعليم المحاسبي	X				X
الثقافة				X	X
النمو الاقتصادي والتنمية			X	X	X
البيئة الاجتماعية				X	X
مستوى النشاط التجاري			X		X
الهيكل الضريبي				X	X
النظام السياسي			X	X	X
التاريخ والجغرافيا				X	
الدين				X	
الإرث الاستعماري				X	

Source: Ilse Maria Beuren, Nelson Hein, Roberto Carlos Klann (2008**), Impact of the IFRS and US-GAAP on economic-financial indicators,** Managerial Auditing Journal, 23 (07), P. 635.

من خلال الجدول السابق، يمكن تلخيص أهم أسباب الاختلافات في التقارير المالية بين الدول كالتالي:

أولا- الأنظمة القانونية:

هناك نوعان رئيسان من الأنظمة القانونية: "نظام القانون المدني Civil Law System"، المشتق من القانون الروماني والذي يستند على التدوين (معتمد في اليابان، الصين، وتقريباً كل الدول الأوروبية باستثناء المملكة المتحدة)، وما يسمى بـ"نظام القانون العام Common Law System" أو القانون الإنجليزي الذي يستند على الأعراف (مطبّق في الدول الأنجلوسكسونية).

وفق نظام القانون المدني في دول أوروبا القارية ومستعمراتها التاريخية، كان يتم صياغة مبادئ المحاسبة في شكل قوانين صارمة، ولم يكن من الشائع دخول الشركات إلى البورصة، وبالتالي فإن نشر القوائم المالية في هذه البلدان لم يكن يعتبر أولوية.[1] في هذه الدول، القوانين التجارية هي التي تحدد التعليمات المنظمة لمهنة المحاسبة. على سبيل المثال، في ألمانيا، تعتبر محاسبة الشركات فرعا من فروع قانون الشركات. في فرنسا، بلجيكا، إسبانيا، البرتغال واليونان، أغلب التفاصيل المتعلقة بقواعد المحاسبة تكون ضمن "مخططات محاسبية Accounting Plans" تشرف على صياغتها لجان حكومية (على سبيل المثال، المخطط المحاسبي العام الفرنسي). تعتبر مدونة الحسابات أهم مكونات هذه المخططات، وتحتوي على هيكل مفصل للحسابات المستخدمة في مسك الدفاتر.[2] وفق هذا النظام، يتم سن قوانين المحاسبة بصيغة عامة من دون لوائح خاصة أو تفصيلية، لذلك إذا واجهت الكيانات أي مشاكل خاصة، فإنها تلجأ لاستشارة الخبراء المحاسبين أو المدققين أو تطبق قوانين أخرى، مثل قانون الضرائب.[3]

من جهة ثانية، تعتمد الدول المرتبطة بإنجلترا مثل الولايات المتحدة وكندا وإيرلندا والهند وأستراليا، القانون العام، الذي يحدد الأطر العامة ويحتوي على عدد محدود من القوانين التشريعية. يكون هذا القانون أقل تقييدا، ويحتوي على عدد أقل من القواعد المفصلة لتوجيه سلوك الكيانات وكيفية نشر التقارير المالية.[4] يتم السماح للهيئات المحاسبية من القطاع الخاص بإعداد اللوائح التفصيلية التي تستنبط الحلول الناتجة عن الخبرة وتوضح القواعد بالتفصيل. يكون توجه هذه الدول نحو السوق بالدرجة الأولى، لهذا تكون ثقة

[1] Jeno Beke (2010), **International Accounting Harmonization: Evidence from Europe**, International Business and Management, 01 (01), Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures, P. 55

[2] David Alexander, Christopher Nobes (2010), **Financial Accounting – An International Introduction**, 4th edition, England: Pearson Education Limited, P. 49.

[3] Jeno Beke (2010), Op.Cit, P. 55

[4] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 49.

المستثمرين في القوائم المالية أكبر في هذه الدول لأن هذا النظام واضح ويحرص على توفير احتياجات المساهمين وأصحاب المصالح من المعلومات بالشكل الملائم.[1]

ثانيا- نمط التمويل السائد:

كان من الشائع في ألمانيا مساهمة البنوك في تمويل الشركات الوطنية من خلال الأسهم والقروض معا. الوضع مشابه في فرنسا وإيطاليا حيث تشارك البنوك والحكومات في صنع القرارات وتنفيذها بسبب قيمة مساهمتها الكبيرة؛[2] حيث تقوم بتعيين المسيرين لتكون قادرة على الوصول إلى كافة المعلومات والتأثير على القرارات، وبسبب ذلك لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى الإفصاح عن المعلومات.[3] كما أن المساهمات الأجنبية كانت محدودة في هذه الدول، لذا لم يكن ضروريا نشر القوائم المالية بشكل سريع أو مفصل أو خضوعها للتدقيق؛ بالإضافة إلى منح الأهمية والأسبقية للقوانين الضريبية على المتطلبات المحاسبية.[4]

وفي سياق آخر، تأثرت الممارسات المحاسبية في نظام الاقتصاد الحر بتطور الأسواق المالية في ظل الضغوط المتزايدة على الكيانات الاقتصادية من طرف مستخدمي المعلومات، خاصة بعد انهيار سوق الأسهم عام 1929.[5] ففي المملكة المتحدة والولايات المتحدة، اعتمدت الشركات في تمويلها بشكل أساسي على المساهمين من القطاع الخاص. في الواقع، في البلدان التي ينتشر فيها هذا النمط من التمويل تكون أسواق رأس المال نشطة بشكل كبير، ويشكّل المساهمون ضغطا أكبر للإفصاح عن معلومات كافية ومفيدة للتدقيق وصنع القرارات، وذلك بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات التفصيلية عن الكيان.[6]

ثالثا- مكانة مهنة المحاسبة:

تستمد مهنة المحاسبة مكانتها وتأثيرها من العوامل المذكورة سابقا بالإضافة إلى نوع التقارير المالية المعتمدة. ففي الدول التي يكون فيها عدد المساهمين من القطاع الخاص محدودا، تكون الحاجة أقل إلى المدققين بالمقارنة مع دول مثل الدول الأنجلوسكسونية. وبالمقابل، طبيعة المهنة تؤثر أيضًا على تشكيل نوع محدد من الممارسات المحاسبية. مثلا، تم تنفيذ مرسوم 1975 في إيطاليا، الذي ألزم الشركات المدرجة بإجراء

[1] Jeno Beke (2010), Op.Cit, P. 55
[2] Ibid, P. 56.
[3] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 71.
[4] Jeno Beke (2010), Op. Cit, P. 56.
[5] منير بوعظم (2021)، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل المعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة-** أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 05.
[6] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op. Cit, P. 71.

عمليات تدقيق شاملة على غرار المملكة المتحدة والولايات المتحدة بسبب نفوذ شركات تدقيق دولية. بالتالي تتأثر مكانة المهنة بمدى الحاجة إلى التدقيق والصلاحيات الممنوحة من طرف النظام القانوني للتنظيم المهني.[1]

رابعا- الأنظمة الضريبية:

تؤثر التشريعات الضريبية بشكل مباشر على التنظيم المحاسبي من خلال السماح ببعض الممارسات المحاسبية أو حظرها. فعلى سبيل المثال، تنصّ التشريعات في بعض الدول على استعمال الاهتلاك الخطي ولا يتم تغيير طريقة الاهتلاك إلا بموافقة إدارة الضرائب.[2] كما تؤثر طبيعة العلاقة بين المداخيل الخاضعة للضريبة والمداخيل المحاسبية وكيفية تحديد الالتزامات الضريبية على صياغة إطار لإعداد التقارير المالية، وعلى مدى إلزامية هذا الإطار ومرونته. وبالتالي، القواعد الضريبية الوطنية المختلفة ستؤدي إلى ممارسات محاسبة وطنية مختلفة.[3] في ألمانيا، مثلا، يجب أن تكون الحسابات الضريبية بشكل عام مماثلة للحسابات التجارية الواردة في القوائم المالية للكيانات، حيث أن هناك مصطلحا يصف ذلك وهو "مبدأ التطابق أو الارتباط معًا Binding together". في إيطاليا، تم تطبيق منهج مماثل هو "نهج المسار الواحد Single-track approach".[4] في هذه الدول التي يكون فيها الارتباط كبيرا بين القواعد الضريبية والقواعد المحاسبية، تطبق الشركات محاسبة متحفظة (Conservative Accounting) من أجل تخفيض الوعاء الضريبي، وبالأخص في البلدان ذات المعدلات الضريبية المرتفعة، وهذا ما ينتج عنه عادة انخفاض في جودة المعلومات والإفصاح المحاسبي، وأحيانا، تطبيق بعض القواعد الضريبية يكون منافيا لمبدأ الصورة الصادقة (مثلا عدم السماح بتطبيق طريقة الاهتلاك الاقتصادي) وهذا أيضا يؤثر سلبا على جودة المعلومة المالية.[5]

بالمقابل في الولايات المتحدة، المملكة المتحدة أو هولندا، يختلف النظام المحاسبي تمامًا عن النظام الضريبي وتتم المعالجة بطريقة التأجيل[6] (Deferrals) وحساب الفرق بين الضريبة المستحقة وفقًا للنظام المحاسبي والنظام الضريبي.[7] في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يتم تحديد مقدار الإهتلاك المعترف به وفقًا

[1] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op. Cit, P. 76.

[2] علي بن موفقي (2017)، **أثر الإصلاحات المحاسبية بالجزائر على جودة نظم المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 11.

[3] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 30.

[4] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 75.

[5] خالد بودبة (2018)، **دراسة أثر عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي- حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص. ص. 73-74.

[6] طريقة التأجيل في المحاسبة تعني الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات في قوائم الكيان بعد حدوثها؛ مثلا: الحصول على تسبيق من العميل يتم تأجيل تسجيله في الميزانية، أو المصاريف التي دفعها الكيان ولكن لم يستلمها بعد كمصاريف التأمين التي تم دفعها مسبقًا.

[7] Jeno Beke (2010), Op.Cit, P. 56.

للأعراف التي تؤثر على معايير المحاسبة السائدة. بالمقابل، مبلغ الإهتلاك للأغراض الضريبية مختلف تمامًا، حيث يتم تحديده من خلال مخصصات رأس المال.[1]

خامسا-اختلافات أخرى:

أشار الباحثون إلى عوامل أخرى مثل اختلاف اللغة، الثقافة، الجغرافيا والارتباط التاريخي بدول معينة.[2] فقد اهتم الكثير من الباحثين بتحديد أثر الثقافة على الممارسات المحاسبية، ويعتبر Gray (1988) أول من حدد النظرية الثقافية في المحاسبة، حيث أبرز تأثير القيم الثقافية على القيم المحاسبية التي بدورها تحدد النظام والممارسات المحاسبية المعتمدة،[3] ويمتد التأثير إلى طريقة إدراك واستعمال المعلومات المحاسبية من قبل أفراد المجتمع، وبالتالي فاختلاف الثقافات بين المجتمعات سيؤدي بالضرورة إلى اختلافات الممارسات المحاسبية. ومن خلال استقراء الأدبيات المحاسبية يمكن إحصاء عدة عوامل مرتبطة بالثقافة وتؤثر على الممارسات المحاسبية، مثلا: الفردية مقابل الجماعية، الدين، فروقات السلطة، تطور التعليم، درجة تجنب عدم التأكد، الذكورة مقابل الأنوثة.[4] ويمكن تلخيص أسباب الاختلافات في الممارسات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): أسباب الاختلافات في الممارسات المحاسبية

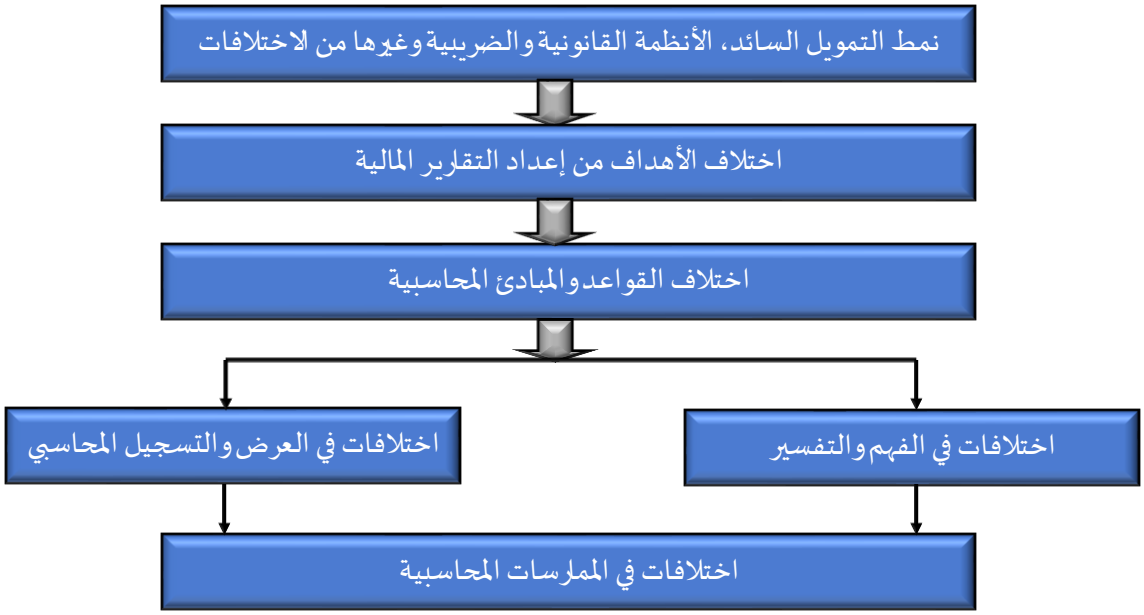

المصدر: جليلة زوهري (2013)، **واقع المحاسبة الجزائرية في ظل بيئة الأعمال الدولية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 03 (07)، ص. 12.

[1] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 75.

[2] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 30.
[3] منير بوعظم (2021)، مرجع سابق، ص. 05.
[4] خالد بودبة (2018)، مرجع سابق، ص. 53.

كما يمكن اعتبار العوامل التاريخية والسياسية عاملا هاما في تحديد النظام المحاسبي المتّبع، حيث أن الكثير من الدول التي خضعت للاحتلال أو الانتداب البريطاني تأثرت بالنموذج البريطاني من حيث التنظيم والممارسات المحاسبية. وبالمثل بالنسبة للمحاسبة الجزائرية التي كانت مشابهة ومرتبطة إلى حد كبير مع المحاسبة الفرنسية خلال فترة استخدام المخطط المحاسبي الوطني السابق والمستوحى من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، ويرجع ذلك للارتباط التاريخي بين الجزائر وفرنسا. كما أن الروابط الاقتصادية المتمثلة في الاتفاقيات والتكتلات والمصالح الاقتصادية المشتركة تؤثر على القواعد والنظم المحاسبية.[1]

القواعد المحاسبية قد تختلف حتى داخل البلد الواحد، مثلا، قد تختلف قواعد المجمّعات عن قواعد الكيانات الفردية. كما أنه على الرغم من وجود مجموعة واحدة من القواعد في دولة ما، سواء كانت ضمنية أو صريحة، إلا أنه لا توجد مجموعة كاملة من القواعد تغطي كافة الاحتمالات أو ملزمة في أدق التفاصيل. وبالتالي، هناك دائمًا مجال للحكم المهني، وهو حكم يعتمد جزئيًا على بيئة المحاسب. إذن حسب ما سبق، يمكن القول أن عددا من العوامل المتفاعلة تساهم في تشكّل الفكر والممارسات المحاسبية وتطورها واختلافها، ما ينتج عنه اختلافات في المعالجات المحاسبية وفي كيفية إعداد وعرض القوائم المالية.

في ذات السياق، يُبين الشكل الموالي تطور قيمة النتيجة وحقوق الملكية لشركة الأدوية البريطانية (GSK[2]) منذ عام 1995، وهي شركة مدرجة في بورصتي نيويورك ولندن. ووفقًا لمتطلبات الإدراج في الأسواق المالية الأمريكية، وجب عليها تقديم تسوية لبنود النتيجة وحقوق الملكية من معايير المحاسبة البريطانية إلى المعايير الأمريكية (تم التحول إلى المعايير الدولية ابتداء من عام 2005).[3]

[1] علي بن موفقي (2017)، مرجع سابق، ص. 12.

[2] GlaxoSmithKline Company.

[3] Christopher Nobes, Robert Parker (2008), **Comparative International Accounting**, 10th edition, England: Pearson Education Limited, P. 04.

الشكل رقم (1-2): حقوق الملكية والنتيجة لشركة GSK وفق معايير المحاسبة البريطانية والمعايير الأمريكية

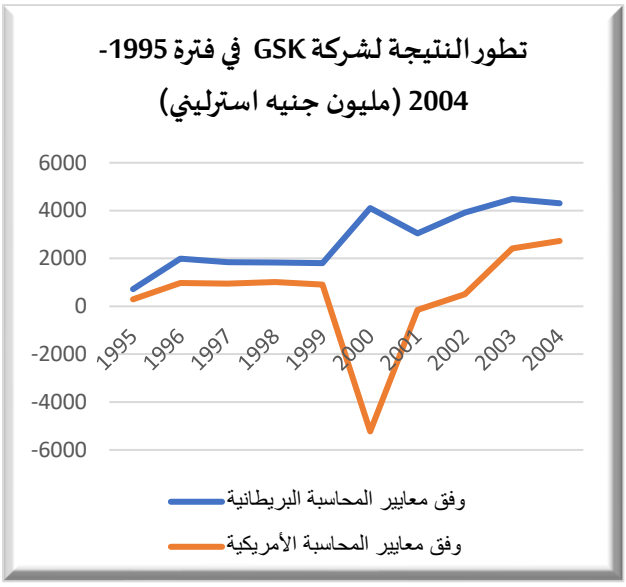

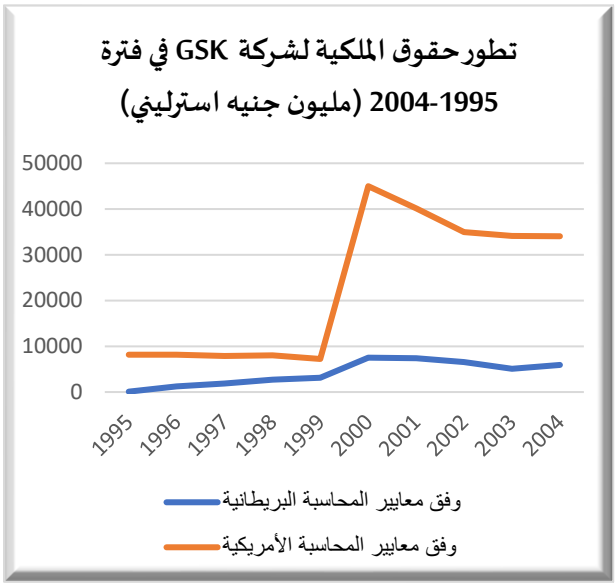

Source: Christopher Nobes, Robert Parker (2008), **Comparative International Accounting**, 10th edition, England: Pearson Education Limited, P. 05.

يوضح الشكل أعلاه تطور كل من النتيجة وحقوق الملكية لشركة GSK وفق مجموعتين من المعايير خلال العشر أعوام التي سبقت اعتماد بريطانيا لمعايير المحاسبة الدولية. يظهر مدى الاختلاف بين هذين البندين عند التسوية من المعايير البريطانية إلى المعايير الأمريكية، على الرغم من انتماء هاتين المجموعتين من المعايير لنفس المجموعة الأنجلوسكسونية والتشابه في الكثير من العوامل. الفروق كبيرة جدا وتصل إلى ملايين الجنيهات وبالتالي قابلية المقارنة غير ممكنة. ويلاحظ أيضا أن حقوق الملكية كانت أكبر وفق المعايير الأمريكية خلال هذه الفترة، بينما العكس هو الصحيح بالنسبة للنتيجة، ولعل ذلك يرجع إلى كون المعايير الأمريكية أكثر تحفظا. لكن لا يمكن أن تُعزى هذه الفروق فقط للاختلافات بين مجموعتي المعايير، ولكن أيضًا بسبب الخيارات المسموح بها للكيانات ضمن كل مجموعة من المعايير.

الفرع الثاني: مشاكل الاختلاف بين المبادئ المحاسبية

أصبحت الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول تشكل حاجزا أمام المعاملات الدولية، وهذا يطرح مشاكل للمستثمرين الدوليين وللشركات متعددة الجنسيات التي تواجه مفاهيم ربح مختلفة، وأمام

الحكومات التي تحاول إنشاء مناطق تجارة حرة. يمكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام الدول بصفة عامة وأمام المستثمرين الدوليين بصفة خاصة.[1]وفيما يلي أهم هذه المشاكل:

أولا- صعوبة تجميع القوائم المالية:

تتعلق أهم المشكلات في هذا الجانب بإعداد القوائم المالية الموحّدة من طرف الشركات متعددة الجنسيات. حيث يتوجب على الشركات الفرعية القيام بإعداد القوائم المالية وفقًا لقوانين الدول التي تنشط فيها. تلزم هذه القوانين عادة الشركات بالاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية بالعملة المحلية ووفقا لمبادئها المحاسبية الوطنية. على سبيل المثال، شركة General Motors، التي تملك فروعا في أكثر من 50 دولة حول العالم، تقوم بإعداد القوائم المالية الموحّدة بعملة الدولار الأمريكي، من خلال تحويل قوائم الفروع الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وتسويتها أيضًا إلى معايير المحاسبة الأمريكية. وهذا ما يترتب عنه جهد وتكلفة كبيرة، ويفرض على محاسبي الشركة امتلاك الخبرة في أكثر من مجموعة من المعايير المحاسبية.

ثانيا-عرقلة الولوج إلى أسواق رأس المال الأجنبية:

تتعلق المشكلة الثانية بمدى صعوبة دخول الشركات إلى أسواق رأس المال الأجنبية. إذا كانت الشركة ترغب في الحصول على رأس المال عن طريق الأسهم أو الاقتراض بالعملة الأجنبية، يصبح من الضروري عليها تقديم القوائم المالية المعدة وفقًا لمعايير المحاسبة الأجنبية. مثلا في حالة الشركة السويدية AB Electrolux، حيث سوق الأسهم في السويد صغير جدًا واحتياجاتها من رأس المال كبيرة، أصبح من الضروري إدراج أسهمها في البورصة المحلية في ستوكهولم بالإضافة إلى بورصة لندن وبورصة NASDAQ في الولايات المتحدة. لتداول الأسهم في هذه الأخيرة، يجب على الشركات الأجنبية إما إعداد قوائم مالية باستخدام المعايير الأمريكية مباشرة أو تقديم تسوية للنتيجة وحقوق الملكية مع المعايير الأمريكية، وهذا ما كان يكلّف الشركات مبالغ طائلة.[2]

ثالثا-صعوبة المقارنة بين القوائم المالية:

تعتمد عملية اتخاذ القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة خاصة مع تضاعف حجم التمويل في الأسواق المالية الدولية، فأصبحت المعلومات المحاسبية للشركات متاحة للمستثمرين المختلفين من جميع أنحاء العالم. عدم تناسق هذه المعلومات -الناجم عن الاختلافات في المبادئ المحاسبية بين الدول- يمكنه أن يؤدي بالمستثمرين إلى اتخاذ قرارات خاطئة، كما يؤثر سلبا في كفاءة أسواق المال عبر توفير معلومات مالية لا

[1] سميرة دواق (2020)، **مدى ملاءمة البيئة المحاسبية ف الجزائر لمتطلبات القياس والإفصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص بنوك ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. ص. 48-49.

[2] Jeno Beke (2010), Op.Cit, P.P. 56-57

تحظى بثقة المستثمرين فضلا عن عدم قابليتها للمقارنة. وبالتالي، تقليل الاختلافات أو إزالتها يساعد المستثمرين على تحليل هذه المعلومات بشكل صحيح في أي سوق مالي دولي واتخاذ القرارات الملائمة.[1]

عندما قررت الشركة الألمانية Daimler-Benz عام 1993 الدخول إلى بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، تحملت تكاليف إضافية ناجمة عن تسوية القوائم المالية من المبادئ المحاسبية الألمانية إلى الأمريكية تراوحت بين 15 إلى 20 مليون دولار، بالإضافة إلى أن عملية التسوية نتجت عنها فروقات جوهرية في النتائج، فقد حققت في نفس السنة أرباحا بحوالي 615 مليون مارك وفق المعايير الألمانية، بينما كانت النتيجة وفق المعايير الأمريكية خسارة تقدر بحوالي 1.893 مليون مارك ألماني.[2]

كما أن بعض الاختلافات موجودة بين القوائم بسبب اختلاف الهدف من إعدادها أصلا. مثلا، في الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وروسيا، تختلف الممارسات المحاسبية بشكل جذري عن الدول الرأسمالية. فالقوائم المالية لا يتم إعدادها لفائدة المستثمرين والدائنين بالدرجة الأولى لغرض اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض والإقراض؛ بدلاً من ذلك، يتم إعدادها لتزويد الحكومة بالمعلومات حول إمكانية الوفاء بالخطة الاقتصادية المركزية.[3]

رابعا-مشاكل أخرى:

إضافة إلى ما سبق، يؤدي الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين دول العالم إلى وجود مشا كل عديدة أخرى نذكر منها:

- عدم أخذ مشكلة التضخم بعين الاعتبار، ما يؤدي إلى عدم موضوعية المعلومات المحاسبية، ويحتم البحث عن طرق محاسبية مناسبة تستخدمها الكيانات في مختلف دول العالم؛
- تباين طرق ووسائل التدقيق بين الدول واختلاف المعايير المتعارف عليها؛
- عدم القدرة على تقييم الكيان في ظل اختلاف أسس تقييم الأصول والالتزامات؛
- اختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى، خاصة عند وجود معاملات مع الكيانات الأجنبية؛ الأمر الذي يؤدي حتما إلى مشكلات محاسبية ذات صلة. [4]

[1] Ilse Maria Beuren, Nelson Hein, Roberto Carlos Klann (2008), **Impact of the IFRS and US-GAAP on economic-financial indicators,** Managerial Auditing Journal, 23 (07), P. 634.

[2] منير بوعظم (2021)، مرجع سابق، ص. 07.

[3] Jeno Beke (2010), Op.Cit, P.P. 56-57

[4] منير بوعظم (2021)، مرجع سابق، ص. 07.

المطلب الثاني: تطور هيئات إصدار معايير المحاسبة الدولية

كان عام 1973 هو الانطلاقة الرسمية للنشاط الدولي للمعايير المحاسبية وأول نقطة تحول حقيقية نحو لغة محاسبة مشتركة، من خلال إنشاء لجنة تهدف إلى تطوير المعايير الدولية بما يخدم المستثمرين وأسواق رأس المال؛ لتحلّ محلها هيئة ثانية عام 2001، وتحمل على عاتقها مهمة سابقتها في إصدار وتطوير معايير بشكل أكثر تجديدا وفاعلية وشمولا، وذلك من خلال مبادرات للتوافق وتشجيع تطبيق معايير المحاسبة المحلية، ولكن بالحد من مجموعة الخيارات المحاسبية المتاحة، وأيضا من خلال مشاريع تقارب لاحقة للوصول إلى مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية.

الفرع الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية

فكرة معايير المحاسبة الدولية نشأت مبدئيا في مؤتمر في عام 1904 بمدينة سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم الموافقة على عقد مؤتمرات كل خمس سنوات، كان آخرها المؤتمر العاشر عام 1972 في مدينة سيدني بأستراليا.[1] خلال هذا المؤتمر -وبسبب الرأي المتنامي في الأوساط المحاسبية المطالب بمدخل دولي لتطوير معايير محاسبية- تم تكوين لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee, IASC)، لتقوم بإصدار المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards, IAS).[2]

تعتبر هذه اللجنة كيانا مستقلا غير تابع لأي جهة حكومية معينة، تهدف بشكل أساسي لتحقيق الانسجام والاتساق بين المعالجات المحاسبية لمختلف منظمات الأعمال والكيانات الأخرى في جميع أنحاء العالم.[3] مقر هذه اللجنة في لندن، وقد كانت في بداياتها عبارة عن منظمة صغيرة تجتمع عدة مرات خلال العام، وأعضاؤها يمثلون هيئات وضع المعايير الوطنية بدوام جزئي. تضم اللجنة الهيئات الوطنية المحاسبية لكل من إنجلترا، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، المكسيك، اليابان. ارتفع فيما بعد عدد أعضائها واتسعت رقعتها الجغرافية بانضمام ممثلين من دول أخرى.[4] وقد عملت هذه المنظمة على تحقيق عدة أهداف تم تلخيصها في الشكل الموالي:

---

[1] بالقاسم بن خليفه (2015)، **دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية - دراسة مقارنة** – أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 77.

[2] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 32-33.

[3] Talal Zeghba, Mouhad Arioua (2020), **The impact of international accounting standards (IAS / IFRS) on the activation of management control tools in the governance framework to improve the performance of economic enterprises,** Journal of Research in Finance and Accounting, 05 (02), University of Msila, P. 143.

[4] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 32-33.

الشكل رقم (1-3): أهداف تأسيس لجنة IASC

المصدر: صلاح حواس (2008)، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص. 56.

بحلول أواخر الثمانينيات، كان من الواضح أن العدد الكبير من الخيارات في معايير المحاسبة الدولية أصبح يشكّل عقبة أمام دعم عمل اللجنة خاصة من طرف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (International Organization of Securities Commissions, IOSCO). بعد عدة سنوات من المناقشات، تم الاتفاق على 10 معايير معدّلة في نوفمبر 1993 لتصبح سارية المفعول عام 1995. رحّبت منظمة IOSCO بهذه التعديلات ولكن دعت إلى المزيد منها وإصدار معايير محاسبية دولية جديدة، مع إمكانية قبول مجموعة من "المعايير الأساسية Core Standards" لإعداد التقارير المالية للشركات المدرجة عبر الحدود. عام 1995، وافقت منظمة IOSCO ولجنة IASC على تطوير برنامج عمل منقح أطلق عليه "برنامج عمل للمعايير الأساسية Core Standards Work Program". من أهم التطورات ذات الصلة في عام 1996 هو قرار اللجنة بإنشاء لجنة التفسيرات الدائمة (Standing Interpretations Committee, SIC)، بهدف الاعتماد عليها بشأن القضايا التي لم تعالجها المعايير الدولية بالتفصيل أو الوضوح الكافيين؛ من خلال إصدار تفسيرات تكميلية حول عدد من المتطلبات ضمن المعايير الدولية.[1] في عام 2000، أوصت منظمة IOSCO الأعضاء بالسماح للشركات المدرجة باتباع المعايير الدولية العشرة الأساسية. وعلى إثر ذلك، أصبحت غالبية البورصات الرئيسة في العالم تسمح أو تلزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كشرط أساسي لإدراج الشركات.[2]

[1] Christopher Nobes, Robert Parker (2008), Op. Cit, P.P. 80, 83.
[2] Madeline Trimble (2017), **The Historical and Current Status of IFRS Adoption around the World**, SSRN Electronic Journal, DOI: 10.2139/ssrn.3276760, Available at: https://www.researchgate.net/publication/328668312_The_Historical_and_Current_Status_of_IFRS_Adoption_around_the_World, consulted (03/02/2018), P.P: 04-05.

استمر نشاط اللجنة مدة 27 عاما، وتوسعت عضويتها خلال فترة التسعينات؛ لكنها ظلت محدودة بالمقارنة مع التزايد المستمر والمتواصل في مشاريع إعداد وتطوير المعايير. أصدرت اللجنة خلال فترة وجودها 41 معيارا دوليا (IASs) إضافة إلى الإطار المفاهيمي والعديد من التفسيرات.[1]

الفرع الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية

لم يكن من الممكن تطوير معايير عالية الجودة لتلبية احتياجات الأطراف المعنية، في ظل الهيكل القائم للجنة IASC وفي ظل نداءات تطالب بالتفاعل المباشر مع واضعي المعايير المحليين. في أفريل 2001، تم استبدال اللجنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board, IASB)، ليكون الهيئة الرسمية الدولية المستقلة لوضع معايير المحاسبة الدولية لغاية الوقت الحالي. يختص مجلس IASB بإصدار المعايير المعروفة باسم جديد هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards, IFRS) مع تبنّي المعايير المحاسبية الدولية السابق إصدارها من طرف لجنة IASC.[2] حيث يختلف المجلس عن هذه الأخيرة في عدة نقاط رئيسة:[3]

- مجلس IASB يضم أعضاء من خلفيات جغرافية ووظيفية متنوعة وليس من مهنة المحاسبة حصرا؛
- يتم تعيين الأعضاء على أساس المهارة الفنية والخبرة وليس لكونهم ممثلين عن هيئات محاسبية محلية معينة أو منظمات أخرى؛
- ينعقد عادة مجلس إدارة IASB مرة كل شهر خلافا لمجلس إدارة IASC الذي كان يجتمع قرابة أربع مرات فقط خلال العام.
- ركز المجلس عمله على أربعة أهداف رئيسة على عكس اللجنة التي وضعت عدة أهداف، تتوضح هذه الأهداف الأربعة في الشكل الموالي:

[1] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 33.
[2] نفس المرجع السابق، ص. 34.
[3] حسن عمر محمد، سعد الساكني (2015)، مرجع سابق، ص. ص. 46-47.

الشكل رقم (1-4): أهداف مجلس IASB

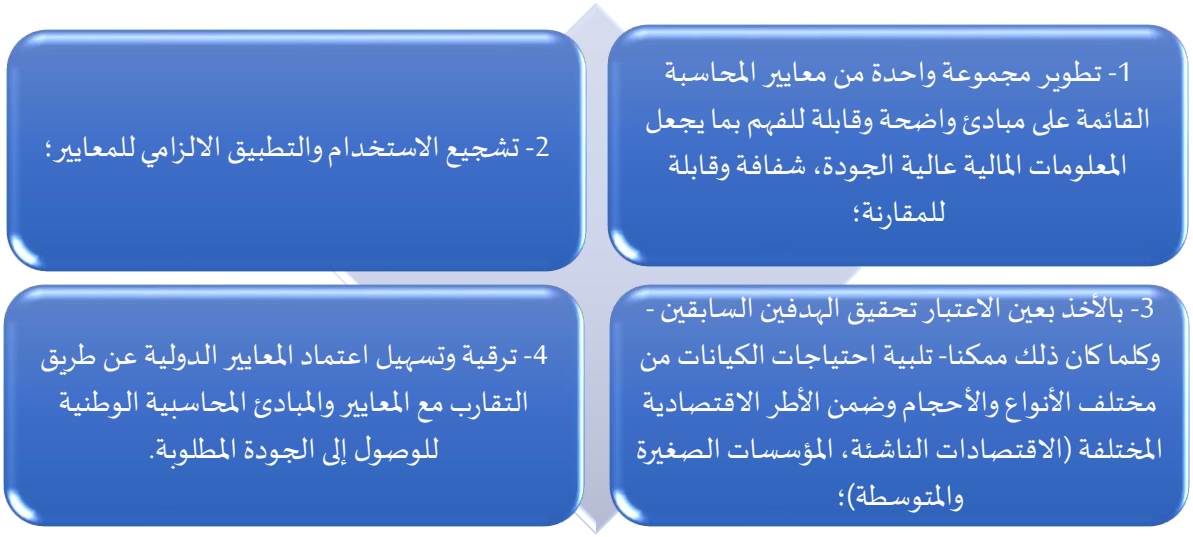

Source : Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), **Maitriser les IFRS,** 7ème édition ; Paris : Groupe Revue Fiduciaire, P. 21.

بالإضافة إلى تطوير المعايير الدولية، أصبح التركيز الحالي لمجلس IASB هو توسيع نطاق هذه المعايير إلى الدول النامية، خاصة دول أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية وأفريقيا، حيث الأسواق لا تزال في مرحلة انتقال وتطور. ويهدف المجلس من خلال هذه المعايير إلى مساعدة كيانات هذه الدول للحصول على تمويل يتجاوز حدودها الوطنية وتعزيز نموها الاقتصادي من خلال تطوير سوق رأس مال قوي ومستقر.[1]

الفرع الثالث: الهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

ينتمي مجلس IASB باعتباره سلطة إصدار المعايير إلى هيكل عام يتكون من عضو للمراقبة (مؤسسة المعايير)، سلطة تفسيرية (لجنة تفسير المعايير)، عضو استشاري (مجلس استشاري للمعايير).

أولا- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) أو ما يسمى اختصارا مؤسسة IFRS، هي منظمة خاصة غير هادفة للربح (كانت تسمى سابقا بمؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC Foundation ثم تغيرت تسميتها في 1 جويلية 2010). تعمل هذه المؤسسة بشكل مستقل، وتتكون من 22 عضوا (أمناء Trustees)، يشرفون على إدارة المجلس والكيانات التابعة له.[2] كما يقومون بالإشراف على عملية وضع المعايير وتعيين الأعضاء في الكيانات الأخرى، وأيضا مراجعة فاعلية إطار العمل التنظيمي والتأكد من

[1] Madeline Trimble (2017), Op.Cit, P.P. 06-07.
[2] Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), **Maitriser les IFRS,** 7ème édition ; Paris : Groupe Revue Fiduciaire, P. 20.

استقلاليته وتوفير التمويل اللازم. وينتمي أمناء مؤسسة IFRS إلى مناطق جغرافية وخلفيات مهنية متعددة، وهذا لضمان أن تكون عملية وضع المعايير شفافة وغير متحيزة.[1] كما يشرف أمناء مؤسسة IFRS على:

- ✓ تعيين أعضاء مجلس IASB ولجنة تفسيرات المعايير والمجلس الاستشاري للمعايير؛
- ✓ الموافقة على موازنة مؤسسة IFRS وتحديد أساس تمويلها؛
- ✓ مراجعة إستراتيجية مؤسسة IFRS ومجلس IASB وفاعليتها بما في ذلك النظر في جدول أعمال مجلس IASB ولكن ليس تحديده.[2]

ثانيا- مجلس معايير المحاسبة الدولية

مجلس IASB هو هيئة مستقلة مكلفة بإعداد وتطوير معايير المحاسبة الدولية؛ يتكون من 16 عضوا دائما.

ثالثا- لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Interpretations Committee, IFRIC) -التي حلت محل اللجنة السابقة، لجنة التفسيرات الدائمة (SIC)- هي الهيئة المكلفة بالاستجابة لمشاكل تطبيق بعض المعايير من خلال إصدار تفسيراتها المعروفة باختصار IFRIC. تتكون اللجنة من 14 عضوا مصوتا، وتعمل مع لجان أخرى تابعة لهيئات المعايير المحلية. بدأت نشاطها الموسع منذ عام 2012 من خلال القيام بالتحسينات السنوية وإصدار إرشادات تطبيق المعايير الدولية.

رابعا- المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتكون المجلس الاستشاري للمعايير (IFRS Advisory Council) من 30 عضوا على الأقل (حاليا 40 عضوا)، ويقوم بتوجيه برنامج عمل مجلس IASB وتوفير المشورة لأمناء مؤسسة IFRS، فهو ليس مؤهلا لوضع المعايير وإنما يقوم بتوصيل وجهات نظر الأطراف المعنية مثل: الأكاديميين، المجموعات الاستشارية، مدققي الحسابات، الهيئات المهنية وهيئات وضع المعايير الوطنية، ويلعب دور الواجهة لهذه الأطراف.[3]

[1] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 37.

[2] وردة بلعيد (2020)، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية -دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية بالجزائر-** أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 110.

[3] Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), Op.Cit, 20.

الشكل رقم (1-5): الهيكل التنظيمي لهيئات إصدار معايير المحاسبة الدولية

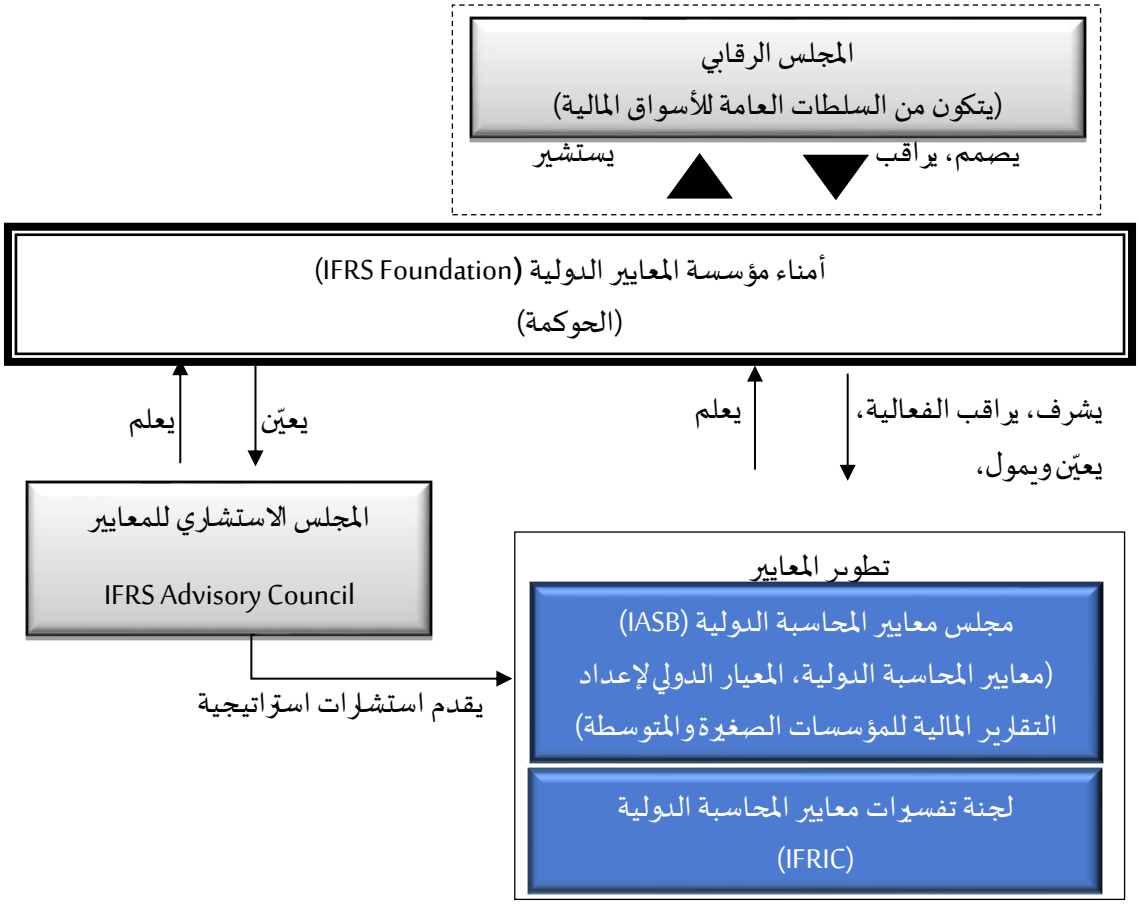

Source : Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), Op.Cit, P. 20.

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من هيكل الحوكمة، تم إنشاء المجلس الرقابي (Monitoring Board) عام 2009؛ ليكون الوسيط الرسمي بين أعضاء مؤسسة IFRS والسلطات العامة، ويعتبر هذا المجلس الهيئة الشرعية السياسية للمؤسسة ككل.[1] حيث يسهر على أن يقوم الأعضاء بوظيفتهم المحددة طبقا للقانون الأساسي، كما يصادق على تعيينهم. يتكون من ممثلين من المفوضية الأوروبية (European Commission, EU)، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وكالة الخدمات المالية اليابانية (Financial Services Agency, FSA)، هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (Securities and Exchange Commission, SEC) بالإضافة إلى لجنة بازل (Basel Commission) بصفتها مراقبا.[2]

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), **Intermediate Accounting- IFRS Edition**, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc, P. 10.
[2] Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), Op.Cit, 20.

المبحث الثاني: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية

تحققت -خلال سبعينيات القرن الماضي- مساعي تكوين هيئة دولية لإصدار معايير محاسبية دولية. رغم الانتقادات التي طالت لجنة IASC في البداية إلا أن المهمة استمرت من خلال هيكل جديد -مجلس IASB - يقوم بإصدار معايير جديدة وتعديل أو حذف المعايير الموجودة، وإصدار مزيد من التفسيرات والإيضاحات حول كيفية تطبيق هذه المعايير، بهدف تحقيق الانسجام والاتساق في إعداد تقارير مالية عالية الجودة وقابلة للمقارنة بين مختلف الدول.

المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

يمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة وتدقيق الحسابات. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما توضح الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير بشأن حالات تطبيقية معينة.[1]

الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الدولية

المعيار المحاسبي الدولي هو بيان كتابي تصدره هيئة محاسبية دولية، يتناول عناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسس الاعتراف، أساليب القياس أو العرض أو الإفصاح المناسبة.[2] ويمكن أن يوضح ما يلي:

- ✓ العناصر التي ينبغي الاعتراف بها كأصول، خصوم، إيرادات أو مصاريف؛
- ✓ كيفية قياس تلك العناصر؛
- ✓ كيفية عرضها في مجموعة من القوائم المالية؛
- ✓ الإفصاحات ذات الصلة بهذه العناصر.

يتم استخدام معايير المحاسبة الدولية بشكل أساسي من طرف الكيانات الاقتصادية -خاصة المدرجة في البورصة- والمؤسسات المالية. كما تقوم لجنة IFRIC بإصدار تفسيرات رسمية للمعايير تساهم في توفير المزيد من التوضيح حول كيفية التطبيق. بالإضافة إلى هذه الإصدارات تم تطوير إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية، ومعيار دولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs).[3]*

---

[1] حسن عمر محمد، سعد الساكني (2015)، مرجع سابق، ص. 38.

[2] صلاح حواس (2008)، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص. 59.

[3] The official website of IFRS®: https://www.ifrs.org/

* في هذه الدراسة، يشار إلى كل هذه الإصدارات مجتمعة بعبارة **معايير المحاسبة الدولية**.

الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الدولية

تم تصميم المعايير الدولية للاستخدام في الكيانات الهادفة للربح، على الرغم من عدم وجود حظر لاستخدامها في الكيانات غير الهادفة للربح. لا ترتبط هذه المعايير بإطار قانوني معين، لذلك غالباً ما تحتوي القوائم المالية المعدة وفقها على معلومات تكميلية مطلوبة بموجب القانون المحلي أو متطلبات الإدراج. ويتّبع المجلس في عملية إصدار المعايير منهجية محددة وواضحة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-2): النهج المتبع من طرف مجلس IASB

منهجية مجلس IASB	• معايير مستوحاة من النظام الأنجلوسكسوني موجهة للمستثمرين؛
	• معايير معدّة انطلاقا من مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للكيان ومرتبطة بالسوق؛
	• معالجة العمليات المحاسبية تتم انطلاقا من مبادئ محاسبية متماثلة (الإطار المفاهيمي) وليس من القواعد؛
	• الانفصال عن أي بيئة قانونية أو ضريبية؛
	• إطار عام لكل من القواعد المحاسبية وعناصر القوائم المالية، فليس هناك قواعد عن كيفية مسك الدفاتر المحاسبية، ولا مخطط حسابات، ولا شكلا قانونيا محددا للقوائم المالية.

Source: Stéphane Brun (2011), **Guide d'application des Normes IAS/IFRS**, Alger: BERTI Edition, P. 40.

يشتمل المعيار المحاسبي الدولي على سلسلة من الفقرات بالبنط العريض وأخرى بالخط العادي. توضح الفقرات بالبنط العريض المبدأ الرئيس، بينما توفر الفقرات الأخرى المزيد من التوضيحات الإضافية؛ لكن يملك كلا النوعين من الفقرات سلطة متساوية. وقد تحتوي بعض معايير المحاسبة الدولية على ملاحق إضافية. يشتمل المعيار الدولي أحيانًا على معالجات محاسبية اختيارية؛ لكن بشرط أنه إذا تم تطبيق أسلوب محاسبي معين من طرف الكيان فيجب الاستمرار في تطبيقه.[1] وبشكل عام يتميز المعيار المحاسبي الدولي بما يلي:

[1] IFRS Foundation (2018), **IFRS Staff Paper**, retrieved from, https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/meetings/2018/october/iasb/ap28a-prefaceifrs.pdf, consulted (03/09/2020); P.P. 01-02.

الجدول رقم (1-3): خصائص معايير المحاسبة الدولية

خصائص معايير المحاسبة الدولية	• أسبقية الميزانية على جدول حسابات النتائج؛
	• اعتماد مفهوم "القيمة العادلة"؛
	• قياس خسارة القيمة وتدهور الأصول؛
	• تفوّق الجوهر على الشكل؛
	• إمكانية التطبيق بأثر رجعي؛
	• أهمية الملاحق والايضاحات.

Source: Stéphane Brun (2011), Op .Cit, P. 41.

نظرًا لاستخدام معايير المحاسبة الدولية على نطاق واسع -حيث لكل دولة نظامها وتنظيمها المختلف عن بقية الدول- تم الحرص على إعدادها بمستوى منخفضٍ من التفاصيل، ما يكسبها نوعا من المرونة التي تسمح للبلدان ذات الأحجام والاقتصادات والأنظمة المختلفة باعتمادها بسهولة. مثلا، ألمانيا كدولة متقدمة، لها احتياجات وموارد مختلفة اختلافًا كبيرًا عن كينيا التي لا تزال في طور النمو، ومع ذلك يمكن تطبيق المعايير الدولية بطريقة تناسب اقتصاد كل دولة. أدرك مجلس IASB جيدًا الاحتياجات المختلفة للدول وأخذ في الاعتبار كيفية تأثير المعايير الدولية عليها حيث تم الاعتماد على نظام محاسبة قائم على المبادئ (Principles-based standards).

يوفر نظام المحاسبة القائم على المبادئ إرشادات عامة، وليس قواعد تفصيلية. يمنح هذا النظام حرية التصرف لممارسي المحاسبة في تحديد السياسة المحاسبية الأكثر ملائمة. بمعنى آخر، يمكن الاعتماد على الحكم المهني بشكل كبير والسماح بالتنوع في تفسير هذه المبادئ تبعا لحالة وظروف المعاملات. والنتيجة هي أن هذه المرونة أتاحت الاعتماد السلس والواسع من طرف الكثير من الدول.[1]

الفرع الثالث: أهداف معايير المحاسبة الدولية

أعلن أحدث بيان لمؤسسة IFRS عام 2015 على أن مهمتها الأساسية هي تطوير معايير محاسبية دولية توفر الشفافية والمساءلة وكفاءة الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. بحيث تخدم هذه المعايير المصلحة

[1] Vincent L. LoCascio (2017), **The Convergence of US GAAP and IFRS**, Iowa State University Honors Program, Ivy College of Business (ISSN 2572-679X), P. 09.

العامة من خلال تعزيز الثقة والنمو والاستقرار المالي على المدى الطويل داخل الاقتصاد العالمي. وبالتالي، الهدف الرئيس من إعداد معايير المحاسبة الدولية هو توفير معايير عالية الجودة لإعداد التقارير المالية بشكل فعال من شأنه تحسين الشفافية، وتعظيم تناسق المعلومات وتحسين بيئة الاتصال بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية. كما تعمل هذه المعايير على تحسين جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة. بالإضافة إلى ذلك، مساعدة المحللين والمستثمرين على تقييم ومراقبة أفضل للكيانات، الأمر الذي يتطلب من هذه الأخيرة التنافس بينها بنشاط أكبر، مما يعود بالفائدة على المساهمين.[1]

المطلب الثاني: عملية إصدار معيار محاسبي دولي

يلتزم مجلس IASB في عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية بإجراءات ومتطلبات معينة، وأيضا عند إصدار تفسيرات المعايير من طرف لجنة IFRIC، ويتم العمل معا لدعم التطبيق المتسق لهذه الإصدارات. هذه الإجراءات منصوص عليها في دستور مؤسسة IFRS، وقد تم تطويرها بالتشاور مع أصحاب المصالح لتكون بمثابة عقد ملزم بينهما.

الفرع الأول: مقومات إعداد معيار محاسبي دولي

يتم إعداد المعايير الدولية وفقاً لعملية تفاعلية واستشارية وإجراءات شاملة ومفتوحة معروفة باسم "الإجراءات القانونية أو الواجبة Due Process"، كما يتم الاعتماد على المجلس الاستشاري من خلال الأخذ بوجهة نظره في كل مرحلة من مراحل الإعداد.[2] وتستند العملية إلى ثلاثة مبادئ:

أولا- الشفافية: يستطيع أي شخص -بغض النظر عن هويته وموطنه- متابعة عملية تطوير معايير المحاسبة الدولية. ولضمان ذلك، تتم جميع المناقشات الفنية لمجلس IASB ولجنة IFRIC في اجتماعات عامة، تُبث على المباشر وتُحفظ على الموقع الإلكتروني، ويمكن للجمهور الاطلاع على جميع أوراق الاجتماع.

ثانيا- التشاور الكامل والعادل: يتشاور مجلس IASB ولجنة IFRIC بشكل علني قبل إصدار أي معيار جديد أو تعديل معيار قائم. تتيح الاستشارة العامة لكل شخص له اهتمام بإعداد التقارير المالية فرصة إبداء وجهة نظره حول مشروع معين.

ثالثا-المساءلة: يشرح كل من مجلس IASB ولجنة IFRIC المبرر المنطقي وراء القرارات المتخذة. كما يتم تحليل وعرض الآثار المحتملة – التكاليف/الفوائد - للمعيار المحاسبي المقترح.[3]

---

[1] Madeline Trimble (2017), Op.Cit, P. P. 03-04.

[2] بالقاسم بن خليفه (2015)، مرجع سابق، ص. 87.

[3] IFRS Foundation (2020); **What is the due process and why does it matter**? Retrieved from: https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2020/08/what-is-the-due-process-and-why-does-it-matter/, consulted (03/01/2021).

يمكن القول أن الإجراءات الواجبة تقوم على: (1) مجلس مستقل لوضع المعايير، تشرف عليه هيئة أمناء متنوعة جغرافياً ومهنياً؛ (2) عملية ومنهجية شاملة لتطوير المعايير؛ (3) المشاركة مع المستثمرين والمنظمين وقادة الأعمال وممارسي مهنة المحاسبة الدولية في كل مرحلة من مراحل العملية؛ (4) الجهود التعاونية مع هيئات وضع المعايير في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، الخصائص التي تميز مجلس IASB، تعزز أهمية وجود إجراءات واجبة منفتحة وشفافة، وهي كالتالي:

- **العضوية:** يتكون المجلس من 16 عضوا من دول مختلفة، بدوام كامل ورواتب جيدة، ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد؛
- **استقلالية المجلس:** لا يخضع مجلس IASB لأي منظمة مهنية أخرى، ويتم تعيين أعضاءه ومساءلتهم فقط من طرف مؤسسة IFRS؛
- **استقلالية الأعضاء:** يتعين على أعضاء مجلس IASB الدائمين قطع علاقتهم بالمهن السابقة، ويتم اختيارهم بناءً على خبرتهم في وضع المعايير بدلاً من انتماءهم لدولة محددة؛
- **التصويت:** لإصدار معيار محاسبي دولي يجب أن يصوت عليه 09 أعضاء من أصل 16 عضوا.

تضمن المبادئ والعناصر والخصائص سالفة الذكر تطوير معايير عالية الجودة وكسب ثقة أصحاب المصالح في أن جميع الآراء ذات الصلة قد تم أخذها بعين الاعتبار عند صياغة المعايير، وتم عزل مجلس IASB وأعضاؤه قدر الإمكان عن التأثيرات السياسية، القطاعات المفضّلة والتحيزات الوطنية أو الثقافية، وبالتالي إضفاء الثقة والشرعية والقبول الدولي للمعايير.[1]

الفرع الثاني: الإجراءات الواجبة لإصدار معيار محاسبي دولي

يتبع مجلس IASB خطوات محددة لتطوير معيار محاسبي نموذجي من أربعة مراحل أساسية:

أولا- وضع جدول الأعمال والتخطيط: يتخذ المجلس قرار إضافة بند إلى جدول الأعمال بناء على احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات لاسيما المستثمرين، أو بناء على مسائل أخرى مثل إمكانية زيادة التقارب ومدى كفاية الإرشادات، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود المفروضة على الموارد. أما فيما يخص التخطيط، فيتم البت فيه من طرف مجلس IASB بصورة منفردة أو بالاشتراك مع واضعي معايير آخرين.

ثانيا-إعداد برنامج البحوث: يتم تشكيل فريق عمل للقيام بالأبحاث اللازمة خاصة في مشاريع المعايير الكبرى؛ بالإضافة إلى يسمى بورقة النقاش (Discussion Paper, DP) بالرغم من عدم إلزاميتها في الإجراءات الواجبة، لكن يتم إصدارها في حالة المشاريع الكبرى للحصول على ردود مسبقة حول المشروع وقياس مدى

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 11.

استجابة الأطراف المعنية. عادة ما تتضمن ورقة النقاش نظرة عامة، مع توضيح الخطوط العريضة للمداخل التي يمكن استخدامها بما في ذلك وجهات نظر المجلس ودعوة للتعليق حول الموضوع.

ثالثا- إصدار المعيار: يتم في هذه المرحلة صياغة مسودة عرض (Exposure Draft, ED) وهي خطوة إلزامية في الإجراءات الواجبة. تصف هذه المسودة بالتفصيل المعالجات المحاسبية المقترحة، وتكون في شكل اقتراح لمعيار محاسبي جديد أو معدل، ويتم إعداده بناء على التعليقات الواردة من مصادر متنوعة بما في ذلك التعليقات على ورقة النقاش، مساهمات الباحثين العاملين بالمجلس وكذا المجلس الاستشاري والمناقشات التي تتم في الاجتماعات العامة. تُطرح مسودة العرض بدورها للتعليق العام؛ بعدها -إن لزم الأمر- يتم إعادة عرضها على المجلس مرة أخرى؛ وفي النهاية تتم صياغة المعيار.

رابعا- تطبيق المعيار: بعد إصدار المعيار المحاسبي، تتم مراجعته بعد التطبيق. تشمل عملية المراجعة والتقييم لقاءات مع واضعي المعايير الوطنية والأطراف الأخرى المعنية، حيث يهدف المجلس من ذلك لاستدراك أي مشكلة عملية أو آثار مترتبة على تطبيق المتطلبات المحاسبية الجديدة لهذا المعيار.[1]

الشكل رقم (1-6): الإجراءات الواجبة لإصدار معايير المحاسبة الدولية:

التشاور حول جدول الأعمال	• مطالبات عامة بتوفير إرشادات • وضع مخطط لمدة 3-5 سنوات • اقتراح جدول أعمال
برنامج البحوث	• إجراء بحوث • ورقة المناقشات (DP) • تعليق الجمهور
إصدار المعيار	• مسودة العرض (ED) • تعليق الجمهور • المعيار النهائي
التطبيق	• تفسير أو تعديل النطاق • مراجعة ما بعد التطبيق

Source: Paul Pacter (2017), **Pocket Guide to IFRS® Standards—the global financial reporting language,** London: IFRS® Foundation, retrieved from: https://www.ifrs.org/-/media/feature/around-the-world/pocket-guide/pocket-guide-2017.pdf, consulted (01/09/2019), P. 21.

[1] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 38-39.

على الرغم من أن الإجراءات الواجبة السالفة الذكر توفر -على ما يبدو- فرصة لمشاركة الأطراف المعنية، يجادل البعض بأنه إجراء روتيني يهدف إلى خلق انطباع عن شفافية العملية من خلال مشاركة الجمهور في إبداء تعليقات حول مسودات العرض المنشورة على الموقع الإلكتروني، التي لا ترقى إلى مستوى إضفاء الشفافية والأخذ بالرأي العام، بسبب أن الجمهور ليس له أي تأثير على عملية إعداد المعايير، ويعود ذلك إلى العديد من الاعتبارات نذكر منها:

- الجمهور لا يصوت على المعيار؛
- لا يزال بإمكان مجلس IASB اتخاذ قراراته الخاصة حتى بعد تلقّي التعليقات؛
- لا تزال معايير المحاسبة الدولية ملزمة حتى بالنسبة لمن عارضوا أو لم يشاركوا في العملية.

كما نص بروتوكول وضع المعايير على إجراءات صارمة تضمن تحقيق المبادئ التي نص عليها دستور مؤسسة IFRS "مبدأ الشفافية، مبدأ التشاور العادل ومبدأ المساءلة"، لكنه ترك ثغرة قد تستخدم في حالة وجود ضغوط من طرف أصحاب المصالح، وهي تحديد ظروف استثنائية يمكن على أساسها وبشكل خاص استخدام إجراءات وضع المعايير المستعجلة دون الرجوع إلى الإجراءات المنصوص عليها، ما شكّل أزمة أخرى للشرعية الإجرائية للمعايير. على سبيل المثال، عند محاولة الحفاظ على تأييد الإتحاد الأوروبي، تم إصدار معايير دون إتباع الإجراءات الواجبة العادية.[1]

الفرع الثالث: القوى المؤثرة على إصدار معايير المحاسبة الدولية

في الكثير من الأحيان، يطالب معدو التقارير المالية بمعالجات معينة لتسجيل أحداث اقتصادية أو الإفصاح عنها بطريقة معينة. الطريقة الأكثر فعالية للتأثير على المعايير الدولية هي المشاركة في صياغة القواعد أو محاولة التأثير وإقناع الهيئات المشرفة على إصدارها. غالبًا ما تضغط مجموعات المستخدمين على مجلس IASB لتغيير القواعد الحالية وتطوير قواعد جديدة. في الواقع، تضاعفت هذه الضغوط بشكل كبير في الفترة الأخيرة، وأصبحت بعض الفئات المؤثرة تطالب المجلس بالعمل بشكل أسرع على حل قضايا محاسبية عالقة؛ في حين تقاوم مجموعات أخرى متحفظة الحلول السريعة، مفضلة التدرّج البطيء في تنفيذ التغييرات. ويمكن تلخيص أهم المجموعات المؤثرة على مجلس IASB عند صياغة معايير المحاسبة الدولية في الشكل التالي:

[1] سميرة دواق (2020)، مرجع سابق، ص. 72.

الشكل رقم (1-7): المجموعات المؤثرة على صياغة معايير المحاسبة الدولية

Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), **Intermediate Accounting- IFRS edition**, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc, P. 10.

هل يجب تدخّل السياسة في عملية وضع معايير المحاسبة الدولية الموجهة أصلا لإعداد التقارير المالية في الكيانات الاقتصادية؟ السياسة موجودة في المنزل، المدرسة، الجامعة، المكتب والمسجد وفي كل مكان. معايير المحاسبة الدولية هي جزء من العالم الحقيقي، ولا يمكنها الإفلات من السياسة والضغوط السياسية. على الرغم من محاولة عزل عملية إصدار المعايير الدولية عن التأثيرات السياسية من خلال خصائص ومبادئ الإجراءات الواجبة في عملية الإصدار، لكن هذا غير ممكن في الواقع؛ كما أن هذا لا يعني أن تدخّل السياسة في تطوير المعايير الدولية يعود عليها دائما بشكل سلبي. من البديهي أن يعبّر أصحاب المصالح الخاصة عن ردود أفعال تجاه قواعد معينة بالنظر إلى الآثار الاقتصادية المحتملة للعديد من القواعد المحاسبية. لكن من الواجب تجنب إصدار معايير قائمة على دوافع سياسية بحتة، بل يجب أن تكون قائمة على بحوث وإطار مفاهيمي يرتكز على الواقع الاقتصادي مع الاهتمام بجميع الفئات المستهدفة.[1]

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. P. 13-14.

المطلب الثالث: تنظيم معايير المحاسبة الدولية

توجد عدة فئات من الإصدارات تندرج كلها تحت مظلة معايير المحاسبة الدولية وهي: المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، التفسيرات (IFRIC+SIC)، الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية (Conceptual Framework for the Financial Reporting) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs). ولزيادة فعالية هذه الإصدارات تم تصنيفها بشكل إلكتروني حتى يمكن تنظيمها وتسهيل قراءتها والاطلاع عليها.

الفرع الأول: مكونات معايير المحاسبة الدولية

يمكن تفصيل عناصر معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:

أولا-المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أصدرت اللجنة السابقة لوضع المعايير الدولية IASC، 41 معيارًا من المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، والتي تم تعديل العديد منها أو استبدالها من قبل مجلس IASB. أما ما تبقى منها فلا تزال تعتبر من معايير المحاسبة الدولية المعمول بها، وهي 28 معيارا حتى عام 2018، منها ما هو مقرر أن يتم حذفه أيضا واستبداله في السنوات المقبلة.

يشار إلى المعايير الصادرة عن مجلس IASB بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). صدر منها 17 معيارًا حتى عام 2018، وتطورت بالمقارنة عن سابقتها لتغطي مواضيع تتعلق بالتقارير المالية والمعاملات واسعة النطاق، مثل المدفوعات القائمة على الأسهم، اندماج الأعمال، عقود التأمين، الأدوات المالية وغيرها.[1]

ثانيا- تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية:

تعتبر التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير IFRIC رسمية وواجبة التطبيق. وتتطرق خاصة إلى:

- ✓ قضايا إعداد التقارير المالية التي ظهرت حديثًا ولم يتم معالجتها بعد ضمن معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ وجود تفسيرات غير كافية أو متناقضة -أو يحتمل ذلك على الأقل- في ظل غياب إرشادات رسمية.

حتى عام 2018، أصدرت لجنة IFRIC أكثر من 20 تفسيرا، ولم يزل منها سوى 17 تفسيرا بعد التعديل والحذف، بالإضافة إلى وجود 08 تفسيرات SIC لاتزال سارية المفعول. تماشيًا مع منهج مجلس IASB في وضع المعايير، تطبق لجنة تفسيرات المعايير IFRIC نهجًا قائمًا على المبادئ في إعداد الإرشادات التفسيرية. لتطوير هذه الأخيرة، تقوم لجنة IFRIC بالنظر أولاً إلى الإطار المفاهيمي كأساس لصياغة آراء متوافقة، ثم تبحث في المبادئ المنصوص عليها في المعايير ذات الصلة للتأكد من عدم وجود تعارض. من ناحية أخرى، غالبًا ما تجذب

[1] من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 01.

القضايا الناشئة انتباه مجموعات المستخدمين، فإذا لم يتم حلها بسرعة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مشاكل وأزمات مالية، ويمكن أن تقوّض الثقة في ممارسات إعداد التقارير المالية. وهذا ما يؤدي إلى احتمال حدوث تدخل حكومي من شأنه أن يهدد استمرارية إصدار المعايير من طرف القطاع الخاص. تقوم عادة لجنة IFRIC بمعالجة المشاكل المحاسبية عند ظهورها، وتعتبر "عامل تصفية للمشاكل الطارئة" بالنسبة لمجلس IASB. بالتالي، يركز هذا الأخير على حل المشاكل الأكثر انتشارًا على المدى الطويل، بينما تتعامل لجنة IFRIC مع القضايا الناشئة والمستعجلة.[1] وفيما يلي تلخيص لعدد إصدارات معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات إلى غاية عام 2018:

الجدول رقم (1-4): إصدارات معايير المحاسبة الدولية إلى غاية عام 2018

الإصدار	العدد	الترقيم	الهيئة المصدرة
المعايير المحاسبية الدولية (IAS)	28	41-01	اللجنة السابقة لإصدار المعايير (IASC)
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	17	17-01	المجلس الحالي لإصدار المعايير (IASB)
تفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة (SIC)	08	32-01	اللجنة السابقة لإصدار التفسيرات (SIC)
تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)	17	21-01	اللجنة الحالية لإصدار التفسيرات (IFRIC)

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الملحق رقم 1.

ثالثا- الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية

الإطار المفاهيمي هو دستور المعايير المحاسبية، باعتباره نظاما متماسكا من الأهداف والأسس المترابطة التي تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية وتؤدي في النهاية إلى معايير متسقة.[2] من أهم الخصائص التي تميز معايير المحاسبة الدولية هي وجود إطار مفاهيمي يعتبر نقطة البداية بالنسبة لها. في جويلية 1989 أصدرت لجنة IASC الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وقد تم اعتماده في وقت لاحق من طرف مجلس IASB. يتضمن المفاهيم الأساسية التي تساعد المجلس على إصدار المعايير أو تعديلها، ويناقش أيضًا العوامل التي يحتاج المجلس لأخذها في الاعتبار في حالة وجود أي تعارض؛ كما يحدد مفاهيم إعداد القوائم المالية الموجهة للمستخدمين الخارجيين.[3]

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 12
[2] Richard Lewis, David Pendrill (2004), **Advanced Financial Accounting**, 7th edition, England: Pearson Education Limited, P. 08.
[3] IASB (2018), **Conceptual Framework for Financial Reporting-Project Summary**, Retrieved from: https://www.ifrs.org/-/media/project/conceptual-framework/fact-sheet-project-summary-and-feedback-statement/conceptual-framework-project-summary.pdf consulted (12/10/2019), P. 02.

أي تعديلات على الإطار المفاهيمي تمر بنفس الإجراءات الواجبة التي تمر بها المعايير المحاسبية (التشاور والآراء الأولية، ورقة المناقشات، مسودة العرض، وما إلى ذلك).[1] ويتميز الإطار المفاهيمي بما يلي:

- لا يعتبر معيارًا محاسبيا دوليًا؛
- لا يحدد قواعد تفصيلية لأي قياس أو إفصاح معين؛
- لا يمكن أن يحل محل متطلبات معيار دولي موجود.[2]

الإطار المفاهيمي يحتوي على المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها التفاصيل الواردة في المعايير الدولية، مثل تعريفات عناصر القوائم المالية ومبادئ القياس والخصائص الواجب توافرها حتى تصبح المعلومات مفيدة. وينبغي تطبيق المبادئ الموجودة في الإطار المفاهيمي في حال عدم توفر أي متطلبات أو توجهات محددة في المعايير. يلزم المعيار الدولي IAS 8 حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، معدي القوائم المالية باستخدام الحكم والتقدير الشخصي لتطبيق السياسات المحاسبية في حالة غياب أي إرشادات في ذات السياق، مع مراعاة أخذ الإطار المفاهيمي بعين الاعتبار من حيث التعاريف ومبادئ قياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف.[3]

تعرّض الإطار المفاهيمي للانتقاد بسبب محدوديته في المساعدة على حل عدة قضايا محاسبية، وظهرت عيوبه بشكل أوضح في مرحلة القياس؛ كما لم يتوفر على أي إرشادات تخص الاعتراف بعناصر القوائم المالية.[4] وعلى ضوء هذه النقائص وغيرها قرر مجلس IASB إعادة النظر في هذا الإطار. ففي عام 2004 وافق على مباشرة العمل مع نظيره الأمريكي في تعاون ثنائي لوضع إطار مفاهيمي مشترك.[5] والذي صدر عام 2010 بعدما تمت مراجعته جزئيا. في مارس 2018 قام مجلس IASB بتعديل الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية مرة أخرى بشكل منفصل، وهو مجموعة شاملة من المفاهيم التي تحدد:

- ✓ الهدف من إعداد التقارير المالية؛
- ✓ الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة؛
- ✓ وصف للكيان المعد للقوائم المالية وحدوده؛
- ✓ تعريفات الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف؛

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 12.
[2] Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), Op.Cit, P. 22.
[3] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 42.
[4] Richard Lewis, David Pendrill (2004), Op.Cit, P.12.
[5] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 42.

- ✓ معايير إدراج الأصول والخصوم في القوائم المالية (الاعتراف Recognition) وتوجيهات بشأن وقت إزالتها (إلغاء الاعتراف Derecognition)؛
- ✓ أسس القياس (Measurement) وإرشادات حول وقت استخدامها؛
- ✓ مفاهيم وإرشادات حول العرض (Presentation) والإفصاح (Disclosure).[1]

بشكل عام، مرّ الإطار المفاهيمي للمجلس الدولي بتعديلين أساسيين، الأول كان عام 2010 والثاني عام 2018؛ وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-8): آلية تعديل الإطار المفاهيمي عام 2018:

Source: IASB (2018), **Conceptual Framework for Financial Reporting-Project Summary**, Retrieved from: https://www.ifrs.org/-/media/project/conceptual-framework/fact-sheet-project-summary-and-feedback-statement/conceptual-framework-project-summary.pdf consulted (12/10/2019); P. 03-04.

[1] IASB (2018), Op.Cit; P. 03.

استجاب مجلس IASB إلى الضغوط بشأن تعديل ومراجعة الإطار المفاهيمي، الذي تحول من الإطار المفاهيمي للقوائم المالية ليصبح أكثر اتساعا وشمولا كإطار مفاهيمي للتقارير المالية. وسعى مجلس IASB من خلال هذا الأخير إلى تحقيق توازن بين تقديم مفاهيم منقحة وعالية المستوى، وتقديم تفاصيل كافية لمختلف المفاهيم لتكون مفيدة أكثر للأطراف أصحاب المصالح.

رابعا- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتوي معايير المحاسبة الدولية على مجموعة من القواعد والمبادئ ومتطلبات الإفصاح الشاملة الواجبة في القوائم المالية للكيانات التي تنشط في أسواق رأس المال العامة، وهي غير ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ذات المعاملات التجارية البسيطة، حيث يحتاج مستخدمو المعلومات إلى افصاحات أقل تفصيلا، وعادة ما تفوق تكلفة وجهد إعداد القوائم المالية وفق هذه المعايير منفعتها.

كان عام 2003 هو بداية مرحلة التشاور بالنسبة لمجلس IASB لإنشاء معيار دولي موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تلبية احتياجات المستخدمين مع تحقيق التوازن بين التكاليف والمنفعة المتوقعة. تم طرح ورقة النقاش عام 2004 ونشر مسودة العرض عام 2007.[1] وأخيرا في جويلية 2009 -وبعد ست سنوات من العمل- صدر المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) المخصص للكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة مهما كان حجمها، وهي الكيانات غير المدرجة. ويتميز هذا المعيار بما يلي:

- استبعاد بعض المواضيع والمعايير الكاملة، مثل موضوع إعداد التقارير القطاعية؛[2]
- استبدال بعض السياسات المحاسبية ومبادئ الاعتراف والقياس المعقدة بأساليب أكثر بساطة، على سبيل المثال، تسجيل مصاريف التطوير بدلاً من رسملتها، والاهتلاك بدلاً من خسارة تدهور الشهرة؛
- تقليل متطلبات الإفصاح بشكل كبير بالمقارنة مع المعايير الدولية الكاملة؛[3]
- تمت صياغته في وثيقة بسيطة وسهلة القراءة من 230 صفحة، بالإضافة إلى حوالي 100 صفحة إضافية من الشرح والتعليقات (مقابل حوالي 3.000 صفحة للمعايير الدولية الكاملة)؛
- استخدامه منفصل تمامًا عن المعايير الدولية الكاملة، حيث أن اختيار كيفية تطبيقه تحدده القوانين المحلية.[4]

على الرغم من الاستخدام الواسع للمعايير الدولية، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي، لكن استخدام هذا المعيار ظل محدودا بالمقارنة مع المجموعة الكاملة. مثلا في الاتحاد الأوروبي، بعض البلدان (المملكة المتحدة)

[1] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 43-44.

[2] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P.89.

[3] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 45.

[4] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 58.

تسمح بتطبيق هذا المعيار للكيانات غير المدرجة في البورصة، بينما لا تسمح دول أخرى (فرنسا) لأن ذلك سيؤثر على الربح وبالتالي الدخل الخاضع للضريبة.[1]

الفرع الثاني: التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الدولية

نظرًا لكونه هيئة مستقلة خاصة، لا يملك مجلس IASB أي تفويض أو سلطة رسمية أو تنظيمية؛ وليس هنالك آلية إلزام لمعاييره. نتيجة لذلك، يعتمد المجلس على جهات تنظيمية أخرى لفرض استخدام المعايير الدولية. على سبيل المثال، يفرض الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء استخدام معايير المحاسبة الدولية في التقارير المالية للشركات المدرجة؛ وأي شركة تشير إلى توافق قوائمها المالية مع معايير المحاسبة الدولية الكاملة يجب عليها تطبيق جميع المعايير والتفسيرات. يتم ترتيب الإصدارات حسب التسلسل الهرمي التالي لتحديد أولوية متطلبات الاعتراف والتقييم والإفصاح التي يجب استخدامها أولا:

الجدول رقم (1-5): التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الدولية

الترتيب	المصادر
الأولية 1	– المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS؛ – معايير المحاسبة الدولية IAS سارية التنفيذ؛ – تفسيرات المعايير الدولية الصادرة عن لجنة IFRIC؛ – تفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة SIC سارية المفعول.
الأولية 2	– الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية.
الأولية 3	– إصدارات هيئات وضع المعايير الأخرى التي تعتمد إطارًا مفاهيميًا مشابهًا (على سبيل المثال، معايير المحاسبة الأمريكية)

Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 13.

في حالة عدم وجود معيار أو تفسير في البند الأول، ترجع الكيانات إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، ومن ثم إلى أحدث إصدارات هيئات وضع المعايير الأخرى التي تقوم على إطار مفاهيمي متقارب (أو أدبيات محاسبية أخرى، ممارسات صناعية مقبولة إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع البنود الواردة أعلاه). مع ضرورة الحفاظ على المبدأ الأساسي لمعايير المحاسبة الدولية، وهو الحرص على أن تقدم القوائم المالية عرضًا عادلًا، والذي غالبا ما يشار إليه بعبارة "العرض العادل والصادق Fair and Faithful Representation".[2]

[1] Richard Lewis, David Pendrill (2004), Op.Cit, P. 89.
[2] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 13.

الفرع الثالث: الإفصاح الإلكتروني في ظل معايير المحاسبة الدولية

أسفرت التطورات التكنولوجية وظهور شبكة الإنترنت عن سرعة كبيرة في تدفق المعلومات بين معدّي ومستخدمي المعلومات، وصارت شبكة الإنترنت من المصادر الرئيسة للمعلومات لدى للمستثمرين. بالمقابل، اتجهت الكيانات نحو الإفصاح عن معلوماتها على مواقعها الإلكترونية. في البداية، كانت الكيانات تقوم بالنشر عن طريق استخدام أوراق عمل إلكترونية بسيطة، مثلا في صيغة ملفات PDF؛ ولكن مع تعدد طرق عرض القوائم وارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات وتحليلها نتج عن ذلك حالة من الفوضى بسبب الافتقار إلى طريقة موحدة ومعيارية لإعداد ونشر التقارير المالية إلكترونياً، حيث واجه العديد من المستخدمين والهيئات مشاكل عند تبادلهم المعلومات بسبب استخدام مصطلحات متعددة ومختلفة لوصف نفس الشيء مثلا، أو استخدام نفس المصطلح لوصف أشياء مختلفة. فكان لظهور لغة تقارير الأعمال الموسعة (eXtensible Business Reporting Language, XBRL) أهمية بالغة في التخفيف من هذه المشاكل.[1]

XBRL هي لغة إلكترونية معيارية مجانية قابلة للتوسع تقوم على لغة التوصيف الموسعة (Extensible Markup Language, XML) المصنفة ضمن لغات المستوى المتقدم في البرمجة، والمستخدمة في هيكلة بيانات المستخدمين وتمكينهم من إدارة وتبادل وعرض المعلومات عبر الإنترنت. تهدف لغة XBRL إلى إنشاء نظام معلومات محاسبي معياري يعمل على تحويل ونقل المعلومات المالية عبر شبكة الإنترنت إلى المستخدمين، كما تسعى لتحسين وتسريع التقارير عن الأعمال بأقل تكلفة ممكنة، لذلك فهي تهدف إلى تزويد المجتمع المالي وبيئة الأعمال بتقارير مالية بصيغ معيارية تمكّن من استخراج المعلومات المالية أو جزء منها بشكل موثوق وتبادلها آلياً. حيث يستطيع جهاز الحاسوب قراءة وتحليل هذه التقارير من خلال قاموس التصنيف (Taxonomy)؛ والذي يتيح للمستخدم معرفة:

- طبيعة البند (إما عنصر نقدي أو نسبة مئوية أو نص)؛
- قيمة البند (قيمة موجبة أو سالبة مثلا)؛
- علاقته بباقي العناصر الأخرى (كأن يكون نتيجة عملية حسابية لعنصرين أو عدة عناصر).[2]

يمكن من خلال لغة XBRL تمييز عرض (تنسيق) المحتوى (البيانات) بفضل علامات أو إشارات (Tags) تجعل من الممكن تحديد معنى البيانات أو دلالتها. يحدد التصنيف أنواع البيانات والعلاقات بينها، بالرجوع إلى

[1] كريمة حسن محمد محمد سليمان (2017)، **تفعيل دور استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في اعداد تقارير المستدامة**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"، 6-7 ماي 2017، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، ص. 539.

[2] يوسف خروبي، خالد مقدم، عمر الفاروق زرقون (2019)، **أثر تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة على الإفصاح المحاسبي الدولي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06 (01)، ص. 103.

مجال أو لائحة معينة (على سبيل المثال، معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التوجيهات الأوروبية...إلخ). أما العلامات فتحدد البيانات (رقم أعمال، معدات، ضريبة...)، بينما تحدد القواعد نوع هذه البيانات (تاريخ، مبلغ، عملة...)، والتسميات المرتبطة بها (بلغات واستخدامات مختلفة)، وأنواع الملفات التي تستخدم هذه البيانات وقواعد الحساب المطبقة.[1]

بمجرد حصول الكيان على التصنيف المناسب، يمكنه إدراج تقاريره وفق لغة XBRL. من هناك، يمكن للكيان استخدام بيانات من التقارير ومشاركتها بسهولة أكبر بين أقسامه وبين الكيانات الأخرى.[2] مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النموذج الموحد لا يهدف إلى تغيير محتوى ما يتم الإفصاح عنه، وإنما فقط في الطريقة التي يتم الإفصاح بها وتحسين قراءته، وبالتالي يمكن إصدار تقارير مالية موحدة بمصطلحات موحدة تسمح بمقارنة محتوياتها من طرف مستخدمي التقارير المالية بلغات مختلفة.[3]

بادرت مؤسسة IFRS إلى إنشاء تصنيف XBRL لمعايير المحاسبة الدولية (XBRL taxonomy for IFRSs) من خلال قاموس تصنيف البيانات يشرح ماهية كل عنصر مميز بعلامة وكيفية معالجته وفق معايير المحاسبة الدولية. يشتمل التصنيف على معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تصنيف خاص بالقوائم المالية الأساسية للقطاع الخاص وبعض كيانات القطاع العام. يحتوي التصنيف أيضا على الإفصاحات المالية السنوية أو نصف السنوية أو ربع السنوية وفقا لمعيار IAS 1 ومعيار IAS 34. كما تم تصميم السياسات المحاسبية الأساسية والملاحظات التفسيرية الأخرى في تصنيف XBRL منفصل خاص بالإفصاحات التوضيحية والسياسات المحاسبية.[4]

قاموس تصنيف معايير المحاسبة الدولية متوفر بعدة لغات عالمية منها: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية...وغيرها.[5] وذلك بهدف تسهيل الاستخدام الإلكتروني في جميع دول العالم وتبادل القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية مباشرة عبر البرمجيات المستخدمة. ويعتبر تصنيف معايير المحاسبة الدولية جزء من استراتيجية مؤسسة IFRS التي تستهدف دعم تبني وتطبيق المعايير الدولية، بالإضافة إلى تعزيز قابلية مقارنة

---

[1] Robert Obert (2010) ; **XBRL: Comment Automatiser le Reporting Financier en IFRS** , Revue Française de Comptabilité, N°433, disponible sur http://www.focusifrs.com/content/view/full/5451 , consulté le (12/09/2019), P. 17.

[2] Deloitte. (2020); **XBRL-eXtensible Business Reporting Language**; retrieved from: https://www.iasplus.com/en/projects/research/short-term/xbrl#:~:text=XBRL%20(eXtensible%20Business%20Reporting%20Language,%2C%20statements%2C%20and%20audit%20schedules; consulted (02/01/2021).

[3] يوسف خروبي، خالد مقدم، عمر الفاروق زرقون (2019)، مرجع سابق، ص. 104.

[4] Deloitte. (2020); **XBRL-eXtensible Business Reporting Language**; Op.Cit.

[5] كريمة حسن محمد محمد سليمان (2017)، مرجع سابق، ص. 560.

المعلومات بين الكيانات وبين القطاعات وعلى المستوى الدولي.[1] والجدول الموالي يوفر مجموعة من الأمثلة حول متطلبات محاسبية في المعايير الدولية والتعديلات المطلوبة في تصنيف XBRL:

الجدول رقم (1-6): بعض متطلبات المعايير الدولية و أثرها على تصنيف XBRL

المتطلبات المحاسبية	التعديلات على تصنيف XBRL
- تكون المعالجة المحاسبية للعناصر المهمة في الأصول بصورة منفصلة. (معيار IAS 16)	– إجراء تعديلات على مستوى دفاتر الأستاذ المساعدة لضمان الاحتفاظ بأرصدة الأصول عند مستوى معين من التفصيل؛ – الآثار أيضا تكون على عمليات الشراء، النفقات الرأسمالية وتحديد مكونات الأصول الهامة.
- يتم حساب الاهتلاك على مدار العمر الإنتاجي لكل مكون هام. (معيار IAS 16)	– إجراء تعديلات على دفاتر الأستاذ المساعدة للسماح بعمليات حساب متعددة لاهتلاك كل عنصر من عناصر الأصول (تكون متوافقة مع المعايير الدولية، المعايير المحلية وأيضا القواعد الضريبية)؛ – تعديل واجهة النظام وفقا لسجل الأصول الثابتة.
- تقييم العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للأصل يكون بشكل سنوي ويتم تعديل الاهتلاك تبعا لذلك؛ - إمكانية تعديل القيمة المتبقية بعد ذلك. (معيار IAS 16)	– يتم تثبيت آليات لتعديل الاهتلاك على النظام؛ – تعديل النظام ليقوم بإعطاء إشارة تحذيرية عند الحاجة إلى إجراء تقييم أو مراجعة؛ – إضافة حقول للمدخلات المتعلقة بتعديلات القيمة المتبقية بالزيادة أو النقصان.
- رسملة تكاليف الاقتراض تكون وفقا لمعايير اعتراف محددة ويتم حسابها بطريقة تضمن إدراج بنود محددة مثل فروق سعر الصرف. (معيار IAS 23)	– تعديل العمليات للسماح باستخلاص كافة تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصول المؤهلة؛ – تحديث العمليات الحسابية للنظام لتتناسب مع متطلبات المعايير مثل إدراج سعر الصرف.
- اختبار انخفاض قيمة الأصول عند وجود مؤشر على حدوثها. (معيار IAS 36)	– إضافة أنظمة جديدة تسمح بتقييم مؤشرات التدهور المحتملة مثل تقادم الأصول.
- تقييم انخفاض قيمة الأصول يتم على مستوى وحدة توليد النقد-Cash Generating Unit ,CGU). (معيار IAS 36)	– يجب أن تكون الأنظمة قادرة على تجميع الأصول معا في وحدات توليد النقد المناسبة (CGU)؛ – تطوير نموذج جديد لتحديد المبلغ القابل للاسترداد على أساس القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع.

المصدر: ليزا ويفر (2016)، **إدارة التحول من US. GAAP إلى IFRS**، ترجمة لجنة البحوث والتطوير، الطبعة الأولى، القاهرة: دار حميثرا للنشر، ص. ص. 279-280.

[1] يوسف خروبي، خالد مقدم، عمر الفاروق زرقون (2019)، مرجع سابق، ص. 105.

المبحث الثالث: التقارب الدولي مع معايير المحاسبة الدولية

حققت معايير المحاسبة الدولية خلال عدة عقود منذ نشأتها قبولا دوليا واسعا، فقد اتجهت العديد من الدول نحو الاعتماد الكامل لهذه المعايير، فيما انتهج البعض منها طريقة التقارب، والذي كان في البداية يندرج تحت عنوان مواءمة وتوافق المعايير. وقد أصبح منهج التقارب مسارا ضروريا نحو جعل المعايير المحاسبية لغة أعمال مقبولة ومشتركة وتمضي قدما وبشكل طبيعي نحو التدويل. والهدف هو أن تكون هذه المعايير الأساس لإعداد تقارير مالية متوافقة وقابلة للمقارنة في مختلف دول العالم وفي الأسواق المالية العالمية.

المطلب الأول: نطاق التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

هناك أسباب عديدة تدفع الدول للاحتفاظ بالممارسات المحاسبية الوطنية المقبولة عموما، منها الاعتبارات القانونية، السياسية أو حتى الثقافية؛ والتي تحول دون التبني الكامل لمعايير المحاسبة الدولية. في هذا الإطار، يعمل مجلس IASB على مساعدة الدول التي تريد اتباع منهج التقارب، باعتبار هذا المنهج قوة دافعة وفعالة نحو التبني التدريجي والسلس لمعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الأول: مفهوم التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

تم إدراج التقارب كهدف رابع من أهداف مجلس IASB، وقد بدأ مصطلح "التقارب المحاسبي" في الانتشار في وقت قريب نسبيا ليكون موضع الاهتمام بدلا من مصطلح "التوافق Harmonization"، وإن كان يعتبر درجة من درجات التوافق. ومن المهم التمييز بين تقارب المعايير "Convergence" وتبنّي المعايير "Adoption" ، ففي الوقت الذي يعني فيه التبنّي وجود الزام قانوني باستخدام المعايير الدولية واستبعاد المعايير المحلية، يقصد بالتقارب تحوير المعايير المحلية لتصبح أقرب ما يمكن للمعايير الدولية. إذن، يرتبط مفهوم التقارب ارتباطًا مباشرًا بالافتراض المسبق بوجود مبادئ محاسبة مقبولة عموماً في الدول المختلفة جنبًا إلى جنب مع المعايير الدولية، وأنه يمكن تقليل الاختلافات بين المجموعات المختلفة من المعايير تدريجيًا وإلى أقصى حد ممكن.[1]

يختلف التقارب عن التوافق في انطوائه على الإلغاء التدريجي للاختلافات بين المعايير، من خلال الجهود المشتركة بين مجلس IASB ومجموعات أخرى من واضعي المعايير، وهذا من أجل البحث عن أفضل الحلول للمشكلات والقضايا المحاسبية. بالتالي، التقارب لا يقوم فقط على إلغاء الاختلافات، فقد ينطوي أيضا على الخروج بمعالجة محاسبية جديدة غير موجودة في المعايير القائمة، وإصدار إرشادات محاسبية جديدة.[2]

[1] عماد علي السويح (2015)، **مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية- تقييم التجربة بعد أربعة عقود**، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 01 (02)، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، ص. 18.

[2] علي جلابة، الهادي لرباع (2017)، **مستقبل المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية –دراسة تحليلية-**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (08)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص. ص. 613-614.

تم توظيف مصطلح التقارب منذ التسعينيات في نقاشات لجنة IASC ثم مجلس IASB. في البداية استخدم مجلس IASB التقارب كعملية متعددة الأطراف تخص عناصر من مختلف المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من دول مختلفة، أو قد تكون أحادية الاتجاه، بحيث تتقارب المعايير الوطنية باتجاه معايير المحاسبة الدولية. لكن سرعان ما تركّز مصطلح التقارب للدلالة على "التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية"، وهذا الجانب من التقارب سيطر على جدول أعمال IASB خاصة بين عامي 2005 و2011.[1]

الفرع الثاني: أهمية التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

يمثل التوسع الكبير والمستمر لأسواق رأس المال عبر الحدود نقطة القوة الرئيسة لمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية المقبولة عالميا، حيث أن دعم النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار لرؤوس الأموال يتطلب درجة عالية من الفهم والثقة لدى المستثمر الذي يجب تحسين قدرته على قراءة وفهم قوائم مالية معدة وفق معايير مألوفة بالنسبة له. وقد يطالب المساهمون بزيادة علاوة المخاطر في حالة عدم الفهم الكامل، ما يؤدي إلى زيادة تكلفة حصول الكيانات على التمويل. وبالتالي، فإن مجموعة واحدة وعالية الجودة من المعايير توفر للمستثمر ثقة أكبر وفهما أفضل عند اختيار البدائل الاستثمارية.

في ذات السياق، نجد أن اعتماد مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة يمكن أن يخفض التكاليف بالنسبة لمعدي التقارير المالية والناتجة عن الفروق والاختلافات في الممارسات المحاسبية، التي تترتب عنها آثار على الأرباح وحقوق الملكية. ويمكن حصر أهمية التقارب الدولي للمعايير المحاسبية في النقاط التالية:

- ✓ استخدام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية يؤدي إلى تحسين الكفاءة، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة رأس المال للكيانات؛
- ✓ تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، وتنويع المحافظ الرأسمالية، مما يقلل نسبة المخاطر، كما يعزز الشفافية في التقارير المالية وقابلية المقارنة في كل الأسواق المالية؛
- ✓ تسهيل عملية صنع القرارات الإستراتيجية فيما يخص عمليات الاندماج والاستحواذ؛
- ✓ نقل وتبادل المعارف والمهارات المحاسبية بسهولة في أنحاء العالم؛
- ✓ استغلال الأفكار الناشئة عن الممارسات الوطنية، والاستفادة منها في وضع معايير عالية الجودة.[2]

[1] Kees Camfferman, Stephen A. Zeff (2018) **The Challenge of Setting Standards for a Worldwide Constituency: Research Implications from the IASB's Early History**, European Accounting Review, 27 (02), DOI: 10.1080/09638180.2017.1296780, P. P. 304-305.

[2] علي جلابة، الهادي لرباع (2017)، مرجع سابق، ص. ص. 613-614.

الفرع الثالث: استخدام معايير المحاسبة الدولية حول العالم

لتقييم التقدم المحرز في اعتماد المعايير الدولية، أجرت مؤسسة IFRS مسحا باستخدام ملفات تعريف (Profiles) ونشرها لإحصاء مدى تطبيق المعايير الدولية في مختلف الدول والأقاليم. حتى عام 2017، جمعت مؤسسة IFRS ملفات تعريف كاملة حول 150 دولة. كانت نقطة البداية هي استجابات هيئات إصدار المعايير والهيئات الأخرى ذات الصلة على هذا المسح حول اعتماد المعايير الدولية أو وجود برنامج لاعتمادها مستقبلا بالإضافة إلى معلومات من مصادر مختلفة.[1] وأهم الأرقام التي تلخص مدى انتشارها وتطبيقها حول العالم خلال عام 2017 تتلخص في النقاط التالية:

- 93% من الدول (140 من بين 150 دولة معرّفة) تعهدت علنًا بتطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- 84 % من الدول (126 من بين 150 دولة) التزمت باستخدام معايير المحاسبة الدولية من قبل جميع أو معظم الشركات المحلية، أما أغلب الدول المتبقية تسمح بالاستخدام الاختياري؛
- حوالي 27.000 شركة من أصل 49.000 شركة مدرجة في 88 بورصة كبرى في العالم تستخدم معايير المحاسبة الدولية. 90 %من الشركات التي لا تستخدم هذه المعايير متركزة في الصين، الهند، اليابان والولايات المتحدة؛
- ما يعادل 27 تريليون دولار والذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول خارج الاتحاد الأوروبي تستخدم معايير المحاسبة الدولية، حيث فاقت هذه القيمة الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي (19 تريليون دولار)، الذي لايزال أكبر إقليم مستخدم للمعايير الدولية؛
- 57% من الدول، (أي 85 من 150 دولة معرّفة)، تلزم أو تسمح بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما تخطط 11 دولة أخرى للقيام بذلك.

من خلال الإحصائيات السابقة، يمكن اعتبار أن معايير المحاسبة الدولية تتجه نحو كونها الإطار العالمي للتقارير المالية، وعلاوة على ذلك، تم التأكيد على جودة هذه المعايير خلال فترة طويلة من الاستخدام في الأسواق المالية في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، ومن خلال الدراسات الوطنية والإقليمية بما في ذلك تلك التي أجريت مؤخرًا في الاتحاد الأوروبي، كندا، كوريا وأستراليا.[2]

[1] Rehana Ismail (2017), **An Overview of International Financial Reporting Standards (IFRS)**, International Journal of Engineering Science Invention, 06 (05), P. 23.

[2] Paul Pacter (2017), **Pocket Guide to IFRS® Standards—the global financial reporting language**, London: IFRS® Foundation, retrieved from: https://www.ifrs.org/-/media/feature/around-the-world/pocket-guide/pocket-guide-2017.pdf, consulted (01/09/2019), P. 04, 07.

الشكل رقم (1-9): استخدام معايير المحاسبة الدولية عام 2017 (إحصائيات تخص 150 دولة)

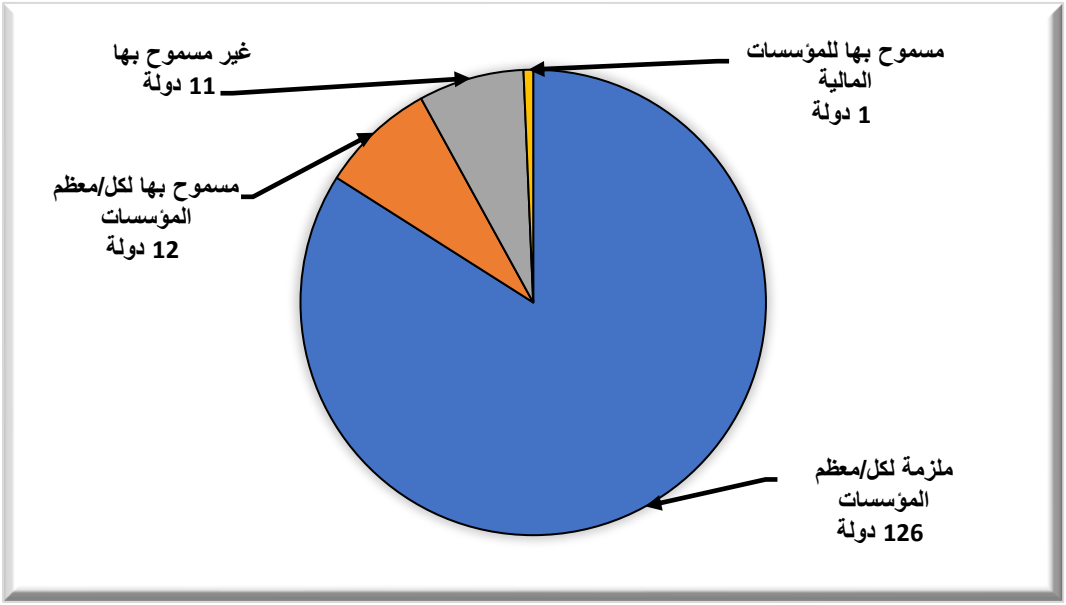

Source : Paul Pacter (2017), Op.Cit, P. 04.

بعض الدول التي اعتمدت المعايير الدولية قامت بإجراء تعديلات طفيفة على المعايير بعد التقارب. أغلب حالات التعديل تعتبر ترتيبات مؤقتة للمساعدة في الانتقال من معاييرها الوطنية إلى المعايير الدولية، ومن المتوقع أن تختفي معظم هذه التعديلات الانتقالية في نهاية المطاف؛ بينما أكثر من 40% من الدول اعتمدت معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل. حققت معظم الدول المتبقية (11 دولة) التي لا تطبق المعايير الدولية تقدمًا ملحوظًا نحو اعتماد هذه المعايير من خلال مشاريع تقارب. منها، اليابان، التي تسمح باستخدام المعايير الدولية، وقد وسّعت مؤخرًا نطاق الشركات المسموح لها باعتمادها. في الولايات المتحدة، يُسمح للشركات غير الأمريكية المدرجة في البورصات الأمريكية باستخدام المعايير الدولية والتي تقدر بأكثر من 500 شركة أجنبية، أي ما يعادل تريليونات الدولارات من القيمة السوقية.[1]

المطلب الثاني: نماذج عن التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

على الرغم من أن العديد من الدول والأقاليم أصدرت قوانين تلزم الشركات باستخدام "معايير المحاسبة الدولية كما أصدرها مجلس IASB" في التقارير المالية، فإن هذا ليس هو النهج المعتاد لاعتماد المعايير الدولية في بلدان أخرى وخاصة في الدول المتقدمة. سيتم استعراض بعض النماذج لدول انتهجت التقارب مع معايير المحاسبة الدولية وأهم النتائج التي كانت على إثر ذلك.

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 09.

الفرع الأول: النموذج الأمريكي

تملك الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المعايير المحاسبية المعروفة بتعقيدها وتفصيلها إلى حد كبير (وتسمى أيضا المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الولايات المتحدة "US. GAAP"). وهي لاتزال في العموم متحفظة تجاه التأثيرات المحاسبية الخارجية، ولكنها في نفس الوقت تعمل بشكل فاعل على الانفتاح في سبيل تحقيق قابلية المقارنة.[1]

جعلت الفضائح المالية لشركات أمريكية كبيرة في مطلع الألفية الثالثة، الهيئات المحاسبية الأمريكية تفكر في مدى الحاجة إلى تبني معايير تعتمد على المبادئ على غرار المعايير الدولية.[2] كانت الخطوة الأهم لتعزيز قبول هذه الأخيرة عالميا هي استعداد هيئة تطوير المعايير في الولايات المتحدة -مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)- للعمل مع نظيره الدولي مجلس IASB من أجل تحقيق هدف التقارب بين مجموعتي المعايير. تم التوصل إلى هذا القرار في 18 سبتمبر 2002 بتوقيع اتفاقية Norwalk، التي تنص على العمل من أجل إلغاء الاختلافات الرئيسة بين المعايير، والعمل بشكل مشترك على المشاريع المستقبلية، والتعاون بين الهيئات المحاسبية.

في نوفمبر 2007، تم قبول القوائم المالية للشركات الأجنبية المعدة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية دون إجراء تسوية (Reconciliation) مع المعايير الأمريكية، حيث ألغي الشرط الصادر عام 1982 والذي كان يلزم الشركات الأجنبية المدرجة في أسواق الأسهم الأمريكية بإجراء التسوية لقوائمها المالية من المعايير الأجنبية إلى المعايير الأمريكية.

في عام 2008، وبعد الضغوط الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، تباطأت جهود التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، فقد تم تأجيل تاريخ الاعتماد المستهدف إلى عام 2011، ثم إلى عام 2015. تم إصدار العديد من خرائط الطريق والخطط، لكن لم يتم في النهاية إصدار أي قرار بشأن اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة؛ في حين أن العمل المشترك بين المجلسين IASB وFASB وصل إلى بعض مشاريع التقارب الناجحة (على سبيل المثال، قياس القيمة العادلة، الاعتراف بالإيرادات، اندماج الأعمال).[3]

الفرع الثاني: النموذج البريطاني

أصدر البرلمان الأوروبي عام 2002 قانون 1606 الذي ينص على استخدام المعايير الدولية ابتداء من عام 2005 في نطاق القوائم المالية الموحدة لكل الشركات الأوروبية التي يتم تداول أوراقها المالية في الأسواق

[1] FASB (2020), **Comparability in International Accounting Standards—An Overview**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1176156245663, consulted (11/04/2020).

[2] عماد علي السويح (2015)، مرجع سابق، ص. ص. 18-19.

[3] Madeline Trimble (2017), Op. Cit, P.P. 05-06.

المنظمة الأوروبية (Regulated Markets). ويسمح القانون للشركات الأوروبية بازدواجية التقارير المالية باستخدام معاييرها المحلية جنبا إلى جنب مع المعايير الدولية. أما في حالة القوائم المالية المنفصلة للشركات المدرجة، أو بالنسبة للشركات غير المدرجة في الأسواق المنظمة فإن استخدام المعايير الدولية يكون اختياريا في بعض الدول ومحظورا في أخرى. بالنسبة للشركات الأجنبية المدرجة في أسواق الاتحاد الأوروبي فهي مطالبة باستخدام المعايير الدولية الكاملة، إلا إذا تم اعتبار معاييرها الوطنية مكافئة للمعايير الدولية وفقا للضوابط التي يقرها قانون الاتحاد الأوروبي رقم 1569 لعام 2007، وينطبق ذلك على معايير: الولايات المتحدة، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية. وقد يعود الترخيص في حالة الولايات المتحدة لأهمية وجودة المعايير الأمريكية، أما بالنسبة للبقية فذلك يرجع لأن معاييرها متقاربة إلى حد كبير مع المعايير الدولية.

نسخة المعايير الدولية التي تم اعتمادها في الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2005 مطابقة للنسخة الكاملة مع بعض الاستثناءات،[1] والتي تتعلق أساسا بمتطلبات محاسبية في معيار IAS 39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس تم استبعادها، وهي متطلبات محاسبة التحوط، باعتبار أنها غير مناسبة بعد لاعتمادها وتتطلب مزيدًا من المراجعة. لكن لم يتم استبدال هذه المتطلبات المستبعدة ولم يتم إضافة أي متطلبات أخرى؛ فقط تم إزالتها أو اقتطاعها وهذا يعني "تبنّي معيار IAS 39 مع اقتطاعات Carve outs".[2]

أهم نموذج في الاتحاد الأوربي هو النموذج البريطاني، حيث كانت المملكة المتحدة عضوًا في الاتحاد الأوروبي في الفترة من 1 جانفي 1973 إلى غاية خروجها في 31 جانفي 2020. خلال هذه الفترة استمرت الشركات المدرجة في المملكة المتحدة في تطبيق "معايير المحاسبة الدولية كما أقرها الاتحاد الأوروبي". بعدها توقفت المملكة المتحدة عن تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي؛ وتم دمج نسخة المعايير الدولية المعتمدة في الاتحاد الأوروبي في قانون المملكة المتحدة المحلي باعتبارها "معايير المحاسبة الدولية كما أقرتها المملكة المتحدة".[3]

بشكل عام، تتأثر الممارسات المحاسبية في بريطانيا بأسواق الأوراق المالية على غرار الولايات المتحدة، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن الأسواق المالية ليست المسيطر الوحيد على عملية تنظيم وتقنين المحاسبة في بريطانيا، حيث يمتد التأثير فيها أيضا لقانون الشركات. على الرغم من أن بريطانيا هي المحرك الرئيس لفكرة صناعة المعايير الدولية وهي من تستضيف مقر مجلس IASB، إلا أنها لم تضع في البداية خطة محددة للتقارب

[1] عماد علي السويح (2015)، مرجع سابق، ص. ص. 09-10.

[2] EY. (2020), **IFRS adopted by the European Union- IFRS Standards and Amendments issued by the IASB and Endorsed by the EU as at 30 June 2020**, retrieved from: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/ifrs/ey-ifrs-eu-endorsement-30-june-2020.pdf?download, consulted (12/03/2021), P. 07.

[3] Deloitte. (2020), **Financial reporting framework in The United Kingdom**, retrieved from: https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/europe/uk, consulted (22/01/2021).

مع المعايير الدولية، وكان مجلس معايير المحاسبة البريطاني (Accounting Standards Board, ASB) يصدر المعايير الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني. منذ عام 2002، بدأ المجلس البريطاني في دراسة الاختلافات بين معاييره الوطنية والمعايير الدولية؛ وفي ديسمبر 2004، أصدر ستة معايير اعتبرت خطوة مهمة في طريق تقارب معايير المحاسبة البريطانية (Financial Reporting Standard, FRS) مع المعايير الدولية، والتي تسمى أيضا "مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الجديدة في المملكة المتحدة UK. GAAP".[1] ويمكن تلخيص هذه المعايير على النحو التالي:

1. المعيار FRS 100 "تطبيق متطلبات إعداد التقارير المالية": يحدد هذا المعيار إطار التقارير المالية المطبق في الكيانات في المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا؛
2. المعيار FRS 101 "إطار عمل الإفصاح المخفف": يقدم هذا المعيار إطار إفصاح مخفف يمكّن معظم الشركات التابعة والشركات الأم من استخدام قواعد الاعتراف والقياس وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في القوائم المالية المنفصلة، مع الإعفاء من عدد من الإفصاحات التي تتطلبها المعايير الدولية الكاملة؛
3. المعيار FRS 102 "معيار التقارير المالية المطبق في المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا": هو معيار واحد متكامل مشتق من المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
4. المعيار FRS 103 "عقود التأمين": يحتوي هذا المعيار على متطلبات محاسبية محددة للكيانات التي تتعامل مع عقود التأمين؛
5. المعيار FRS 104 "التقارير المالية المرحلية": يتم استخدامه في إعداد التقارير المالية المرحلية للكيانات التي تطبق المعيارين FRS 102 وFRS 101؛ ويستند إلى معيار IAS 34 حول التقارير المالية المرحلية؛
6. المعيار FRS 105 "التقارير المالية للكيانات المصغّرة": وهو مشتق من المعيار السابق FRS 102 ، لكن تم تكييف متطلباته المحاسبية للوفاء بالمتطلبات المطبقة على الكيانات المصغّرة.[2]

الفرع الثالث: النموذج الياباني

لفترة طويلة، كانت الهيئات اليابانية تسمح للشركات اليابانية المدرجة في الأسواق الأمريكية باستخدام المعايير الأمريكية في قوائمها المالية الموحدة والمودعة لدى وكالة الخدمات المالية اليابانية (FSA).[3] أما معايير المحاسبة اليابانية (J-GAAP) فقد تم تطويرها من طرف مجلس معايير المحاسبة اليابانية (Accounting

[1] عبد القادر روتال (2009)، **التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص. ص. 100-101.

[2] Deloitte.(2020), **Financial reporting framework in The United Kingdom**, Op. Cit.

[3] Christopher W. Nobes, Stephen A. Zeff (2016), **Have Canada, Japan and Switzerland Adopted IFRS?,** Australian Accounting Review No. 78, 26 (03), CPA Australia, P. 287.

Standards Board of Japan, ASBJ)، الذي تم تأسيسه عام 2001. في أوت 2007، بموجب اتفاقية طوكيو(Tokyo Agreement) بين المجلسين ASBJ وIASB، بدأ مجلس ASBJ بالعمل على تحقيق التقارب بين متطلبات المعايير اليابانية والمعايير الدولية، على أن يتم إلغاء الفروق الأساسية عام 2008 وباقي الفروق عام 2011.[1]

نجاح الخطوة السابقة ظهر جليا عام 2008 عندما أقر الاتحاد الأوروبي بأن المعايير اليابانية مكافئة للنسخة الأوروبية للمعايير الدولية على الرغم من أن المعايير اليابانية ليست مطابقة تماما للمعايير الدولية؛ وهذا ما مكّن الشركات اليابانية المدرجة في الأسواق الأوروبية من إعداد تقاريرها المالية دون الحاجة لاعتماد المعايير الدولية الكاملة. بداية من عام 2010، تم السماح للشركات المدرجة المؤهلة في اليابان باستخدام المعايير الدولية على النحو المحدد من قبل وكالة FSA فقط في القوائم المالية الموحدة دون القوائم المنفصلة.[2]

عام 2015، أصدر مجلس ASBJ "المعايير الدولية المعدلة في اليابان" (Japan's Modified International Standards, JMIS) التي تستند إلى المعايير الدولية مع بعض التعديلات. شملت هذه التعديلات مسألتين يعتقد المجلس الياباني أنها تحتاج إلى مراجعة: اهتلاك الشهرة وإعادة تصنيف المكاسب والخسائر غير المحققة (Unrealized gains and losses) في قائمة الدخل. جميع الأجزاء الأخرى من معايير JMIS مكافئة للمعايير الدولية الصادرة عن مجلس IASB.[3] كانت المعايير المعدّلة كالتالي:

- المعيار المحاسبي رقم 1 المعدّل "لمحاسبة الشهرة": يحتوي تعديلات على المعيار IFRS 3 حول اندماج الأعمال والمعيار IAS 28 الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
- المعيار المحاسبي رقم 2 المعدّل "لمحاسبة المكاسب والخسائر غير المحققة": يحتوي على تعديلات على المعايير: IFRS 7 الأدوات المالية: الإفصاحات، IFRS 9 الأدوات المالية (نسخة عام 2010)، IAS 1 عرض القوائم المالية وIAS 19 منافع الموظفين.[4]

أصبح لمعظم الشركات في اليابان امكانية الاختيار بين معايير المحاسبة اليابانية (J-GAAP) أو المعايير الدولية الكاملة أو المعايير الدولية المعدّلة (JMIS)، ولا يزال يُسمح لبعض الشركات باستخدام المعايير الأمريكية. إضافة خيار المعايير المعدّلة زاد من فجوة الاختلاف بين القوائم المالية المحلية وجعلها غير قابلة للمقارنة، ناهيك عن قوائم الشركات الأجنبية.[5]

---

[1] Deloitte. (2018), **Financial reporting framework in Japan**, retrieved from: https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/asia/japan, consulted (09/08/2018).

[2] عماد علي السويح (2015)، مرجع سابق، ص. 21.

[3] Christopher W. Nobes, Stephen A. Zeff (2016), Op.Cit, P. 287.

[4] Deloitte. (2018), **Financial reporting framework in Japan**, Op.Cit.

[5] Christopher W. Nobes, Stephen A. Zeff (2016), Op.Cit, P. 287.

الفرع الرابع: النموذج الجزائري

على غرار الكثير من الدول، باشرت الجزائر إصلاح نظامها المحاسبي لمواكبة التطور الاقتصادي بهدف الاستفادة من مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة، وتفادي سلبيات المخطط المحاسبي الوطني السابق من جهة ثانية، ورفع كفاءة الأنظمة المحاسبية في الكيانات لخدمة الأطراف المهتمة والمستفيدة من التقارير المالية من جهة ثالثة. لذا عمد المشرع الجزائري إلى اعتماد المعايير الدولية من خلال القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي.[1] ويتعين على جميع كيانات الأعمال والمؤسسات العامة وشبه العامة والتعاونيات والكيانات التجارية القائمة الأخرى إعداد قوائم مالية وفقًا لهذا النظام، باستثناء الكيانات المصغّرة، وهذا اعتبارًا من 1 جانفي 2010.[2]

يهدف النظام المحاسبي المالي بشكل أساسي إلى تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية للممارسات الدولية، ويظهر ذلك من خلال الكثير من المفاهيم المستنبطة من هذه الأخيرة دون تغيير مثل: المبادئ المحاسبية، الخصائص النوعية للقوائم المالية والأهداف.[3] بالإضافة إلى ذلك، القوائم المالية متوافقة كليّا من حيث الشكل، بحيث تبنت الجزائر المعايير IAS 1، IAS 7، IAS 12، IFRS 1 بشكل كلي، ونسبيا من حيث قياس وتقييم عناصر القوائم باعتماد المعايير IAS 2، IAS 16 بشكل جزئي.[4]

أما من ناحية المصطلحات المستعملة، فتوجد اختلافات بين الجانبين، ويرجع ذلك لتأثير الجهة الفرنسية التي قامت بالمشاركة في عملية إعداد النظام؛ بالإضافة إلى استنباط مدونة الحسابات من النظام المحاسبي الفرنسي. كما أن النظام المحاسبي جاء في شكل نصوص قانونية في حين أن المعايير الدولية وردت في شكل بيانات مرتبة يسهل الرجوع إليها. بالإضافة إلى جموده وعدم مسايرته للمعايير الدولية، حيث توجد بعض المعايير الدولية التي تم إلغائها أو تعديلها، مثلا تمت إعادة النظر في المعايير الخاصة بالأدوات المالية وإصدار معيار IFRS 13 عام 2011 بسبب الانتقادات التي وجّهت للقيمة العادلة بعد الأزمة المالية لعام 2008، بالإضافة إلى إصدار المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعديد من التفسيرات. فقد اعتمد النظام المحاسبي المالي على المعايير الصادرة حتى عام 2004، ما يفقد التوافق أهميته ويطرح إشكاليات جديدة.[5]

---

[1] محمد السعيد سعيداني، بوبكر رزيقات (2018)، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)-دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 02 (01) ، ص. 251.

[2] Deloitte.(2020), **Financial reporting framework in Algeria,** retrieved from: https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/africa/algeria , consulted (09/08/2020).

[3] غنية بن حركو (2017)، **النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية -دراسة مقارنة-**، مجلة دراسات اقتصادية، 01 (04)، ص. ص. 126-127.

[4] سعيدة رحيش (2015)، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 03 (01)، ص. 219.

[5] غنية بن حركو (2017)، مرجع سابق، ص. ص. 126-127.

بالتالي يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي كان في البداية متقاربا إلى حد مقبول مع المعايير الدولية، لكن بسبب عدم تحديثه زادت فجوة الاختلاف بينهما. ضف إلى ذلك الجزائر لا تملك بورصة أوراق مالية نشطة ما يطرح العديد من الإشكاليات الأخرى. كما أن الجزائر ليست من بين الدول المعرّفة لدى مؤسسة IFRS باعتبارها من الدول المستخدمة للمعايير الدولية أو المتقاربة معها، وهذا راجع لعدم تفاعل الهيئات المحاسبية المحلية مع النشاطات المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: تحديات التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

على الرغم من التوسع في استخدام معايير المحاسبة الدولية والتوجه نحول تحولها إلى إطار عالمي للتقارير المالية وهذا من خلال الإحصائيات التي تؤكد على ذلك، لا يزال التقارب الدولي يواجه تحديات كبيرة خاصة في بعض الأقاليم والدول. يعني ذلك أن المعايير الدولية قد لا تصبح مقبولة بشكل كامل وبصورة عالمية، وستظل المبادئ المحاسبية الوطنية المقبولة عموما هي الآلية الرئيسة لإعداد التقارير المالية في بعض المناطق.

الفرع الأول: التعاليم الدينية

على الرغم من أن عملية إصدار المعايير الدولية تقوم على استبعاد التحيزات الثقافية والدينية، إلا أن الواقع يشير إلى أن المعايير المحاسبية لم تكن بمنأى عن التأثير الديني، لأن قيم الديانة المسيحية واليهودية كمتغيرات ثقافية لها تأثيرها على هذه المعايير. من جهة أخرى، لا يوجد أي تأثير للتعاليم الدينية الإسلامية على المعايير الدولية لعدم وجود أي عضو من أعضاء مجلس IASB ينتمي للدول العربية أو الإسلامية.[1]

سابقا، كان التمويل الإسلامي (أو المتوافق مع الشريعة) يعتبر مجالا محدودا ومنغلقا، لكنه توسع بسرعة في الفترة الأخيرة، ليصبح عنصرًا مهمًا بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي. أصبحت المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تغطي مجموعة كاملة من الأعمال المصرفية وأسواق رأس المال، ومؤخراً عمليات التأمين (التكافل). وأصبح التحدي الرئيس يتمثل في تحديد إطار محاسبي ملائم ومفهوم يمكن مقارنته بالتمويل التقليدي دون الإخلال بأحكام الشريعة.[2] في ظل مذاهب التمويل الإسلامي، على سبيل المثال، لا يتم احتساب الفائدة على القروض بسبب المبدأ الذي يحرم معدل العائد الثابت. ولمسايرة ذلك تم تطوير مجموعة من المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كبدائل لمعاملات الرهن العقاري التقليدية، وتطوير طرق

[1] حماده السعيد المعصراوى (2014)، **دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص. 67.

[2] PwC. (2010), **Open to comparison: Islamic finance and IFRS**, retrieved from https://www.pwc.co.uk/assets/pdf/open-to-comparison-islamic-finance-and-ifrs.pdf, consulted (19/05/2018), P. 02.

جديدة لتمويل المشروعات التجارية بدون فائدة.[1] فكان الجدل الأساسي حول إمكانية إدماج التمويل الإسلامي في إطار المحاسبة الدولية في حين أن مبادئه تكون في كثير من الأحيان متعارضة مع التمويل التقليدي.

تعتمد الخدمات المصرفية التقليدية بشكل عام على التزام تعاقدي لاسترداد الأموال المستثمرة كالقروض والودائع، إلى جانب هامش فائدة للمقرض. في المقابل، تتطلب الخدمات المصرفية الإسلامية وجود أصل مادي أساسي أو معاملة تجارية وتكون أقرب إلى مشاركة الأرباح أو عقد وكالة أو إدارة استثمار. التعارض بين المعايير الدولية ومبادئ الشريعة غالبًا ما يكون أكثر وضوحًا في حالة عدم وجود سعر مدرج لتحديد القيمة العادلة للأصل المالي، حيث تتطلب المعايير الدولية استخدام التدفق النقدي المخصوم بناءً على أسعار الفائدة الحالية للمساعدة في تقدير القيمة السوقية البديلة.[2] هذا ما يسبّب مشاكل عند تطبيق بعض القواعد وخاصة فيما يتعلق بالالتزامات المالية وتكاليف التمويل، ما يعني أن المعيار IFRS 9 حول الأدوات المالية والمعيار IFRS 15 حول الاعتراف بالإيرادات ستكون صعبة التطبيق في مثل هذه المعاملات. بالمقابل، هناك معاملات للتأمين والإيجارات وفق الشريعة الإسلامية يصعب فيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية.[3]

ستكون بعض المعلومات الإضافية في القوائم المالية ضرورية عند إدماج التمويل الإسلامي في نطاق المعايير الدولية، وهي ذات صلة بالمستخدمين الذين يرغبون في تقييم أداء واتجاه الكيان من منظور إسلامي. يجب أن يتضمن الإفصاح نتائج الأنشطة المسموحة (حلال) أو المحظورة (حرام)، ووصفا لإطار العمل المطبق لتحقيق التوافق مع الشريعة، وتوضيحات حول كيفية حل التعارضات المحتملة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي إفصاحات غير منصوص عليها في المعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، لم تتطرق هذه الأخيرة لمعالجة مفهوم الزكاة؛ حيث يحتاج المستخدمون إلى معلومات إضافية لإجراء حسابات الزكاة.

من وجهة نظر أخرى، المعايير الدولية لا تحظر على الكيانات تقديم إفصاحات اختيارية إضافية، بشرط ألا تكون مضللة وألا تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية. في الواقع، يكون الإفصاح الإضافي ضروريا إذا كان الامتثال للمعايير الدولية وحده غير كافٍ، وذلك لتمكين المستخدمين من فهم تأثير المعاملات والأحداث على الوضعية والأداء المالي للكيان.[4] كما أن المعايير الدولية تركز على الجوهر الاقتصادي للمعاملة بدلاً من الشكل القانوني. وذلك يعني أنه بالإمكان تحديد المعالجة المحاسبية المناسبة في النهاية، والتعرف على الجوهر الاقتصادي للتمويل الإسلامي وقياسه والإفصاح عنه دون المساس بمبادئ الشريعة الإسلامية. بالتالي، يبقى الجوهر الاقتصادي قابلا للمقارنة إلى حد كبير، حتى لو اختلف الشكل القانوني. من منظور محاسبي، يمكن

[1] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 52.

[2] PwC. (2010), Op.Cit, P. P. 03-04.

[3] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 52.

[4] PwC. (2010), Op.Cit, P. 13.

حل الاختلاف بين التمويل الإسلامي ونظيره التقليدي،[1] فهناك بالفعل منظمات وبنوك إسلامية كثيرة تمكنت من تحقيق ذلك بفضل طبيعة المعايير الدولية القائمة على المبادئ التي تسمح بالمرونة في التطبيق، والتي تخفف إلى حد ما من المشاكل المحتملة.[2]

ومع ذلك، تكمن الإشكالية الرئيسة في عدم قدرة المعايير الدولية على معالجة وإدارك الجوانب الدقيقة الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وذلك نظرا لخصوصية هذا النشاط والدور الذي تقوم به؛ من ناحية قبول الأموال للمتاجرة بها على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم. وما يزيد الأمور تعقيدا هو عدم وجود تحديد لغوي واصطلاحي دقيق للمفردات المتعلقة بالمعاملات الإسلامية (بيع المرابحة، بيع المساومة، القرض، الهبة، المضاربة، الإجارة، الوديعة، الغرر، النجش، بيع العينة...إلخ).[3]

يمكن القول أن إطار الإفصاح الخاص بالمعايير الدولية لا يغطي جميع احتياجات أصحاب المصالح في مؤسسات التمويل الإسلامي. لذلك سيكون من المفيد لو كانت هناك إرشادات إضافية في المعايير الدولية في مجالين محددين: أولاً، إرشادات حول تطبيق المعايير الدولية عند محاسبة أدوات التمويل الإسلامي؛ وثانيًا، إرشادات تخص الإفصاحات الإضافية لفائدة أصحاب المصالح لتلبية احتياجاتهم من المعلومات حول الامتثال لأحكام الشريعة. بالتالي، يجب أن يكون هناك مسارين للمعايير الدولية، أحدهما مختص بالمعاملات التقليدية، وآخر مختص بالمعاملات الإسلامية مع وجود إطار مشترك لا يتعارض مع أي نوع من المعاملات.

الفرع الثاني: التنوع الثقافي

يبدو أن تحقيق هدف التقارب قد يكون معقدًا بسبب عدم التطابق بين البيئات التي يتم فيها تطوير واستخدام هذه المعايير المحاسبية. بالنظر إلى أن المحاسبة، مهما كانت البيئة، قد تطورت من خلال سلسلة من الحلول الوسط المطبقة في معالجة حالات معينة، حيث تكون أنظمة المحاسبة في هذه البيئة مكملة للعناصر المؤسسية الثقافية. لذلك، يمكن أن يكون التقارب معقدًا لأن بعض الدول التي لديها بنى تحتية ثقافية ومؤسسية مختلفة قد تفضّل المعايير المحاسبية المتوافقة مع بنيتها التحتية الخاصة.[4]

واجهت الكيانات في الاقتصادات الانتقالية مثل بولندا صعوبات كثيرة في الامتثال للمعايير الدولية، فقد اعتادت الكيانات البولندية على الهيكل القانوني والرسمي للمبادئ المحاسبية الوطنية، وهذا ما نتج عنه

[1] PwC. (2010), Op.Cit, P. P. 03-04.

[2] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 53.

[3] رائد جميل جبر (2017)، **الموائمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية-غزة، 25 (04)، ص. 51.

[4] Lisa Baudot (2014), **A Study of the US GAAP-IFRS Convergence Process: Institutions and Institutionalization in Global Change**, Thesis presented to obtain the PHILOSOPHY DOCTOR in Business Administration, ESSEC Business School, P.18.

تحديات كبيرة في تطبيق المعايير الدولية "الموجهة للمستثمر". كما أن الاختلافات المفاهيمية بين المعايير الدولية، مبادئ المحاسبة الوطنية والقواعد المالية شكلت عائقاً رئيساً أمام التقارب في العديد من بلدان أوروبا الشرقية، حيث برزت العديد من القضايا المتعلقة بالتحول إلى المعايير الدولية في دول شيوعية سابقة أخرى.[1] في البرازيل، كانت إحدى التحديات التي واجهها المحاسبون قبيل اعتماد المعايير الدولية هي عدم استقلالية المحاسبة المالية عن المحاسبة الضريبية، لذلك لم يكن معدو القوائم المالية معتادين على معالجة الحسابات من وجهة نظر المساهمين؛ وأدى مستوى التفاصيل المطلوب في الافصاحات وفق المعايير الدولية إلى خلق منحنى تعلم شاق بالنسبة لهم، مما اضطر الشركات البرازيلية إلى الاعتماد بشكل كبير على شركات تدقيق أجنبية للمرافقة والتوجيه، وهذا عدا الأخطاء والمشاكل التي ظهرت بعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية لأول مرة.

مستوى الإفصاح الذي تقتضيه المعايير الدولية كان يمثّل إشكالية في روسيا أيضا، حيث تتطلب معايير المحاسبة الروسية افصاحات أقل بكثير، فقد تفاقمت هذه المسألة في روسيا بالذات بسبب الاتجاه الثقافي السائد والذي يميل إلى السرية، حيث لا يحظى الإفصاح خاصة في المسائل التجارية بالقبول بسبب مخاوف كشف المعلومات للمنافسين، وذلك يتنافى تماما مع مبدأ الشفافية المتأصل في المعايير الدولية. كما أن نظام المحاسبة الوطنية يقوم على أغراض ضريبية بحتة لكون السلطات الضريبية هي المستخدم الأساسي للقوائم المالية. أما في مصر، يتم منع الكشف عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة باعتباره من المحرمات الثقافية، ما يصعّب عملية تطبيق المعيار IAS 24 حول الافصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة.

بالإضافة إلى التحديات السابقة توجد مشاكل متعلقة باللغة والترجمة، فقد احتوت الترجمات الروسية الأولى على أخطاء جوهرية قبل صدور الترجمة الروسية الرسمية للمعايير الدولية عام 2011؛ بالإضافة إلى افتقار روسيا إلى محاسبين مؤهلين في المعايير الدولية.[2] كما توجد صعوبات حتى في دول رأسمالية مثل الولايات المتحدة حيث تشكل ثقافة التقاضي تحديا كبيرا أمام التقارب. فغالبًا ما يتم إلقاء اللوم على المحاسبين والمدققين ومقاضاتهم بحجة ارتكاب أخطاء أو ممارسات احتيالية. في مثل هذه البيئة يطالب دائما أصحاب المصالح بمجموعة مفصلة من القواعد المحددة بدلاً من المبادئ العامة التي تقوم عليها المعايير الدولية.[3]

[1] Gabriele Guggiola (2010), **IFRS Adoption in The E.U., Accounting Harmonization and Markets Efficiency: A Review,** International Business & Economics Research Journal – December 2010, 09 (12), P.P. 104-105

[2] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 436، 438، 52.

[3] Alex Bogopolsky (2015), **Does IFRS Have a Future in the US?** Retrieved from https://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-international-standards/discussion/does-ifrs-have-future-us , consulted (23/08/2019).

الفرع الثالث: التكلفة / العائد

تمثل التكاليف المرتفعة للتحول عقبة رئيسة أخرى أمام التطبيق الكامل للمعايير الدولية. يعتبر المسح الذي أجراه Jermakowicz (2004) حول تحليل تكاليف وفوائد اعتماد المعايير الدولية في الاتحاد الأوروبي هو الأكثر اكتمالاً، حيث توصل إلى أن الموارد المحدودة والتكاليف المتعلقة بتكييف أنظمة المعلومات وبإدارة التحول إلى المعايير الجديدة كانت ضمن أكثر السلبيات المتعلقة بالانتقال إلى المعايير الدولية. وكانت المعايير الخاصة بالأدوات المالية وتدهور قيمة الأصول وضرائب الدخل ومزايا الموظفين هي الأكثر تعقيدًا وتكلفة.[1]

في الولايات المتحدة والهند، توجد عدة جهات تقاوم قرار التحول إلى المعايير الدولية بسبب الاعتقاد السائد أن التكاليف الكبيرة المترتبة عن ذلك تفوق الفوائد. بالنسبة للهند، فهي تفتخر بكونها تملك نظام إعداد تقارير مالية ذو جودة عالية يقوم على معايير محاسبية قابلة للفهم. وعلى الرغم من احتمال وجود منافع نظرية يمكن تحقيقها من استخدام المعايير الدولية، إلا أن سبب التردد في التحول الكامل إلى مجموعة جديدة من المعايير هو الاعتقاد بأن تكلفة التحول الكامل تفوق بكثير الفوائد.[2]

كما واجهت عدة أطراف في الدول النامية مشاريع التقارب مع معايير المحاسبة الدولية بالمقاومة، بسبب الاعتقاد أن المعايير الدولية تم تطويرها من طرف الدول المتقدمة لتناسبها هي فقط، ولن يكون التقارب في صالح اقتصاداتها الناشئة. بالإضافة إلى أن نقص المعرفة فيما يتعلق بالمعايير الدولية والتدريب المناسب لاستخدامها يجعل عملية التقارب مرهقة ومكلفة وطويلة وتؤدي في النهاية إلى مواقف سلبية.[3]

الفرع الرابع: العديد من الاقتطاعات

أحد الأمثلة الموجودة هو اعتماد الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية مع إجراء اقتطاع جزئي من المعيار IAS 39، وإنشاء نسخة أوروبية من المعايير الدولية. لا يتعلق الأمر هنا بعدد الاقتطاعات (Carve-Outs) بقدر ما يتعلق بعدد البلدان التي طبقت ذلك. فعلى الرغم من أنه يبدو استثناءً صغيرًا، إلا أنه يؤثر على 28 دولة. كما قامت عدة دول أخرى خارج الاتحاد الأوروبي بمجموعة متنوعة من الاقتطاعات. ومن الأمثلة على ذلك البرازيل، التي لا تسمح بإعادة تقييم الأصول الثابتة، ولا تسمح بالاعتماد المبكر لمعايير جديدة. تشيلي أيضا، تلزم البنوك بمعالجة الديون المعدومة وفقًا لمبادئ المحاسبة الوطنية. كما تقدم أوروغواي استثناءات للبنوك، وباكستان للبنوك وشركات التأمين، والفلبين للبنوك وشركات التعدين. يوجد في الجزائر، من بين اختلافات أخرى، استثناء يتعلق بعدم تحديد مستخدمي المعلومات المالية. لا تسمح تونس باستخدام المعايير الدولية،

[1] Gabriele Guggiola (2010), Op.Cit, P.P. 104-105

[2] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 442.

[3] Rehana Ismail (2017), Op.Cit, P. 23.

وبدلا من ذلك، قامت بتصميم مبادئ محاسبية مقبولة اعتمادا على المعايير الدولية الصادرة حتى عام 1995. تتوافق معايير أستراليا في الغالب مع المعايير الدولية على الرغم من أنها تتطلب بعض الإفصاحات الإضافية، ولديها معايير تعالج مواضيع لم تتطرق لها المعايير الدولية مثل ضريبة تأجير الموارد البترولية.

ربما تمتلك الهند المجموعة الأكثر اتساعا من الاقتطاعات. النسخة الهندية من معايير المحاسبة الدولية، المشار إليها بمعايير المحاسبة الهندية (Ind AS) والتي تعتبر محاولة للتقارب مع المعايير الدولية، تحتوي على 13 اقتطاعا، كان الدافع من ورائها هو الاختلافات الشاسعة في ظروف الهند الاقتصادية. أحد هذه الاستثناءات هو إدراج فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملة في بند حقوق الملكية، بدلاً من ترحيل هذه المكاسب أو الخسائر مباشرة إلى قائمة الدخل؛ اقتطاع آخر يتعلق بالممتلكات الاستثمارية حيث يمكن قياسها فقط بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة؛ وثالث يتعلق بالمباني العقارية التي تعالجها المعايير الدولية على أنها مبيعات بضاعة عادية، لكن معايير المحاسبة الهندية تتطلب الاعتراف بالإيرادات باستخدام نسبة الإنجاز.

بالإضافة إلى كل هذه الاقتطاعات، هناك دول لا تسمح أصلا باستخدام المعايير الدولية. باعتبار وجود حوالي 196 دولة في العالم، 38 دولة بما فيها الاتحاد الأوروبي وعشر دول أخرى قامت باقتطاعات، بالإضافة إلى الدول الأخرى التي لا تسمح باستخدام المعايير الدولية، هذا يعني أن ما يقرب من 23% من دول العالم لا تطبق المعايير الدولية كما صدرت عن مجلس IASB، وهي نسبة مهمة تجعل من الصعب الوصول إلى مجموعة موحدة من المعايير العالمية.[1] بشكل عام، هناك مجال كامل من الدراسات فيما يتعلق بسياسات الدول في الحفاظ أو عدم الحفاظ على مجموعة من معايير المحاسبة الوطنية ودرجة التقارب مع المعايير الدولية. على سبيل المثال، توصلت بحوث في كل من فرنسا وألمانيا إلى توصيات بضرورة الحفاظ على مجموعة من المتطلبات الوطنية التي قد تختلف من حيث المبدأ عن المعايير الدولية. وهذا يعني أن علاقات الدول مع مجلس IASB ستعتمد بشكل كبير على وجود التزام يعكس تطور تقارب المعايير الوطنية مع المعايير الدولية.[2]

[1] Diane Satin, Thomas Huffman (2015), **FASB and IASB Convergence: Asymptotic Relationship or Transmogrification**? Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 19 (02), P.P. 245-246.
[2] Kees Camfferman, Stephen A. Zeff (2018) Op.Cit, P. 305.

خلاصة الفصل:

كان التوجه قويا نحو معايير المحاسبة الدولية، وأصبحت في الوقت الحالي هي المجموعة الأكثر استخداما حول العالم. تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية من طرف غالبية الدول سواء بشكل كامل أو في سياق التقارب، والإحصائيات حول نسبة استخدامها تدل ظاهريا على أن هذه المجموعة من المعايير تتقدم نحو تحولها إلى لغة عالمية مشتركة للتعبير عن التقارير المالية في الأسواق المالية الكبرى، وتمضي قدما نحو تحقيق الهدف الأساسي لها وهو تحقيق قابلية المقارنة بين القوائم المالية من مختلف الدول.

على الرغم من كل ذلك، لايزال اعتماد المعايير الدولية الكاملة محل نقاش وجدل طويل في سياق محاور نظرية وتطبيقية عديدة بين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة، من خلال طرح وجهات نظر متباينة في الأدبيات المحاسبية بين وقت وآخر حول محور مهم يتعلق بالمستوى أو الدرجة المناسبة لاعتماد هذه المعايير في سياق التقارب الدولي. يرجع هذا إلى وجود تحفظات في بعض الدول، باعتبار أن هذه المعايير غير ملائمة لكل نظام اقتصادي بشكل مطلق؛ وحتى لو تم اعتماد المعايير الدولية من طرف كل الدول، ستستمر الاختلافات السياسية والثقافية والتنظيمية في التأثير على عملية إعداد التقارير المالية، ما يؤدي إلى التطبيق غير المتسق لمعيار محاسبي من دولة لأخرى. وجود تحديات عديدة بما فيها التعاليم الدينية -الإسلامية نموذجا- التباين الثقافي وانخفاض مستوى التدريب والتعليم...وغيرها أدى إلى احتفاظ العديد من الدول وحتى ذات الاقتصادات المتقدمة بمبادئها المحاسبية المقبولة الوطنية مدعية أنها "متقاربة مع المعايير الدولية الكاملة". كمثال عن ذلك موقف اليابان الذي يوحي بأن قبول المعايير كما هي لا يعد الخيار المثالي حتى بالنسبة لها كدولة متقدمة صناعيا وماليا.

من جهة أخرى، مفهوم التقارب الذي كان يعني تضييق نطاق الاختلاف بين معايير ومتطلبات إعداد التقارير المالية بين مختلف الدول تغير اتجاهه مع مرور الوقت وانحصر في المشروع القائم بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، والذي تم اعتباره أولوية بالنسبة لمجلس IASB. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لغاية تاريخ هذا البحث لم تتحول إلى معايير المحاسبة الدولية. فهل الاختلافات الموجودة بين مجموعتي المعايير صعبة الإلغاء وتستدعي كل هذا الوقت والنقاشات؟ وبما أن كل هذه الدول مسموح لها ببعض الاقتطاعات، فلماذا لا تفعل الولايات المتحدة؟

الفصل الثاني:

دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية

تمهيـــــــــد:

من أصعب القضايا المتعلقة بالتقارب مع معايير المحاسبة الدولية هي اختلاف الثقافات والعادات بين الدول وحتى اختلاف الاعتقادات، في هذا السياق، أوضح الرئيس السابق لمجلس IASB، Sir David Tweedie عام 2010 الوضع بهذه الطريقة: "في المملكة المتحدة، كل شيء مباح ما لم يكن محظورًا؛ في ألمانيا، العكس هو الصحيح. في هولندا، كل شيء محظور حتى لو كان مباحاً؛ وفي فرنسا العكس تماما. إذا تم إضافة دول مثل الولايات المتحدة أو اليابان أو الصين، يصبح من الصعب للغاية تلبية احتياجات كل هذه الدول". مع هذا التنوع في التفكير حول العالم، من المفهوم لما كان التقارب الدولي للمعايير المحاسبية صعب التنفيذ وواجه العديد من التحديات، وأهم نموذج في هذا السياق هو مشروع تقارب المعايير الدولية والمعايير الأمريكية.

في بداية تسعينات القرن الماضي، كانت معايير المحاسبة الأمريكية -الأكثر تفصيلاً والأكثر شهرة بين مجموعات المعايير الوطنية- توصف بأنها "المعايير الذهبية" لإعداد التقارير المالية لأنها، من جهة، تطورت منذ ثلاثينيات القرن الماضي ودعمتها بنية تحتية مؤسسية وخبرة امتدت على عقود زمنية من الإصدارات التي تأثرت بشكل فريد باحتياجات المستثمرين وأسواق رأس المال الأمريكية الأكثر أهمية وانفتاحا؛ ومن جهة أخرى، امتد تأثير هذه المعايير بشكل كبير على وضع المبادئ المحاسبية الوطنية في العديد من الدول الأخرى.

حتى بعد تبنّي المعايير الدولية من طرف الكثير من الدول، لا تزال المعايير الأمريكية مقبولة في أسواق تلك الدول (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي)، مما يعزز أهمية هذه المجموعة من المعايير على المستوى الدولي. بالإضافة إلى ما تقدم فإن الولايات المتحدة كانت شريكا في كل الأنشطة المحاسبية الدولية سواء من حيث العضوية في لجنة IASC السابقة أو مجلس IASB الحالي، وإن كانت لا تلتزم بالمعايير الدولية ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن.

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

- ✓ **المبحث الأول: مدخل إلى معايير المحاسبة الأمريكية؛**
- ✓ **المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية مقابل نظيرتها الأمريكية؛**
- ✓ **المبحث الثالث: المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات.**

المبحث الأول: مدخل إلى معايير المحاسبة الأمريكية

تعتبر التجربة الأمريكية في صناعة المعايير المحاسبية تجربة فريدة ورائدة تشكّلت منذ بدايات القرن الماضي. حيث تملك الولايات المتحدة بنية أساسية محاسبية ضخمة مكونة من مجالس، هيئات وطنية، بورصات، مستثمرين، جامعات، إضافة إلى الموارد البشرية والمالية. فالتاريخ المحاسبي الأمريكي أسفر عن مجموعة كاملة ومفصلة من المعايير المحاسبية والتفسيرات والإرشادات...وغيرها من الإصدارات. جميعها -ما لم يتم سحبها أو إلغاؤها- لا تزال سارية المفعول حتى الوقت الحالي في الولايات المتحدة.

المطلب الأول: تطور الهيئات المحاسبية الأمريكية

إن التنظيم المحاسبي في الولايات المتحدة يعتمد على الأسواق المالية التي تعتبر العامل الأكثر أهمية وتأثيرا. أما عملية الإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية فهي تخضع لسلطة هيئة تابعة للقطاع الحكومي، والتي تقرّ وتدعم الإصدارات المحاسبية للهيئات التابعة للقطاع الخاص، مع بقاء هذه الهيئة في أغلب الأوقات كجهة مشرفة فقط. كان لثلاث أطراف الدور الأساسي في تكوين معايير المحاسبة الحالية في الولايات المتحدة؛ وسيتم وصف كل هذه الأطراف في الفروع التالية:

الفرع الأول: هيئة الأوراق المالية والبورصات

تطورت الممارسات المحاسبية بالموازاة مع التطور الصناعي والمالي في الولايات المتحدة حيث لا توجد قوانين تفصيلية للشركات. لكن الشركات المدرجة تخضع للجهة التنظيمية الأكثر نشاطًا في العالم: هيئة الأوراق المالية والبورصات (Securities and Exchange Commission, SEC)، التي تأسست عام 1934 نتيجة انتشار المحاسبة الفوضوية التي ساهمت في دخول الاقتصاد في فترة الكساد الكبير على إثر انهيار Wall Street عام 1929. بعد ذلك، بدأت المطالبات بزيادة التنظيم الحكومي للاقتصاد، خاصة للمؤسسات والأسواق المالية، فأنشأت الحكومة الفيدرالية هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)؛[1] بوصفها وكالة حكومية تعمل على حماية المستثمرين والحفاظ على أسواق عادلة ومنظمة وفعّالة والمساعدة في توحيد المعلومات المالية، من خلال الإشراف على جميع شركات المساهمة العامة في البورصات الأمريكية وإلزامها باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية. على الرغم من أن تطبيق المعايير ليس إجباريا بموجب القانون، إلا أنه رسمي لأن الهيئة تستعمل اختصاصها ونفوذها، ككيان حكومي، لدعمه وإنفاذه.[2]

[1] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 56.
[2] Vincent L. LoCascio (2017), Op.Cit, P. 05.

تقوم الهيئة بتطوير جزء من محتوى المعايير المحاسبية، ولكنها في الغالب تعتمد على القطاع الخاص للقيام بذلك. وعلى الرغم من الاستقلالية الممنوحة له لوضع المعايير، لكن يمكن للهيئة معارضته ونقض قراراته.[1] في بعض الحالات، قد تقوم هذه الأخيرة برفض معيار يقترحه القطاع الخاص، وفي حالات أخرى، قد تقوم بإبلاغ هذا الأخير عن المشاكل المحاسبية، كما تحثّه على اتخاذ إجراءات أسرع بشأن حل أكثر المشاكل أهمية، وتقوم بالاستجابة لمسودات العرض، وأيضا توفير المشورة اللازمة.

يجب على الشركات المدرجة في البورصة تقديم قوائمها المالية لهيئة SEC. إذا وجدت هذه الأخيرة مخالفة محاسبية أو نقص شفافية في الإفصاح فيما يتعلق بشكل أو محتوى القوائم المالية، فإنها ترسل "خطاب نقص Deficiency letter" إلى الشركة التي يجب عليها الاستجابة لهذا الخطاب بسرعة. إذا استمرت المخالفة، تصدر هيئة SEC "أمر إيقاف Stop order" يمنع الشركة المسجلة من إصدار أو تداول الأوراق المالية، وقد يصل الأمر حد توجيه تهم جنائية لانتهاك قوانين معينة. بالتالي، يعمل كل من إشراف هيئة SEC ومبادرات القطاع الخاص والدعاوى المدنية والجنائية على ضبط وضمان نزاهة التقارير المالية للشركات.[2]

الفرع الثاني: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين

تم إنشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (American Institute of Certified Public Accountants, AICPA) منذ عام 1887، حيث كان في البداية يسمى المعهد الأمريكي للمحاسبين حتى تمت إعادة تسميته عام 1957. في الوقت الحالي، يعتبر الهيئة المهنية التي تنظم ممارسات المحاسبين القانونيين المعتمدين. وفي وقت سابق، ساهم بشكل فعّال في تطوير معايير المحاسبة الأمريكية من خلال عدة هيئات تابعة له.

أولا- الهيئات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين

1- لجنة الإجراءات المحاسبية:

قام معهد AICPA -نتيجة الضغوط الخارجية وبناءً على طلب من هيئة SEC- بإنشاء لجنة الإجراءات المحاسبية (Committee on Accounting Procedure, CAP) عام 1938 للتعاون مع بورصة نيويورك للأوراق المالية من أجل تطوير معايير للإجراءات المحاسبية. أوصت لجنة CAP المكونة من محاسبين قانونيين ممارسين بخمسة قواعد للبورصة نُشرت عام 1939 في نشرة البحوث المحاسبية رقم 01 (Accounting Research Bulletins, ARB 1).[3] حيث صدر عن هذه اللجنة 51 نشرة ARB خلال الفترة من 1939 إلى 1959.[4] تناولت هذه

[1] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 57.

[2] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op. Cit, P. 08-09.

[3] طارق عبد العال حماد (2006)، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية-شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص. 63.

[4] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. 09.

النشرات مجموعة متنوعة من المشكلات المحاسبية، بما في ذلك محاولة توحيد المصطلحات المحاسبية. لكن محدودية موارد اللجنة والافتقار إلى الجهود البحثية الجادة كان موضع انتقاد لها في أواخر الخمسينيات.[1] كما فشل النهج المتبع من طرفها (طريقة حل مشكلة بمشكلة) في توفير المجموعة المنظمة المطلوبة من مبادئ المحاسبة. نتيجة ذلك قام معهد AICPA باستبدالها عام 1959 وإنشاء مجلس مبادئ المحاسبة.[2]

2- مجلس مبادئ المحاسبة:

تم إنشاء مجلس مبادئ المحاسبة (Accounting Principles Board, APB) لتسهيل تطوير المبادئ المحاسبية، بالاستناد بشكل أساسي على قسم منفصل للبحوث المحاسبية تابع لمعهد AICPA، ومكلف بإجراء بحوث مكثفة ونشر نتائجها، في حين يقوم مجلس APB بأخذ زمام المبادرة في المناقشات الناشئة المتعلقة بالمبادئ والممارسات المحاسبية.[3] كانت الأهداف الرئيسة لمجلس APB هي (1) تعزيز الكتابات في مبادئ المحاسبة، (2) تحديد الممارسات المناسبة، و(3) تضييق مجالات الاختلاف وعدم الاتساق في الممارسات. لتحقيق هذه الأهداف، كانت مهمة هذا المجلس ذات شقين: تطوير إطار مفاهيمي شامل للمساعدة في حل المشكلات عند ظهورها، وإجراء بحوث جوهرية حول القضايا الفردية. كان الهدف من الإصدارات الرسمية للمجلس - والتي تسمى آراء مجلس مبادئ المحاسبة (APB Opinions)- الاعتماد بشكل أساسي على الدراسات البحثية ودعمها بالتحليل المنطقي. أصدر المجلس 31 رأيًا رسميا خلال فترة نشاطه بين عام 1959 وعام 1973،[4] بالإضافة إلى 4 بيانات غير رسمية، بما في ذلك التعديلات على نشرات اللجنة السابقة، آراء حول شكل ومحتوى القوائم المالية ومبادئ الاعتراف والإفصاح. على الرغم من ذلك، لم يستفد المجلس من جهود قسم البحوث المحاسبية، الذي نشر 15 دراسة بحثية خلال فترة عمله، حيث عمل بشكل منفصل عن المجلس عند اختيار مواضيع جدول الأعمال.[5]

تعرض مجلس APB لانتقادات مبكرة بسبب انخفاض الإنتاجية والفشل في الاستجابة السريعة للمشاكل المحاسبية. في وقت لاحق، كان المجلس يعالج العديد من القضايا المحاسبية الناشئة، فقط استجابة لضغوط الشركات الصناعية والمحاسبية، كما كان يتعرض لتدخلات حكومية من حين لآخر. لذلك في عام 1971، قام معهد AICPA -تجنبا لمزيد من التدخلات الحكومية- بتعيين لجنة ويت (Wheat Committee) للعمل

[1] Barry J. Epstein Nadira M. Saafir (2010), **Wiley GAAP: Practical Implementation Guide and Workbook,** Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., P. 02.
[2] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. 09.
[3] Barry J. Epstein Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 02.
[4] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op. Cit, P. 09.
[5] Steven M. Bragg (2010), **Wiley GAAP 2011-Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles,** Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., P. P. 02-03.

على فحص الجانب التنظيمي والتشغيلي لمجلس APB وتحديد التغييرات اللازمة لتحقيق نتائج أفضل. في عام 1972، قدمت هذه اللجنة توصياتها إلى معهد AICPA باستبدال مجلس APB بمجلس جديد يدعى مجلس معايير المحاسبة المالية.

ثانيا-تقلص دور المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين:

أنشأ معهد AICPA -بعد استبدال مجلس APB- اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة (Accounting Standards Executive Committee, AcSEC) باعتبارها اللجنة المخولة لتمثيل معهد AICPA في مجال المحاسبة وإعداد التقارير المالية، وذلك من خلال مجموعة من الإصدارات:

- ✓ **إرشادات التدقيق والمحاسبة:** تلخص الممارسات المحاسبية لقطاعات معينة، وتقدم إرشادات حول مسائل لم يسبق معالجتها، مثل محاسبة شركات الطيران، الجامعات، شركات التأمين...إلخ.
- ✓ **قوائم الآراء:** توفّر إرشادات حول قضايا إعداد التقارير المالية إلى حين إصدار معايير لمعالجتها. تقوم هذه القوائم بتحديث أو توضيح إرشادات التدقيق والمحاسبة أو إرشادات أخرى.
- ✓ **نشرات الممارسة:** مخصصة لنشر آراء لجنة AcSEC عن قضايا ضيقة وناشئة في إعداد التقارير.

خلال السنوات الأخيرة، تضاءل دور معهد AICPA كثيرا في إصدار المعايير، إلى أن توقف تماما عن إصدار أي إرشادات محاسبية رسمية. علاوة على ذلك، في حين أن المعهد كان رائدا في تطوير معايير التدقيق، فإن قانون Sarbanes-Oxley لعام 2002 أوكل إلى مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة (Public Company Accounting Oversight Board, PCAOB) مهمة تطوير معايير التدقيق، وانحصر دوره الحالي على تطوير وتصنيف امتحانات المحاسبين القانونين المعتمدين (CPAs) في الولايات المتحدة.[1]

الفرع الثالث: مجلس معايير المحاسبة المالية

نتيجة للمشاكل العملية وخلاصة الدراسة التي توصلت إليها لجنة Wheat، تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board, FASB) عام 1973، ضمن هيكل جديد لوضع المعايير يتألف من ثلاث منظمات: مؤسسة المحاسبة المالية (Financial Accounting Foundation, FAF)، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والمجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Advisory Council, FASAC).

مؤسسة FAF هي منظمة مستقلة من القطاع الخاص غير هادفة للربح، وهي مسؤولة عن الإشراف والإدارة والتمويل، تقوم باختيار أعضاء مجلس FASB والمجلس الاستشاري FASAC وكذلك مجلس معايير

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op. Cit, P. P. 09- 10.

المحاسبة الحكومية (Governmental Accounting Standards Board, GASB).[1] يضع مجلس FASB معايير المحاسبة المالية وإعداد التقارير لشركات المساهمة العامة والخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح؛ في حين يضع مجلس GASB معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية للقطاع الحكومي في الولايات المتحدة.[2]

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لهيئات إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية

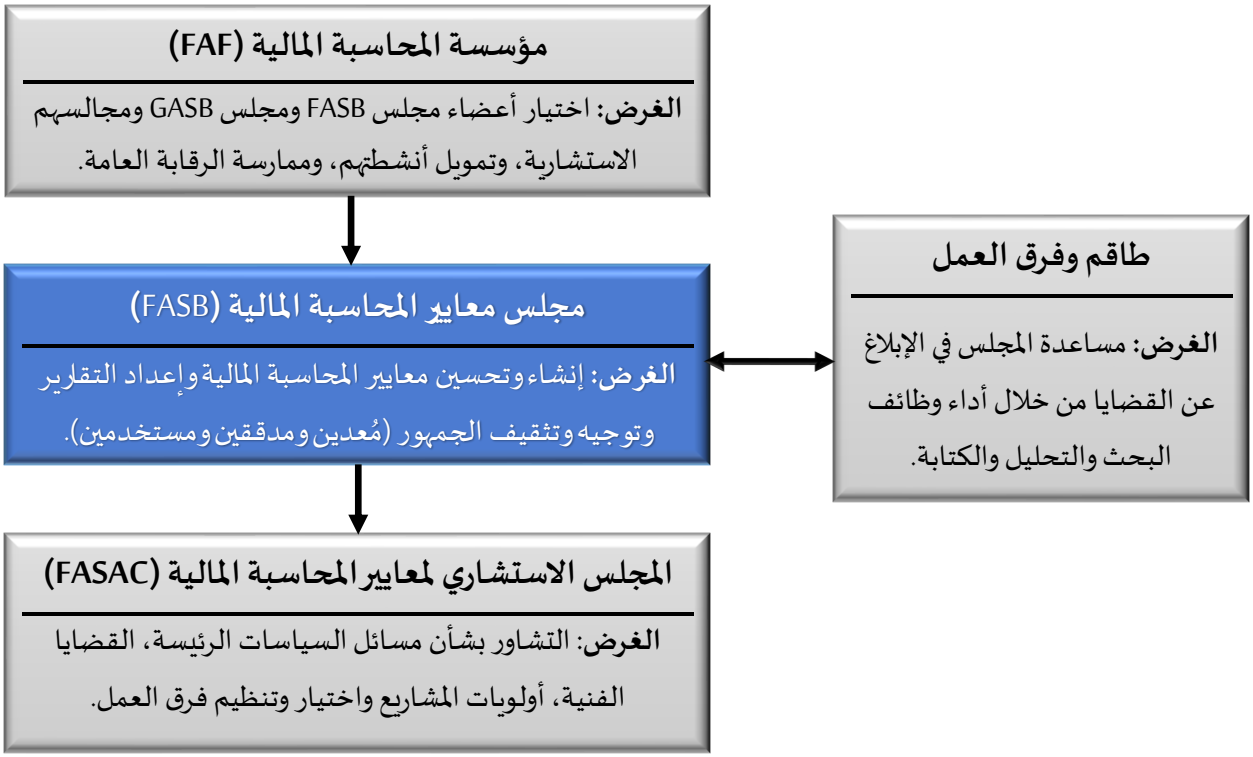

Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op. Cit, P. 01.

منظمة التشغيل الرئيسة في هذا الهيكل هي مجلس FASB، والذي يضم سبعة (07) أعضاء دائمين بخلفيات متنوعة. وعلى الرغم من أن هناك بعض الانتقادات وعدم الوفاق بشأن أنشطة المجلس وإصداراته إلا أنه لا يزال مستمرا في عمله بدعم من هيئة SEC ومختلف أصحاب المصالح.[3] اعتمدت توقعات النجاح والدعم لمجلس FASB الجديد بسبب تميزه عن المجلس السابق APB فيما يلي:

1. **عضوية أقل**: يتكون مجلس FASB من سبعة (07) أعضاء، بدل العدد الكبير نسبيًا لأعضاء مجلس APB البالغ عددهم ثمانية عشر (18) عضوًا؛

[1] طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 71.

[2] FAF (2019), **About GAAP**, retrieved from https://www.accountingfoundation.org/jsp/Foundation/Page/FAFBridgePage%26cid%3D1176164538898#section_2, consulted (17/09/2019)

[3] طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 65.

2. **عضوية متفرغة مقابل أجر:** يتقاضى أعضاء مجلس FASB رواتب جيدة ويعملون بدوام كامل لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، بينما كان أعضاء مجلس APB متطوعين بدوام جزئي؛
3. **قدر أكبر من الحكم الذاتي:** كان مجلس APB تابعا لمعهد AICPA، بينما لا يخضع مجلس FASB لأي منظمة مهنية معينة؛ يتم تعيين أعضاءه من طرف مؤسسة FAF لكنه يعمل بشكل مستقل.
4. **زيادة الاستقلالية:** احتفظ أعضاء مجلس APB بمناصبهم الخاصة مع الشركات أو المكاتب، بينما وجب على أعضاء مجلس FASB التخلّي عن وظائفهم السابقة؛
5. **تمثيل أوسع:** كان يشترط أن يكون أعضاء مجلس APB من المحاسبين القانونيين الأعضاء في معهد AICPA؛ لكن هذا ليس شرطا للعضوية في مجلس FASB.[1]

يقوم مجلس FASB بوضع عدة أنواع من الإصدارات، وأهمها بيانات معايير المحاسبة المالية (Statement of Financial Accounting Standards, SFAS) والتفسيرات (FASB Interpretations, FIN) التي تهدف لتوضيح أو تفصيل إصدارات مجلس FASB أو إصدارات الهيئات السابقة. كما يصدر نشرات فنية (FASB Technical Bulletins, FTB) لتقديم الإرشادات حول القضايا التي لا تعالجها المعايير في العادة.[2]

الجدول رقم (2-1): إصدارات مجلس FASB وفريق عمل القضايا المستجدة

الهيئة المصدرة	اسم الإصدار
مجلس FASB	-بيانات معايير المحاسبة المالية (SFAS)، -التفسيرات (FIN)؛ - النشرات الفنية (FTB)؛ -الآراء (Staff Position, SP)؛ -إرشادات التطبيق(Q&A).
فريق عمل القضايا المستجدة (EITF)	-ملخصات للبحوث المرتبطة بالمعاملات المالية الحديثة وغير العادية أو المواضيع الجدلية؛ -الموضوع D: يحتوي على قضايا فنية أخرى مرتبطة بمحتويات وتطبيقات هذه الملخصات.

Source: Natalie T. Churyk, Thomas C. Pearson, Thomas R. Weirich (2012), **Mastering the FASB Codification and eIFRS: A Case Approach**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. P. P. 01-02.

يقوم طاقم مكون من أكثر من 60 متخصصًا في الاستثمار والمحاسبة والتمويل والأعمال والتعليم المحاسبي والبحث بمساعدة مجلس FASB. تعمل فرق العمل مباشرةً مع المجلس ومجموعات موارد المشروع، وتُجري الأبحاث، وتشارك في اجتماعات المائدة المستديرة، وتحلّل التعليقات الشفوية والمكتوبة الواردة من

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op. Cit, P. 10.

[2] طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 71.

الجمهور، وتُعد التوصيات والمسودات لدراستها من طرف المجلس.[1] تقوم أيضا بإصدار إرشادات التطبيق والآراء. حيث تتناول إرشادات التطبيق -على شكل سؤال وجواب (Q & A)- أسئلة محددة تظهر عند إصدار المعيار لأول مرة، أما الآراء (SP) فهي ردود على الأسئلة ذات الصلة وواسعة النطاق والمتعلقة بالتطبيق المناسب لإصدارات مجلس FASB.[2]

من ضمن فرق العمل التابعة لمجلس FASB، تم تشكيل فريق عمل القضايا المستجدة (Emerging Issues Task Force, EITF)، عام 1984 للمساعدة في تحديد القضايا الطارئة أو الناشئة ومشاكل التنفيذ قبل ترسخ الممارسات المتناقضة. غالبًا ما تتمحور هذه القضايا حول مواضيع ضيقة ليس لها اهتمام واسع النطاق.[3]

الشكل رقم (2-2): الصورة الكاملة للهيئات المشرفة على تطوير معايير المحاسبة الأمريكية

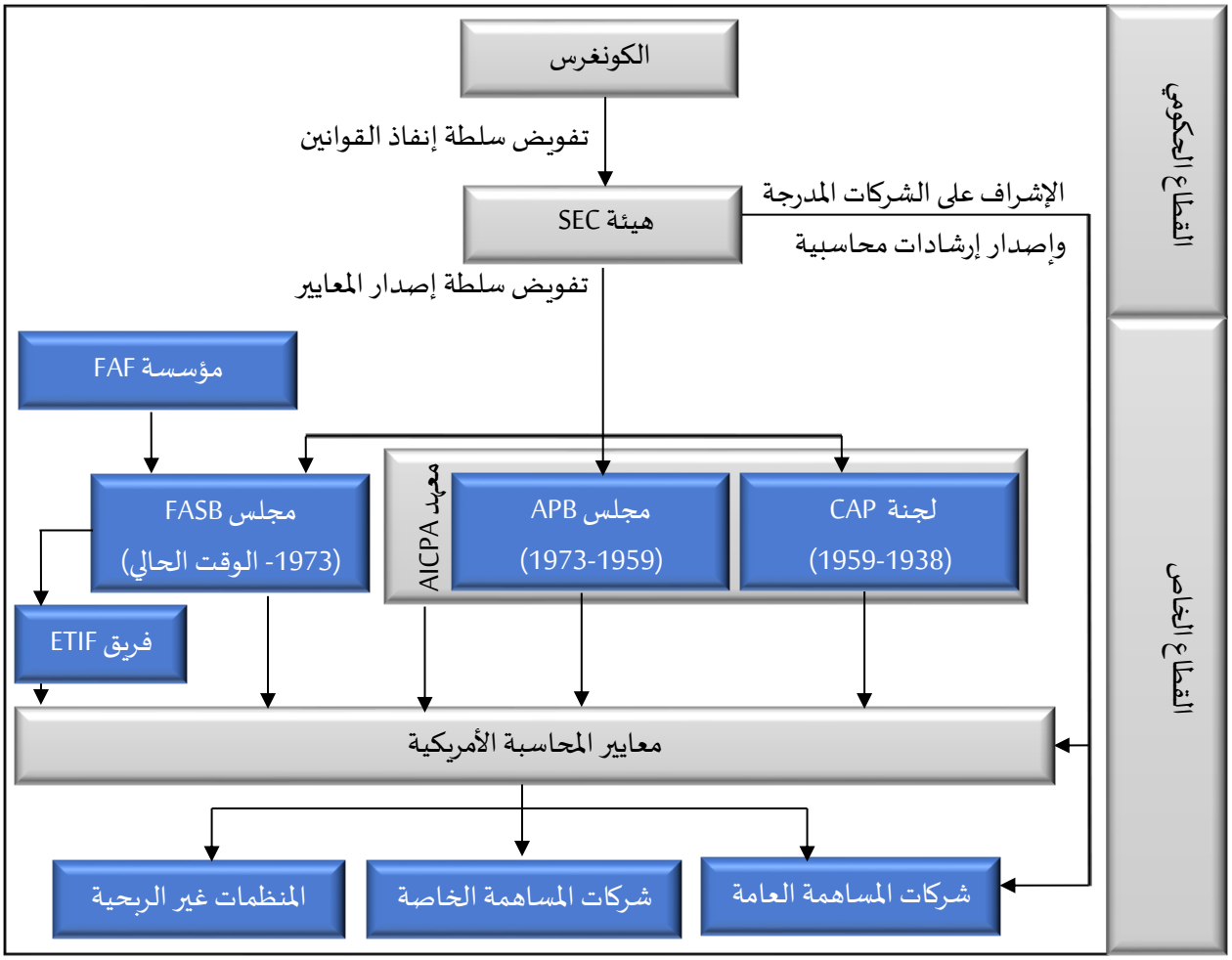

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

[1] FASB (2019), **FASB Staff**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1218220137486 , consulted (23/08/2019).
[2] Barry J. Epstein, Ralph Nach, Steven M. Bragg (2009), **Wiley GAAP Codification Enhanced**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. P. 04.
[3] Barry J. Epstein, Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 04.

المطلب الثاني: مفهوم معايير المحاسبة الأمريكية

يرجع أصل المعايير المحاسبة الأمريكية الحالية إلى المبادئ المحاسبية الموجودة في الاتفاقات المبرمة بين معهد المحاسبين القانونيين وبورصة نيويورك في الثلاثينيات. ففي عام 1937 أوصت هيئة SEC بضرورة توضيح المتطلبات المحاسبية ودعم الممارسات المحاسبية بنصوص رسمية. وفي عام 1964 تم الاعتراف بالمبادئ المقبولة عموما عندما اعتمد معهد AICPA قرارًا يلزم فيه المدققين بذكر جميع الانحرافات عن إصدارات الهيئتين السابقتين ARB وAPB في تقاريرهم، والتزمت هيئة SEC من جهتها بإنفاذ هذا القرار. حيث تنص القاعدة رقم 203 من قانون السلوك المهني على ما يلي: "لا يمكن اعتبار الأساليب المخالفة للمبادئ المحاسبية التي وضعها معهد AICPA مقبولة بشكل عام".[1]

الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الأمريكية

تم اعتماد معايير المحاسبة الأمريكية -أو ما يعرف في الأصل "بمبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة"[2] (Generally Accepted Accounting Principles in the United States, US. GAAP)- منذ عام 1930 ولا تزال إلى غاية الوقت الحالي. وفقًا للأدبيات الأنجلوسكسونية، لا يوجد تعريف دقيق للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما؛ ففي البداية كانت تعني ممارسات الشركات الكبيرة والعريقة التي أوصت بها الكتابات الأكاديمية وتم قبولها من طرف المدققين، ثم توسعت لتشمل الاتفاقيات المقبولة بشكل ضمني والتي تحكم المعالجة المحاسبية للصفقات والمطبقة بشكل واسع لإعداد التقارير المالية. لكن بحلول الثلاثينيات من القرن الماضي، تم الشروع في عملية تقييدها وتطويرها بشكل رسمي.[3]

تتضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموما -كمصطلح فني في المحاسبة المالية- الاتفاقيات والقواعد والإجراءات الضرورية لتعريف الممارسات المحاسبية المقبولة في وقت من الأوقات. هذه المبادئ لا تشمل فقط التوجيهات واسعة النطاق والعامة ولكنها تمتد إلى التطبيقات والإجراءات التفصيلية. تصبح المبادئ مقبولة بشكل عام من خلال الاتفاقيات الضمنية أو الأعراف وليس فقط من خلال النصوص الرسمية، حيث تطورت هذه المبادئ مع الوقت من خلال الخبرة والاستخدام وأيضا من خلال الضرورة العملية.[4]

---

[1] Jacqueline Langot (2006), **Comptabilité anglo-saxonne-Normes US. GAAP et Rapprochements avec les IAS/IFRS**, 5ème édition, Paris : Economica, P. 22.

[2] تجنبا للفهم الخاطئ لمصطلح "المبادئ المحاسبية" تم اعتماد عبارة معايير المحاسبة الأمريكية في هذه الدراسة.

[3] David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 57.

[4] طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 67.

الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الأمريكية

بشكل عام تتميز معايير المحاسبة الأمريكية بما يلي:[1]

- هي معايير قائمة على القواعد (Rules-based standards)، فهي تتميز بهيمنة القواعد التوجيهية والإرشادات التفصيلية والمحددة والصارمة، وغير مسموح بمخالفتها بأي شكل من الأشكال؛
- الخاصية السابقة يؤكدها الحجم الكبير والتشعب وكثرة الوثائق المكونة للمعايير الصادرة عن عدة هيئات وبترقيم مختلف (قبل التدوين) والممتدة إلى ما يقارب 17.000 صفحة؛
- التركيز على شكل الأحداث والمعاملات والامتثال المتسق لأحكام المعايير؛
- لا تتميز بمرونة كبيرة بسبب قلة عدد المعالجات البديلة للمعاملات والأحداث، وعلى الرغم من إمكانية استخدام الأحكام المهنية من طرف معدّي القوائم المالية، ولكن ليس بشكل روتيني؛
- لا يتم الاعتماد بشكل كبير على الإطار المفاهيمي؛ ويعتبر مصدرا غير رسمي في المعايير المحاسبية؛
- وجود قواعد وإجراءات محددة ومقننة لمجموعة كبيرة ومتنوعة لكل قطاع على حدة. بحيث يوجد إرشادات خاصة لقطاع معين تختلف عن قطاع آخر على الرغم من التشابه الجوهري لبعض المعاملات والأحداث؛
- بالإضافة إلى ذلك، الإفصاحات الإلزامية في ملاحق القوائم المالية ليست شاملة ولا واسعة النطاق.

الفرع الثالث: مكونات معايير المحاسبة الأمريكية

أولا- الإطار المفاهيمي:

في إطار الجهود المتواصلة للابتعاد عن نهج حل مشكلة بمشكلة، أصدر مجلس FASB في نوفمبر 1978 أول بيان من سلسلة مفاهيم المحاسبة المالية (Statement of Financial Accounting Concepts, SFACs) كجزء من مشروع الإطار المفاهيمي للمحاسبة. يحدد هذا البيان الأهداف والمفاهيم الأساسية التي يستخدمها مجلس FASB في تطوير معاييره المستقبلية. بعدها أصدر عدة بيانات أخرى كان آخرها عام 2010، ويهدف من خلالها إلى تشكيل مجموعة متماسكة من المفاهيم لتكون بمثابة أدوات لحل المشاكل الموجودة والناشئة بطريقة متسقة.[2] يتكون الإطار المفاهيمي الحالي من البيانات التالية بعد حذف واستبدال بعضها:

[1] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), **The convergence between IFRS and U.S. GAAP: past and perspectives.** 3rd International Scientific Conference contemporary issues in economics, business and management-EBM 2014, Faculty of Economics University of Kragujevac,, Kragujevac, P.P. 508-509.
[2] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op. Cit, P. 13.

1. بيان SFAC 5 "الاعتراف والقياس في القوائم المالية لشركات الأعمال" (ديسمبر 1984)؛
2. بيان SFAC 6 "عناصر القوائم المالية": والذي حل محل SFAC 3، بهدف توسيع نطاقه ليشمل المنظمات غير الهادفة للربح (ديسمبر 1985)؛
3. بيان SFAC 7 "استخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياسات المحاسبية" (فيفري 2000)؛
4. بيان SFAC 8: الفصل 1 "الهدف من التقارير المالية للأغراض العامة"، الفصل 3 "الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة"، والذي حل محل البيانين SFAC 1 وSFAC 2 (سبتمبر 2010).[1]

ومن جهة أخرى، تم تقسيم الإطار المفاهيمي إلى ثلاث مستويات هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): مكونات الإطار المفاهيمي لمجلس FASB

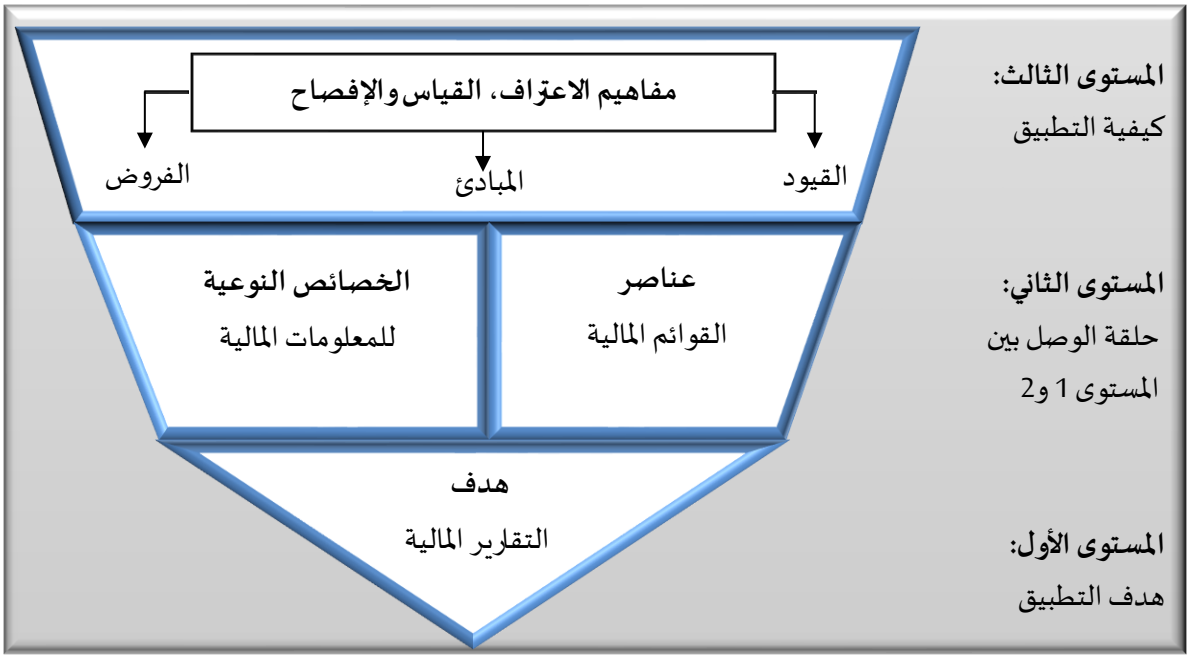

Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op. Cit, P. 44.

تم تصميم هذا الإطار المفاهيمي لتحديد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية، وأيضا لاستخدامه للتوجيه بهدف إنشاء إرشادات محاسبية ملائمة، ولكنه لا يؤسس إرشادات أو تطبيقات خاصة بالإفصاح عن بنود معينة على عكس بيانات معايير المحاسبة المالية (SFAS).[2] على الرغم من تطوّره عبر عدة عقود، لكن الإطار المفاهيمي لا يزال غير مكتمل، فلم يتناول مسائل العرض، إلغاء الاعتراف من الدفاتر، تعريف الكيان

[1] FASB (2018), **Concept statements**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid=1176156317989, Consulted (19/08/2019).
[2] طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 68.

المبلّغ؛ ولا تزال بعض جوانبه مثل الاعتراف والقياس غير كاملة. لذلك، وبعد إجراء مراجعة شاملة، قرر مجلس FASB إضافة مشروع لجدول أعماله لمعالجة مفاهيم العرض والقياس عام 2019.[1]

ثانيا- التسلسل الهرمي لمصادر معايير المحاسبة الأمريكية:

تم تشكيل المعايير الأمريكية على مدى فترة زمنية طويلة، حيث تشاركت عدة هيئات وضع إصدارات بترقيم مختلف وبدرجات متفاوتة في أولوية التطبيق التي يجب على معدي القوائم المالية مراعاتها. هذا ما جعل من الضروري وضع تسلسل هرمي للمساعدة في الاختيار بين القواعد المتداخلة أو التي تبدو أحيانا متناقضة. فقد تم ترتيب المصادر حسب درجة الأهمية والموثوقية في تسلسل هرمي من أربع مستويات من A إلى D.[2]

الشكل رقم (2-4): التسلسل الهرمي لمكونات معايير المحاسبة الأمريكية قبل التنظيم

المستوى A	• بيانات معايير المحاسبة المالية (SFAS) والتفسيرات(FIN)	FASB
	• الآراء (SP)	FASB
	• آراء مجلس مبادئ المحاسبة (APB)	APB
	• نشرات البحوث المحاسبية (ARB)	CAP
المستوى B	• النشرات الفنية (FTB)	FASB
	• ارشادات المحاسبة والتدقيق الصناعي (AAG)	AICPA
	• قوائم الآراء (SOP)	AICPA
المستوى C	• نشرات الممارسة(PB)	AICPA
	• الملخصات	ETIF
المستوى D	• ارشادات التطبيق (Q&A)	FASB
	• التفسيرات المحاسبية	APB
	• الممارسات المعترف بها بشكل واسع النطاق والسائدة إما بشكل عام أو في قطاع معين	/

Source: Barry J. Epstein, Ralph Nach, Steven M. Bragg (2009), **Wiley GAAP Codification Enhanced**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. P. 09.

ثالثا- المصادر غير الرسمية لمعايير المحاسبة الأمريكية:

لم تنشأ كل الإرشادات المحاسبية عن عملية تداول وإصدار من قبل هيئات رسمية؛ فقد اكتسبت بعض المبادئ والممارسات القبول العام من دون معايير معتمدة رسميًا. على سبيل المثال، في طرق الاهتلاك، تم

[1] FASB (2019), **The Conceptual Framework,** retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/BridgePage&cid=1176168367774#section_4 , consulted (29/11/2019).

[2] Barry J. Epstein, Ralph Nach, Steven M. Bragg (2009), Op.Cit, P. P. 07-08.

اعتماد طريقتي الأسلوب الثابت والمتناقص مع مرور الوقت، نفس الحال بالنسبة للطرق البديلة لتقييم المخزون مثل طريقتي LIFO وFIFO، بحيث لا توجد إصدارات تنص على هذه الطرق بصفة رسمية. كما أن الكثير من القواعد التي تنظم محتوى قائمتي الميزانية والدخل تطورت في ظل غياب معايير رسمية معتمدة.[1]

المطلب الثالث: تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية

على الرغم من ترتيب مصادر معايير المحاسبة الأمريكية وفق أربع مستويات لتوضيح الأولوية في التطبيق، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لحل مشكلة تشعب آلاف الإصدارات وتباين المستندات من حيث الشكل والاكتمال والهيكل. كما أن العديد من هذه الوثائق كان غير متسق ويصعب تفسيره. نتيجة لذلك، كان من الصعب على معدّي القوائم المالية في بعض الأحيان تحديد ما هو موثوق بسبب عدم تأكدهم من استخدام الإرشادات الصحيحة. بالإضافة إلى ذلك، التزايد الكبير في عدد إرشادات التطبيق أدى إلى تفاقم الصعوبات. استجابة لذلك، قام مجلس FASB بإنجاز مشروع لمعالجة هذه القضايا من خلال تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية.

الفرع الأول: دوافع تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية

في سبتمبر 2004، وافق أمناء مؤسسة FAF على مشروع لتنظيم وتطوير نظام قابل للبحث والاسترجاع لمعايير المحاسبة المالية التي كانت مرتّبة حسب هيكل هرمي ومنظمة حسب النوع (معايير، تفسيرات، نشرات الممارسة...إلخ) وليس حسب الموضوع. وكان الهدف من هذا المشروع هو تبسيط وصول المستخدم إلى جميع القواعد المتعلقة بموضوع معين في مكان واحد.[2]

أولا- أهداف تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية

ارتكز مشروع مجلس FASB لتنظيم معايير المحاسبة الأمريكية على التدوين والتبسيط والتصنيف، بهدف:

أ. تقليل مقدار الوقت والجهد اللازمين لحل مسألة البحث المحاسبي؛

ب. التخفيف من مخاطر عدم الامتثال للمعايير من خلال تحسين قابلية استخدام الإصدارات؛

ج. توفير جميع الأدبيات الموثوقة المتعلقة بموضوع معين في مكان واحد؛

د. توفير معلومات دقيقة مع التحديثات في وقت متزامن عند إصدار معايير جديدة؛

[1] Barry J. Epstein, Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 05.

[2] Margaret R. Garnsey, Sandra L. Zelka, Ingrid E. Fisher (2014), **Codification vs. US GAAP Hierarchy: A Preliminary Study of the Accounting Lexicon Post-Codification**, The International Journal of Digital Accounting Research**,** 14(01), P. P. 118-119.

هـ. مساعدة مجلس FASB في جهود البحث والتقارب وأثناء عملية وضع المعايير؛

و. اعتماده كمصدر رسمي للأدبيات في تصنيف لغة XBRL؛

ز. استبعاد بعض الإرشادات واعتبارها غير رسمية.

ثانيا- أسباب تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية

اتخذ مجلس FASB مجموعة من الإجراءات بهدف معالجة نقاط الضعف في الأدبيات الرسمية السابقة من خلال تنظيمها، لثلاثة أسباب رئيسة هي:

1) كان هيكل المعايير المحاسبية غير عملي ومن الصعب فهمه واستخدامه. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا للطبيعة المبعثرة والمتشعبة للإصدارات المحاسبية كان يمكن إهمال أدبيات ملائمة عند إجراء البحث الذي يتم على عدة مستويات. أدى الحجم والتعقيد والافتقار للتكامل إلى صعوبة بقاء المهنيين على اطلاع دائم وتدريب جيد، كما زادت هذه المشكلات من صعوبات وتكاليف إعداد التقارير المالية.

2) تبسيط عدة جوانب من عملية وضع المعايير بالنسبة لمجلس FASB؛ فدمج جميع الأدبيات ذات الصلة في مكان واحد يسّهل على المجلس ما يلي:

أ. إدماج الإطار المفاهيمي الجديد بمجرد الانتهاء منه؛

ب. تبني نموذج قائم على المبادئ أو نموذج قائم على الأهداف؛

ج. تحديد الاختلافات وتسهيل التقارب بين معايير المحاسبة الأمريكية والدولية؛

د. تحديد جميع الإرشادات ذات الصلة بالمشاريع الجديدة، بما في ذلك مشروع التقارب؛

هـ. تحديد التناقضات الداخلية بين مختلف الأدبيات التي تتناول المسائل المتشابهة.

3) الحالة غير المنظمة لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية نتيجة وجود أكثر من 2.000 معيار مرقما بتسلسل مختلف وفي وثائق مختلفة. لكن عند توفير نصوص المعايير في قاعدة بيانات إلكترونية، سيساعد ذلك على تحديد الإرشادات المناسبة بسهولة باستخدام عمليات البحث عن النص أو عن طريق تصفح مستندات متعددة. كما أن تصميم قاعدة بيانات مع مراعاة سهولة الاسترجاع يؤدي إلى تبسيط وتحسين كفاءة البحث الإلكتروني بشكل كبير.[1]

الفرع الثاني: تدوين معايير المحاسبة الأمريكية

تم تنظيم المعايير المحاسبية الأمريكية في نظام بحث يسمى تدوين المعايير المحاسبية لمجلس FASB (FASB Accounting Standards Codification®, FASB ASC)، أو اختصارا التدوين (ASC). ابتداء من 1

[1] FAF (2014), **FASB Accounting Standards Codification®-About the Codification (v 4.10)**, retrieved from https://asc.fasb.org/imageRoot/47/49128947.pdf consulted (31/07/2018); P.P. 35-36.

جويلية 2009، أصبح التدوين المصدر الرسمي لجميع معايير المحاسبة الأمريكية غير الحكومية، الذي يسمح بالبحث الشامل عن الإصدارات المحاسبية في فهرس رئيس. يتضمن التدوين جميع المحتويات الضرورية وإرشادات التطبيق الرسمية التي كانت سابقا مرتبة وفق التسلسل الهرمي من المستوى A إلى D. بالتالي، التدوين يحل محل المعايير وتوجيهات التطبيق الصادرة عن مجلس FASB والهيئات السابقة.[1] وتجنبا للمفاهيم الخاطئة المحتملة لمصطلح "المبادئ"، يستخدم مجلس FASB مصطلح المعايير بدلا من المبادئ في التدوين.[2]

أولا-هيكلة التدوين:

الهدف من التدوين ليس تغيير معايير المحاسبة الأمريكية الموجودة، بل إدخال هيكل جديد ومنظّم في نظام بحث إلكتروني سهل الاستخدام والوصول؛ فقد تم إعادة تنظيم عدد كبير من الإصدارات المحاسبية المنفصلة فيما يقارب تسعين (90) موضوعا محاسبيا، وعرضها جميعا باستخدام هيكل متماثل ومتسق.[3] تتم صياغة إصدارات المعايير المستقبلية كتعديلات أو بدائل لأجزاء موجودة في التدوين، وليس كمعايير أو تفسيرات مستقلة وقائمة بذاتها.[4] قام التدوين بتغيير طريقة التوثيق والعرض والتحديث، من خلال إنشاء مستوى واحد من المعايير يعتبر موثوقا ورسميا، واستبعاد جميع الأدبيات المحاسبية الأخرى واعتبارها غير رسمية؛ وبالتالي تم تقليص التسلسل الهرمي من المستويات السابقة إلى مستويين اثنين:[5]

1. المصادر الرسمية: تحتوي على المعايير الأساسية وإرشادات التطبيق وغيرها؛
2. المصادر غير الرسمية: مثل الملخصات الزائدة عن الحاجة المتعلقة بالمعايير الموجودة، المحتوى التاريخي، الممارسات الواردة في الكتب الأكاديمية والمقالات والمحتويات الأخرى المشابهة.[6]

لتعظيم فائدته بالنسبة لشركات المساهمة العامة، يضم التدوين أجزاء ذات صلة من المحتوى الرسمي الصادر عن هيئة SEC بهدف تزويد المستخدمين بقاعدة بيانات شاملة. وهذا ما يمثل تحسّنا عن الممارسة السابقة، حيث أن إصدارات هيئة SEC لم تكن مُدرجة من قبل ضمن مستويات معايير المحاسبة الأمريكية، وتم تمييزها في التدوين بإضافة حرف S وتخضع لنفس الهيكل والتقسيم المستخدم في التدوين.[7]

[1] Natalie T. Churyk, Thomas C. Pearson, Thomas R. Weirich (2012), **Mastering the FASB Codification and eIFRS: A Case Approach**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. P. 01.
[2] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. 11.
[3] Steven M. Bragg (2010), Op.Cit, P.07.
[4] FAF (2014), Op.Cit, P. 07.
[5] Steven M. Bragg (2010), Op.Cit, P. 07.
[6] FAF (2014), Op.Cit, P. 09.
[7] Natalie T. Churyk, Thomas C. Pearson, Thomas R. Weirich (2012), Op.Cit, P. 01.

ثانيا- طريقة استخدام التدوين:

يعتبر فهم هيكل التدوين -المصمم باستخدام نظام تصنيف هجين- ذو أهمية كبيرة بالنسبة لممارسي المهنة والمهتمين من أجل تسهيل البحث عن المعايير وتطبيقها على الحقائق والظروف المحددة. تم تصميم محتوى التدوين بتقسيمه إلى: مواضيع رئيسة، مواضيع فرعية، أقسام رئيسة وأقسام فرعية.[1]

أولا- المواضيع الرئيسة: وتسمى أيضا معايير، وتمثل مجموعة من الإرشادات ذات الصلة مثلا: التقارير القطاعية، قياس القيمة العادلة، برمجيات الحاسوب. ويرتبط تقسيم هذه المواضيع ارتباطًا وثيقًا بمعايير المحاسبة الدولية. تُصنّف هذه المواضيع وفق خمس مجالات أساسية على النحو التالي:

- **المبادئ العامة:** تتعلق المواضيع بمسائل مفاهيمية واسعة وتنتمي إلى الترقيم من 105-199.
- **العرض:** تتناول المواضيع كيفية عرض المعلومات في القوائم المالية؛ ولا تتطرق إلى جوانب أخرى مثل الاعتراف، القياس وإلغاء الاعتراف بعناصر القوائم المالية. ترقيمها من 205-299، مثل: قائمة الدخل، الميزانية وربحية السهم.
- **عناصر القوائم المالية:** تم تنظيم المواضيع بنفس الترتيب الوارد في القوائم المالية، بما في ذلك إرشادات حول حسابات الميزانية: الأصول، الخصوم وحقوق الملكية وترقيمها من 305-399، 405-499، 505-599 على التوالي، مثل الخزينة، الحسابات الدائنة ورأس المال. إرشادات حول حسابات قائمة الدخل: الإيرادات والمصاريف، ترقيمها من 605-699 و705-799 على التوالي، مثل المبيعات وتعويضات الموظفين.[2]
- **المعاملات واسعة النطاق:** تحتوي هذه المواضيع على إرشادات حول حسابات محددة في القوائم المالية والتي تكون مرتبطة بالمعاملات، ترقيمها من 805-899؛ تشمل هذه المواضيع، على سبيل المثال، اندماج الأعمال، المشتقات والمعاملات غير النقدية.
- **القطاعات:** تتعلق هذه المواضيع بالمحاسبة الخاصة بصناعة معينة أو نوع من النشاط، ترقيمها من 905-999؛ وتشمل مواضيع مثل، شركات الطيران، برامج الحاسوب والعقارات.

ثانيا- المواضيع الفرعية: تعتبر فروعا من موضوع رئيس، ويتم تمييزها عادة حسب النوع أو النطاق. مثلا، عقود الإيجار التشغيلي أو التمويلي هما موضوعان فرعيان لموضوع رئيس هو عقود الإيجار. يحتوي كل موضوع رئيس على موضوع فرعي عام يمثل الإرشادات العامة ويتضمن توجيهات تنطبق على جميع المواضيع الفرعية الأخرى. كل موضوع فرعي إضافي يحتوي إرشادات خاصة غير واردة في الموضوع الفرعي العام.

[1] Steven M. Bragg (2010), Op.Cit, P. 08.
[2] FAF (2014), Op.Cit, P. 12.

ثالثا- الأقسام الرئيسة: تُقسم المواضيع الفرعية كلها بنفس النسق إلى أقسام رئيسة حسب طبيعة المحتوى مثلا: الاعتراف، القياس والإفصاح وغيرها. تتفرع هذه الأقسام حسب محتواها إلى أقسام فرعية، فقرات رئيسة وفقرات فرعية.[1]

[1] Steven M. Bragg (2010), Op.Cit, P. 08.

الجدول رقم (2-2): هيكلة تدوين معايير المحاسبة الأمريكية

المجالات الرئيسة	المبادئ العامة (المواضيع ذات الترقيم 1xx)	العرض (المواضيع ذات الترقيم 2xx)	عناصر القوائم المالية (799-300)	المعاملات واسعة النطاق (المواضيع ذات الترقيم 8xx)	القطاعات (المواضيع ذات الترقيم 9xx)
المواضيع الرئيسة	المسائل المفاهيمية العامة مثلا: - الموضوع 105 يؤسس للتدوين كمصدر رسمي للإرشادات	مسائل العرض مثلا: - الموضوع 230: قائمة التدفقات النقدية	3xx: الأصول 4xx: الخصوم 5xx: حقوق الملكية 6xx: الإيرادات 7xx: المصاريف	إرشادات خاصة بالمعاملات، مثلا: - الموضوع 805: اندماج الأعمال	إرشادات خاصة بالقطاعات، مثلا: - الموضوع 944: التأمين؛
المواضيع الفرعية	مجموعات فرعية من المواضيع الرئيسة، تتكون من رقمين ويمكن تمييزها بشكل عام حسب النوع أو النطاق. مثلا: 15-605 المنتوجات و20-605 الخدمات هما قسمان فرعيان للموضوع الرئيس 605 الاعتراف بالإيرادات.				
الأقسام الرئيسة	تقسيم الأقسام الرئيسة يكون معياريا في كل التدوين: XXX-YY-00 الحالة XXX-YY-05 نظرة عامة ومعلومات أساسية XXX-YY-10 الأهداف XXX-YY-25 الاعتراف XXX-YY-15 النطاق واستثناءات النطاق XXX-YY-20 قائمة المصطلحات XXX-YY-30 القياس الأولي XXX-YY-35 القياس اللاحق XXX-YY-40 إلغاء الاعتراف XXX-YY-45 مسائل العرض الأخرى XXX-YY-50 الإفصاح XXX-YY-55 إرشادات التطبيق والتوضيحات XXX-YY-60 العلاقات XXX-YY-65 الانتقال وبداية تاريخ السريان XXX-YY-70 إرشادات الإعفاء XXX-YY-75 عناصر تصنيف XBRL. XXX-YY-S99 محتوى هيئة SEC				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- Mike Walworth (2016), **Accounting Resources: Timesaving Tricks for the FASB Codification**; Retrieved from https://www.gaapdynamics.com/insights/blog/2016/03/29/timesaving-tricks-for-accounting-principles-and-the-fasb-codification/ , consulted (03/09/2018);

2- Deloitte. (2018), **FASB Accounting Standards Codification**, retrieved from, https://dart.deloitte.com/USDART/home/codification#section-11 , consulted (05/06/2019)

نظام الترقيم الكامل يكون بالشكل التالي: XXX-YY-ZZ-PP، حيث: XXX يمثل الموضوع الرئيس، YY الموضوع الفرعي، ZZ القسم الرئيس، PP الفقرة. أما بالنسبة لإرشادات هيئة SEC الموجودة في التدوين يسبق

ترقيم القسم الرئيس فيها بحرف "S".[1] للبحث مثلا في التدوين عن فقرة حول متطلبات محاسبة "القروض والذمم المدينة التجارية غير المحتفظ بها للبيع بعد القياس الأولي" والتي تنتمي إلى الموضوع الرئيس حول الذمم المدينة، يتم اتباع المراحل التالية:

1. البحث عن الموضوع الرئيس المتعلق بالذمم المدينة الذي يحمل الترقيم 310؛
2. ثم الموضوع الفرعي العام الذي يحمل الترقيم 310-10 ضمن الموضوع الرئيس 310؛
3. بعدها البحث عن القسم الرئيس حول القياس اللاحق (الترقيم 310-10-35) ضمن الموضوع الفرعي 310-10؛
4. أخيرا، يمكن الاطلاع على الفقرة ذات الترقيم 310-10-35-47 الخاصة بالقروض والذمم المدينة التجارية غير المحتفظ بها للبيع، ضمن القسم الرئيس 310-10-35.[2]

الشكل رقم (2-5): رسم توضيحي لهيكلة جزء من تدوين موضوع الذمم المدينة

Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. 15.

الفرع الثالث: الإجراءات الواجبة لإصدار معايير المحاسبة الأمريكية

بعد تدوين المعايير، أصبحت عملية إصدار معيار جديد أو معدل عبارة عن تحديث لمعايير المحاسبة (Accounting Standards Update, ASU). يتضمن هذا التحديث خلفية وأساسا للاستنتاجات، جنبًا إلى جنب مع ملحق تعليمات حول هذا التحديث، تندرج هذه العناصر معا تحت اسم "تحديث معايير المحاسبة رقم

[1] Barry J. Epstein, Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 08.
[2] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. 15.

"YYYY-XX (ASU YYYY-XX)، حيث YYYY هو عام الإصدار و XX هو الرقم التسلسلي لكل تحديث في ذلك العام؛ كما يتم إصدار تحديثات على محتوى هيئة SEC في التدوين.[1]

يطبق مجلس FASB خطوات محددة لتطوير معيار نموذجي، من خلال نظام "الإجراءات الواجبة Due Process"، الذي يعتمد على مبدأين أساسين، أولا، ضرورة الاستجابة لاحتياجات ووجهات نظر المجتمع الاقتصادي ككل، وليس فقط مهنة المحاسبة. ثانيا، ضرورة العمل على مرأى ومسمع من الجمهور ومنح المهتمين فرصة للتعبير عن آرائهم.[2] يأخذ مجلس FASB بعين الاعتبار المدخلات من جميع المصادر قبل اتخاذ أي قرار؛ حيث تضمن هذه الإجراءات إنتاج معايير محاسبية فعالة بسبب الشفافية وتقييم احتياجات أصحاب المصالح بشكل ملائم، والمتمثلين أساسا في مجموعات معدي القوائم المالية، إدارة الشركات، المستثمرين، الدائنين، شركات المحاسبة والمجتمع الأكاديمي.[3]

تتم الإجراءات الواجبة بكافة مراحلها في المشاريع الكبرى، لكن في حالة المشاريع الأقل أهمية لا تكون كل المراحل ضرورية. في حالات أخرى، قد يقوم مجلس FASB بإدراج خطوات إضافية ضمن الإجراءات الواجبة لمشروع معين. وتكون الإجراءات الواجبة بشكل عام كالتالي:

الشكل رقم (2-6): مراحل إصدار معايير المحاسبة الأمريكية

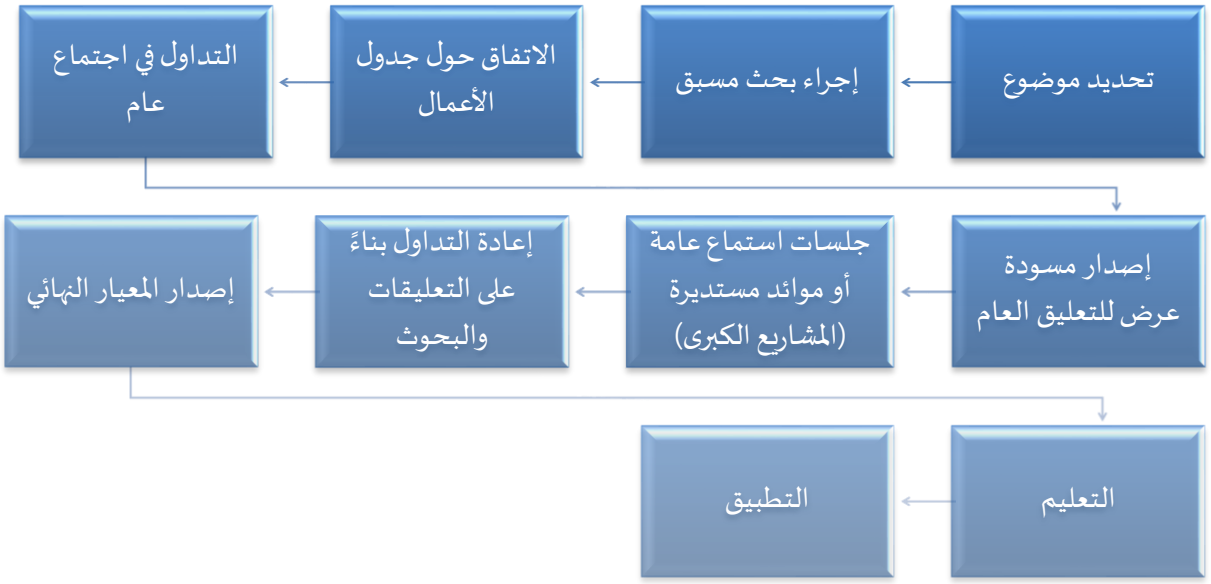

Source: FAF (2019), **About GAAP,** retrieved from https://www.accountingfoundation.org/jsp/Foundation/Page/FAFBridgePage%26cid%3D1176164538898 consulted (17/09/2019).

[1] FAF (2014), Op.Cit, P. 29.
[2] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. 11.
[3] Vincent L. LoCascio (2017), Op.Cit, P. 06.

1. يحدد المجلس قضية جديدة متعلقة بالتقارير المالية (أو إعادة النظر في معيار موجود) تجب معالجتها بناءً على احتياجات أصحاب المصالح أو توصيات بحوث طاقم العمل أو اهتمامات أعضاء المجلس...؛
2. يقوم المجلس بالتصويت على إضافة هذا المشروع إلى جدول الأعمال؛
3. يتداول المجلس في اجتماع عام واحد أو أكثر القضايا المختلفة التي تم تحديدها وتحليلها من طرف فريق العمل؛
4. يقوم المجلس بصياغة وإصدار اقتراح في شكل مسودة عرض (Exposure draft, ED) للتعليق العام. (اعتمادًا على مدى تعقيد الموضوع، يمكن للمجلس إصدار ورقة مناقشة (Discussion Paper, DP) ، أو دعوة للتعليق أو وثيقة آراء أولية في مرحلة مبكرة قبل مسودة العرض).
5. يتحصل المجلس على مدخلات أصحاب المصالح بشأن المسودة من خلال التعليقات، الموائد المستديرة، الاجتماعات، جلسات الاستماع العامة...وما إلى ذلك.[1]
6. يحلل طاقم العمل رسائل التعليقات ومناقشات المائدة المستديرة وأي معلومات أخرى. ثم يعيد المجلس مناقشة الأحكام المقترحة في الاجتماعات العامة بناءً على مدخلات أصحاب المصالح.[2]
7. أخيرا، يصدر المجلس تحديثًا لمعايير المحاسبة (ASU YYYY-XX) يصف التعديلات التي تم إجراؤها على التدوين. بالتالي يتم من خلال التحديث حذف أو إضافة أو مراجعة فقرات محددة في التدوين، أو يتم تغيير مجموعة متنوعة من المواضيع الفرعية حسب الحاجة. وهذا يعني أنه ليس بالضرورة القيام بإصدار معيار جديد كليّا كما كانت الممارسة السابقة.[3]

[1] FAF (2019), Op.Cit.
[2] FASB (2019), **Due Process**, retrieved from https://www.fasb.org/facts/due_process.shtml , consulted (12/09/2020).
[3] Barry J. Epstein, Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 06.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية مقابل نظيرتها الأمريكية

على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، إلا أن الاختلافات تمسّ الكثير من الجوانب والأسس والمتطلبات، والتي يمكن تصنيفها إلى اختلافات شكلية وأخرى جوهرية. ترتبط الاختلافات الشكلية بمظهر أو موقع المعلومة في التقارير المالية، بينما تؤدي الاختلافات الجوهرية إلى فروق في قيمة العنصر أو إن كان العنصر موجودا أصلا. وعلى هذا الأساس، سيتم تقديم ملخص موجز عن المقارنة بين المتطلبات الرئيسة للمعايير الدولية وما يوازيها من متطلبات ضمن المعايير الأمريكية في جوانب الاعتراف والقياس والعرض، ولن يتم مناقشة اختلافات الإفصاح إلا في بعض المجالات أهمها التقارير القطاعية. الهدف هو إبراز الاختلافات العامة والأساسية الموجودة قبل مشروع التقارب عام 2002؛ ومن الممكن بعد هذه النقطة الزمنية اختفاء بعض الاختلافات بسبب التقارب.

المطلب الأول: المبادئ مقابل القواعد

هل يجب أن تكون المعايير المحاسبية قائمة على المبادئ أم قائمة على القواعد؟ تعدّ إشكالية المدخل الملائم لبناء المعايير من المواضيع التي كانت ولا تزال مثار جدل كبير في الأدبيات المحاسبية، حيث أصبحت "المبادئ مقابل القواعد" إحدى التناقضات التي شهدتها البيئة المحاسبية. يتكون المعيار المحاسبي بشكل عام من مجموعة متكاملة من المبادئ والقواعد ذات الصلة التي تعالج موضوعا معينا؛ حيث ترتبط المبادئ المحاسبية بما ورد في الإطار المفاهيمي من خصائص نوعية، تعريفات العناصر، معايير القياس والاعتراف؛ في حين تتضمن القواعد متطلبات محددة، إرشادات، توجيهات، أمثلة، استثناءات وقيود...إلخ. المعايير التي يغلب على تركيبها القواعد تعتبر معايير قائمة على القواعد، بينما النوع الثاني يعتبر قائما على المبادئ.

الفرع الأول: مقارنة بين مدخل القواعد ومدخل المبادئ

تعتبر معايير المحاسبة الأمريكية نظام محاسبة قائم على القواعد، حيث تكون المعايير صارمة ومحددة بدقة، بالمقارنة مع معايير المحاسبة الدولية التي تعتبر نظاما مستندا على المبادئ، حيث تتميز بالمرونة وتوفر الخيارات. وهذا ما يمثل نقطة الخلاف الأهم بين النظامين، بالإضافة إلى اختلافات أخرى عديدة. وفيما يلي سيتم سرد أهم الخصائص التي تميز كل مجموعة من المعايير:

أولا -الحجم وسهولة الاستخدام:

تحتوي المعايير الأمريكية على كم هائل من القواعد بسبب هيمنة التوجيهات التفصيلية والصارمة والمتوفرة في حوالي 17.000 صفحة؛ فهي بذلك تعتبر أوسع بكثير من المعايير الدولية والواردة فيما يقرب من

3.000 صفحة، أي ما يعادل تقريبا 15% من حجم المعايير الأمريكية.[1] بالتالي، تتسم المعايير المستندة على المبادئ بأنها أقل تعقيدا، وتكون أسهل في الفهم والتطبيق على مجموعة أوسع من المعاملات.[2]

ثانيا- درجة الاعتماد على الحكم المهني:

عند تطبيق نظام قائم على المبادئ، عادة لا يقوم المحاسب فقط باتباع مجموعة من المبادئ بشكل آلي، ولكن من الواجب عليه تطبيق حكمه الخاص حول تنفيذ المتطلبات المحاسبية، ما يعني وجود حاجة أكبر للاعتماد على الحكم المهني في هذه المعايير. يحدد النظام القائم على القواعد مجموعة القواعد والإرشادات الواجب الالتزام بها في كل موقف، والتي تقيد تطبيق الأحكام المهنية.[3] على سبيل المثال، تتوفر المعايير الأمريكية على أكثر من 100 قاعدة تعالج معاملات ذات صلة بموضوع الاعتراف بالإيرادات، حيث تغطّي مجموعة واسعة ومتنوعة من المعاملات بالتفصيل، فلا يوجد في هذه الحالة حاجة للحكم المهني. بينما هناك فقط معياران يعالجان موضوع الاعتراف بالإيرادات في المعايير الدولية بشكل أساسي وعام.[4]

ثالثا-الإلزام مقابل التقدير:

يعتمد نظام المحاسبة القائم على القواعد نهج "خانة الاختيار Checkbox". هذا يعني عدم وجود مجال لأي انحراف، ويجب فقط اتباع القواعد واللوائح بدقة. هذا ما يؤدي عادة إلى التحجج بالقواعد في حال رفع دعاوي قضائية ضد المحاسبين عند وقوع أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.[5] بينما تعتمد المعايير القائمة على المبادئ سياسة "الامتثال أو التفسير Compliance or Interpretation". وهذا يعني وجوب الامتثال للمبادئ المحددة، وفي حالة الفشل في ذلك، فيجب تقديم تفسير معقول للانحراف عن المبادئ. في المعايير الدولية، يتعين على المحاسب أو المدقق تطبيق معارفه الخاصة في المحاسبة لتحديد أفضل خيار بين تطبيق أو عدم تطبيق المعايير في موقف معين.

رابعا-حجم الإرشادات والشروط والحدود:

من خصائص المعايير المستندة على القواعد أنها تتضمن إرشادات وشروطا تفصيلية تتيح اكتشاف مدى مخالفة المعيار من طرف معدي التقارير المالية، بحيث يتضمن المعيار عادة أيا من المصطلحات التالية:

---

[1] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 508.

[2] وائل محمد عبد الوهاب (2013)، **العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على القواعد مقابل المبادئ لتحسين جودة المعلومات المحاسبية – "دراسة تطبيقية"**، متوفرة على الرابط، https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/1_20.pdf تاريخ الاطلاع (2019/11/23)، ص. 07.

[3] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, 509.

[4] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Financial Accounting-IFRS Edition**, 2nd edition, New Jersey, Hoboken: John Wiley & Sons, Inc P. 153.

[5] ليزا ويفر، (2016)، مرجع سابق، ص. 421.

مقياس، شرط، حكم، متطلب، استثناء، نسبة مئوية...[1] تعتمد هذه المعايير على ما يسمى باختبارات "الحد الواضح[2] Bright-line" وهي مقاييس محددة -غالبًا ما تكون كمية- لتحديد الفرق بين طرق المعالجة المحاسبية الممكنة للمعاملة. مثلا، يحتوي المعيار الأمريكي حول محاسبة عقود الإيجار، أربع متطلبات تؤدي إلى معالجة عقد الإيجار كعقد إيجار رأسمالي وليس كعقد تشغيلي لدى المستأجر؛ تتمثل هذه الشروط الأربعة في وجود خيار الشراء، انتقال الملكية إلى المستأجر، الفترة الزمنية لعقد الإيجار تساوي 75% أو أكثر من العمر الإنتاجي للأصل وأخيرا قيمة عقد الإيجار تعادل 90% أو أكثر من صافي القيمة العادلة للأصل.[3] في حالة الإخلال بهذه الشروط، يعني أن هناك انحرافا عن المعيار ويجب تقديم الدليل الموضوعي لنفي ذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية. أما المعايير المستندة على المبادئ فتختلف في درجة وجود مثل هذه الإرشادات والشروط وهو ما يمثل تحديا أمام فرض تطبيقها وإثبات مخالفتها وفرض عقوبات بسبب ذلك.

خامسا-الاستثناءات:

تتسم المعايير القائمة على أساس القواعد باحتوائها قدرا كبيرا من الاستثناءات التي تمثل أحد أهم الانتقادات الموجهة لهذه المعايير، ومن بين تلك الاستثناءات: استثناءات النطاق (Scope exceptions) استثناءات التحول (Transition exceptions) استثناءات التطبيق (Application exceptions)...وغيرها من أنواع الاستثناءات.[4]

سادسا-الإرشادات الخاصة بالقطاعات:

من مزايا المعايير الأمريكية أنها تحتوي على عدد ضخم من إرشادات التطبيق الخاصة بصناعات أو مجالات بعينها. تتوفر مثل هذه التوجيهات في المعايير الدولية ولكن ليس بشكل كبير (مثل: الزراعة، التأمين والصناعات الاستخراجية).[5] قد تساهم الإرشادات المحددة المصممة لمعاملة أو قطاع معين في الاتساق داخل القطاع الواحد ولكنها تقلل من إمكانية المقارنة بين القطاعات. في المقابل، تقوم المعايير الدولية على مبادئ عامة لمحاسبة المعاملات في مختلف القطاعات تهدف إلى تعزيز قابلية المقارنة فيما بينها.[6]

---

[1] وائل محمد عبد الوهاب (2013)، مرجع سابق، ص. 07.

[2] مصطلح "اختبار الحد الواضح" هو مصطلح قانوني مستخدم في القانون الدستوري للولايات المتحدة، ويعني قاعدة أو معيارا محددا بوضوح يستخدم حدودا موضوعية لتجنب الغموض، ويهدف هذا الاختبار إلى الحصول على نتائج متسقة عند التطبيق.

[3] Jodi E. Ferring (2004), **Rules-based vs. principles-based accounting standards: Analyzing the impact of amending APB No. 18 to a principles-based standard,** Presidential Scholars Theses (1990 –2006), (68), P. 02.

[4] وائل محمد عبد الوهاب (2013)، مرجع سابق، ص. 07.

[5] ليزا ويفر(2016)، مرجع سابق، ص. 422.

[6] Ambily Joseph (2013), **An Analysis on the Advantages and Disadvantages of US. Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) Converging to International Financial Reporting Standards (IFRS)**, Honor thesis, Muma College of business, University of South Florida, P. 09

سابعا-تمثيل الو اقع الاقتصادي

من أهم صفات المعايير المحاسبية أنها تعكس في المقام الأول الواقع الاقتصادي وجوهر المعاملات والأحداث وليس فقط العرض الشكلي للصفقة، مما يترتب عليه تحسين الشفافية في التقارير المالية وتسهيل رؤية الصورة الكاملة من طرف معدي التقارير ومدققي الحسابات.[1] أما المعايير المبنية على القواعد، فهي تركز على شكل المعاملة وامتثالها المتسق لأحكام المعايير، ما يسمح بتطبيق وإنفاذ أكثر وضوحًا، لكن يمكن تجاهل المقصد الحقيقي من المعاملة.[2]

ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بين مدخل القواعد ومدخل المبادئ من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): ملخص الاختلافات المفاهيمية بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

الخاصية	معايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الأمريكية
الإطار العام	مدخل المبادئ؛	مدخل القواعد؛
إرشادات التطبيق	عامة؛	مفصلة واسعة النطاق؛
الحكم المهني	يتم الاعتماد عليه بشكل كبير؛	يمكن استخدامه، إلا أنه أقل أهمية مقارنة بالمعايير الدولية؛
الإرشادات الخاصة بالقطاعات	إرشادات عامة ومشتركة، حيث يتم معالجة المعاملات والأحداث في مختلف القطاعات بشكل متماثل؛	إرشادات خاصة لبعض القطاعات، وهذا يعني وجود اختلاف في معالجة المعاملات والأحداث المتشابهة بين القطاعات؛
المرونة	توفّر المعالجات البديلة؛	قلة المعالجات البديلة؛
الانحراف أو الخروج عن المعايير	مسموح به، بشرط تحقيق هدف التقارير المالية بشكل أفضل.	محظور.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

إذن، الفرق بين مدخلي القواعد والمبادئ يكمن في المدى والحجم الذي يمتلكه كل منهما ضمن الخصائص السابقة، فقد يكون حجم الإرشادات أكبر في ظل القواعد ولكن هذا لا يعني أن أساس المبادئ لا يتوفر على أي إرشادات، كما أن أساس المبادئ يعتمد بصورة أساسية على الحكم المهني الذي هو موجود في ظل أساس القواعد ولكن بشكل محدود. وما يؤكد ما سبق أن هناك عدة معايير محاسبية تنتمي إلى مجموعة المعايير المستندة على المبادئ تتضمن قواعد أكبر من معايير تنتمي إلى مجموعة المعايير المستندة على القواعد والعكس صحيح.[3]

[1] وائل محمد عبد الوهاب (2013)، مرجع سابق، ص. 07.

[2] Jodi E. Ferring (2004), Op.Cit, P. 02.

[3] وائل محمد عبد الوهاب (2013)، مرجع سابق، ص. 08.

الفرع الثاني: حجج اعتماد مدخل معين للمعايير المحاسبية

يعتمد مؤيدو كل من مدخل القواعد أو المبادئ على العديد من الحجج لتفضيل أساس على آخر واعتباره الأكثر ملائمة لصياغة المعايير المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية، وأهم هذه الحجج ما يلي:

أولا- حجج التوجه للمعايير المحاسبية المبنية على المبادئ:

1- **الانتقادات الموجهة لمدخل القواعد:** تم توجيه العديد من الانتقادات للمعايير القائمة على القواعد باعتبار أن عملية إصدارها مرهقة جدا وبطيئة؛ كما أن الكثير من التوجيهات تقوم على ما يصطلح عليه بخانة الاختيار والتي يمكن أن تتناقض مع الشفافية.

2- **أسبقية الجوهر الاقتصادي:** المعايير القائمة على المبادئ تهدف إلى الإبلاغ عن المضمون الحقيقي للمعاملات المالية دون التقيّد بقواعد صارمة أو شكل المعاملة، مما يؤدى إلى عدة فوائد أهمها: تحسين الشفافية وجودة التقارير المالية، زيادة القدرة على الاستجابة للقضايا المحاسبية، تقليل فجوة التوقعات وتجنب شروط النسب المئوية التي تسمح بالتوافق مع المعيار شكلا وليس مقصدا.

3- **أهمية الحكم المهني:** المعايير المحاسبية المستندة على المبادئ تهدف إلى تقليص ممارسات المحاسبة الإبداعية، من خلال تركيز الحكم المهني على الجوهر الاقتصادي بدل تفاصيل التطبيق، فالمبادئ ترسم خارطة طريق للامتثال لروح المعيار وليس لتفاصيله. هذا ما يؤدي إلى قوائم مالية تعكس الأداء الحقيقي للكيانات وتقلل من الغش والتلاعب. مثلا وفق المنهج القائم على القواعد، يتم رسملة عقد الإيجار بتسجيل الأصل في الميزانية إذا كان استخدامه لفترة توافق نسبة 75% أو أكثر من عمره الإنتاجي؛ وإذا كانت النسبة 74 % لن يظهر في الميزانية. اختلاف بسيط بين المعاملتين أدى إلى اختلاف جوهري في المعالجة المحاسبية، وهذا ما يعزز أهمية الحكم المهني في مثل هذه الحالات.

4- **تعزيز شفافية القوائم المالية:** المبادئ عادة تؤدي إلى تقييد الكيانات عند محاولة تصميم المعاملات والالتفاف على القواعد. تتطلب المعايير المستندة على المبادئ تقديم جوهر المعاملة والتركيز على المعلومات الاقتصادية بالدرجة الأولى. كما أن الاستناد على المبادئ ينشئ معايير بسيطة وسهلة الاستعمال، ويمكن استيعاب كل ما يتضمنه المعيار ومواكبته، وعدم ترك مجال للتلاعب أو هيكلة الصفقات التي يجب أن تكون مطابقة ظاهريا وجوهريا للمبدأ وبالتالي تعزيز جودة القوائم المالية.

5- **الكفاءة في معالجة القضايا:** المعايير القائمة على المبادئ تستغرق عادة وقتًا أقصر في عملية الإصدار، ما يجعلها أكثر كفاءة في معالجة القضايا الناشئة. كما يمكن تحليل المعاملات أو الأحداث الجديدة من خلال هذه المعايير على ضوء المبادئ دون الحاجة إلى تعديل أو إنشاء قواعد جديدة.[1]

ثانيا- حجج التوجه للمعايير المحاسبية القائمة على القواعد:

1- **مخاطر التقاضي:** التفسير الأكثر شيوعًا لاستناد المعايير الأمريكية على القواعد هي تهديد التقاضي بشأن الأوراق المالية ودعاوى الإنفاذ من قبل هيئة SEC والتي تؤثر على القرارات المتعلقة بالأعمال. المعايير المستندة على القواعد ترسم حدًا واضحًا بين السلوك المحظور أو المسموح، ما يمكّن الأشخاص الخاضعين للقاعدة بتحديد ما إذا كان سلوكهم الفعلي أو المفترض يقع على الجانب الأول من الحد أم في الجانب الآخر. الإرشادات الواضحة والمفصلة توفر "ملاذًا آمنًا Safe harbor" من التقاضي والإنفاذ، بتقليل النزاعات مع هيئات الإنفاذ بشأن معالجة محاسبية معينة من جهة، ومن جهة أخرى، تقليل حالات التقاضي بشأن مخالفة القواعد المحاسبية، حيث يكون المدققون في حال أفضل عند الاستشهاد بقاعدة صارمة من مجرد مبدأ تم تفسيره. بسبب ذلك، يتم الضغط على واضعي معايير المحاسبة لإصدار قواعد تفصيلية لتجنب مثل هذه المخاطر.

2- **تقييد الانتهازية:** بالإضافة إلى الضغط المتعلق بوضع القواعد التفصيلية، يملك واضعو المعايير والمنظمين دوافع لتطوير معايير قائمة على القواعد لأنها تؤدي إلى تسهيل مراقبة تطبيق متطلبات المعايير. على سبيل المثال، إذا تم استئجار أصل لمدة تعادل 75% أو أكثر من عمره الإنتاجي وتم معالجته كعقد إيجار تشغيلي، فيكون من السهل تحديد المخالفة بمجرد الرجوع إلى القاعدة؛ ومن السهل أيضا فرض هذه القاعدة لأنها توفر حدودًا واضحة لتمييز المعالجة المقبولة عن غير المقبولة.

3- **تعقد وتكرر المعاملات:** يؤدي التعقيد المتزايد للمعاملات الاقتصادية إلى تطوير معايير محاسبية أكثر تفصيلًا وتحديداً. وكلما كانت المعاملة الأساسية معقدة، كلما زاد الطلب على مزيد من التوجيهات من طرف أصحاب المصالح؛ ما يؤدي إلى إصدار مزيد من التفاصيل والتفسيرات والحدود الواضحة وتوضيحات النطاق. وفقًا لنظرية تكرار المعاملة، يزداد الطلب على التوجيهات المستندة إلى القواعد مع زيادة وتيرة نوع معين من المعاملات؛ حيث تكون أكثر الحلول كفاءة عند وضع المعايير هي التوجيهات الواضحة التي لا لبس فيها، ولا يضطر المحاسبون والمدققون إلى "إعادة اختراع العجلة" في كل مرة

[1] Mike Ng (2004), **The Future of Standards Setting,** The CPA Journal, retrieved from http://archives.cpajournal.com/2004/104/perspectives/nv9.htm, consulted (31/01/2019).

لمعالجة المعاملات المتكررة. كما أنه من غير الفعال أن يتم تكرار المداولات والبحث عن أفضل الطرق المحاسبية إذا كان يمكن حل المشكلة مرة واحدة بتوفير قواعد مفصلة.

4- **خفض التكاليف:** تهدف المعايير المستندة على القواعد إلى تخفيض تكاليف إعداد التقارير المالية، بسبب الممارسات الموحدة التي تعزز قابلية المقارنة. فعند تطبيق المعايير المحاسبية على معاملات تتطلب استخدام التقديرات، يتعين على المحاسبين تقدير تفاصيل التطبيق بالعودة إلى مقصد المعيار؛ وهذا ما يكونا شاقا ومكلفا خاصة مع تعدد التقديرات والأحكام. وعندما يكون حجم الاختلافات في مجال معين كبيرا، يكون تطبيق المعايير التي تتطلب حكمًا مهنيا مكلفًا؛ ولذا يُفضل وجود إرشادات وقواعد واضحة في مثل هذه المواقف.

5- **الأقدمية:** غالبًا ما تصبح القواعد أكثر تفصيلاً مع مرور الوقت بسبب تراكم الخبرة حول القضايا أو المعاملات، مما يؤدي إلى فهم جيد للمشكلة. التوجيهات الواضحة والمفصلة تلخص بكفاءة ما تم تعلّمه واكتسابه من الخبرة المتراكمة. لهذه النظرية تأثير مباشر في مقارنة المعايير الدولية بالمعايير الأمريكية، حيث أن أحد أسباب وجود معايير أصغر حجماً مثل المعايير الدولية هو عدم أخذها الوقت الكافي لتشكيل قواعد تراكمية، وبالتالي ستميل عادة المعايير المحاسبية الجديدة إلى استنادها أكثر على القواعد التفصيلية مع مرور الوقت.[1]

على ضوء المقارنة والتحليل السابقين بين المعايير القائمة على المبادئ ونظيرتها القائمة على القواعد، تتوضح عدة أمور:

1) تتلخص نقاط الخلاف بين مدخلي القواعد والمبادئ في مدى وجود قواعد أو إرشادات تفصيلية، درجة الحكم المهني، البساطة مقابل التعقيد، درجة الإلزام، تمثيل الجوهر الاقتصادي للمعاملات؛ وهي محاور خلاف بين الباحثين فهناك من يعتبرها ميزات وهناك من يعتبرها نقائص؛
2) تصنيف المعايير إلى معايير مستندة على المبادئ وأخرى مستندة على القواعد بشكل مطلق هو تصنيف يشوبه العديد من أوجه القصور لعدة أسباب:

- ✓ كل مجموعة من المعايير تنطلق من المبادئ، فالمعايير الأمريكية أو الدولية تقوم على أطر مفاهيمية تتضمن مبادئ ذات صلة بالقوائم المالية، خصائصها، تعريفات عناصرها، قواعد الاعتراف والقياس؛

[1] Dain C. Donelson, John McInnis, Richard D. Mergenthaler (2016), **Explaining Rules-Based Characteristics in U.S. GAAP: Theories and Evidence,** Journal of Accounting Research, Forthcoming, 54 (03), P.P. 834 -838.

- ✓ أغلبية المعايير تتضمن قدرا من القواعد والإرشادات سواء بشكل تفصيلي صارم مثل المعايير الأمريكية، أو في شكل أمثلة إرشادية مثل المعايير الدولية؛
- ✓ جوهر الاختلاف هو درجة اعتماد المعيار على قواعد تفصيلية، أحكام مهنية، استثناءات وغيرها، وبناء على تلك الدرجة يتم تصنيفه لمعيار قائم على القواعد أو على المبادئ.

3) لا يوجد اتفاق بين الباحثين على أفضلية أساس معين، ويتضح أن كلا المدخلين له إيجابيات في حالات معينة وسلبيات في حالات أخرى. لكن هناك العديد من الفوائد الواضحة لاعتماد نهج قائم على المبادئ لوضع المعايير. وقد تكون الفائدة الرئيسة هي تقليل الامتثال الفني للمعايير والتركيز على العرض العادل. على الرغم من أن الامتثال الفني ضروري، لكن العرض العادل للنتائج المالية يوفر معلومات أكثر فائدة لاتخاذ القرار، وهو الأكثر أهمية لتطور مهنة المحاسبة ومواكبة بيئة الأعمال.

المطلب الثاني: تحليل الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

تنقسم جميع الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية بطبيعتها إلى مجموعتين: الاختلافات العامة بما فيها الاختلافات المرتبطة بمدخل إعداد المعايير الذي تمت مناقشته سابقا والاختلافات التفصيلية. لا يتضمن هذا القسم قائمة بأوجه التشابه بين المجموعتين لأنها غير مهمة في التحليل، ولا على قائمة شاملة بالتناقضات والاختلافات، وإنما يسلط الضوء أولا على الاختلافات العامة ثم أهم الاختلافات التفصيلية بشكل مختصر.

الفرع الأول: الاختلافات العامة

يمكن تصنيف الاختلافات العامة ضمن العناصر التالية:

أولا- مكانة الإطار المفاهيمي:

من الاختلافات الأساسية في هذا الجانب هو الأهمية الممنوحة للإطار المفاهيمي، حيث يستخدم مجلس IASB هذا الأخير كمساعد لصياغة معايير جديدة أو معدلة، ويعتبر إرشادات رسمية، أي يتم تطبيق المفاهيم عند عدم توفر أي معيار أو تفسير يعالج بشكل خاص معاملة أو حدثا معينا. على غرار المعايير الدولية، يحدد الإطار المفاهيمي للمعايير الأمريكية الأهداف والمفاهيم التي يستخدمها مجلس FASB في تطوير المعايير، لكن تعتبر محتوياته إرشادات غير رسمية، ولا يتم الإشارة إليها بشكل روتيني.[1] لذلك الإطار المفاهيمي

[1] KPMG (2008), **IFRS compared to U.S. GAAP: An overview**; Retrieved from https://www.contractualcfo.com/documents/KPMG_Comparison.US.GAAP.IFRS.pdf, consulted (08/02/2019); P.P. 10-11.

في المعايير الأمريكية أقل منزلة وسلطة بالمقارنة مع المعايير الدولية.[1] كما أن العديد من الاختلافات على المستوى المفاهيمي تساهم بلا شك في الاختلافات التفصيلية بين المعايير، خاصة على مستوى إرشادات الاعتراف والقياس.[2]

ثانيا-أهمية الملاحق:

غالبًا ما تعتبر المعايير الدولية أكثر شفافية من المعايير الأمريكية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المعلومات الإلزامية الأكثر شمولاً وتفصيلا في ملاحق القوائم المالية. حيث يجب الإفصاح عن السياسات والتقديرات المحاسبية الرئيسة، والالتزام بإفصاحات إضافية حول المعالجات المحاسبية، والآثار على الأنظمة المحاسبية والضوابط الرقابية عندما يؤدي ذلك إلى وضوح أكثر. في حين أن الإفصاحات في المعايير الأمريكية مطلوبة، لكنها ليست واسعة النطاق.[3]

ثالثا-بنود قائمة الميزانية:

تتطلب المعايير الدولية الإبلاغ عن بنود محددة في قائمة الميزانية، في حين لا يوجد مثل هذا المتطلب في المعايير الأمريكية. لكن بموجب هذه الأخيرة، يجب على شركات المساهمة العامة اتباع لوائح هيئة SEC التي تتطلب بنودًا محددة.[4] وتعتبر هذه اللوائح أكثر تفصيلاً وإلزاما من المعايير الدولية فيما يتعلق بعناوين البنود الرئيسة والفرعية والمجاميع الفرعية في قوائم الشركات المدرجة. تشترط المعايير الدولية فصل المكونات الهامة للأصول، في حين لا تلزم المعايير الأمريكية بالفصل بين مكونات بعض الأصول (مثلا فصل الأراضي عن المباني المقامة عليها). [5]

رابعا-شكل قائمة الدخل:

وفق المعايير الأمريكية، تقوم الكيانات بتصنيف بنود قائمة الدخل حسب الوظيفة؛ وهذا ما يؤدي إلى وجود بنود مثل مصاريف الإدارة، التوزيع والتصنيع. بموجب المعايير الدولية، للكيانات حرية تصنيف المصاريف حسب الطبيعة أو الوظيفة. يؤدي التصنيف حسب الطبيعة إلى وجود بنود مثل: الأجور، المصاريف الاستهلاكية، الخدمات الخارجية؛ وإذا تم التصنيف حسب الوظيفة، فالإفصاح الإضافي مطلوب في الملاحق.

[1] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 423

[2] Ambily Joseph (2013), Op.Cit, P. 08.

[3] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 509.

[4] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Financial Accounting-IFRS Edition,** Op.Cit, P. 207.

[5] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 425.

يتبع عرض قائمة الدخل وفقًا للمعايير الأمريكية نهجًا من خطوة واحدة أو عدة خطوات، بينما لا تنص المعايير الدولية على نهج محدد.[1]

خامسا-تصنيف البنود في قائمة التدفقات النقدية:

يوجد أيضا اختلافات تخص كيفية تصنيف بعض التدفقات النقدية، فمثلا، وفق المعايير الأمريكية، تصنف الفوائد المدفوعة، الفوائد والأرباح المحصلة كتدفقات تشغيلية، أما الأرباح المدفوعة تصنف ضمن التدفقات التمويلية. في المعايير الدولية هناك خياران، إما تصنيف كل من الأرباح والفوائد المدفوعة والفوائد والأرباح المحصلة كتدفقات تشغيلية، وإما الفوائد والأرباح المدفوعة ضمن التدفقات التمويلية والفوائد والأرباح المحصلة في التدفقات الاستثمارية.[2]

سادسا-التقييم وإعادة التقييم:

تتمثل إحدى الاختلافات الرئيسة المتعلقة بالتقييم في إمكانية قيام الكيان بقياس الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة أو بالقيمة العادلة وفق المعايير الدولية، بينما في المعايير الأمريكية يكون التقييم بالتكلفة فقط.[3] كما أنه بموجب المعايير الدولية، يُسمح بإعادة تقييم الأراضي والمباني والأصول غير الملموسة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل المكاسب أو الخسائر الأولية في حقوق الملكية، وغالبًا ما يشار إليها باسم الدخل الشامل الآخر (Other Comprehensive Income)؛ وبالمقابل إعادة التقييم غير مسموح بها وفق المعايير الأمريكية. يؤدي هذا الاختلاف إلى وجود معاملات أكثر يمكنها التأثير على حقوق الملكية في المعايير الدولية بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية.[4]

وفيما يلي ملخص لأهم الاختلافات العامة التي تم التطرق لها:

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Financial Accounting-IFRS Edition**, Op.Cit, P. 259.
[2] William W. Bratton, Lawrence A. Cunningham (2009), **Treatment Differences and Political Realities in the GAAP-IFRS Debate,** Virginia Law Review 95(4), P. 1011.
[3] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Financial Accounting-IFRS Edition**, Op.Cit, P. 207.
[4] Ibid, P. 259.

الشكل رقم (2-7): أنواع الاختلافات العامة بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

Source: Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), **The convergence between IFRS and U.S. GAAP: past and perspectives.** 3rd International Scientific Conference contemporary issues in economics, business and management-EBM 2014, Faculty of Economics University of Kragujevac, Kragujevac, P.P. 508-509.

الفرع الثاني: الاختلافات التفصيلية[1]

تنشر شركات التدقيق الكبرى مثل: Deloitte, PwC, Earnest & Young, KPMG بشكل دوري وثائق لتوفير مقارنة شاملة ومحدثة، ولديها أدوات تفاعلية يمكن استخدامها بطريقة تشخيصية في إجراء تقييم مفصل لاختلافات معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالمعايير الأمريكية. الاختلافات في المبادئ العامة أدت إلى العديد من الاختلافات التفصيلية بين المعايير الدولية ونظيرتها الأمريكية؛ ومن خلال الفقرات التالية سيتم فقط التحليل والتعليق على الآثار العامة لهذه الاختلافات في المواضيع الأكثر أهمية.

أولا- الاعتراف بالإيرادات:

يعتبر موضوع الاعتراف بالإيرادات من المواضيع التي أثارت جدلا واسعا، بسبب خصوصيته وتأثيره المباشر على النتيجة وقائمة الدخل، وأيضا بسبب الاختلافات الجوهرية الموجودة. تحتوي المعايير الدولية على مبادئ عامة للاعتراف بالإيرادات من السلع والخدمات، بينما تتميز المعايير الأمريكية بوجود معايير عامة

[1] من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 03.

للاعتراف ولكن يتم دعمها بقواعد وإرشادات تطبيق مفصلة وحسب القطاعات المختلفة. من خلال المقارنة يتضح أن المعايير الأمريكية في هذا الموضوع تقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والتحفظ، والذي يعني معالجة عدم اليقين بالاعتراف بالخسائر المحتملة فقط دون المكاسب المحتملة. مثلا من خلال النظر لعقد الخدمة طويل الأجل الذي يتم إبرامه على مدار فترات مالية متعددة، تسمح المعايير الدولية للكيان بالاعتراف بجميع الإيرادات مقدمًا في حالة الأداء الجزئي؛ بينما تطبق المعايير الأمريكية مبدأ مقابلة الإيرادات مع المصاريف بشكل أكثر توافقا، وتهتلك هذه العقود على مدى فترة الخدمة دون الاعتراف المسبق.

ثانيا- الأصول العينية طويلة الأجل:

تتطلب كلا المجموعتين من المعايير تخفيض قيمة الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات على حدوث تدهور في القيمة، لكن الاختلاف يكمن في طرق القياس الأولي واللاحق. بموجب المعايير الأمريكية يتم تسجيل الأصول مبدئيا على أساس التكلفة. إذا انخفضت قيمة الأصل، يعني ذلك تغييرا في قائمة الدخل الجاري، ولا يمكن عكس الخسارة إذا استعاد الأصل قيمته. أما بموجب المعايير الدولية، فيمكن إثبات الأصل بالتكلفة أو بالقيمة العادلة. وفي حال انخفاض قيمة الأصل، تتم معالجة الخسارة من خلال تعديل في الميزانية؛ وعند استعادة الأصل لقيمته بعد الانخفاض يتم عكس التعديل في الميزانية. هنا أيضا يلاحظ أن المعايير الأمريكية تستند في هذه الحالة على مبدأ التحفظ، فعندما يتم تخفيض قيمة أصل في فترة معينة، يكون التخفيض نهائيا؛ كما يتم الاعتماد على الأرقام التي بمكن التحقق منها، لتحاكي في ذلك محاسبة التكاليف. وتهدف من خلال كل ذلك إلى تقييد انتهازية الإدارة فيما يخص عرض الميزانية. أما المعايير الدولية فتعتبر أكثر تساهلا، لأنها تسمح بمجال أكبر لتقديرات الإدارة فيما يخص إعادة تقييم الأصول، وتتضمن نطاقًا أوسع من المعالجات بالقيمة العادلة. وهذا قد يترتب عنه نقص في موضوعية تحديد مبالغ الميزانية، فيمكن أن ترتفع قيم الأصول العينية أو تنخفض تبعاً للمؤثرات الخارجية ووفقا لرؤية الإدارة.

ثالثا- الأصول المعنوية طويلة الأجل:

في المعايير الأمريكية، يتم تسجيل مصاريف البحث والتطوير كمصاريف متكبدة في قائمة الدخل الجارية، ويتم تصنيفها ضمن قسم التدفقات التشغيلية. بموجب المعايير الدولية -ووفق شروط معينة- تتم رسملة تكاليف التطوير (أي تسجيل التكاليف كأصل في الميزانية) ويتم تصنيفها ضمن التدفقات الاستثمارية. وهنا يظهر الاختلاف الأساسي في المبادئ مرة أخرى؛ في ظل المعايير الأمريكية، يتم الاعتماد بشكل كبير على التحفظ، وإشكالية عدم اليقين يتم حلها عن طريق تسجيل مصاريف في قائمة الدخل الحالية. في حين تتيح المعايير الدولية حرية ودعما أكبر للإدارة، لأن تكاليف التطوير المرسملة تضيف قيمة اقتصادية ملموسة للكيان وتؤخر الاعتراف بالتكاليف لمدة أطول.

رابعا- الأدوات المالية:

تعتبر الأدوات المالية مجالا واسعا ومتشعّبا بسبب تعقيدها وتنوعها ما ساهم في توسيع دائرة الاختلافات بين مجموعتي المعايير. بشكل عام تؤثر هذه الفروق على قيم الأصول المالية المعترف بها وتوقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر. وينبثق عن ذلك فروقات في طريقة القياس والاعتراف وعرض الأصول المالية والخصوم المالية وحقوق الملكية في الميزانية والمعلومات الواجب الإفصاح عنها، كذلك الاختلاف يكون عند حساب الفوائد والمكاسب والخسائر في قائمة الدخل وتصنيفها في التدفقات النقدية. مثلا بالنسبة للمعايير الدولية، يركز تصنيف بعض الأدوات المالية على معايير معينة، ويتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. معايير التصنيف مختلفة تماما في المعايير الأمريكية، ويتم قياس بعض الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة وأخرى بالتكلفة. بموجب المعايير الدولية، تؤدي معالجة مكاسب وخسائر صرف العملات المرتبطة ببعض الأصول المالية إلى تقلبات أكثر في قائمة الدخل. كما يوجد اختلافات فيما يخص خسارة الانخفاض من حيث توقيت الاعتراف والقيمة وكيفية العرض. يُمكن أيضا عكس خسارة انخفاض القيمة لبعض الأصول المالية في المعايير الدولية والتي لا يُسمح باسترجاعها وفقاً للمعايير الأمريكية.

خامسا- المخزون:

هو المجال الذي تكون فيه المعايير الأمريكية الأكثر مرونة بين النظامين، ويتعلق الاختلاف الأبرز هنا بأساليب تقييم المخزون. تتم معالجة سعر التكلفة إما بنفس ترتيب دخول المخزن عند الشراء أو الإنتاج (الوارد أولاً-الصادر أولاً، FIFO) أو بالترتيب العكسي (الوارد أخيرا-الصادر أولاً، LIFO). بافتراض ارتفاع الأسعار، تعكس طريقة FIFO بشكل أفضل الواقع الاقتصادي من خلال الميزانية، حيث تكون قيم المخزون المسجلة في الميزانية قريبة من الأسعار الحالية، بينما تعكس طريقة LIFO الواقع الاقتصادي من خلال قائمة الدخل بسبب أن تكلفة البضائع أو المنتجات المباعة تعكس الأسعار الحالية. تسمح المعايير الأمريكية للكيانات بالاختيار بين الطريقتين؛ بينما تحظر المعايير الدولية استخدام طريقة LIFO، وهذا ما يتوافق مع أحد خصائصها وهو أسبقية الميزانية على قائمة الدخل. الاختلاف بين الطريقتين يؤثر بشكل مباشر على النتيجة وتترتب عليه آثار ضريبية مهمة على الكيانات التي تحتفظ بأرصدة مخزون كبيرة. وقد أثارت مسألة إلغاء طريقة LIFO والتحول إلى FIFO الكثير من الجدل والنقاشات التي وردت في الصحافة المالية الأمريكية.

سادسا- اندماج الأعمال وتوحيد القوائم المالية:

وهو على الأرجح أكثر المواضيع الذي يعكس بشكل كبير اعتماد المعايير الأمريكية على القواعد والمعايير الدولية على المبادئ. بموجب كلا المجموعتين، عندما "يسيطر" كيان ما على كيان آخر، فإن كلاهما يقدم القوائم المالية على أساس موحد. تزيل المعايير الأمريكية الغموض حول مفهوم السيطرة من خلال اختبار

بالأرقام: يتم التوحيد انطلاقا من ملكية "أكثر من 50%" من أسهم الشركة التابعة. تأخذ المعايير الدولية بشرط "أكثر من 50%" أيضًا، ولكنها تعزز مفهوم السيطرة بشروط أخرى ذات منظور مختلف، من خلال الأخذ بعين الاعتبار حصص التصويت والترتيبات التعاقدية والمسائل التنظيمية. يمكن أن يؤدي تطبيق هذه الشروط إلى عدم تطبيق الشرط العددي وهذا يعني إمكانية امتلاك حصة أقل من 50% مع تحقق السيطرة.

سابعا- عقود الإيجار:

هذا مثال جيد على اختلاف المداخل الأساسية بين المعايير الدولية والأمريكية، والتأكيد على أن المعايير الدولية هي بالفعل الأكثر مرونة. تعترف كلا المجموعتين من المعايير بوجود فرق بين عقد الإيجار الرأسمالي (أو التمويلي والذي يجب تسجيله في ميزانية المستأجر) وعقد الإيجار التشغيلي، لكن يتم تطبيق معايير مختلفة للتمييز بينها. حيث تستند المعايير الدولية على مبادئ تتطلب النظر في اقتصاديات المعاملة، مع وجود ثمانية عوامل للمساعدة في تحديدها دون توضيح النتائج المترتبة عن تطبيقها. بينما تتخذ المعايير الأمريكية نهجا كميا يستند على القواعد، من خلال أربعة معايير محددة، بما في ذلك اختبارين بالأرقام، وهما اختبار مرتبط بالعمر الإنتاجي للأصل المستأجر وآخر مرتبط بقيمة مدفوعات الإيجار.

ثامنا- المعاشات ومنافع ما بعد التقاعد:

يكمن الاختلاف الرئيس في هذا الموضوع في مفهوم مزايا ما بعد التقاعد، حيث أن المعايير الدولية تحتسب جميع المزايا المقدمة بعد التوقف عن العمل -أي قبل التقاعد وبعده- بموجب مجموعة واحدة من المتطلبات ويشار إليها باسم مزايا ما بعد التوظيف. في حين المعايير الأمريكية تقوم بتقسيم مزايا ما بعد انتهاء الخدمة، إلى مزايا ما بعد التقاعد (تُقدم بعد التقاعد) ومزايا أخرى بعد انتهاء الخدمة (تُقدم بعد التوقف عن العمل ولكن قبل التقاعد)، ويتم معالجتها محاسبيا حسب نوع المزايا المقدمة.

تؤكد المقارنات أعلاه، الوصف القائل بأن: حيثما تكون معايير المحاسبة الأمريكية صارمة ومحددة تكون المعايير الدولية أكثر مرونة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن مجموعة المعايير الدولية كان تصميمها بمقاس واحد يناسب الجميع، للسماح باستيعاب مجموعة من الممارسات الوطنية المختلفة والتمكين من إضفاء بعض اللمسات الإضافية على هذه المعايير. للحفاظ على هذه المرونة تم -في بعض الحالات- تجاهل بعض المبادئ والخصائص، أهمها التحفظ (الحيطة والحذر)، قابلية التحقق ومقابلة الإيرادات. عادة، لا تكون هذه الخصائص مفضلة لدى الإدارة، كما أنها لا تتمتع بجاذبية كبيرة عندما تكون الأسواق المالية مزدهرة. لكن في أعقاب انهيار مالي، يعود النفور من المخاطرة إلى الواجهة ليس فقط بالنسبة للإدارة، ولكن أيضًا للهيئات المحاسبية وصانعي السياسات.

الفرع الثالث: حالة تطبيقية لتحليل الفرق بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

تعكس المبالغ المحاسبية تفاعل ميزات نظام التقارير المالية، والتي تشمل المعايير المحاسبية وتفسيرها ومراجعتها وإنفاذها والتقاضي، وكلها يمكن أن تؤثر على قابلية المقارنة.[1] ويعتبر تطبيق كلا المجموعتين من المعايير على نفس البنود الأساسية للقوائم المالية أهم طرق تحديد أثر الاختلافات، فقد يقوم مستخدمو التقارير المالية المعدة وفق المعايير الأمريكية بذلك بغرض اشتقاق النتائج وفق المعايير الدولية ومقارنة وتقييم الاستثمارات المحتملة. هناك طريقة أخرى لتحديد الفروق الجوهرية من خلال ملفات تسوية حقوق الملكية والنتيجة من المعايير الدولية إلى المعايير الأمريكية في استمارات F -20 (Form 20-F) التي تتطلبها هيئة SEC بشكل سنوي من الشركات الأجنبية المدرجة في البورصات الأمريكية. يجب الإشارة بوضوح في هذه الاستمارة إلى مكان حدوث الاختلافات وتفسير أسبابها في كل البنود التي تم تسويتها، مما يسمح للمستخدمين بتحديد ما إذا كانت الاختلافات دائمة ومتكررة على أساس سنوي أم أنها مؤقتة.[2]

لتوضيح مدى الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية بشكل عددي، تم الاعتماد على عينة من 21 شركة من الاتحاد الأوروبي مدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) تقوم بإعداد تقاريرها وفقًا للمعايير الدولية في عام 2005 وتقدم نموذج 20-F. يظهر الشكل الموالي نسب الاختلاف حسب المواضيع المهمة التي تسببت في الفروق الموجبة والسالبة لكل من حقوق الملكية والنتيجة. النسب الموجبة معناها أن المبالغ وفق المعايير الأمريكية تفوق الأرقام وفق المعايير الدولية والعكس صحيح.

[1] Mary E. Barth, Wayne R. Landsman, Mark Lang, Christopher Williams (2012), **Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?** Journal of Accounting and Economics, 54 (01), P. 72.

[2] Susan B. Hughes, James F. Sander, (2007), A U.S. **Manager's Guide to Differences Between IFRS and U.S. GAAP,** Management Accounting Quarterly, 08 (04)**,** P. P. 04-05.

الشكل رقم (2-8): الفروق النسبية لـ 21 شركة أوروبية عام 2005 (في حقوق الملكية والنتيجة)

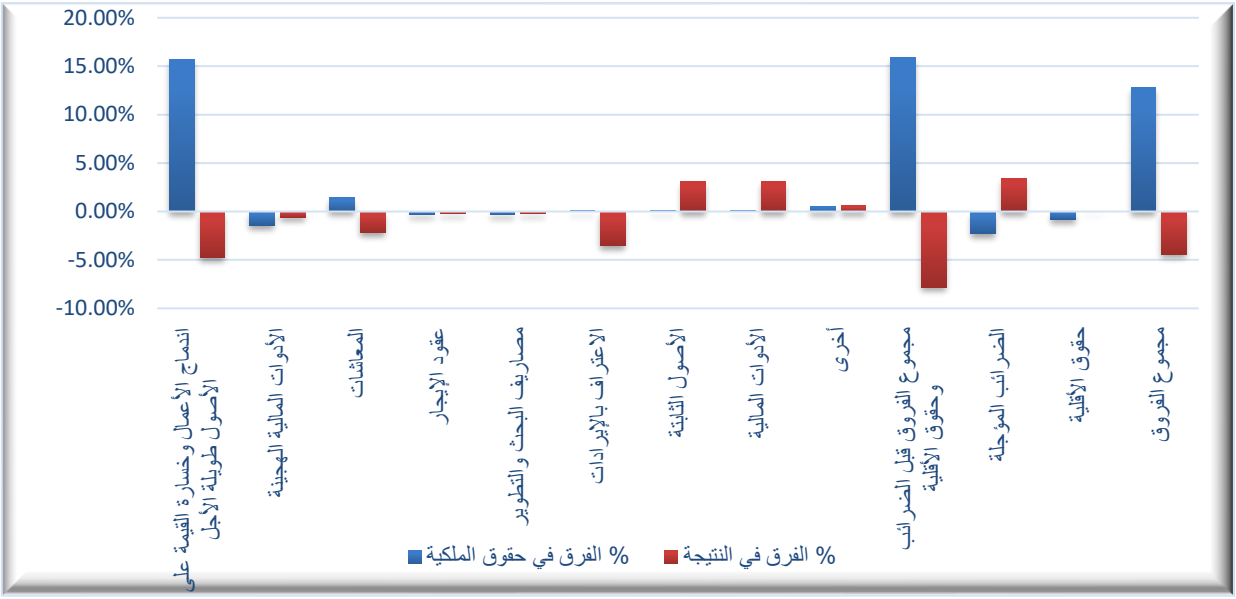

Source : Gérard Emard, William Nahum (2007), **Convergence IFRS-US GAAP-Enjeux identifies à partir de la pratique des groupes français cotés aux USA**, l'Académie Sciences Techniques Comptables Financiers, (09), P. 13.

التسوية وفق المعايير الأمريكية تؤدي بشكل إجمالي إلى ارتفاع في حقوق الملكية، حيث قدّرت الزيادة بنسبة 13 % من مجموع حقوق الملكية وفق المعايير الدولية بالنسبة لإجمالي العينة. هذه الزيادة تسببت فيها ثلاثة عناصر رئيسة: اندماج الأعمال، خسارة قيمة الأصول طويلة الأجل والمعاشات؛ مع أهمية أكبر لاندماج الأعمال وخسارة القيمة بزيادة نسبتها 16 %. يعود سبب ذلك إلى أن المعايير الأمريكية تعتمد على شرط نسبة "أكثر من 50 %" للسيطرة دون شروط أخرى، كما أن انخفاض قيمة الأصول يسجل في قائمة الدخل بشكل نهائي وليس في الميزانية كما في المعايير الدولية، لذلك تكون حقوق الملكية عادة أكبر وفق المعايير الأمريكية. أما فيما يخص النتيجة، فكان تأثير التسوية عليها بشكل عام هو الانخفاض والذي قدر بنسبة 4.5 %. ساهمت في ذلك الاختلافات الأكثر أهمية والمتعلقة باندماج الأعمال وخسارة القيمة وأيضا الاعتراف بالإيرادات والمعاشات وهذا بسبب أن المعايير الأمريكية أكثر تحفظا وتعتمد على مبدأ قابلية التحقق ما أدى إلى اعتراف أقل بالإيرادات وتكبّد أكثر للمصاريف في قائمة الدخل وبالتالي انخفاض النتيجة مقارنة مع المعايير الدولية.

لكن بما أن هذه التأثيرات إجمالية سيكون من الصعب توقع ما إذا كان وجود هذه العناصر سيؤثر بالزيادة أو النقصان في البنود على مستوى كل شركة. لأنه من الممكن في حالة وجود فروق صغيرة في المجموع، أن تخفي هذه الفروقات الصغيرة تباينًا كبيرًا بين الشركات عند تحليلها. لذلك، يجب تحليل آثار الاختلافات لكل شركة على حدة.

الشكل رقم (2-9): تحليل الفروق النسبية حسب الشركة عام 2005 (في حقوق الملكية والنتيجة)

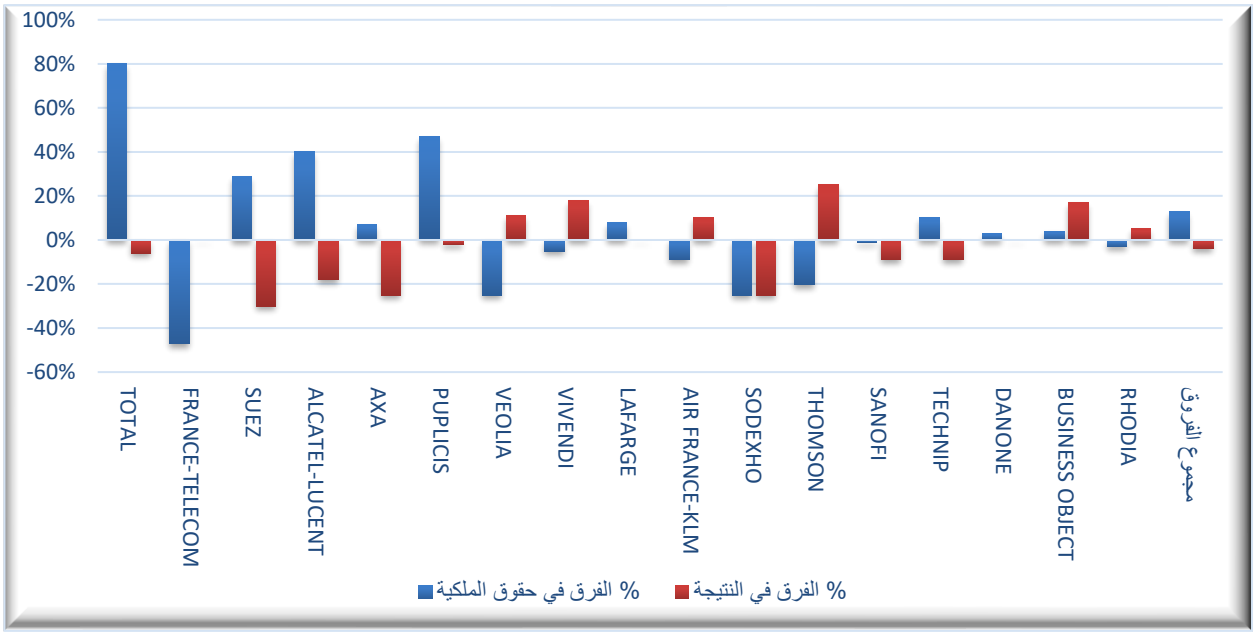

Source: Gérard Emard, William Nahum (2007), Op.Cit, P. 15.

يلاحظ أن هناك تذبذبا فيما يخص تأثير التسوية في حقوق الملكية على مستوى الشركات من انخفاض نسبته 47% إلى زيادة نسبتها 80%، وهذا يعتبر تأثيرا مهما على هذا البند الذي تسببت فيه عدة مواضيع. تراوح التغيير في النتيجة من انخفاض قدره 30% إلى زيادة قدرها 17%، وهذا ما يبيّن أن الاختلاف بين مجموعتي المعايير على المستوى الفردي يؤثر إما بالزيادة أو النقصان دون وجودة قاعدة محددة، لكن يؤدي بشكل عام إلى انخفاض في النتيجة. التفاصيل توضح أن مجموعة من المبادئ المحاسبية تؤدي إلى اختلاف كبير في النتيجة وحقوق الملكية عند النظر إلى كل شركة على حدة، والتي تجعل قابلية المقارنة غير ممكنة. فليس المهم هنا هو المبالغ الإجمالية لمجموعة من الشركات بقدر أهمية إمكانية المقارنة بين شركة وأخرى، وهذا هو الهدف من التقارب. حيث أن هذه الاختلافات لها تأثيرات كبيرة على عدة مؤشرات مالية مثل العائد على حقوق الملكية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية...وغيرها.

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

من الطبيعي أن تعمل المعايير المحاسبية على تلبية المتطلبات المتزايدة والمتطورة للاقتصاد الأمريكي، لذلك فهي أكثر المعايير الموجودة تفصيلاً وتعقيدا بالإضافة إلى تركيزها على الامتثال الصارم للقواعد. وقد تميزت الولايات المتحدة بكونها مهد العديد من الفضائح المالية التي يرجع سببها إلى الاحتيال والتلاعب المحاسبي، كان هذا من بين أسباب أخرى هو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ قرار التقارب مع معايير المحاسبة الدولية بداية من عام 2002.

المطلب الأول: الاحتيال المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية

شهد الاقتصاد الأمريكي عدة انهيارات مالية في بداية الألفية الثالثة نتيجة التلاعب المالي والفساد الإداري في كبرى الشركات الأمريكية، أهمها شركات Enron، World com، Merck، Tyco ، Health South...وغيرها. الأمر الذي أدى إلى إفلاس بعض هذه الشركات وخسائر جسيمة على الاقتصاد وأصحاب المصالح، وما تبع ذلك من فقدان ثقة المجتمع المالي في تقارير هذه الشركات التي تم إعدادها وفق معايير المحاسبة الأمريكية.

الفرع الأول: شركة Enron نموذجا

وفي سياق الاحتيال المحاسبي، تعتبر شركة Enron أبرز نموذج انهيار في الولايات المتحدة. وفيما يلي يتم سرد أسباب انهيارها والنتائج المترتبة على ذلك:

أولا- قصة الانهيار:

كانت شركة Enron أكبر شركة أمريكية في تجارة الغاز الطبيعي، حيث بلغت أرباحها المعلنة عام 2000 حوالي 01 مليار دولار واحتلت المرتبة السابعة في قائمة 500 لأكبر الشركات العالمية، كما حقق سعر السهم ذروته عند 90 دولارا في منتصف نفس العام.[1] وحتى مطلع صيف 2001 خضع أداء الشركة للتدقيق من طرف 19 شركة بحوث استثمارية، والتي أغلبها منحها توصية عالية بالشراء.[2] كانت مهمة تدقيق الصفقات موكلة إلى شركة Anderson Arthur لتدقيق الحسابات، والتي تمثل في ذات الوقت لجنة فرعية داخل شركة Enron.[3] أشار تقرير التدقيق لعام 2000 إلى عدم اكتشاف أي انحرافات محاسبية جوهرية.

---

[1] يونس الزين، عبد الحميد حسياني (2016)، **خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة ـ حالة فضيحة شركة إنرون-**، مجلة العلوم الإنسانية، (06)، ص. 385.

[2] رمضان عارف رمضان محروس (2016)، **الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية- دراسة تحليلية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 03 (02)، ص. 30.

[3] ريمة مناع، مولود لعرابة (2014)، **أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، (01)، ص. 236.

في أكتوبر 2001، ظهرت مشكلات مع الكيانات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entity, SPE)، التي استخدمتها شركة Enron من أجل الولوج إلى أسواق رأس المال. كما تم الكشف عن تورّط بعض موظفي الشركة بصورة مباشرة مع هذه الكيانات، وأن العديد من المعاملات كانت تهدف إلى تحقيق نتائج مرغوبة في القوائم المالية، ولا تقوم على تحقيق أهداف اقتصادية حقيقية أو تحويل للمخاطرة. وأعلنت الشركة في نوفمبر 2001 عن النتائج الحقيقية خلال الفترة 1997 - 2000.[1] إثر ذلك تعرضت قيمة أسهم الشركة لانهيار تام، حيث فقد سعر السهم قيمته ليصل إلى 60 سنتا نهاية عام 2001، ما يعني انخفاضا بنسبة 99% مقارنة بأعلى سعر محقق عام 2000؛ كما خسر المستثمرون عشرات المليارات المستثمرة في أسهم الشركة. وفي 2 ديسمبر، باشرت شركة Enron بإجراءات إفلاسها، التي تم اعتبارها أكبر حالة إفلاس في التاريخ لشركة أمريكية.[2]

ثانيا- أسباب الانهيار:

كانت العديد من المعاملات التي قامت بها شركة Enron تهدف إلى إظهار قوائم مالية ونتائج إيجابية وليس بغرض تحقيق أهداف اقتصادية حقيقية أو تحويل للمخاطر. أبقت شركة Enron بعض الأصول والخصوم (خصوصا الديون) خارج الميزانية، مع العلم أن هذه المعاملات تندرج تحت هيكلة محاسبية تعرف باسم كيان لأغراض خاصة أو كيان ذو أهداف محددة. في وقت سابق، كانت هيئة SEC قد سمحت بشكل محاسبي جديد ينص على إمكانية قيام الكيان بتقدير جزافي للأرباح المتوقعة والاعتراف بها في القوائم المالية قبل أن يتم تحقيق أي أرباح حقيقية. استغلت شركة Enron ذلك، ففي حالة تحقيق المشروع إيرادات أقل من المتوقع -وبدلاً من إدراج الفارق كخسائر- كانت تقوم بنقل الأصل إلى شركة أخرى هي الكيان ذو الأغراض الخاصة الذي يملك دفاتر مالية مستقلة، وهذا ما مكّنها من شطب الخسائر دون تأثير على صافي الدخل. ساعدت هذه الممارسة الشركة على إخفاء خسائرها، وجعلتها تبدو أكثر ربحية مما كانت عليه في الحقيقة وبمركز مالي قوي، على الرغم من أن العديد من الكيانات التابعة لها كانت تتكبد الخسائر.

كما ساهم الفساد المحاسبي من جهته في تفاقم الوضع، بسبب تأكيد المدققين على شفافية القوائم المالية وتعبيرها عن الوضعية المالية والنشاط الحقيقين. تم إثبات تورط مكتب تدقيق الحسابات Arthur Anderson في انهيار شركة Enron وخروجه على إثر ذلك من النشاط بعد أن كان من بين مكاتب التدقيق الخمسة الأكبر في العالم.[3] كان المكتب متورطا مع إدارة شركة Enron من خلال عدم بذل العناية الواجبة

[1] رمضان عارف رمضان محروس (2016)، مرجع سابق، ص. 31.
[2] يونس الزين، عبد الحميد حسياني (2016)، مرجع سابق، ص. 385.
[3] رمضان عارف رمضان محروس (2016)، مرجع سابق، ص. 31.

لفحص وتدقيق القوائم المالية وتغاضيه عن التلاعب الحاصل، والمصادقة على المعالجات المحاسبية لمعاملات الشركة بكل أخطائها بمشاركة منه وبالتشاور معه وتحت إشرافه، وكان الاهتمام ينصبّ فقط على المكاسب الشخصية والأتعاب التي تجاوزت الأجور المتعارف عليها. بالإضافة إلى ممارسته عدة مهام، فهو من جهة المدقق الخارجي لشركة Enron ومستشارها المالي من جهة أخرى. والغريب هو تمثيله لجهاز الرقابة الداخلي للشركة، أي يراقب نفسه بنفسه.[1]

الفرع الثاني: الانعكاسات المحاسبية لانهيار شركة Enron

كشف انهيار مجموعة من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة عن الحاجة إلى تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية؛ وعن قصور في القواعد المحاسبية المعمول بها، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وزيادة الفساد الإداري والمحاسبي. ومن أهم الانعكاسات على ذلك ما يلي:

- أثّرت أزمة السوق الأمريكي على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، كما كشفت عن جوانب قصور في نزاهة الإدارة ومتطلبات الإفصاح والشفافية؛
- كان تواطئ المدققين أحد أسباب ظهور هذه الأزمة، ونتج عن ذلك خروج أحد مكاتب التدقيق الكبرى من مزاولة مهنة التدقيق وهو مكتب Arthur Anderson؛
- شكلت حوكمة الشركات السمة البارزة لردود الفعل على هذه الأزمة، حيث أصبح التوجه نحو إحكام الرقابة على إدارة الشركات لمنعها من إساءة استخدام السلطة، وحثها على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحسين الممارسات المحاسبية؛
- ترتّب عن هذه الأزمة صدور تشريعات قانونية مثل قانون Sarbanes–Oxley Act، إضافة إلى تعديل في قواعد الإدراج في الأسواق المالية الأمريكية؛
- قيام مجلس FASB بإصدار بعض المعايير والتفسيرات لتدارك الأزمة، والتي دفعت به إلى التخطيط للتوجه نحو المعايير القائمة على المبادئ والتقارب مع المجلس الدولي IASB.[2]

الفرع الثالث: ثغرات في معايير المحاسبة الأمريكية

أدت الفضائح المحاسبية على غرار ما حدث في شركة Enron إلى الكشف عن عدة ثغرات في القواعد المحاسبية المعتمدة، وبروز الحاجة إلى الاعتماد على إطار مفاهيمي وضرورة التوجه نحو المعايير المستندة إلى المبادئ لاستعادة الثقة العامة في عملية إعداد التقارير المالية. وكانت أهم هذه الثغرات:

[1] ريمة مناع، لعرابة مولود (2014)، مرجع سابق، ص. 237.
[2] رمضان عارف رمضان محروس (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 32-33.

- تم السماح في وقت سابق بتسجيل جميع الإيرادات من عقود الطاقة طويلة الأجل مقدّمًا (على غرار معالجة الاعتراف بالإيرادات من عقود الخدمات في معايير المحاسبة الدولية).[1] وبسبب ذلك عمل المهندسون الماليون في Enron على تنظيم المعاملات لتحقيق المعالجة المحاسبية المرغوبة، حتى لو لم تعكس الطبيعة الحقيقية للمعاملة. على سبيل المثال، لم تفصح العديد من الكيانات ذات الغرض الخاص التابعة لشركة Enron عن بنود ومعلومات معينة بشفافية لأنها حققت نسباً معينة تتوافق مع اختبارات الحد الواضح (Bright-Line Tests) التي تنص عليها متطلبات المحاسبة الأمريكية.[2]
- في بعض الحالات، تسجّل الشركة في حساباتها ذمما مدينة مقابل إصدار أسهم بدل النقدية (يوجد خيارات حول عرض هذا المبلغ المستحق، فيمكن تسجيله كأصل ضمن الذمم المدينة، أو تسجيله مخفضا من حقوق الملكية، على غرار معالجة إعادة شراء الأسهم Treasury stock). قامت شركة Enronعام 2000 ببيع حصص من الأسهم العادية لأربعة من الكيانات ذات الأغراض الخاصة مقابل استلامها كمبيالات مستحقة القبض. وبالتالي زادت أصول الشركة (من خلال تسجيل ذمم مدينة) وزادت أيضا حقوق الملكية. نتيجة لهذه المعالجة المحاسبية، ضخمت الشركة الميزانية بمقدار 172 مليون دولار في قوائمها المالية المدققة لعام 2000 وبمقدار 828 مليون دولار في قوائمها غير المدققة عام 2001. قدرت هذه المبالغة بما يعادل 8.5 %من حقوق الملكية المعلنة في ذلك الوقت.[3]
- جسدت شركة Enron الفكرة القائلة بأنه "إذا لم يتمكن المستثمرون من رؤيتها، فلن يتمكنوا من السؤال عنها...إنها الأصول والخصوم". لم تكن الشركة تفصح عن مخاطر ومزايا بعض الاستثمارات والترتيبات المالية الأخرى في القوائم المالية الموحدة. حيث أنشأت أولاً عددًا من الكيانات ذات الأغراض الخاصة (SPEs) بهدف إخفاء الديون وتجنب الضرائب. وكانت هذه الكيانات تظهر على أنها منفصلة عن شركة Enron التي تملك فيها مساهمات محدودة، لكنها بالمقابل مخاطر ومزايا الملكية الخاصة بهذه الكيانات تؤول لشركة Enron، فقد كانت في الحقيقة تملك أغلبية الحصص (Economic interest). كما كانت شركة Enron ملزمة بالسداد للمستثمرين في هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة حتى في حال تحقيق الخسائر.[4]

السؤال المعقول الذي يطرح نفسه فيما يتعلق بالكيانات ذات الأغراض الخاصة: لما لم تحظر المعايير المحاسبية الأمريكية على الشركات إخفاء ديون الكيانات الخاصة والمخاطر الأخرى، وتلزمها بالإفصاح عن هذه

[1] William W. Bratton, Lawrence A. Cunningham (2009), Op.Cit, P.P. 996-997
[2] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. 43.
[3] Ibid, P. 829.
[4] Ibid, P. 996.

الالتزامات في القوائم المالية الموحدة؟ لفهم السبب، يجب النظر في القواعد الأساسية للتوحيد. تشير هذه القواعد إلى أن القوائم المالية الموحدة "تكون ضرورية للعرض العادل عندما تملك إحدى الكيانات في المجموعة السيطرة المالية بشكل مباشر أو غير مباشر على كيانات أخرى"؛ وأن "الشرط المعتاد للسيطرة المالية هو ملكية حصة أغلبية الأصوات". بعبارة أخرى، وجود ملكية "أكثر من 50%" من الأسهم المصوتة في الشركة التابعة.

عندما تستخدم معايير المحاسبة الأمريكية حداً واضحاً، مثل "أكثر من 50%"، تستغل الشركات أحيانًا هذا الشرط. على سبيل المثال، يمكن للكيانات أن تقوم بتكوين مشاريع مشتركة يمتلك فيها كل طرف 50% بالضبط؛ وفي هذه الحالة، لا يتم توحيد القوائم المالية. لكن في الواقع يمكن أن يملك أحد الكيانات السيطرة من خلال علاقات مجلس الإدارة أو علاقات التوريد أو من خلال نوع آخر من الترتيبات المالية. على إثر ذلك أدرك مجلس FASB هذه الثغرة وقام بإجراء تغييرات على متطلبات عمليات التوحيد، وأصدر إرشادات موسعة تحدد الحالات التي يجب فيها على الكيان استخدام عوامل أخرى غير حصص التصويت لتحديد السيطرة المالية.[1]

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة على إثر انهيار شركات أمريكية

تدفع الأزمات المالية السلطات إلى اتخاذ إجراءات فعّالة للحد من الاحتيال والتلاعب من خلال سن القوانين والقيام بتغييرات جذرية في قواعد إعداد التقارير المالية. ونتيجة لما تعرض له السوق المالي الأمريكي إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي Enron وWorldCom تم المطالبة بوجود مجموعة من الضوابط والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات المالية؛ ولعل أهم إجراء تم اتخاذه هو إصدار قانون Sarbanes–Oxley.

الفرع الأول: قانون Sarbanes–Oxley

قانون (Sarbanes–Oxley Act, SOX) الصادر عام 2002، هو الإصلاح التشريعي الأمريكي طويل المدى الذي تم تصميمه لإصلاح أوجه القصور في التدقيق وحوكمة الشركات. الإصلاحات المنصوص عليها في هذا القانون تكمّل عددًا من القواعد المحاسبية والمبادئ التوجيهية والتفسيرات المصممة للحد من الاحتيال المحاسبي، خاصة النوع الذي تم ارتكابه من قبل شركة Enron من خلال استخدامها (أو بتعبير أكثر دقة إساءة الاستخدام) للكيانات ذات الأغراض الخاصة(SPEs).[2] يتضمن قانون SOX جملة من الأهداف ومنها الآتي:

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. 997.

[2] Neal F. Newman (2007), **Enron and the Special Purpose Entities - Use or Abuse - The Real Problem - The Real Focus,** Law and Business Review of the Americas, 13 (01), P. 97.

- تحقيق الشفافية من خلال التأكد من القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها، بغرض ضمان عدم احتوائها على أي معلومات خاطئة، والتأكد من عدم حذف أي معلومات أو مبالغ من شأنها جعل هذه القوائم مضللة؛
- التحقق من صحة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في الكيان ومدى فاعليته في الحد من عمليات الاحتيال والأخطاء واكتشافها فور وقوعها؛
- دراسة السياسات المحاسبية التي يتبناها الكيان وأي تغيير فيها، والأخذ بعين الاعتبار مدى أهميتها وملاءمتها لطبيعة عمل الكيان وأثرها على المركز والوضعية المالية؛
- دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والأخذ بالآراء الواردة فيها؛ [1]
- اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة أحد الكيانات للقوانين والقواعد والأنظمة؛
- التحقق من استقلالية مدققي الحسابات الداخليين ورفع كفاءتهم ووضع نظام فعال للتدقيق الداخلي، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تأكيد تلك الاستقلالية.[2]

أتاح قانون SOX لهيئة SEC موارد أكبر لمكافحة الاحتيال والحد من الممارسات المحاسبية المضللة. حيث وافقت الهيئة على قواعد جديدة حول استقلالية المدقق وإرشادات الأهمية النسبية للتقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، قدم قانون SOX تغييرات شاملة في الهيكل المؤسسي لمهنة المحاسبة.[3] ركز القانون على ثلاثة محاور أساسية هي التدقيق والتقارير المالية وحوكمة الشركات وذلك كما يلي:

أ. تدقيق الحسابات: تم تشكيل مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة (PCAOB) -بدل معهد AICPA- يتمتع بسلطة إشراف وإنفاذ معايير وقواعد التدقيق ومراقبة الجودة والاستقلالية، بالإضافة إلي تدعيم استقلالية لجنة التدقيق والإفصاح عن أتعاب التدقيق، والحد من قيام المدققين بكل من خدمات التدقيق والخدمات الاستشارية لنفس العميل؛

ب. التقارير المالية: نص القانون على ضرورة المصادقة الشخصية من طرف الرئيس التنفيذي والمدير المالي على دقة التقارير المالية للكيانات، وطالب من هيئة SEC القيام بمراجعة القوائم المالية كل 3 سنوات، بالإضافة إلى ذلك فقد طالب بزيادة الإفصاح عن بنود الميزانية والالتزامات التعاقدية؛

---

[1] عبد الرحمن زهير عبد القادر (2018)، **انعكاسات قانون ساربينز اوكسلي على دور ومسؤولية المدقق في اكتشاف ومنع الاحتيال**، مجلة الإدارة والاقتصاد، (117)، ص. 281.

[2] محمد حلو داود الخرسان، عبد الرضا حسن سعود (2016)، **تقويم فاعلية الرقابة على أداء الحكومات المحلية في ضوء بعض متطلبات قانونSOX - دراسة تطبيقية في عينة من المحافظات العراقية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18 (03)، ص. ص. 221-223.

[3] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. P. 17-18.

ج. حوكمة الشركات: يتطلب القانون قيام الكيانات بالإفصاح عن المدونات الأخلاقية إلى جانب ضرورة تقييم فعالية التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. وأشار إلى وجوب حرمان كل من الرئيس التنفيذي والمدير المالي من مكافآتهم إذا احتاج الكيان إلى إعادة إعداد تقاريره المالية، كما يتعرض رئيس مجلس الإدارة العليا إلى عقوبات جنائية إضافة إلى العقوبات المدنية في حالة ثبوت الغش والاحتيال.[1]

الفرع الثاني: التوصيات المقدمة من طرف هيئة SEC

استجابة لتلك الأزمات المالية، طالبت المادة 108 من قانون SOX المتعلقة بالمعايير المحاسبية هيئة SEC بإعداد دراسة حول مزايا المعايير القائمة على المبادئ وإمكانية اعتمادها، وتقديم التقرير في موعد لا يتجاوز عاما واحدا بعد تاريخ صدور هذا القانون.[2]

في 25 جويلية 2003، أتمت هيئة SEC دراستها التي أوصت بضرورة تطوير معايير محاسبية باستخدام نهج قائم على المبادئ وأن هذه المعايير يجب أن تتمتع بالخصائص التالية:

- ✓ الاستناد إلى إطار مفاهيمي مُحسَّن يتم استخدامه بشكل روتيني؛
- ✓ تحديد الهدف المحاسبي لكل معيار بوضوح؛
- ✓ توفير هيكل وتفاصيل كافية تُمكّن من تفعيل المعيار وتطبيقه على أساس ثابت؛
- ✓ التقليل من استخدام الاستثناءات في المعايير؛
- ✓ تجنب استخدام اختبارات النسب المئوية (الحدود الواضحة) التي تسمح للمهندسين الماليين بتحقيق الامتثال الفني للمعيار والتهرب من مقصده.

لتمييزه عن النهج المستند على المبادئ، تم الاصطلاح على هذا النهج بأنه "موجه نحو الأهداف Objectives-Oriented". ومن الأمور الأساسية الواجب مراعاتها أن تحدد المعايير بوضوح الأهداف والنماذج المحاسبية لأنواع المعاملات، مع تزويد الإدارة والمدققين بإطار عمل مفصل بشكل كافٍ. وخلصت الدراسة إلى ضرورة أن يؤدي النهج "الموجه نحو الأهداف" في النهاية إلى تقديم تقارير مالية أكثر وضوحا وشفافية، كما يجب تحميل الإدارة والمدققين المسؤولية عن ضمان امتثال التقارير المالية لأهداف المعايير. وجاءت توصيات الهيئة من أجل تفعيل هذا النهج بتطبيق الخطوات الرئيسة التالية مع مرور الوقت:[3]

[1] رمضان عارف رمضان محروس (2016)، مرجع سابق، ص. 32.

[2] Congress (2002), **SARBANES-OXLEY ACT OF 2002**, Public Law 107–204, Approved July 30, 2002, 116 Stat. 745-As Amended Through P.L. 116–222, Enacted December 18, 2020, Sec. 108, retrieved at https://www.congress.gov/bill/107th-congress/house-bill/3763 consulted (09/02/2021). P.P. 29-30.

[3] SEC (2003), **SEC Study on Adoption by the U.S. Financial Reporting System of a Principles-Based Accounting System,** retrieved from https://www.sec.gov/news/press/2003-86.htm consulted (07/09/2019)

- ✓ التأكد من أن المعايير المطورة حديثًا توضح الأهداف المحاسبية وتتجنب استثناءات النطاق والحدود الواضحة والتفاصيل المفرطة؛
- ✓ معالجة أوجه القصور وعدم الاتساق ضمن الإطار المفاهيمي؛
- ✓ عند تطوير معايير جديدة، يجب التأكد من توافقها مع الإطار المفاهيمي المحسّن؛
- ✓ تحسين المعايير الحالية التي تستند إلى القواعد بشكل مفرط؛
- ✓ إعادة هيكلة التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الأمريكية؛
- ✓ مواصلة الجهود بشأن تقارب معايير المحاسبة الأمريكية والدولية والأجنبية.

المطلب الثالث: المعايير المحاسبية والأزمات المالية

"إنها المحاسبة"، هذا يدّعيه عادة المستثمرون في حال وجود تلاعبات أو فضائح مالية. حتى أدنى تلميح بوجود مخالفات محاسبية في الشركة ينتج عنها تدهور كبير في أسعار أسهمها. على سبيل المثال، نشرت صحيفة Wall Street Journal العناوين الرئيسة التالية المتعلقة بالمحاسبة وتأثيراتها على الاقتصاد:

- ✓ تعرض الأسهم للتدهور مع انتشار المشاكل المحاسبية على أعقاب إفلاس Enron؛
- ✓ التقارير المالية ربع السنوية لشركتي IBM و Goldman Sachs تؤدي إلى تراجع الأسهم؛
- ✓ ظهور مشاكل محاسبية في شركة VeriFone، والنتيجة هي انخفاض سعر السهم إلى النصف؛
- ✓ Bank of America يعترف بإخفاء الديون؛
- ✓ Facebook و Zynga و Groupon: انخفاض الاكتتاب العام بسبب المحاسبة.[1]

الفرع الأول: مسؤولية المعايير المحاسبية في الأزمات المالية

فتح تعقد المعاملات الاقتصادية مجالات واسعة أمام الإدارة للاحتيال وإساءة استخدام الصلاحيات وممارسة أعمال من شأنها حجب القيمة الحقيقية للكيان وإظهار أداءه بصورة أفضل أو بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي بغرض تعظيم المنافع الشخصية، دون النظر إلى ما قد يلحق من أضرار بمصالح الأطراف الأخرى.[2] كما ظهرت بعض أنواع الممارسات الاحتيالية في فترة الركود في بداية الثمانينيات من القرن الماضي عندما واجهت الكيانات ضغوطا لتحقيق أرباح أكبر كان من الصعب تحقيقها. استمر الركود الأخير مدة طويلة وتعرضت الكثير من الكيانات الاقتصادية المبلّغة عن أرباح صورية للتصفية.[3] قد يوجد الاحتيال على الرغم

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, Op.Cit, P. 05

[2] عماد محمد رياض أحمد (2020)، **مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي دراسة تطبيقية على البيئة السعودية**، مجلة الفكر المحاسبي، 24 (03)، ص. 03.

[3] عادل نقموش (2019)، **الأساليب الحديثة لكشف الممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في الجزائر- دراسة ميدانية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12 (02)، جامعة المسيلة، ص. 03.

من سلامة المضمون من خلال اختيار الإدارة للقواعد والأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى التأثير على جودة الأرباح، وقد يكون متعلقا بالناحية الشكلية من خلال التلاعب بعرض عناصر القوائم المالية للتأثير على قدرة المستخدم في إدراك حقيقة الأداء المالي للكيان، أو قد يكون التلاعب باستخدام بنود خارج الميزانية (Off Balance Sheet). ويطلق على كل هذه الأساليب عدة مسميات في الأدبيات المحاسبية مثل المحاسبة الاحتيالية (Aggressive Accounting)، إدارة الأرباح (Earning Management) ، المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)، تمهيد الدخل (Income Smoothing) أو المحاسبة التجميلية (Cosmetic Accounting). والتي تقوم على استغلال ثغرات في معايير المحاسبة لإظهار المركز المالي بصورة غير صادقة.[1] عادة، لحدوث الاحتيال يجب أن تكون هناك فرصة وحافز وضغط، وهو ما يُعرف باسم "مثلث الاحتيال".[2]

الشكل رقم (2-10): مثلث شروط الاحتيال المحاسبي

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي (2014)، **تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ص. 114.

غالبا ما توجه الانتقادات إلى المحاسبة في العديد من الأزمات المالية، بسبب عجز التقارير المالية عن تقديم المعلومات الملائمة والموثوقة التي تساعد في التنبؤ بهذه الأزمات أو معالجة آثارها. أو بعبارة أخرى حمّل الكثيرون مداخل إعداد معايير المحاسبة المسؤولية بسبب قصورها في مواجهة المتغيرات البيئية المتمثلة في الأزمات المالية.[3] وأكثر الانتقادات الموجهة طالت المدخل القائم على القواعد الذي تم تحميله القدر الأكبر من

[1] عماد محمد رياض أحمد (2020)، مرجع سابق، ص. 03.

[2] Vincent L. LoCascio (2017), Op.Cit, P. 07.

[3] حماده السعيد المعصراوى (2014)، مرجع سابق، ص. 02.

المسؤولية بسبب عدم تقييده لدوافع الإدارة في تحريف التقارير المالية من خلال استغلال الثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية أو هيكلة المعاملات وتكييفها مع القواعد المحاسبية دون تجاوزها.[1]

الشكل رقم (2-11): مساهمة المعايير المحاسبية في الأزمات المالية

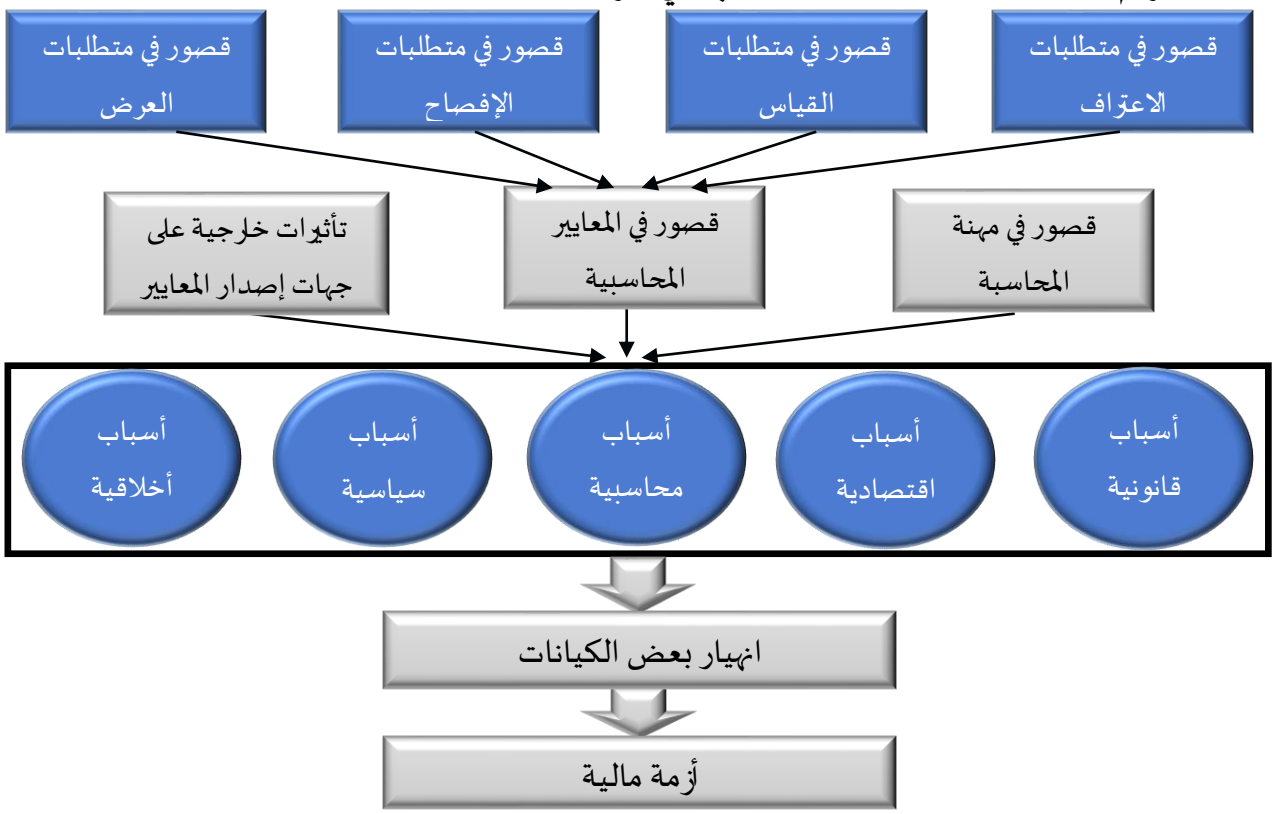

المصدر: حماده السعيد المعصراوى (2014)، **دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص. 19.

بالنسبة للمدخل المستند على المبادئ، يسمح الحكم المهني للمحاسبين بتحديد المعالجة المناسبة بناءً على الخبرة. ويمكن استخدام عنصر المرونة في الاختيار بين السياسات والبدائل المحاسبية بغرض هيكلة المعاملات وتكييفها من دون مخالفتها من أجل الاحتيال والتلاعب. وقد سُجلّت عدة حالات كانت نتيجة استفادة الإدارة من فرص الحكم المهني وتفسير المعاملات وفقًا لما كان أكثر فائدة للمركز المالي للكيان. ومع أن معايير المحاسبة الأمريكية توفر إرشادات قواعد محددة كوسيلة للحد من فرص الحكم المهني، إلا أنه في تاريخ الاحتيال المحاسبي لم تشهد الاقتصادات الأخرى نفس المستوى من الاحتيال كما في الولايات المتحدة.[2]

[1] عماد محمد رياض أحمد (2020)، مرجع سابق، ص. 04.

[2] Vincent L. LoCascio (2017), Op.Cit, P. 08.

تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن المحاسبة القائمة على المبادئ قد تقيد بشكل أفضل سلوك الإدارة ودوافعها تجاه تحريف القوائم المالية، وتزيد من جودة المعلومات المالية، ووجدت أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالأمريكية يؤدي إلى جودة أعلى (أقل إدارة للأرباح). وذلك بسبب تجنب الحدود العددية (أو ما يسمى الملاذات الآمنة)، وبالتالي تقليل أو منع تكييف المعاملات وفقا لهذه الحدود بما يتفق مع الدوافع، وهو ما ينعكس إيجابا على جودة المعلومات المالية. أوصى تقرير هيئة SEC السالف ذكره باعتماد مدخل مستند على المبادئ لتأثيره الإيجابي على جودة التقارير المالية، ونتيجة لذلك تم توقيع مذكرة تفاهم في عام 2002 بين مجلسي FASB وIASB للعمل على تحقيق التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية على أساس أن الاتفاق على المبادئ سيكون أسهل بكثير من الاتفاق على القواعد.

في حين يرى البعض الآخر أن المعايير في حد ذاتها لا تؤدي إلى زيادة جودة وشفافية المعلومات المالية، وإنما يتوقف ذلك على حوافر الإدارة عند تطبيق هذه المعايير. فالمعايير القائمة على المبادئ فيها من المرونة ما يجعلها غير فعالة في تقييد إدارة الأرباح. حيث أن المعايير الدولية في حد ذاتها غير كافية لتقييد إدارة الأرباح وزيادة جودة المعلومات، غير أن اعتمادها بشكل طوعي هو ما يؤثر على جودة المعلومات مقارنة بالتطبيق الإلزامي، نتيجة عدم وجود دوافع لتحريف القوائم المالية في ظل التطبيق الطوعي. ويمكن القول أن جودة المعلومات في ظل المعايير المستندة على المبادئ ليست بالضرورة أعلى عن المعايير القائمة على القواعد، باعتبار أن العوامل الاقتصادية والمؤسسية الداخلية يمكن أن تكون أكثر تأثيرا من طبيعة المعايير المطبقة.[1]

الفرع الثاني: أثر الأزمات المالية على المعايير المحاسبية

في كل الأحوال، تعتبر الأزمات المالية ناقوس خطر ينذر بوجوب الاهتمام بالعديد من الجوانب التي لم يركز عليها القائمون في عملية إصدار المعايير المحاسبية. فعلى سبيل المثال، أدى إفلاس إحدى الشركات الأمريكية الكبرى (شركة W.T. Grant) عام 1976 إلى تغيير في طرق تحليل القوائم المالية وأهميتها، وكذا طريقة الإفصاح عن المعلومات المالية. ففي الوقت الذي كانت تفصح فيه هذه الشركة عن أرباح متزايدة، كانت في نفس الوقت تتجه نحو الإفلاس. لذلك بدأ البحث عن أسباب ذلك، وكانت الإجابة بعد الفحص والتحليل هي أن عدم كفاية الإفصاح وعرض المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية هو الذي يفسر الأمر إلى حد كبير. ولذلك اتجهت الهيئات المحاسبية إلى إصدار معايير ملزمة للكيانات بإعداد قائمة التدفقات النقدية وأصبحت إحدى القوائم المالية الأساسية منذ ذلك الحين.[2]

[1] عماد محمد رياض أحمد (2020)، مرجع سابق، ص. ص. 04-05.
[2] حماده السعيد المعصراوى (2014)، مرجع سابق، ص. 02.

الشكل رقم (2-12): أثر الأزمات المالية على المعايير المحاسبية

المصدر: حماده السعيد المعصراوى (2014)، مرجع سابق، ص. 24.

الفرع الثالث: سدّ فجوة التوقعات بالنسبة للمعايير المحاسبية

على الرغم من الحجج العديدة لتبني نهج قائم على المبادئ، لا ينبغي تجاهل المعايير القائمة على القواعد دون فحص دقيق. توجد بالفعل إرشادات تتطلب من الكيانات تقديم قوائم مالية في شكل غير مضلل سواء تم التقيد بتفاصيل المعيار أم لا. ففي بعض حالات فشل الشركات الأخيرة، تم تجاهل هذا الجانب من القواعد. مثلا في قضية شركة WorldCom، المشكلة لم تكن في تطبيق معايير غير فعالة ولكن مع تجاهل واضح للقواعد الموجودة؛ فقد قامت هذه الشركة برسملة بعض المصاريف بشكل غير صحيح، من أجل تخفيض المصاريف التشغيلية، وبالتالي زيادة أرباح الشركة المعلنة. كانت هذه العملية تخالف بوضوح المعايير المحاسبية ومدفوعة برغبة الإدارة في زيادة الأرباح.

وحتى في قضية Enron، يرى البعض أن استخدام المعايير المستندة إلى القواعد لم يكن ليسمح لهذا النوع من المعاملات أن يظل خارج الميزانية، فالجوهر الاقتصادي يقول أن الشركة كانت مسؤولة عن الديون. تنص القاعدة 203 من قانون السلوك المهني لمعهد AICPA على أنه "إذا أدى اتباع معيار محاسبي إلى تظليل القوائم المالية، فإن المعالجة المحاسبية المناسبة هي تسجيل المعاملة بطريقة لا تجعل القوائم المالية مضللة". وبالتالي، بغض النظر عما إذا كان يتم استخدام المعايير المستندة على المبادئ أو القواعد، يجب على الكيانات إصدار قوائم مالية تظهر الواقع الاقتصادي للمعاملات. المشكلة الحقيقة تكمن في تجاهل معدي ومدققي

القوائم المالية للمبادئ المحاسبية. من الناحية النظرية، يبدو أن اعتماد المعايير المستندة إلى المبادئ ينطوي على الكثير من الإيجابيات، لكن من الناحية العملية، ستفقد هذه المعايير مزاياها إذا كان هناك من يخالفها أو يسيء استخدامها.[1]

يتضح مما سبق أن أسباب ظاهرة التلاعب في التقارير المالية هي نتيجة مشتركة لدوافع الإدارة ونوع المعايير المحاسبية المستخدمة من خلال معرفة طبيعتها ومداخل إعدادها وإساءة استغلالها. حيث أن اختلاف البيئة المحاسبية التي يطبق فيها المعيار سواء من حيث التعليم المحاسبي، خبرة معدي التقارير، أخلاقيات المهنة، الحالة الاقتصادية، البيئة الرقابية الداخلية والخارجية...وغيرها يمكن أن تكون ذات تأثير على مدى تحقيق المعيار لأهدافه وتحسين ملائمة وموثوقية المعلومات المالية. من جهتها، دفعت الأزمات المالية هيئات إصدار المعايير إلى تطوير وتعديل مستمر للمعايير المحاسبية في محاولة للتغلب على الثغرات في القواعد والمبادئ المحاسبية وسن القوانين لحماية احتياجات المستثمرين بشكل صارم.

هل ستكون هذه التغييرات كافية؟ من الصعب سد فجوة التوقعات بين ما يعتقد المستخدمون أن فعله واجب على الهيئات المحاسبية وما تعتقد الهيئات أن بإمكانها فعله. في أوائل السبعينيات، كما هو الحال اليوم، أثارت المشاكل المحاسبية العديد من الاختلالات والأزمات. لتسوية ذلك، تم إنشاء العديد من الهيئات المحاسبية وإصدار الكثير من المعايير التي تحل هذه المشاكل، بالإضافة إلى الأطر المفاهيمية التي تحكم هذه المعايير وتوفر المبادئ المحاسبية العامة اللازمة لإعداد التقارير المالية. بدا أن المهنة قد اكتملت، لكن نظرًا لعدد حالات الإبلاغ الاحتيالي، يتساءل البعض عما إذا كانت الهيئات المحاسبية تقوم بما يكفي. على الرغم من أن هذه الهيئات يمكنها المجادلة بحق بأن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تكون مسؤولة عن كل كارثة مالية، لكن بالمقابل، يجب عليها السعي بشكل مستمر لتلبية احتياجات المجتمع وبذل الجهود لتطوير نظام يتسم بالشفافية والوضوح والموثوقية.

[1] Mike Ng (2004), Op.Cit.

خلاصة الفصل:

على مدار العقود الثلاثة الماضية، ابتعدت هيئات وضع المعايير الأمريكية عن المبادئ المحاسبية العامة، وبدلاً من ذلك، اتجهت نحو صياغة عدد ضخم من القواعد، التي عادة ما يتم اتباعها بشكل فني لتفادي مخاطر التقاضي. وقد أدى ذلك إلى قيام الكيانات بإنشاء هياكل رأسمالية معقدة تتوافق مع المعايير ولكنها تخفي مبالغ ضخمة من الديون والالتزامات الأخرى. والمفارقة هي أنه يمكن ممارسة الاحتيال المحاسبي وفي نفس الوقت الامتثال لمعايير المحاسبة الأمريكية. كان للعديد من الأحداث الهامة في الآونة الأخيرة تأثير على صناعة المعايير المحاسبية، وأهمها اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتيالية لشركة Enron وتورط مكتب من أشهر مكاتب التدقيق في ذلك، بالإضافة إلى اكتشاف العديد من الممارسات الاحتيالية في شركات كبيرة أخرى. أدى كل ذلك إلى انخفاض ثقة المستثمر وقلة الاستثمار وحدوث أزمة هزت العالم المالي.

أثيرت العديد من النقاشات حول أسباب هذا الاحتيال وما الإجراءات الممكنة لمنعه في المستقبل. ومن بين المناقشات تلك المتعلقة بالمعايير المحاسبية في الولايات المتحدة لكونها "قائمة على القواعد" بشكل مفرط، وإن كان النظام "المستند على المبادئ" هو الأكثر فعالية. من بين الإجراءات المتخذة هي إصدار قانون Sarbanes-Oxley عام 2002 ودراسة قامت بها هيئة SEC حول تأثير التحول المحتمل إلى نظام قائم على المبادئ. في حين أن كلا من المعايير المستندة على القواعد أو على المبادئ لها مزاياها وعيوبها، لكن أكثر الانتقادات تم توجيهها للنوع الأول من المعايير وكانت السبب وراء التوجه بقوة إلى النوع الثاني الذي يمتلك إيجابيات أكثر بما في ذلك قلة التعقيد، وقت أقل للإصدار، وتغطية نطاق أوسع من المعاملات؛ لكن الفائدة الرئيسة المرجوة لاعتماد هذا النوع هي إنتاج قوائم مالية عالية الجودة.

بالإضافة إلى الاختلافات في الأسس، توجد اختلافات جوهرية في المعالجات المحاسبية للعديد من المعاملات بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية. فكيف ستسير عملية التقارب في ظل كل الاختلافات الموجودة بين المجموعتين سالفة الذكر؟ سيكون أقل تعقيدًا وتكلفة بالنسبة للولايات المتحدة الانتقال إلى نظام محاسبة أبسط وأكثر مرونة، ولن يكون صعبا عليها أيضا تطبيق المعايير الدولية لأن لديها بالفعل نظاما محاسبيا بجودة عالية. إذا كان من الممكن تطوير معايير عالمية، فيجب التقارب مع المعايير الدولية القائمة على منهج أقل صرامة، وقد يساعد اعتماد هذا النهج الولايات المتحدة على سد فجوة التوقعات في هذه المعايير من أجل استعادة نقطة القوة الأكبر لأسواق رأس المال – الموثوقية.

الفصل الثالث:

الطريق نحو معايير محاسبية عالمية عالية الجودة

تمهيـــــد

"إذا كان أحدهم يكتب تاريخًا للأسواق المالية الأمريكية، فسيكون رهانا كاسبا على أن الابتكار الأكثر أهمية في تشكيل تلك الأسواق كان فكرة مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا...نحن بحاجة إلى مرجع مماثل دوليًا". (Larry Summers، وزير الخزانة الأمريكي السابق، 1998)

تاريخياً، اهتم المشاركون في أسواق رأس المال بتطوير معايير محاسبية متوافقة وعالية الجودة وتضمن إمكانية مقارنة المعلومات المالية عبر الأسواق المالية العالمية. لكن بدت التحديات التي تواجه تحقيق مثل هذا الهدف مستعصية لوقت طويل. على الرغم من أن المعايير الدولية كانت متاحة منذ منتصف السبعينيات، لكنها لم تكن واسعة الاستخدام في أسواق رأس المال الرئيسة. علاوة على ذلك، كان يُنظر إلى هذه المعايير على أنها أقل جودة عند مقارنتها بمعايير المحاسبة الأخرى الأكثر شيوعًا، وتحديداً معايير المحاسبة الأمريكية. وبحلول أواخر التسعينيات، أكدت العولمة على ضرورة وجود معايير محاسبية دولية، كما أن إنشاء مجلس IASB فتح الباب أمام المزيد من التطورات الدولية، أهمها تحقيق القبول في الاتحاد الأوروبي.

في الوقت نفسه هزت الفضائح المحاسبية ثقة المستثمرين في معايير المحاسبة الأمريكية. وكان واضحا أن التغييرات المحاسبية ستكون عنصراً ضرورياً في بيئة ما بعد Enron. حيث توقع المتخصصون في إعداد التقارير المالية أن تنشر هيئة SEC قانونا يفرض - أو يسمح على الأقل- على شركات المساهمة العامة الأمريكية التحول نحو المعايير الدولية، لكن ذلك لم يحدث. بدلا من ذلك طلبت هيئة SEC من المجلسين IASB- FASB العمل على الوصول إلى تقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية والذي انطلق رسميا باتفاقية عام 2002. كانت هذه الاتفاقية علامة فارقة في الطريق نحو لغة محاسبية مشتركة لإعداد التقارير المالية.

سيتم في هذا الفصل التطرق للعناصر التالية:

- ✓ **المبحث الأول: تطورات مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية؛**
- ✓ **المبحث الثاني: إنجازات مشروع تقارب المعايير الدولية والمعايير الأمريكية؛**
- ✓ **المبحث الثالث: هدف المجموعة الواحدة بين المثالية والواقعية.**

المبحث الأول: تطورات مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

اتفق المجلسان IASB- FASB على العمل معا بشكل مشترك على تقريب وتحسين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية. كان العمل على التوافق في طبيعة المعايير المحاسبية -وتحديداً السعي للتقارب بالاستناد على المبادئ- هدفًا نهائيًا ضمنيًا ثم صريحًا في وثيقتين أساسيتين: أولا مذكرة التفاهم الموقّعة عام 2002، التي وصف فيها المجلسان ما يعنيه التقارب وأساليب تحقيقه، ثم تحديد الأهداف بشكل أكثر دقة في مذكرة تفاهم أخرى صدرت عام 2006، وتم تحديثها عام 2008 بتقديم خارطة طريق واضحة. وكأي مشروع آخر، يمكن تقسيم التطورات التاريخية لهذا المشروع إلى ثلاث مراحل أساسية: الانطلاق ثم الذروة وأخيرا التراجع.

المطلب الأول: بداية المشروع والالتزام بالتقارب (2002-2006)

بدأ المجلسان FASB-IASB جهودًا غير رسمية لجعل مجموعتي المعايير أكثر توافقًا في أواخر التسعينيات، لكن مذكرة التفاهم كانت الاتفاقية الرسمية لإطلاق هذا المشروع والالتزام بتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تطوير معايير محاسبية متوافقة عالمية وعالية الجودة من خلال الاستفادة من أفضل متطلبات المعايير الدولية أو الأمريكية أو حتى المعايير الوطنية الأخرى. كما أنشأت هذه الاتفاقية أيضًا تكتيكات واسعة لتحقيق هذا الهدف: تطوير المعايير بشكل مشترك، إلغاء الاختلافات كلما أمكن ذلك والمحافظة على التقارب بمجرد تحقيقه.

الفرع الأول: مذكرة التفاهم الأولى "اتفاقية Norwalk"

تم الاتفاق على التقارب بعد إعادة هيكلة هيئة المعايير الدولية، وتحويل لجنة IASC إلى مجلس IASB عام 2001. على عكس اللجنة السابقة التي غالبًا ما تم انتقادها بسبب الافتقار إلى الاستقلالية وقلة المصادر الكافية للتمويل ونقص الخبرة؛ تمكّن مجلس IASB من تكوين صورة إيجابية واستقرار مالي وقدرة على تطوير مجموعة شاملة ومتسقة من المعايير المعترف بها دوليًا، ما أدى إلى تحسين سمعته خاصة في الولايات المتحدة.

وقّع المجلسان الدولي والأمريكي اتفاقية تقارب طويل الأجل بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية في أكتوبر 2002، والمعروفة باسم "اتفاقية Norwalk " (نسبة إلى المدينة الأمريكية حيث مقر مجلس FASB). تعبّر هذه الاتفاقية عن التزام المجلسين ببذل أقصى الجهود من أجل تطوير معايير عالية الجودة ومتوافقة في أقرب وقت ممكن، وتنسيق برامج العمل المستقبلية لضمان الحفاظ على التوافق بمجرد تحقيقه.[1] تتمتع معايير المحاسبة الأمريكية بتاريخ طويل وتوفّر الكثير من القواعد التي تعالج قضايا معقّدة من

[1] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 511.

شأنها أن تكون مفيدة في تطوير المعايير الدولية. من جهته، يقدم مجلس IASB إطارًا قائمًا على المبادئ والذي سيكون ذا فائدة لمجلس FASB في جهوده لجعل المعايير الأمريكية أكثر استنادًا إلى المبادئ. تم الاتفاق على أن كلتا المجموعتين من المعايير ستتقارب في إطار نظام قائم على المبادئ المتوافقة. بمجرد تحقيق درجة مقبولة من التقارب، تأتي الخطوة المنتظرة وهي اعتماد الولايات المتحدة للمعايير الدولية؛ ما يجعل الهدف الذي طال انتظاره في متناول اليد.[1] من أجل ذلك، وافق المجلسان على ما يلي: [2]

أ. تنفيذ مشاريع فرعية قصيرة الأجل، بهدف إزالة مجموعة متنوعة من الفروق الفردية بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية؛

ب. إزالة الاختلافات المتبقية بين مجموعتي المعايير انطلاقا من تاريخ 1 جانفي 2005، من خلال تنسيق برامج العمل المستقبلية في إطار مشاريع رئيسة منفصلة ومتزامنة؛

ج. مواصلة التقدم في المشاريع التي تم الالتزام بها؛

د. تشجيع الهيئات التفسيرية التابعة لهما على تنسيق الأنشطة.

الفرع الثاني: الالتزام المبدئي بالمشروع

وافق المجلسان على تخصيص الموارد اللازمة لإتمام هذا الالتزام الطموح. وتم الاتفاق أيضًا على إصدار مسودات عرض للتعديلات المقترحة على مجموعتي المعايير، تعكس الحلول المشتركة للاختلافات المحددة، وإدراجها ضمن المشاريع قصيرة المدى خلال عام 2003. ويكون تنفيذ عملية التقارب على المستويين التاليين: [3]

أولا-مستوى الإطار المفاهيمي:

الأهداف الرئيسة لتطوير الإطار المفاهيمي المشترك هي: (أ) معالجة بعض القضايا المفاهيمية التي تُركت دون حل في الأطر الحالية بما في ذلك القضايا المتعلقة بالقياس والملاءمة مقابل الموثوقية، (ب) تعديل التوجهات الموجودة بناءً على تجارب المجلسين في تطبيق المفاهيم الحالية، (ج) تحديث التوجهات الموجودة لتعكس التطورات في بيئة الأعمال التجارية والمالية.[4] هذا المشروع المشترك لمراجعة وتقارب الأطر المفاهيمية له أهمية حاسمة في نجاح العملية الكاملة للتقارب، والتي تنبع من الغرض العام من الإطار المفاهيمي، والمتمثل في

[1] Assma M. Sawani (2016), **Essays on the U.S. GAAP-IFRS Convergence Project, the Nature of Accounting Standards, and Financial Reporting Quality,** A dissertation of Doctor of Philosophy in Business Administration, Florida International University, P. 19.

[2] IASB/FASB (2002), **Memorandum of Understanding "The Norwalk Agreement**", retrieved from https://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Document_C&cid=1218220086560&d=&pagename=FASB%2FDocument_C%2FDocumentPage , consulted (05/12/2017), P. 01.

[3] Ibid, P. 02.

[4] IASB/FASB (2004), **FASB and IASB hold joint meeting**, retrieved from https://www.fasb.org/articles&reports/fasb&iasb_joint_mtg_tfr_nov2004.pdf, consulted (09/03/2018).

توفير أساس متين لكل المعايير، واستجابة للانتقادات السائدة بأن الأطر الموجودة بحاجة إلى تحسين. بالإضافة إلى أن الاختلافات بينهما قد تعيق تطوير معايير جديدة ضمن المشاريع المشتركة الحالية والمستقبلية وبالتالي عرقلة إكمال مشروع التقارب.[1]

ثانيا-مستوى المعايير:

يتم إجراء التقارب على مستوى المعايير من خلال نوعين من المشاريع: (أ) المشاريع المشتركة، التي يقوم فيها كلا المجلسين بتقاسم الموارد والعمل معاً، و (ب) المشاريع قصيرة الأجل، والتي تقوم على الاستفادة والاختيار بين أفضل الحلول للمشاكل المحاسبية والمتوفرة في إحدى المجموعتين من المعايير. وتعتبر هذه المشاريع قصيرة الأجل نموذجية للفترة الأولى من عملية التقارب.[2]

المطلب الثاني: ذروة مشروع التقارب (2006-2016)

في الأعوام الثلاثة التي تلت الاتفاقية الأولى، لم يتم إحراز أي تقدم يذكر ولم يقدم المجلسان مزيدًا من التفاصيل حول ما تعنيه عملية التقارب من حيث الأهداف القابلة للتنفيذ. في ذلك الوقت كان الاعتقاد السائد هو أن التقارب سيستغرق بضع سنوات من المناقشة والحلول الوسط التي تؤدي إلى توافق. وقد حدثت خلال نفس الفترة تغيرات سريعة وكثيرة، أهمها الاعتماد المتزايد للمعايير الدولية، والتي أدت إلى توسيع نطاق الاهتمام الدولي بها وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

الفرع الأول: مذكرة التفاهم الثانية عام 2006

في أواخر عام 2006، أصدر المجلسان مذكرة تفاهم (Memorandum of Understanding, MoU) قدّمت خارطة طريق محددة لأول مرة. بدلاً من توجّه المعايير الدولية نحو المعايير الأمريكية أو العكس، رسمت مذكرة التفاهم اتجاها نحو نقطة واحدة تتمثل في الوصول إلى معايير متوافقة وذات جودة عالية.[3] كما تم التأكيد على الهدف المشترك وهو أن "مجموعة مشتركة من المعايير العالمية عالية الجودة" تظل الأولوية الاستراتيجية طويلة الأجل، واتفق المجلسان على المبادئ التالية:

- ✓ يمكن تحقيق التقارب بشكل أفضل من خلال تطوير معايير مشتركة عالية الجودة مع مرور الوقت؛

[1] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 512.
[2] FASB (2004), **FASB and IASB Discuss Plans for the Future**; retrieved from https://www.fasb.org/articles&reports/fasb&iasb_future_plans_tfr_may2004.pdf ; consulted (23/09/2017).
[3] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 20.

- ✓ لا يمكن اعتبار محاولة إزالة الاختلافات بين معيارين بحاجة أصلا إلى تحسين أنه استخدام ملائم للموارد، بدلاً من ذلك، يجب تطوير متطلبات مشتركة جديدة تُحسّن المعلومات المالية؛
- ✓ تلبية احتياجات المستثمرين بالشكل المطلوب تعني وجوب العمل على التقارب من خلال استبدال المعايير الأقل جودة بمعايير أعلى جودة.[1]

تؤكد هذه المبادئ بوضوح على أن التقارب بالنسبة للمجلسين ليس مجرد عملية لإزالة الاختلافات القائمة ومنع ظهور اختلافات جديدة بين المعايير، ولكنها عملية متكاملة تهدف لتحسين جودة المعلومات المالية. تم في هذه المذكرة تسطير هدف إلغاء الاختلافات الأساسية في المواضيع المدرجة في المشاريع قصيرة الأجل بحلول عام 2008. والجدول التالي يلخص هذه المشاريع:

الجدول رقم (3-1): مشاريع التقارب قصيرة الأجل

مدرجة ضمن جدول أعمال IASB	مدرجة ضمن جدول أعمال FASB
1. تكاليف الاقتراض	5. خيار القيمة العادلة
2. المنح الحكومية	6. الممتلكات الاستثمارية
3. الترتيبات المشتركة	7. مصاريف البحث والتطوير
4. التقارير القطاعية	8. الأحداث اللاحقة
9. تدهور القيمة (مشروع مشترك)	
10. ضرائب الدخل (مشروع مشترك)	

Source: IASB/FASB (2006), **A Roadmap for Convergence between IFRSs and US GAAP 2006-2008: Memorandum of Understanding between the FASB and the IASB**, retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum.html, consulted (28/02/2018), P. 01.

إن التقليص من عدد مشاريع التقارب قصيرة المدى يمكّن المجلسين من التركيز على المجالات الرئيسة (المشاريع المشتركة الرئيسة) التي تتضمن ممارسات محاسبية تحتاج إلى تحسين في كلتا المجموعتين من المعايير. الهدف بحلول عام 2008 هو إحراز تقدم جزئي فقط في المشاريع الرئيسة، لأنه من غير المنطقي -عند مراعاة مراحل البحث والتداول والتشاور والإجراءات الواجبة- إكمالها في هذه الفترة القصيرة، مع ضرورة قياس التقدم المحرز فيها خلال هذا الإطار الزمني. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية المتعلقة بهذه المشاريع يجب أن تكون متسقة مع أحد أهداف مجلس IASB، المتمثل في الحرص على توفير استقرار المعايير

[1] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 511.

للمستخدمين والمُعدّين على المدى القريب.[1] تم تحديد المواضيع المدرجة في جدول الأعمال النشط ومواضيع أخرى مدرجة في قائمة برامج البحث (قبل أن يتم إدراجها ضمن جدول الأعمال النشط)؛ وهي كالتالي:

الجدول رقم (3-2): مشاريع التقارب الرئيسة طويلة الأجل

المواضيع المشتركة ضمن جدول الأعمال النشط	المواضيع المشتركة قيد البحث
1. اندماج الأعمال	8. إلغاء الاعتراف
2. توحيد القوائم المالية	9. الأدوات المالية
3. قياس القيمة العادلة	10. الأصول غير الملموسة
4. التمييز بين الخصوم وحقوق الملكية	11. عقود الإيجار
5. التقرير عن الأداء (عرض القوائم المالية)	
6. منافع ما بعد التقاعد (بما فيها المعاشات)	
7. الاعتراف بالإيرادات	

Source: IASB/FASB (2006), Op.Cit, P. 03.

الهدف من المشاريع أعلاه هو إزالة الحاجة إلى متطلبات التسوية من المعايير الدولية إلى المعايير الأمريكية بحلول عام 2009، والتقدم في جدول أعمال المجلسين. حيث يقوم المجلسان باتباع نفس الإجراءات الواجبة المعتادة عند إضافة بنود إلى جدول الأعمال.[2]

الفرع الثاني: قرار إلغاء شرط التسوية

بناءً على التقدم الذي أحرزه المجلسان خلال عام 2007 وعوامل أخرى، قررت هيئة SEC إعفاء الشركات الأجنبية المدرجة في الأسواق الأمريكية من تقديم تسوية النتيجة الصافية وحقوق الملكية من المعايير الدولية إلى المعايير الأمريكية (ضمن نموذج F -20).[3] حتى يكون الكيان مؤهلاً لهذا الإعفاء يجب عليه استيفاء الشروط التالية:

أ. إعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية كما صدرت عن مجلس IASB وباللغة الإنجليزية (دون أي تعديلات من قبل السلطات الوطنية)؛

ب. الإشارة في الملاحق أن القوائم المالية تتوافق مع المعايير الدولية الصادرة عن مجلس IASB؛

[1] IASB/FASB (2006), **A Roadmap for Convergence between IFRSs and US GAAP 2006-2008: Memorandum of Understanding between the FASB and the IASB**, retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum.html, consulted (28/02/2018), P. P. 01-02.

[2] Ibid, P. 03.

[3] IASB/FASB (2008), **Completing the February 2006 Memorandum of Understanding: A progress report and timetable for completion,** retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum_0911.html , consulted (29/08/2018), P. 01.

ج. تقديم تقرير مدقق حسابات للتأكيد أن القوائم المالية متوافقة مع المعايير الدولية الصادرة عن مجلس IASB.[1]

استمر شرط التسوية وفق المعايير الأمريكية لعدة سنوات؛ لكن مع تزايد عدد الدول التي تطبق المعايير الدولية، لم يعد بإمكان الولايات المتحدة -على الرغم من دورها الكبير في النشاط التجاري العالمي- أن تفرض على بقية الدول التسوية وفقا لمعاييرها. من آثار هذا القرار هو أن بعض الشركات الأجنبية التي استخدمت المعايير الدولية كانت تفصح عن إيرادات أعلى من الشركات الأمريكية، فاكتسبت ميزة واضحة في السوق على بقية الشركات (بسبب مبدأ الحيطة والحذر الذي تعتمده المعايير الأمريكية بشكل أساسي عند الاعتراف بالإيرادات). وهذا ما جعل الاهتمام بالاختلافات حول الاعتراف بالإيرادات عاملاً مهما ومساهماً في مشروع التقارب ككل. هذه الخطوة التي اتخذتها هيئة SEC أوجدت في النهاية تفويضًا وعلامة بارزة لمشروع التقارب.[2] كان يبدو أن تحول الولايات المتحدة إلى استخدام المعايير الدولية بحلول عام 2014 هو أمر محتمل جدا، ومسألة وقت ليس أكثر.[3]

الفرع الثالث: تحديث مذكرة التفاهم الثانية عام 2008

في اجتماعهما المشترك عام 2008، أكّد المجلسان مرة أخرى على الالتزام بتطوير معايير مشتركة عالية الجودة، واتفقا على مسار لاستكمال المشاريع المبرمجة في مذكرة التفاهم، وعلى مواعيد الإنجاز المتوقعة.[4] وعلى أساس ذلك تم إصدار تحديث لمذكرة التفاهم الموقعة عام 2006 لحوصلة التقدم المحرز ولتحديد أهداف التقارب حتى عام 2011.[5] قدمت هذه المذكرة إطارًا عمليًا لإنجاز مشاريع التقارب قصيرة وطويلة الأجل (الرئيسة) بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي المشترك.[6]

أولا- مشاريع التقارب قصيرة المدى:

تندرج ضمن هذه المشاريع المواضيع التي تتميز بوجود اختلافات بسيطة ومحددة يمكن إلغاؤها بسهولة. مع مرور الوقت، بدا أن التقدم على طريق التقارب كان يتم بوتيرة بطيئة. أشار تحديث مذكرة التفاهم إلى أنه

[1] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 21.
[2] Anne B. Fosbre, Ellen M. Kraft, Paul B. Fosbre (2009), **The Globalization of Accounting Standards: IFRS Versus US. GAAP,** Global Journal of Business Research, 3(01), P.P. 61, 66-68.
[3] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 21.
[4] IASB/FASB (2008), Op.Cit, P. 01.
[5] FASB (2013), **Comparability in International Accounting Standards—A Brief History,** retrieved from https://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Page&cid=1176156304264&d=&pagename=FASB%2FPage%2FSectionPage#The_2000s , consulted (17/09/2018).
[6] IASB/FASB (2008), Op.Cit, P. 01.

من بين عشرة مشاريع قصيرة الأجل محددة عام 2006، أربعة منها فقط تم إنجازها، ولا تزال ثلاثة جارية كان من المتوقع الانتهاء منها بحلول عام 2009، وتم تأجيل ما تبقى من مشاريع إلى حين الانتهاء من المشاريع الجارية.

الجدول رقم (3-3): حالة تقدم المشاريع قصيرة الأجل عام 2008

المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الإنجاز	المشاريع المؤجلة
1. تكاليف الاقتراض	5. الترتيبات المشتركة	8. الممتلكات الاستثمارية
2. خيار القيمة العادلة	6. ضرائب الدخل	9. المنح الحكومية
3. التقارير القطاعية	7. الأحداث اللاحقة	10. تدهور القيمة
4. مصاريف البحث والتطوير (منجز جزئيا)		

Source: IASB/FASB (2008), **Completing the February 2006 Memorandum of Understanding: A progress report and timetable for completion,** retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum_0911.html , consulted (29/08/2018), P. 02.

ثانيا- المشاريع المشتركة الرئيسة:

بالنسبة للمعايير التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة وللحالات التي لم تعالجها المعايير سابقا، عمل المجلسان على تطوير معايير مشتركة جديدة قائمة على المبادئ. تم تحديد هذه المشاريع بأنها "المشاريع المشتركة الرئيسة"؛ حيث نصّ تحديث مذكرة التفاهم عام 2008 على تاريخ إنجاز طموح قبل عام 2011 لجميع المشاريع المدرجة.[1]

في المواضيع الرئيسة المحددة، قام المجلسان بإنجاز مشروع واحد فقط يتعلق بموضوع اندماج الأعمال وإصدار معايير متقاربة عام 2008، كما تم التوصل إلى استنتاجات متماثلة حول بعض المواضيع وتأجيل مشاريع أخرى مثل موضوع الأصول غير الملموسة. وفي مجالات أخرى، تابع المجلسين تقدم كل منهما الآخر من أجل تقليل الاختلافات على المدى القريب وتسهيل تطوير معايير مشتركة على المدى البعيد. فيما يتعلق بالعمل المشترك حول الإطار المفاهيمي، سلّط المجلسان الضوء على جهودهما المستمرة في معالجة القضايا المتعلقة بطرق القياس المستخدمة (بما في ذلك التكلفة والقيمة العادلة).[2]

خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية لعام 2008، رسم مؤيدو التقارب في الولايات المتحدة صورة أكثر تفاؤلا. وفي هذا المناخ، وضعت هيئة SEC خارطة طريق مقترحة لتحديد تاريخ مبدئي لتحول الشركات الأمريكية إلى المعايير الدولية بحلول عام 2014.[3] في الواقع، سارت عملية التقارب أبطأ مما كان متوقعا، كما تحّول موقف

[1] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 20.
[2] IASB/FASB (2008), Op.Cit, P.P.02-04.
[3] Ayoub Sunna (2011), **"Condorsement" – New Path to IFRS**, Marcum Accountants Advisors, retrieved from https://www.marcumllp.com/insights/condorsement-new-path-to-ifrs consulted (28/11/2019).

العديد من أصحاب المصالح في الولايات المتحدة بسبب المخاوف المتعلقة بالإطار الزمني المقترح لعملية التحول من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الاعتقاد بقصور المعايير الدولية فيما يخص بعض القضايا المحاسبية الهامة.[1] حيث أثّرت الأزمة المالية على الرغبة في إحداث تغيير جذري في مرجعية إعداد القوائم المالية في الولايات المتحدة.[2] في أعقاب هذه الأزمة، قرر المجلسان FASB- IASB تركيز الجهود على تحسين المعايير في مجالات ثلاث رئيسة مدرجة وهي: الاعتراف بالإيرادات، الأدوات المالية، عقود الإيجار؛ وتم فيما بعد إضافة مشروع حول عقود التأمين، وكان عام 2011 هو الموعد المحدد المتوقع للانتهاء من هذه المشاريع.[3]

الفرع الرابع: التطورات اللاحقة بعد عام 2008

بعد أكثر من عامين من الأزمة المالية، وفي بيئة تحرص على تخفيض التكاليف وتخفيف عدم اليقين، كانت مسألة تبني معايير المحاسبة الدولية من طرف الولايات المتحدة قد أخذت منحى آخر؛ فقد ظهرت بدائل أخرى وسط حالة عدم اليقين والتأجيل المستمر. فإذا كانت غالبية الدول تتبع إما نهج التقارب أو الاعتماد الكامل للمعايير الدولية، فلماذا لا يكون النهج المناسب لتحول الولايات المتحدة إلى المعايير الدولية مزيجا بين المنهجين؟ شبّه الكثيرون هذا النهج بالخطة -ب- والتي ستكون حلا وسطا يسمى نهج الاعتماد التقاربي "Condorsement".[4] تم اقتراح هذا المدخل الهجين أول مرة عام 2010؛ وهو تركيب من كلمتي التقارب « Convergence» والاعتماد « Endorsement». ينص هذا المنهج على مواصلة المجلسين العمل على مشاريع التقارب المدرجة مع الاستمرار في تطبيق المعايير الأمريكية ولكن بصورة أكثر توافقا مع المعايير الدولية من خلال تنفيذ تدريجي للتقارب يتبعه الاعتماد.[5] من شأن ذلك المساعدة على ضمان ملائمة أكثر للمعايير الحالية بالنسبة للشركات الأمريكية، لأن كل معيار سيتم اعتماده على حدة. وعندما يصدر مجلس IASB معايير جديدة، يدرس مجلس FASB إمكانية اعتمادها أو التقارب معها.[6]

عام 2011، أصدرت هيئة SEC خطة عمل بغرض تحديد مجموعة من المسائل الواجب أخذها في الحسبان عند دمج المعايير الدولية في نظام التقارير المالية الأمريكي. شملت تلك المسائل الآثار المحتملة لتطبيق المعايير الدولية على الشركات الأمريكية، العمل على تعزيز ثقافة المستثمرين بخصوص هذه المعايير ودراسة تأثير التغييرات المحاسبية على البيئة التنظيمية في الولايات المتحدة بما في ذلك حوكمة الشركات والمسائل

[1] Xiaoli Ortega (2017), **A Review of IFRS and U.S. GAAP Convergence History and Relevant Studies,** International Business Research; 10 (9), Published by Canadian Center of Science and Education, P. 34.

[2] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 418.

[3] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 22.

[4] Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.

[5] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 419.

[6] Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.

القانونية.[1] في نفس العام، قدّم المجلسان تقريرا بشأن التقدم المحرز في برنامج العمل مع تمديد الجدول الزمني للمشاريع ذات الأولوية إلى ما بعد جوان 2011 لإتاحة المزيد من العمل والتشاور مع أصحاب المصالح بشكل أكثر اتساقا مع الإجراءات الواجبة المفتوحة والشاملة.[2]

يرجع هذا التأخير إلى بداية ظهور خلافات في عملية التقارب والمتعلقة بالتناقض الموجود بين مدخلي القواعد والمبادئ. من بين المجالات الأربع ذات الأهمية الكبرى المحددة عام 2008 والتي كان متوقعا استكمالها بحلول عام 2011، تم إحراز تقدم ملحوظ فقط في معيار الاعتراف بالإيرادات، حيث اختلف المجلسان فيما يتعلق بمعايير عقود الإيجار والأدوات المالية وعقود التأمين. في هذه المجالات الثلاث، كان الخلاف الأساسي نتيجة إصرار مجلس IASB على اتباع نهج أوسع يقوم على المبادئ، في حين اعتبر مجلس FASB أن هذه المجالات المعقّدة تحتاج إلى توجيهات وهيكلة أكثر تفصيلاً لتلبية احتياجات أصحاب المصالح الأمريكيين.[3]

ابتداء من عام 2012 بدأت الأمور بالتعقّد، فقد أدت تداعيات الأزمة المالية وتغيير تشكيلة هيئة SEC إلى تراجع مسألة اعتماد الولايات المتحدة للمعايير الدولية إلى الخلف. بعد تأخير مدته ثلاث سنوات، أصدرت الهيئة أخيرًا تقريرها الشامل للنظر في القضايا ذات الصلة خاصة توقيت وكيفية تحويل نظام التقارير المالية الأمريكي إلى المعايير الدولية.[4] نص هذا التقرير على أن التحديات الماثلة على طريق اعتماد المعايير الدولية كانت أكبر مما كان متوقعًا في البداية. ولم يرد فيه أي قرار بشأن تبني المعايير الدولية، أو التقارب معها أو إقرارها أو حتى المدخل الهجين«Condorsement».[5]

وردت عدة بنود في التقرير، بداية من الاعتراف بالتحسّن في جودة المعايير الدولية وتعديد نقاط قوتها، مرورا بتسليط الضوء على إنجازات عملية التقارب. ومع ذلك، ظل التقرير صامتًا بشأن الاعتماد النهائي للمعايير الدولية، ولم يقترح أي جدول زمني أو خارطة طريق أخرى للتقارب بعد عام 2012. علاوة على ذلك، أشار التقرير صراحةً إلى أن المعايير الأمريكية هي الأكثر جودة لاحتوائها الحجم الملائم من إرشادات القطاعات والاستثناءات اللازمة لإعداد تقارير مالية سليمة وملائمة للبيئة الأمريكية لتعمل على النحو الأمثل؛ وهو ما تفتقر إليه المعايير الدولية التي تقوم على مبادئ عامة وتوجيهات أقل واستثناءات محدودة.[6]

[1] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 419.

[2] FASB (2013), Op.Cit.
[3] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P.P. 22-23.
[4] FASB (2013), Op.Cit.
[5] Xiaoli Ortega (2017), Op.Cit, P. 35.
[6] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P.P. 23-24.

المطلب الثالث: تراجع مشروع التقارب (2016-2018)

بدأ برنامج التقارب بين المجلسين بالتزامات كبيرة وطموحة لكنه لم يستمر بنفس الوتيرة، فقد أخذ في التباطؤ بداية من عام 2013، ولم يتم إصدار أي معايير متقاربة بعد عام 2016. اقتصرت الأنشطة الحالية والخطط المستقبلية للمجلسين على الاجتماعات والنقاشات من دون اتخاذ أي قرارات بشأن المشاريع المتبقية أو إنهاء التقارب بشكل رسمي. حيث أدرك مجلس FASB التحديات التي يجب مواجهتها من جانبه، وتحديداً العمل على تحسين جودة التقارير المالية واتساقها في أسواق رأس المال الأمريكية.

الفرع الأول: الوضعية الحالية لمشروع التقارب

بحلول نهاية عام 2016، تطرّق المجلسان FASB- IASB لمعظم المشاريع المشتركة المبرمجة من جهة؛ ومن جهة أخرى، كانت المعايير الدولية تتقدم من خلال تحقيق اعتماد دولي متزايد من طرف أكثر من مائة دولة. لكن الولايات المتحدة لم تقرر السماح لشركاتها المحلية باعتماد المعايير الدولية على غرار الدول الأخرى. في البداية كانت هيئة SEC تدعم علنًا في خطتها الاستراتيجية مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة لتلبية احتياجات المستثمرين في كل الأسواق، إلا أنها لم تتخذ أي قرار رسمي بشأن ذلك، وليس متوقعا اتخاذ هذا القرار في المستقبل القريب. من جهته وضع مجلس FASB جدول أعمال خاص به فقط، وأصبح يصدر إرشادات فنية للكيانات المحلية. ولذلك، فإن توسيع دائرة الاختلاف، بدلاً من التقارب، هو ما يحدث في هذه الفترة.[1] لكن بقيت بعض الأنشطة المشتركة البسيطة بين المجلسين نشطة خلال عام 2018، وكانت على النحو التالي:

أ. العديد من المؤتمرات الدورية تم عقدها من طرف المجلسين لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك؛

ب. عقد المجلسان اجتماعاً مشتركاً بمقر مجلس IASB في لندن لمناقشة مواضيع: التقارير القطاعية، تقارير الأداء المالي، إطار الإفصاح، الإفصاحات عن قياس القيمة العادلة ومراجعتها بعد التنفيذ، الشهرة وتدهور القيمة، تنفيذ معايير الاعتراف بالإيرادات وعقود الإيجار، الإطار المفاهيمي، التمييز بين الخصوم وحقوق الملكية، تحسين المعالجة المحاسبية لاقتناء الأصول واندماج الأعمال.

ج. مشاركة المجلسين أيضا في المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة (Accounting Standards Advisory Forum, ASAF) في لندن التابع لمجلس IASB (والذي تم إنشاءه عام 2014، والغرض منه هو تقديم المشورة لمجلس IASB أثناء تطويره للمعايير الدولية).[2]

---

[1] Xiaoli Ortega (2017), Op.Cit, P. 35.

[2] FASB (2018), **Report of the FASB Chairman April 1, 2018 through June 30, 2018**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage&cid=1176171125955 ; consulted (13/09/2019), P.P. 06-07.

الشكل رقم (3-1): أهم محطات مشروع التقارب الدولي-الأمريكي خلال الفترة 2002-2018

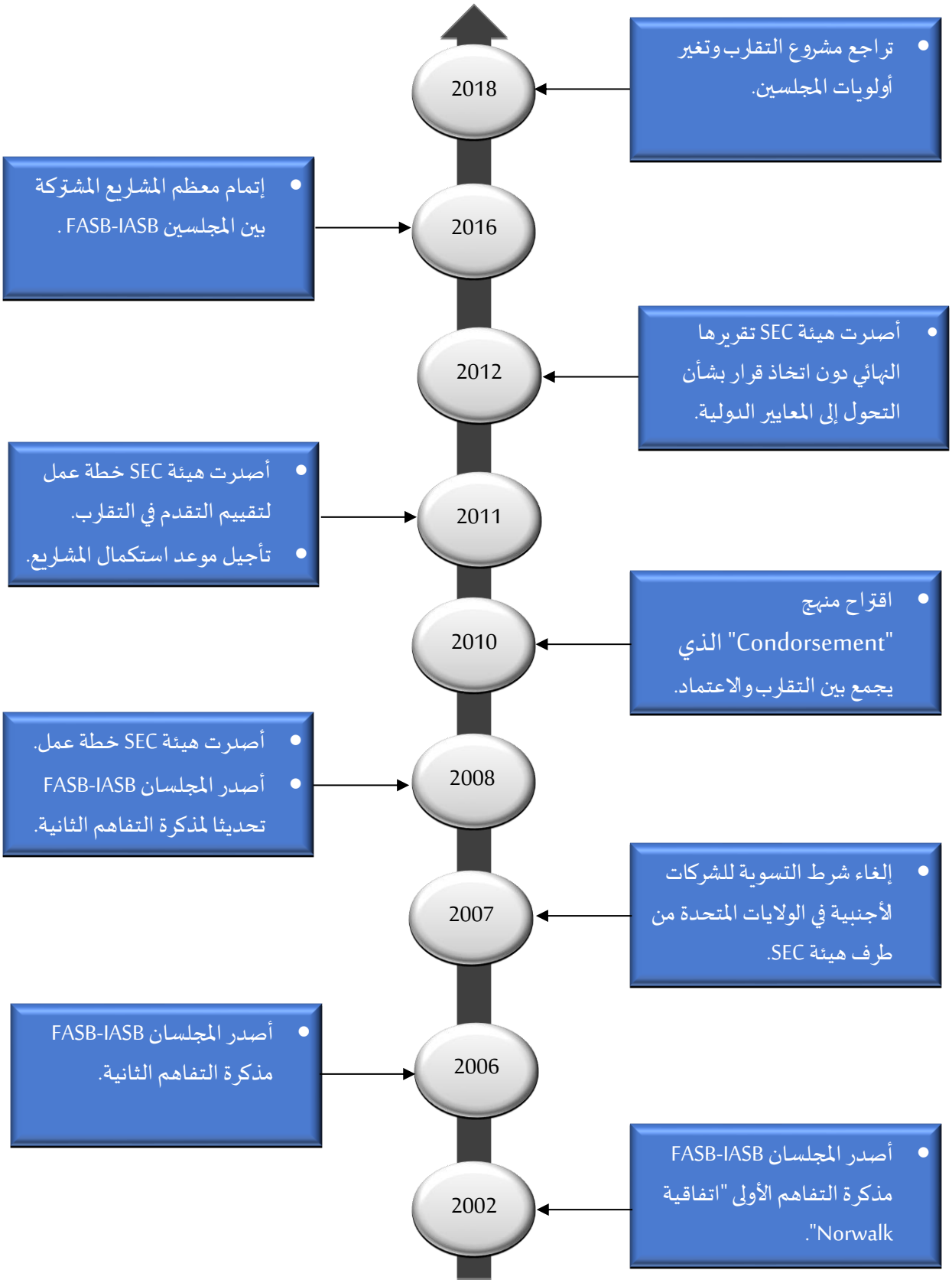

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

الفرع الثاني: الخطط المستقبلية لمشروع التقارب

تغيرت أولويات المجلسين بشكل ملحوظ وخاصة مجلس FASB الذي أتخذ هدفا أساسيا له وهو تطوير وتحسين المعايير الأمريكية لمستخدميها داخل وخارج الولايات المتحدة، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار النظر في فرص التقارب مع المعايير الدولية عندما يكون ذلك ممكنًا، مع إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة مع مجلس IASB للبحث في مشاريع كلا المجلسين، وتشارك الأنشطة البحثية لمعرفة إمكانية مواصلة التقدم نحو معايير محسّنة ومتوافقة.

يخطط المجلسان لعقد اجتماعات أخرى في لندن لمناقشة المشاريع المشتركة، بما في ذلك تقارير الأداء، تقارير الإفصاح، الخصوم وحقوق الملكية. على مدار السنوات الخمس الماضية، تم أيضا تحسين المعايير الدولية من خلال العضوية في المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة (ASAF). في اجتماعات هذا المنتدى، بقي مجلس FASB يشارك الأفكار ووجهات النظر حول مشاريع مجلس IASB؛ باعتبار أن مشاركة مجلس FASB فرصة مهمة لتمثيل مصالح الولايات المتحدة في عملية وضع المعايير في مجلس IASB. كما أنها فرصة قيّمة للعمل مع واضعي المعايير الآخرين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومواصلة عملية تحسين المعايير الدولية والأمريكية وغيرها من المعايير الوطنية.[1]

لماذا إذن لا تزال المعايير الدولية مهمة في الولايات المتحدة على الرغم من عدم وجود نية في اعتمادها في المستقبل القريب؟ وفقًا لهيئة SEC، يوجد حوالي 525 شركة أجنبية في الولايات المتحدة عام 2016 تقوم بتقديم تقاريرها المالية وفق المعايير الدولية دون تسوية وفقا للمعايير الأمريكية. كما أنه من المؤكد بالنسبة للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات الاهتمام بالمعايير الدولية لأن القوائم المالية المنفصلة للفروع في الدول الأخرى يتم إعدادها وفق هذه المعايير.[2] ما الذي بقي على المجلسان القيام به على صعيد التقارب؟ ليس الكثير، حيث يخطط كلا المجلسين باعتبارهما أقوى واضعي المعايير للاستمرار في التواصل مع أصحاب المصالح وإشراكهم بنشاط لتحسين متطلبات معايير المحاسبة الدولية والأمريكية وتعزيز جودة التقارير المالية. كذلك الاستمرار في مشاركة الأبحاث والحلول المحتملة لمشاكل وضع المعايير وتبادل الخبرات مع واضعي المعايير الوطنية.[3]

[1] Russell Golden (2019), **Opening Remarks: The Road to Better Financial Reporting -Reflections on Comparability and Convergence,** The CPA Journal, retrieved from https://www.cpajournal.com/2019/08/26/the-road-to-better-financial-reporting/ , consulted (12/02/2020).
[2] Xiaoli Ortega (2017), Op.Cit, P. 35.
[3] Russell Golden (2019), Op.Cit.

المبحث الثاني: إنجازات مشروع تقارب المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

في عام 2006، قام المجلسين FASB-IASB بتحديد ثلاث وعشرين (23) مشروعًا فرعيا يندرج في إطار جهود التقارب، الذي شهد جدوله الزمني تأخيرا كبيرا. تم في البداية تحديد عام 2011 كموعد للانتهاء من هذه المشاريع ليتراجع التاريخ المستهدف إلى ما بعد 2012، والمزيد من التأجيلات بعد ذلك. لكن على العموم، يمكن القول أنه تم قطع أشواط مهمة من خلال هذا المشروع، خاصة في فترة 2008-2013، فقد تم الانتهاء من بعض المواضيع مع تقارب كبير، مواضيع أخرى مع تقارب جزئي مع استمرار وجود بعض الاختلافات، وبعض المشاريع إما توقفت أو نتج عنها صياغة معايير مختلفة، بسبب عدم توصّل المجلسين إلى توافق في وجهات النظر في نهاية المطاف. بالإضافة إلى وجود مواضيع أخرى تم تأجيلها من أجل التركيز أكثر على المواضيع ذات الأولوية العالية.

المطلب الأول: المواضيع المتقاربة

بحلول عام 2016، تم تحقيق التقارب بشكل أساسي في العديد من المجالات التي صُنفت على أنها رئيسة ضمن جدول أعمال المجلسين، بما في ذلك: الإيرادات، اندماج الأعمال، قياس القيمة العادلة. بالإضافة إلى مواضيع أخرى صُنفت ضمن المشاريع قصيرة الأجل لتعالج اختلافات فردية وبسيطة. لكن في العديد من هذه المواضيع، توصل المجلسان إلى استنتاجات مختلفة في بعض التفاصيل أثناء المداولات. لذلك، حتى بعد اكتمال هذه المشاريع، سيستمر وجود بعض الاختلافات البسيطة.

الفرع الأول: المواضيع الرئيسة المتقاربة

أولا-اندماج الأعمال:

أصدر المجلسين IASB- FASB معايير متقاربة إلى حد كبير في موضوع اندماج الأعمال في ديسمبر 2007 وجانفي 2008 على التوالي. أكمل كلا المجلسين مراجعات ما بعد التطبيق (Post-Implementation Reviews, PIRs) لهذه المعايير وتم حل عدة مسائل ضيقة النطاق بشكل منفصل.[1] تمثل الإرشادات المتقاربة لاندماج الأعمال في المعايير الأمريكية (المعيار ASC 805) والمعايير الدولية (المعيار IFRS 3) أول تتويج لمشروع متقارب. وفقًا للمعيارين ASC 805 و IFRS 3، تتم محاسبة جميع عمليات اندماج الأعمال باستخدام طريقة الشراء. عند

[1] Ernst & Young (2016), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifrs--the-basics---october-2016 consulted (23/09/2018), P.18

السيطرة على كيان آخر، يتم قياس المعاملة الأساسية بالقيمة العادلة. على الرغم من أن المعايير الجديدة متقاربة بشكل كبير، إلا أن بعض الاختلافات لا تزال موجودة،[1] بما في ذلك:

- ✓ قياس الشهرة (يسمح مجلس IASB بطريقة الشهرة الكاملة أو الحصة النسبية. مجلس FASB يسمح بطريقة الشهرة الكاملة فقط)؛
- ✓ المستوى الذي يتم عنده فرض اختبار تدهور قيمة الشهرة.[2]

في جانفي 2017، أصدر مجلس FASB التحديث ASU 2017-01 لتوضيح بعض جوانب تعريف الأعمال التجارية من أجل مواءمتها بشكل أفضل. على الرغم من أن تعريف الأعمال التجارية متقارب، إلا أن تطبيق التعريف يختلف حسب مجموعتي المعايير. أصدر مجلس IASB أيضًا مسودة عرض حول تعريف الأعمال التجارية كاستجابة للنقاشات التي أثارتها مراجعات ما بعد التطبيق. وعلى الرغم من أن هذه التعديلات ليست ضمن مشروع مشترك، إلا أن مقترحات المجلسين كانت متقاربة بشكل كبير.[3]

ثانيا-قياس القيمة العادلة:

الهدف من هذا المشروع هو توفير إرشادات للكيانات حول كيفية قياس القيمة العادلة للأصول والخصوم عندما تتطلب معايير أخرى ذلك. تم إضافته إلى جدول الأعمال النشط في سبتمبر 2005. عام 2006 أصدر مجلس FASB البيان SFAS 157 قياس القيمة العادلة.[4] وفي 2011، أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 13 بنفس العنوان وبنفس المتطلبات، وتم اعتباره مكافئًا فعليًا لمعيار SFAS 157 (الذي تم تدوينه لاحقا في المعيار ASC 820).[5]

ثالثا-الاعتراف بالإيرادات:

تم إدراج مشروع الإيرادات بشكل مشترك بين المجلسين FASB-IASB من خلال اتفاقية Norwalk عام 2002، وقد كان المعلم الأولي المحدد لهذا المشروع هو إصدار اقتراح مشترك حول هذا الموضوع في عام 2008. في عام 2009، جدّد المجلسان اتفاقهما بشأن هذا الموضوع وتكثّفت الجهود المشتركة.[6] تم إصدار مسودة عرض

---

[1] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 15

[2] Paul Pacter (2013). **What have IASB and FASB convergence efforts achieved?** Retrieved from https://www.journalofaccountancy.com/issues/2013/feb/20126984.html , consulted (06/03/2017), P. 01.

[3] Ernst & Young (2018), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifrs--the-basics---february-2018, consulted (12/11/2019), P. 17.

[4] Deloitte. (2012), **Fair value measurement**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/fvm , consulted (19/08/2018).

[5] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02.

[6] Lisa Baudot (2014), Op.Cit, P.P. 48-49.

عام 2010 تتضمن صياغة متطابقة تقريبًا. بعد ذلك، في نوفمبر 2011، أعاد المجلسان عرض الاقتراح في مسودة عرض مشتركة معدّلة مع بعض الاختلافات في الصياغة، ولكن بنفس المبادئ والمعالجات المحاسبية الجوهرية.[1]

أصدر المجلسان معايير الاعتراف بالإيرادات في ماي 2014 والتي حلّت محل جميع توجيهات الإيرادات تقريبًا، بما في ذلك التوجيهات الخاصة بالقطاعات والمعاملات في كلتا المجموعتين من المعايير. في الآونة الأخيرة، قام المجلسان بتعديلات إضافية لمعالجة العديد من قضايا التطبيق التي أثارها أصحاب المصالح، ولم يتفقا على طبيعة وحجم جميع هذه التغييرات على معايير الإيرادات.[2]

الفرع الثاني: المواضيع الثانوية المتقاربة

أولا- تكاليف الاقتراض:

في جانفي 2009، قام مجلس IASB بتعديل معيار IAS 23 حول تكاليف الاقتراض بإدراج مطلب الرسملة (على غرار المعايير الأمريكية).[3] وبالتالي تقارب الموضوع الفرعي في المعايير الأمريكية ASC 835-20 الفائدة - رسملة الفائدة، مع المعيار الدولي IAS23 المعدّل، وأصبح كلاهما يتطلب رسملة تكاليف الاقتراض (مصاريف الفائدة وغيرها) والتي يمكن ربطها مباشرة باقتناء أو إنشاء أصل مؤهل. يتم تعريف الأصول المؤهلة بالمثل في كلا النموذجين المحاسبيين؛ ومع ذلك، بقيت اختلافات في كيفية تحديد وقياس تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.[4]

ثانيا- تصحيح الأخطاء:

يقوم كل من المعيار ASC 250 حول التغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، ومعيار IAS 8 حول السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، بمحاسبة التغيرات في القيمة المتبقية والعمر الاقتصادي النافع باعتبارها تغييرات في التقديرات المحاسبية تتطلب معالجة مستقبلية.[5] من أجل التقارب بشكل أكبر، عدّل مجلس IASB معيار IAS 8 بإدراج مطلب إعادة صياغة القوائم المالية(Restatement of Financial Statements)، لكنه أضاف استثناء عدم قابلية التطبيق (Impracticability exception) وهو غير موجود ضمن المعايير الأمريكية. ومع ذلك أصبح المعياران متقاربين على نطاق واسع.[6]

[1] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 04.
[2] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 47.
[3] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 01.
[4] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 21.
[5] Ibid, P. 21.
[6] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P.01.

ثالثا-ربحية السهم:

في أوت 2008، أصدر مجلس IASB تعديلات مقترحة على معيار IAS 33 حول ربحية السهم، وفي مارس 2016، أصدر مجلس FASB التحديث ASU 2016-09 بعنوان تحسينات على محاسبة المدفوعات على السهم للموظفين. تقوم الكيانات التي يتم تداول أسهمها العادية علنًا في الأسواق العامة، بالإفصاح عن نفس المعلومات حول ربحية السهم بموجب المعيارين ASC 260 وIAS 33. يتطلب كلا المعيارين عرض ربحية السهم الأساسية والمخففة (Basic and Diluted Earnings Per Share) في قائمة الدخل، ويتم استخدام طريقة إعادة شراء الأسهم لتحديد تأثير خيارات الأسهم والضمانات في حساب الربحية المخففة. وعلى الرغم من تحقيق درجة كبيرة من التقارب باستخدام أساليب متماثلة في حساب ربحية الأسهم، إلا أن هناك بعض اختلافات التطبيق التفصيلية، ولم يتم التخطيط لمزيد من التقارب في هذا الموضوع.[1]

رابعا- خيار القيمة العادلة للأصول المالية:

أضاف مجلس FASB خيار القيمة العادلة إلى معاييره حول الأدوات المالية على غرار متطلبات مجلس IASB، وبذلك تم تحقيق التقارب بشكل كبير في هذا الموضوع؛ لكنه يبقى موضوعا ثانويا مرتبطا بالمشروع المشترك الرئيس والأوسع نطاقا وهو تصنيف وقياس الأدوات المالية.[2]

خامسا- التقارير القطاعية:

اعتمد مجلس IASB على النموذج الأمريكي لإعداد المعيار IFRS 8 حول التقارير القطاعية مع بعض التعديلات الطفيفة.[3] يتم تطبيق متطلبات إعداد التقارير القطاعية وفق كل من المعيار ASC 280 والمعيار IFRS 8 على الكيانات الملزمة بتقديم التقارير العامة والمستندة على "نهج الإدارة Management Approach" في تحديد القطاعات الواجب الإفصاح عنها. بذلك أصبح المعياران متقاربين إلى حد كبير، ولم يتبقى سوى اختلافات محدودة.[4]

سادسا- المدفوعات على أساس السهم:

في جوان 2016، أصدر مجلس IASB ثلاث تعديلات على المعيار IFRS 2 "المدفوعات على أساس السهم" والمتعلقة بـ (1) آثار شروط الاستحقاق على قياس المدفوعات النقدية على أساس السهم، (2) تصنيف المدفوعات على أساس السهم التي تمت تسويتها بعد اقتطاع الالتزامات الضريبية، (3) والمعالجة المحاسبية

[1] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P.P. 53-54.
[2] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02.
[3] Ibid, P. 04.
[4] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 55.

لتعديل المدفوعات على أساس السهم التي تغيّر تصنيفها من تسوية نقدية إلى تسوية بأدوات حقوق الملكية. تحقق التقارب من خلال تعديلين اثنين من هذه التعديلات مع متطلبات المعايير الأمريكية. بالتالي أصبحت المعايير الأمريكية (المعيار ASC 718، التعويضات - تعويض الأسهم، والموضوع الفرعي ASC 505-50 حقوق الملكية - المدفوعات على أساس حقوق الملكية لغير الموظفين) تتوافق إلى حد كبير مع الإرشادات الواردة في المعيار IFRS 2.[1]

سابعا- الترتيبات المشتركة:

بدأ مجلس IASB هذا المشروع أولا كمشروع بحثي بالشراكة مع مجلس معايير المحاسبة الأسترالية (Australian Accounting Standards Board, AASB)، الذي أجرى بحثًا أوليًا لمراجعة المعيار IAS 31 حول الحصص في المشاريع المشتركة، وإمكانية استبعاد طريقة التوحيد التناسبي. وركز على قضيتين رئيستين:

- ✓ تعريفات الترتيبات المشتركة والكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة؛
- ✓ طريقة (طرق) المحاسبة من طرف المستثمرين في هذه الكيانات.

في سبتمبر 2002 تقرّر النظر في تعديل المعيار IAS 31 وإدراجه كجزء من مشاريع التقارب قصيرة الأجل بين المجلسين FASB-IASB، وتحديداً للاتفاق على اعتبار شكل الترتيب هو المحدد الأساسي للمعالجة المحاسبية، وأن يتم السماح للكيان باختيار طريقة محاسبة الحصص في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة (محاسبة حقوق الملكية أو التوحيد التناسبي).[2] من سبتمبر 2002 إلى جويلية 2004، تمت مناقشة مشروع الترتيبات المشتركة عدة مرات خلال اجتماعات مجلس IASB، وأعرب الأعضاء عن وجهات نظر معارضة لطريقة حقوق الملكية. فعند تطبيق هذه الطريقة، ستتقلص الميزانية وقائمة الدخل بشكل كبير بسبب المقاصة في البيانات ويتم فقدان جزء من المعلومات. على الرغم من هذه الانتقادات، وافق مجلس IASB في ديسمبر 2005 على إزالة طريقة التوحيد التناسبي، بهدف التقارب مع المعايير الأمريكية التي تتطلب استخدام طريقة حقوق الملكية.[3] لكن التقارب لم يتحقق بشكل كامل بسبب الاختلاف الذي بقي بين الكيانات في بعض القطاعات، حيث أن المعايير الأمريكية لا تزال تنص على استخدام طريقة التوحيد التناسبي في قطاعات العقارات والصناعات الاستخراجية.

---

[1] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P.P. 48,50.

[2] Deloitte. (2012), **Joint arrangements**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/projects/completed/consol/joint-arrangements , consulted (13/09/2017).

[3] David Alexander & Al. (2011), **Reporting methods for Joint Ventures: which consequences for European listed companies?** Retrieved from https://hal.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/935843/filename/443_Alexander_Delvaille_Demerens_Le_Manh_Saccon.docx consulted (28/07/2018), P. P. 04-05.

أكمل مجلس IASB المعيار IFRS 11 الترتيبات المشتركة والذي حل محل المعيار IAS 31 في ماي 2011.[1] في مارس 2016، أصدر مجلس FASB تحديثا للمعيار ASC 323 حول الاستثمارات - طريقة حقوق الملكية والترتيبات المشتركة، الذي يلغي تطبيق طريقة حقوق الملكية بأثر رجعي وفق شروط معينة. من خلال هذا التحديث تقاربت المعايير الأمريكية أكثر مع المعايير الدولية؛ ومع ذلك، لا تزال هناك اختلافات في القياس.[2]

المطلب الثاني: المواضيع المتقاربة جزئيا

وهي المواضيع التي تم التقدم فيها نسبيا، لكن تم مواجهة صعوبة في إتمامها أو التوصل إلى استنتاجات مختلفة أو تأجيل العمل المتبقي عليها إلى فترة لاحقة؛ وتتمثل أساسا في الإطار المفاهيمي، عقود الإيجار، إلغاء الاعتراف، بالإضافة إلى مواضيع ثانوية أخرى.

الفرع الأول: المواضيع الرئيسة المتقاربة جزئيا

أولا- الإطار المفاهيمي:

بدأ المشروع بشكل رسمي عام 2004، وتم تقسيمه إلى سبعة أو ثمانية مراحل (المرحلة الأخيرة مشروطة يتم تنفيذها حسب الاحتياجات)؛[3] بهدف الوصول إلى تطوير إطار مفاهيمي مشترك يستخدم كأساس لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية بشكل متماثل. توصل المجلسان إلى القرارات الأولية التالية حول نهج المشروع:

- ✓ تركيز المشروع في البداية على المفاهيم الخاصة بكيانات الأعمال في القطاع الخاص، وفي وقت لاحق، يجب النظر في إمكانية تطبيق هذه المفاهيم على القطاعات الأخرى، بداية من المنظمات غير الهادفة للربح في القطاع الخاص؛
- ✓ ضرورة تقسيم المشروع إلى مراحل، مع التركيز الأولي على تقارب وتحسين الجوانب التي تتناول الأهداف، الخصائص النوعية، عناصر القوائم المالية والاعتراف والقياس. بالتوازي مع ذلك، ينبغي منح الأولوية لمعالجة القضايا التي من المحتمل أن تعود بفائدة على المجلسين على المدى القصير، أي القضايا الشاملة التي تؤثر على مشاريع المعايير الجديدة أو المعدلة؛
- ✓ يجب أن يكون الإطار المتقارب في شكل وثيقة واحدة، ويتضمن ملخصًا وأساسًا للاستنتاجات.[4]

[1] Paul Pacter (2013). Op.Cit. P. 03.
[2] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 14.
[3] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 512.
[4] Deloitte. (2018), **Conceptual Framework — IASB-FASB joint project**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/projects/completed/framework/framework-joint , consulted (03/12/2019).

في سبتمبر 2010، نشر المجلسان فصولًا متطابقة تقريبًا حول "الأهداف والخصائص النوعية".[1] وفقًا للخطة الأولية، كان من المفروض أن يتم الانتهاء من الإطار المفاهيمي المشترك بالكامل عام 2010. ومع ذلك، تم التقدم في هذا المشروع بشكل أبطأ من المتوقع، فقد اكتملت مرحلة واحدة فقط (من أصل سبعة على الأقل). على الرغم من هذا الإنجاز المتواضع، يمكن اعتبار هذه المرحلة المكتملة بالغة الأهمية، لأن الأهداف المحددة والخصائص النوعية هي الأساس لتقييم الطرق البديلة لحل أهم مشاكل الاعتراف والقياس، والمتضمنة في المراحل التالية من هذا المشروع. في نهاية عام 2010، قرر المجلسان تأجيل الأنشطة المتبقية بشأن مراجعة وتقارب الأطر المفاهيمية حتى الانتهاء من المشاريع الأخرى الأكثر إلحاحًا. في سبتمبر 2012، أعاد مجلس IASB تنشيط المشروع بشكل مستقل لإتمام المراحل المتبقية.[2] يلخص الجدول أدناه المراحل والخطط الموضوعة:

الجدول رقم (3-4): مراحل التقارب في الأطر المفاهيمية حتى عام 2012 والخطط المستقبلية

المرحلة	الحالة
المرحلة أ: الأهداف والخصائص النوعية	مكتملة، وتم إصدار فصلين ضمن الإطار المفاهيمي المعدل والمشترك لإعداد التقارير المالية في 28 سبتمبر 2010.
المرحلة ب: العناصر والاعتراف	سيتم إكمالها في إطار مشروع IASB المنفصل.
المرحلة ج: القياس	سيتم إكمالها في إطار مشروع IASB المنفصل.
المرحلة د: الكيان المبلّغ (المعدّ للتقارير المالية)	في مارس 2010، تم نشر مسودة عرض (ED/2010/2) "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية- الكيان المبلّغ". وسيتم استكمالها في إطار مشروع IASB المنفصل.
المرحلة هـ: العرض والإفصاح	سيتم إكمالها في إطار مشروع IASB المنفصل.
المرحلة و: الغرض والحالة	تم إيقاف العمل في هذه المرحلة مع استمرارها بالنسبة لمجلس IASB فقط. كان أحد أهداف هذه المرحلة هو الوصول إلى آراء متقاربة بشأن الهدف الثانوي للإطار وهو المساعدة في إعداد القوائم المالية (وهو غير موجود في المعايير الأمريكية).
المرحلة ز: التطبيق على الكيانات غير الهادفة للربح	تم إيقاف العمل في هذه المرحلة لأن التركيز الحالي لمجلس IASB ينصبّ على كيانات الأعمال في القطاع الخاص.
المرحلة ح: القضايا المتبقية	ليس هناك حاجة لهذه المرحلة، لأنه من المقرر تطوير المراحل السابقة وإصدارها معًا في إطار مشروع IASB المنفصل.

Source: Deloitte. (2018), **Conceptual Framework — IASB-FASB joint project**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/projects/completed/framework/framework-joint , consulted (03/12/2019).

[1] Paul Pacter (2013). Op.Cit. P. 01.
[2] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 513.

تم الانتهاء من مشروع تعديل الإطار المفاهيمي بشكل منفصل، وصدرت النسخة المعدلة الثانية الخاصة بمجلس IASB في 29 مارس 2018.[1]

ثانيا- عقود الإيجار:

من البداية كان صعبا التنبؤ بإمكانية تقارب المعايير النهائية حول هذا الموضوع، على الرغم من أن معيار IAS 17 والبيان SFAS 13 حول عقود الإيجار كانا متقاربين في عدة جوانب قبل بداية المشروع المشترك. في عام 2016، أصدر كل من المجلسين معيارًا جديدًا لمحاسبة عقود الإيجار، وهما المعياران IFRS 16 و ASC 842. في حين أن المعايير متشابهة في بعض النواحي، حيث يتطلب كلا المعيارين من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود الإيجار في الميزانية باعتبارها عقود إيجار تمويلية، إلا أنه لا تزال هناك اختلافات مهمة بين المعيارين.[2]

ثالثا- إلغاء الاعتراف بالأصول والخصوم المالية:

على الرغم من إصدار مسودة عرض مشتركة، إلا أن المجلسين لم يتمكنا في النهاية من الاتفاق على مبادئ إلغاء الاعتراف وإزالة الأصول المالية من الميزانية، ولم ينجحا في التقارب حول مبادئ إلغاء الاعتراف من الدفاتر؛ لكن نجح المجلسان جزئيا في الاتفاق على إفصاحات متسقة بشكل كبير في أكتوبر 2010.[3]

الفرع الثاني: المواضيع الثانوية المتقاربة جزئيا

أولا- العمليات المتوقفة:

أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 5 حول الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة، في حين أصدر مجلس FASB البيان SFAS 144. وهما متقاربان في توقيت تصنيف العملية على أنها متوقفة. لكن لم يتم التقارب في تعريف العمليات المتوقفة أو ما إذا كان سيتم عرضها في قائمة الدخل.[4] بعد ذلك، قام المجلسان بتأخير العمل على تقارب عرض العمليات المتوقفة؛ وقررا مبدئيًا أن تعريف العمليات المتوقفة سيكون متسقًا مع التعريف الحالي في المعيار IFRS 5، لكن لم تكن هناك تطورات أخرى حول هذا الموضوع.[5]

ثانيا-ضرائب الدخل:

قبل بداية التقارب، كانت المعايير الدولية والمعايير الأمريكية متقاربة على مبدأ طريقة الفروق المؤقتة (Temporary Differences) على الرغم من وجود اختلاف حول كيفية تنفيذ هذه الطريقة. تخلّى المجلسان عن

[1] Deloitte. (2018), **Conceptual Framework — IASB-FASB joint project**, Op.Cit.
[2] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 39.
[3] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 01.
[4] Ibid, P. 01.
[5] Ernst & Young (2012), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.coursehero.com/file/14248393/US-GAAP-vs-IFRS/ consulted (12/10/2018), P. 05.

خطط تنفيذ هذا المشروع المشترك، وقام كل مجلس بتنفيذ مشروعه بشكل منفصل. في مارس 2009، أصدر مجلس IASB مسودة عرض لاقتراح تعديلات أساسية على معيار IAS 12 حول ضرائب الدخل بهدف إزالة الإعفاءات من الاعتراف بالضرائب المؤجلة، لكن الردود بشكل عام لم تكن مشجعة.[1] في نوفمبر 2015، أصدر مجلس FASB التحديث ASU 2015-17 حول تصنيف الضرائب المؤجلة في الميزانية، الذي يلزم الكيانات بتصنيف جميع الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة على أنها غير متداولة في الميزانية بدلاً من فصل الضرائب المؤجلة إلى مبالغ متداولة وغير متداولة. بموجب هذه التعديلات أصبح كل من معيار ASC 740 حول ضرائب الدخل ومعيار IAS 12 متقاربان في العديد من الجوانب.[2]

ثالثا-الأحداث اللاحقة:

اعتمد مجلس FASB في تطوير إرشاداته بخصوص الأحداث اللاحقة على معايير التدقيق الأمريكية، وبعض من هذه الإرشادات كان متسقًا مع المعايير الدولية. لكن لاتزال بعض الاختلافات التي تخص تصنيف الخصوم المعاد تمويلها بعد تاريخ الميزانية والتاريخ الذي يجب من خلاله تقييم الأحداث اللاحقة.[3] على الرغم من الاختلاف في المصطلحات، فإن المتطلبات المحاسبية وفق المعيار ASC 855 الأحداث اللاحقة، ومعيار IAS10 الأحداث بعد تاريخ الميزانية، متشابهة إلى حد مقبول. حيث تم الاتفاق على شروط الاعتراف بالأحداث التي تقع خلال الفترة اللاحقة في القوائم المالية، وعلى كيفية الإفصاح عنه للحفاظ على القوائم المالية من التضليل؛ لكن لم يتم التخطيط لمزيد من التقارب في هذا الموضوع.[4]

[1] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02.
[2] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 40-42
[3] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 05.
[4] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P.56

المطلب الثالث: المواضيع غير المتقاربة

وهي المواضيع التي تم إدراجها في مشروع التقارب، حيث تم التوصل إلى تقارب بسيط فيها مقارنة بحجم الاختلافات الموجودة؛ أو لم يتم التوصل إلى أي تقارب، إما بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين المجلسين أو بسبب تأجيل هذا المشاريع للنظر في مشاريع أخرى أكثر أهمية. وتتمثل هذه المواضيع أساسا في: الأدوات المالية، عقود التأمين، منافع ما بعد التقاعد...بالإضافة إلى العديد من المواضيع الثانوية الأخرى.

الفرع الأول: المواضيع الرئيسة غير المتقاربة

أولا- الأدوات المالية:

على مدى الأعوام القليلة الماضية، عمل مجلس IASB على استبدال معيار IAS 39 حول الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، بمعيار مبسط ومحسّن، وقام ببناء مشروعه البديل على ثلاث مراحل أساسية. أضاف مجلس FASB مشروعًا مشابهًا، لكنه لم يتّبع نفس النهج المرحلي الذي استخدمه نظيره الدولي.[1]

- **المرحلة الأولى: التصنيف والقياس**

أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 9 حول الأدوات المالية، وبالتحديد الجزء الخاص بالأصول في نوفمبر 2009، أما الجزء الخاص بالخصوم فقد أصدره في أكتوبر 2010.[2] في أوائل عام 2012، عمل المجلسان معًا بنجاح على جوانب معينة من نماذج التصنيف والقياس. اقترح مجلس IASB بعض التعديلات على المعيار IFRS9 والتي وافق عليها المجلسان. لكن بقيت اختلافات جوهرية بين المعيار IFRS 9 المعدل والتوجهات المقترحة من طرف مجلس FASB، أهمها تصنيف وقياس الأصول المالية على أساس خصائص التدفق النقدي بالإضافة إلى نموذج الأعمال. في ظل ظروف معينة، تطبيق نموذج الأعمال في اقتراح مجلس FASB يؤدي إلى نتائج تصنيف مختلفة عند مقارنتها بمقترحات المعيار IFRS 9.[3] أصدر مجلس IASB النسخة النهائية من المعيار IFRS 9 في جويلية 2014 حيث أدخل تغييرات جوهرية على إرشادات الاعتراف وقياس الأدوات المالية.

من جانبه، اقترح مجلس FASB نموذجًا كاملًا بالقيمة العادلة، ولكنه انتقل إلى نموذج قياس مختلط يختلف عن المعايير الدولية؛ وفي جانفي 2016، أصدر تحديثا للموضوع الفرعي ASC 10-825 الأدوات المالية - عموميات، حيث يلزم الكيانات بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة والاعتراف بأي تغييرات فيها في قائمة

[1] Angela Taylor (2013), **IFRS convergence: does anybody care, and should they?** Retrieved from https://www.bermudareinsurancemagazine.com/article/irfs-convergence-does-anybody-care-and-should-they , consulted (13/11/2018).
[2] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02
[3] Angela Taylor (2013), Op.Cit.

الدخل. كما قام بإجراء تعديلات أخرى مستهدفة على متطلبات إفصاح معينة وجوانب أخرى أدت إلى زيادة فجوة الاختلاف بين مجموعتي المعايير.[1]

- **المرحلة الثانية: منهجية انخفاض القيمة**

تضمنت المرحلة الثانية من مشروع الأدوات المالية تحديد منهجية انخفاض القيمة. ارتكز القدر الأكبر من المناقشة في هذا الموضوع على انخفاض جودة ائتمان الأصول المالية. تستخدم المعايير الدولية والمعايير الأمريكية نموذج خسائر انخفاض الائتمان الفعلية بعد الاعتراف الأولي. حاول المجلسان معالجة نقاط الضعف الملحوظة على التوجيهات المتعلقة بالتأخر في الاعتراف بخسائر الائتمان.[2] حيث عملا في البداية معا على تطوير إرشادات جديدة ووافق كلاهما على اعتماد نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة الفعلية.[3] طوّر المجلسان بشكل مشترك نهج الخسارة المتوقعة باستخدام نموذج ثلاثي لانخفاض القيمة، لكن في النهاية لم يتمكنا من الوصول إلى حل متقارب، فقد اعتمد كل مجلس طريقة مختلفة لتنفيذ هذا النهج.

في جويلية 2012، واصل المجلس IASB تطوير منهجه الثلاثي حول انخفاض القيمة.[4] في جوان 2016، أصدر مجلس FASB تحديثا حول قياس خسائر الائتمان الذي يعدّل الموضوع ASC 326 حول الأدوات المالية - خسائر الائتمان والذي يحتوي على نموذج واحد مختلف كليّا عن نموذج المعايير الدولية.[5]

- **المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط**

قام مجلس IASB بتقسيم مرحلة محاسبة التحوط إلى قسمين: التحوط العام والتحوط الكلي. حيث قدم مقترحات لنهج قائم أكثر على المبادئ، وينسق محاسبة التحوط مع إدارة المخاطر بشكل وثيق. سيتعين على الكيانات التأكد من أن عمليات إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط مترابطة بما يكفي لتتمكن من الاستفادة من فرص تطبيق محاسبة التحوط.

عمل المجلسان أيضا بشكل منفصل على هذا الجزء من المشروع.[6] كان معيار IAS 39 السابق متقاربا إلى حد كبير مع المعايير الأمريكية فيما يخص محاسبة التحوط (بخلاف التحوط الكلي). لكن عندما أصدر مجلس IASB متطلبات محاسبة التحوط الجديدة، اتّسعت فجوة الاختلاف بشكل كبير عن المعايير الأمريكية.[7]

---

[1] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. P. 33-34.
[2] James R. Bond & Al. (2012), **Update on the Convergence of GAAP and IFRS**, retrieved from http://www.bondpecaro.com/images/FASB_IASB_Convergence_Article.pdf consulted (05/09/2018), P. 03.
[3] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02
[4] Angela Taylor (2013), Op.Cit.
[5] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 34.
[6] Angela Taylor (2013), Op.Cit.
[7] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02

ثانيا- عقود التأمين:

في مارس 2004، أصدر مجلس IASB بشكل مؤقت المعيار IFRS 4 حول عقود التأمين، والذي من المفترض أن يظل ساريًا حتى ينتهي المجلس من مشروعه النهائي بشأن هذا الموضوع.[1] في البداية، لم تكن عقود التأمين جزء رسميًا من مشروع التقارب، فقد تم إدراجه فيما بعد، ليتعاون المجلسان معا من أجل تقليل اتساع الاختلافات في هذا الموضوع. لم يكن الهدف بالضرورة إنشاء معايير متقاربة تمامًا، بل إجراء مراجعة شاملة وتطوير معيار مشترك عالي الجودة يتناول متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأمين؛ بالإضافة إلى قضايا هامة تتعلق بمدى ضرورة استخدام الدخل الشامل الآخر لقياس عقود التأمين والأصول المالية، وكيفية الإبلاغ عن التقلبات في قائمة الدخل وفق النماذج المقترحة.[2]

في فيفري 2014، قرر مجلس FASB الانسحاب والتخلي عن جهود التقارب بشأن عقود التأمين، وبدلاً من ذلك ركز جهوده على إجراء تحسينات مستهدفة على نموذج محاسبة التأمين الخاص به.[3] انتهى هذا المشروع المشترك مبكرا بسبب وجهات النظر المتباينة بشأن بعض القضايا المحاسبية الأساسية.[4] في ماي 2017، أكمل مجلس IASB مشروعه المتعلق بعقود التأمين بإصدار المعيار IFRS 17 الذي حل محل المعيار IFRS 4، والذي يحدد مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ضمن نطاق هذا المعيار.[5]

ثالثا- منافع ما بعد التقاعد:

المصدر الرئيس للإرشادات الخاصة بمنافع ما بعد التقاعد باستثناء المدفوعات القائمة على السهم في المعايير الدولية هو معيار IAS 19 بعنوان منافع الموظفين. بالنسبة للمعايير الأمريكية، توزعت إرشادات مزايا ما بعد التقاعد عبر خمسة معايير أهمها المعيار ASC 715 التعويضات - استحقاقات التقاعد.[6] أصدر مجلس IASB في أفريل 2010 مسودة عرض بشأن التعديلات المقترحة على خطط المزايا المحددة في معيار IAS 19، والتي لم تكن نتيجة مشروع مشترك.[7]

---

[1] IASB (2018), **IFRS 17 Insurance Contracts**, retrieved from https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-17-insurance-contracts/ , consulted (17/10/2019).
[2] James R. Bond & Al. (2012), Op.Cit, P.P. 03-04.
[3] Deloitte. (2017), **Insurance Contracts-Comprehensive Project**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/insurance, consulted (09/09/2018).
[4] Qing L.Burke (2019), **Why haven't U.S. GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project,** Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(02) 2019, P. 131
[5] IASB (2018), **IFRS 17 Insurance Contracts**, Op.Cit.
[6] Geoffrey Tickell, Monsurur Rahman, Romain Alexandre (2013), **You Say IFRS, I Say FASB…Let's Call The Whole Thing Off,** American Journal Of Business Education, 06(05), P. 509.
[7] Emily K. Baculik (2010), **How IFRS Convergence Will Affect Accounting for Defined Benefit Plans,** The CPA Journal, New York, 80(09), P. 22.

رابعا-التمييز بين الخصوم وحقوق الملكية:

وتسمى أيضًا الأدوات المالية بخصائص حقوق الملكية (Financial Instruments with Characteristics of Equity, FICE). في نوفمبر 2010، قرر المجلسان تأجيل العمل في هذا المشروع. حيث كانت نقطة الاختلاف الرئيسة حول مبدأ المعيار IAS 32 (الأدوات المالية: الإفصاح والعرض)، كما لم يتم التوصل إلى تقارب بشأن "المحاسبة المجزأة Split Accounting" لمكون حقوق الملكية ضمن الديون الصادرة القابلة للتحويل.[1]

خامسا- عرض القوائم المالية (تقارير الأداء):

في نوفمبر 2010، قرر المجلسان تعليق جهود التقارب في هذا المجال للتركيز على مشاريع التقارب ذات الأولوية، وليس من المتوقع اتخاذ مزيد من الإجراءات في المستقبل القريب.[2]

الفرع الثاني: المواضيع الثانوية غير المتقاربة

هذه المواضيع مدرجة ضمن المشاريع قصيرة الأجل والتي كان يتعين على أحد المجلسين القيام بتعديلات عليها من أجل الوصول إلى التقارب، لكن تم تأجيلها للنظر في مواضيع صنفت على أنها الأكثر أهمية بسبب حاجتها الملحّة للتحسين من وجهة نظر المجلسين؛ ويمكن تلخيص وضعية هذه المواضيع في الجدول الموالي:

[1] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 03.
[2] Ibid, P. 04.

الجدول رقم (3-5): المواضيع الثانوية غير المتقاربة بين المعايير الدولية والأمريكية

الموضوع	الوضعية	ملاحظات
الصناعات الاستخراجية	في أفريل 2010، نشر مجلس IASB ورقة مناقشة؛ لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء منذ ذلك الحين.	غير متقاربة، مجلس FASB لديه مسبقا معيار حول النفط والغاز.
المنح الحكومية	لا إجراءات.	غير متقاربة.
انخفاض قيمة الأصول غير المالية	عام 2008، قرر المجلسان إرجاءها إلى غاية استكمال المشاريع الأخرى.	غير متقاربة ولم يضع المجلسان أي خطط للتقارب في هذا الموضوع.
الممتلكات الاستثمارية	يملك مجلس IASB معيارا في هذا الموضوع وهو معيار IAS 40. عمل مجلس FASB على معيار متقارب، لكن تم تأجيل العمل.	غير متقاربة، والآفاق ليست واعدة على المدى القريب.
البحث والتطوير	أضاف مجلس IASB الأصول غير الملموسة إلى جدول أعماله البحثي، لكن لم يدرجه ضمن المشاريع النشطة.	غير متقارب. مازالت جميع أنشطة البحث والتطوير تسجل كمصاريف بموجب المعايير الأمريكية. بينما تتم رسملة تكاليف التطوير وفق معيار IAS 38.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. Paul Pacter (2013). **What have IASB and FASB convergence efforts achieved?** Retrieved from https://www.journalofaccountancy.com/issues/2013/feb/20126984.html , consulted (06/03/2017), P.P.01-05;
2. Ernst & Young (2016), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifrs--the-basics---october-2016 consulted (23/09/2018), P. 04;
3. Ernst & Young (2012), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.coursehero.com/file/14248393/US-GAAP-vs-IFRS/ consulted (12/10/2018), P. 05.

لقد كانت هذه أهم المشاريع الفرعية المدرجة للتقارب بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبية الأمريكية؛ حيث تم التركيز على درجة التقارب المحققة في هذه المواضيع والتي تراوحت بين مواضيع متقاربة بشكل كلي إلى معايير غير متقاربة تماما، لكن يجب تقييم التقارب من نواحي أخرى أهمها مدى تحسن جودة المعايير المحاسبية.

المبحث الثالث: هدف المجموعة الواحدة بين المثالية والواقعية

في الفترة المعتبرة أنها ذروة التقارب، وبالتحديد عام 2011، جاء على لسان رئيس مجلس IASB الحالي Hans Hoogervorst أن "الزخم وراء المعايير الدولية قوي جدًا لدرجة أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة لا يمكنه إلا أن يتأخر ولكنه سيحدث". حيث بدأ مشروع التقارب بين المجلسين IASB-FASB بسقف عال من الطموح والالتزام والعمل على تحقيق هدف إنتاج معايير عالية الجودة لإعداد التقارير في جميع أسواق رأس المال العالمية؛ وذلك من خلال تقسيم العمل إلى مشاريع تقارب قصيرة وطويلة الأجل لضمان تعزيز فرص النجاح بشكل أكبر. كانت الاتفاقيات توفر مسارًا واضحًا للمضي قدمًا والعمل معًا لتحقيق الهدف المشترك على الرغم من إدراك وجود العديد من التحديات المنتظرة.

المطلب الأول: إيجابيات التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

لم يكن منتظرا من التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية أن يؤدي فقط إلى تقليل الفروق، ولكن أن يساهم أيضًا في تحسين جودة التقارير المالية. لهذا السبب، فإن التقارب بين مجموعتي المعايير لم يعتمد فقط على اختيار أفضل الحلول الموجودة للمشاكل المحاسبية ضمن المعايير القائمة، ولكن أيضًا على محاولات لتطوير متطلبات جديدة تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية بأفضل طريقة. يستند تقييم الأنشطة المتعلقة بعملية التقارب إلى تقديم إجابات على سؤالين اثنين: إلى أي مدى أصبحت المعايير الدولية والمعايير الأمريكية متقاربة؟ وهل أدت عملية التقارب إلى تحسينات على المعايير الدولية؟ في محاولة للإجابة على هذه الأسئلة، سيتم مناقشة الإيجابيات في جانبين اثنين، مستوى إلغاء الاختلافات ومدى تحسن متطلبات المعايير الدولية.

الفرع الأول: تحقيق التقارب في عدة معايير محاسبية

تم إحراز تقدم مهم من خلال إصدار معايير جديدة بالإضافة إلى تعديل المعايير القائمة، وتحقيق التوافق بين المتطلبات في العديد من القضايا المحاسبية. عند القيام بعملية التقارب، يكون للمجلسين عادة ثلاث خيارات، إما اختيار متطلبات معيار أمريكي، أو متطلبات معيار دولي، أو -إذا كان كلاهما غير ملائم- تطوير متطلبات جديدة تمامًا، وغالبا ما يتم الاعتماد على الحل الوسط أو القائم على المبادئ:

- في إحدى الحالات، قرر المجلسان توفيق معيار دولي مع معيار أمريكي (العمليات المتوقفة). بعد مراجعة البيان SFAS 144 حول محاسبة التدهور والتخلص من الأصول طويلة الأجل ومعيار IAS 35 العمليات المتوقفة، اتفق المجلسان على أن المعيار SFAS 144 هو الأفضل. نتيجة لذلك،

أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة والمتوافق بشكل عام مع متطلبات المعيار الأمريكي.

- في حالات أخرى، تقاربت المعايير الأمريكية نحو المعايير الدولية. فقد قرر المجلسان أن المعيار IAS 8 حول السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات والأخطاء كان متفوقًا على نظيره السابق (نشرة البحوث APB 20). في جوان 2005 أصدر مجلس FASB المعيار SFAS 154 التغييرات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء ليتوافق مع أحكام المعيار IAS 8.
- في حالة ثالثة، قام المجلسان بتطوير نهج جديد كليا أو اعتماد حل وسط والعمل بشكل مشترك لتطوير معايير جديدة أو تعديلها على الأقل. على سبيل المثال، لم يتمكن المجلسان من التقارب في معالجة البنود غير العادية كجزء من حساب ربحية السهم؛ فعدّل كل منهما المعايير الخاصة بربحية السهم (ASC 260 و IAS 33).[1]

عمل المجلسان على مشاريع قصيرة الأجل منفصلة وأخرى رئيسة مشتركة في العديد من المجالات، نتج عنها عدة معايير جديدة أو معدلة ساهمت في موائمة أكثر للمعايير، منها ما حقّق نجاحا كبيرا في إلغاء الاختلافات ومنها ما يعتبر نجاحاً جزئياً:

- ✓ أصدر مجلس FASB معايير جديدة ومعدّلة احتوت خيار القيمة العادلة (ASC 825-10-25)، واعتمدت نهج المعايير الدولية في محاسبة تكاليف البحث والتطوير عند اندماج الأعمال (المعيار ASC 805)؛
- ✓ نشر مجلس IASB معايير معدّلة وجديدة بشأن تكاليف الاقتراض (معيار IAS 23 المعدّل) والتقارير القطاعية (IFRS 8) والتي تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الأمريكية؛[2]
- ✓ أسفرت المشاريع الأولية عن إنجاز المجلسين مشروعا مهما يخص محاسبة اندماج الأعمال حيث كانت النتيجة هي المعايير IFRS 3، ASC 805 وASC 810-10 ؛[3]
- ✓ التقدم المحقق في محاسبة الشهرة، حيث قام مجلس IASB باستبدال المعيار IAS 22 بالمعيار IAS 36 الذي لا يسمح بإهتلاك الشهرة؛[4]

[1] Anne B. Fosbre, Ellen M. Kraft, Paul B. Fosbre (2009), Op.Cit, P. P. 65-66.
[2] IASB/FASB (2008), Op.Cit, P. 02.
[3] Jennifer Kartychak (2020), **IFRS 3: Is the road to convergence- really paved with good intentions?** retrieved from https://www.gaapdynamics.com/insights/blog/2020/01/28/ifrs-3-is-the-road-to-convergence-really-paved-with-good-intentions/ , consulted (01/07/2020).
[4] علي جلابة، الهادي لرباع (2017)، مرجع سابق، ص. ص. 617-618.

- ✓ التحسّن الملموس في محاسبة العمليات المتوقفة، من خلال استبدال المعيار IAS 35 بالمعيار IFRS 5 -الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة؛ [1]
- ✓ التقارب المحقق في موضوع التغييرات المحاسبية، حيث قام مجلس FASB بتعويض نشرة البحوث ARB 20 وإصدار معيار جديد SFAS 154 متقارب مع المعيار IAS 8؛
- ✓ التقدم المنجز في المرحلة الأولى من مشروع الإطار المفاهيمي المشترك والمتمثل في فصلين حول الأهداف والخصائص النوعية؛[2]
- ✓ أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 13 قياس القيمة العادلة وهو متقارب بشكل كبير مع المعيار ASC 820؛[3]
- ✓ أهم مشاريع التقارب الناجحة هي معايير الإيرادات من العقود مع العملاء، المعيارين ASC 606 وIFRS 15.
- ✓ المشروع المشترك لمحاسبة عقود الإيجار كان أقل نجاحًا، على الرغم من أنه قلّص بعض الفوارق ونتج عنه إصدار المعيارين ASC 842 وIFRS 16. [4]

والشكل الموالي يلخص أهم المعايير التي صدرت عن المجلسين في سياق التقارب:

الشكل رقم (3-2): أهم إصدارات المجلسين IASB-FASB في ظل مشروع التقارب

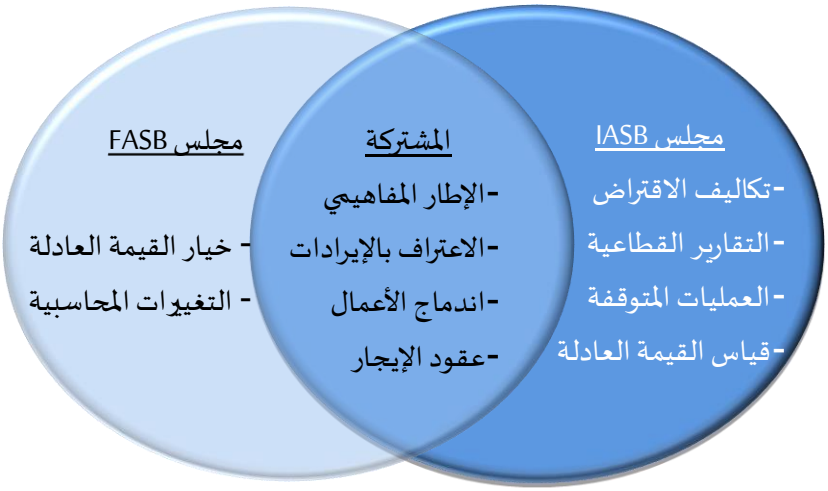

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

[1] ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 416.
[2] جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. ص. 617-618.
[3] Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02.
[4] Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), **Global Convergence Project: U.S. GAAP Is Alive and Well,** retrieved from https://weaver.com/blog/global-convergence-project-us-gaap-alive-and-well , consulted (05/12/2019).

من خلال الشكل أعلاه، يُلاحظ أن عدد التعديلات كبير نوعا ما بالنظر إلى أنه ناتج عن مشروع تقارب، وهذا بالإضافة إلى وجود مشاريع مدرجة أخرى نتج عنها إصدار معايير أخرى جديدة، لكن لم يتم ذكرها بسبب عدم تحقيق تقارب فيها، خاصة مواضيع الأدوات المالية وعقود التأمين. كما يلاحظ أيضا أن عدد التعديلات التي مست المعايير الدولية كانت أكثر عددا وأكبر حجما من التعديلات على المعايير الأمريكية، وهذا يدل على اتجاه التقارب وعلى قوة تأثير مجلس FASB على توجيه المجلس الدولي لتعديل معاييره. بالإضافة إلى ذلك، بما أن المعايير الأمريكية هي الأقدم والأشمل، فهذا جعلها تحتوي على الكثير من الحلول للمشاكل المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في صياغة متطلبات إضافية للمعايير الدولية.

الفرع الثاني: تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية

اتفق المجلسان من البداية على تركيز الموارد على مجالات المعايير الدولية والأمريكية التي كانت في أمسّ الحاجة إلى التحسين. لقد كان جدول الأعمال مزدحما، وكانت وتيرة الإنجازات في البداية سريعة، وإن كانت متقطعة. تم الإجماع على أن اندماج الأعمال، قياس القيمة العادلة، تكاليف الاقتراض، إعداد التقارير القطاعية، المدفوعات على أساس السهم، الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار وخسائر الائتمان، هي مجالات تم فيها تحسين المعايير بشكل ملموس بغض النظر عن درجة التقارب المحققة.[1]

لقد كان 2014 عام تحقيق الإنجازات الأبرز، عندما تم إصدار المعيار المشترك حول الاعتراف بالإيرادات والذي يعتبر التتويج الأكبر لمشروع التقارب.[2] خلال مشروع الاعتراف بالإيرادات تم إصدار العديد من مسودات العرض، وعقد مئات الاجتماعات في جميع أنحاء العالم. تم العمل بشكل كبير لضمان أن يكون المعيار مفيدًا وقابلا للتنفيذ قدر الإمكان. بعد إصدار المعيار، تم إنشاء مجموعة موارد انتقالية مشتركة (Transition Resource Group, TRG) لرصد ومعالجة مشاكل تطبيق متطلبات المعيار الجديد. في النهاية، تم اعتبار أن هذا الأخير حقق أهدافه: لقد بسّط المعايير الأمريكية، واستبدل العديد من الأجزاء المتباينة من الإرشادات الخاصة بالقطاعات بإطار أكثر اتساقًا يضمن قدرًا أكبر من المقارنة عبر مختلف القطاعات. وتم أيضا تحسين المعايير الدولية من خلال استبدال معيارين عامين حول الإيرادات يحتويان على توجيهات محدودة وصعبة الفهم والتطبيق. بالإضافة إلى ذلك، تحسّنت الإفصاحات بشكل كبير، ما يسمح للمستخدمين بفهم أفضل

[1] Russell Golden (2019), Op.Cit.
[2] David Katz (2014), **The Split Over Convergence-FASB and the IASB back away from the goal of a single global accounting language**, retrieved from https://www.cfo.com/gaap-ifrs/2014/10/split-convergence/ , consulted (15/09/2019).

للاقتصاديات الكامنة وراء الأرقام. سارت عملية الانتقال بسلاسة، وكانت التكاليف أقل من التوقعات، ومراقبة ما بعد التطبيق لاتزال قائمة لمعالجة أي مشكلات ناشئة.

في عام 2016، أصدر المجلسان المعايير الخاصة بعقود الإيجار. خلال هذا المشروع، تم الاتفاق على أن أغلب عقود الإيجار يجب أن تظهر في الميزانية، وتم الاتفاق على تعريف عقود الإيجار كما تم التوصل إلى استنتاجات متّسقة في مجالات مهمة أخرى، لكن اختار المجلسان أساليب مختلفة للاعتراف بالمصاريف. احتفظ مجلس FASB بنهج النفقات الحالي لسببين، أولاً، لاعتقاده أنه سيعكس بشكل ملائم أكثر اقتصاديات معاملات الإيجار، وثانيًا، لمراعاة أصحاب المصالح الأمريكيين لأنه سيكون سهل التشغيل والتطبيق. من ناحية أخرى، عاد مجلس IASB إلى النهج الموجود في مسودة العرض المشتركة الأصلية. على الرغم من الاختلافات، تحسّن المعياران إلى حد كبير من خلال تمثيل أكثر صدقا لأنشطة الإيجار، والالتزام بالمزيد من الإفصاح لمنح المستثمرين معلومات أفضل حول هذه المعاملات.[1] والجدول الموالي يوضح أهم المواضيع التي تم تحقيق تقارب فيها بشكل كبير أو جزئي، وتأثير ذلك على جودة المعايير الدولية.

الجدول رقم (3-6): أثر التقارب على تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية

الموضوع	تقارب كبير	تقارب جزئي	مدى تحسن المعايير الدولية
الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية		×	كانت الردود إيجابية حول المرحلة الأولى، بحيث تحسّن إطار مجلس IASB بشكل عام من حيث سهولة قراءته، لكن حذف خاصية الحيطة والحذر (التحفظ) من قائمة الخصائص النوعية لصالح خاصية الحياد لم يلق القبول العام.
السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء	×		وجود تحسّن بسبب إدراج مطلب إعادة صياغة القوائم، على الرغم من الانتقادات حول إدراج مطلب عدم قابلية التطبيق.
إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية		×	إفصاحات محسّنة، ولكن لم يتم تحسين مبادئ الاستبعاد من الدفاتر.
محاسبة ضرائب الدخل		×	على الرغم من عدم وجود درجة تقارب كبيرة، إلا أن العملية أدت إلى بعض التعديلات المحسنّة على المعيار IFRS 12.
منافع ما بعد التقاعد	×		وجود تحسينات مهمة على متطلبات المعيار IAS 19.

[1] Russell Golden (2019), Op.Cit.

تكاليف الاقتراض	×		تم تحسين المعيار بسبب إزالة الخيارات المتعددة؛ لكن أيا كانت الرسملة أو تسجيل مصاريف هي الأفضل لا يزال محل نقاش.
المدفوعات على أساس السهم	×		تحسّن مهم للمعيار IFRS 2.
اندماج الأعمال	×		تحقيق تحسّن بسبب إلغاء محاسبة تجميع المصالح. رغم الجدل حول إمكانية تحسين المعيار IFRS 3 أكثر لو تم فرض مقياس واحد للشهرة بدلاً من اثنين. بالإضافة إلى انتقادات حول نهج الشهرة الكاملة.
العمليات المتوقفة		×	تم تحسين متطلبات العمليات المتوقفة في المعيار IFRS5 بشكل كبير.
التقارير القطاعية	×		هناك خلاف حول تحسن معيار IFRS 8 وتوجيه انتقادات بسبب اعتماد النهج الأمريكي والشكوك حول أفضليته.
توحيد القوائم المالية	×		أصبحت المبادئ والإرشادات أكثر وضوحًا والخاصة بتوحيد قوائم الكيانات ذات الأغراض الخاصة، وتحسّن في متطلبات الإفصاح.
الترتيبات المشتركة	×		يعتبر التمييز بين الأنواع المختلفة من الترتيبات المشتركة تحسّنا مهما. ومع ذلك، سيفتقد المحللون المعلومات التي كان يوفرها التوحيد التناسبي.
قياس القيمة العادلة	×		تحسّن الإرشادات المتعلقة بالقيمة العادلة بشكل كبير وأصبحت متّسقة عبر المعايير الدولية، بالإضافة إلى تحسّن الإفصاح بشكل كبير.
الإيرادات من العقود مع الزبائن	×		تحسّن كبير في متطلبات معيار الإيرادات من ناحية وضوحها واتساقها والإلزام بافصاحات أكثر.
عقود الإيجار		×	يعتبر إدراج معظم عقود الإيجار في الميزانية تحسّنا للمعايير الدولية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P.P. 513-515;
2. Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. P. 01-05;
3. Russell Golden (2019), **Opening Remarks: The Road to Better Financial Reporting-Reflections on Comparability and Convergence,** The CPA Journal, retrieved from https://www.cpajournal.com/2019/08/26/the-road-to-better-financial-reporting/ , consulted (12/02/2020).

بعد مرور أكثر من 15 عاما على بداية مشروع التقارب، ومع الأخذ في الاعتبار (أ) المجالات التي لا تزال فيها اختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية ولم يتم تنفيذ أي إجراءات تقريبًا حتى الآن (مثل محاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات) (ب) المجالات التي تم فيها تنفيذ أنشطة التقارب، ولكن دون نجاح أو تحقيق نجاح جزئي فقط، و (ج) المجالات التي لا يوجد فيها اتفاق حول أثر التعديلات على تحسّن جودة المعايير الدولية؛ من الواضح أن مشروع التقارب لا يزال بعيدا عن الاكتمال، ومن غير المحتمل إلغاء جميع الاختلافات المدرجة في المستقبل القريب خاصة بعد تراجع مشروع التقارب وتغير أولويات المجلسين. لكن على الرغم من العديد من المشاكل التي لا تزال دون حل وحقيقة أن بعض التغييرات في المعايير الدولية تعرّضت للانتقاد، فإن الانطباع العام هو أن المعايير الدولية والأمريكية تقاربت إلى حد معقول، وأن تقاربهما له آثار إيجابية عامة على جودة المعايير الدولية.

المطلب الثاني: تحديات وصعوبات تقارب المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

يدعم العديد من الأطراف مبادرات التقارب ويربطها بالعولمة، خاصة أن مجموعة عالمية واحدة من معايير إعداد التقارير المالية تحقق مكاسب نهائية عديدة وتؤدي إلى وفورات في التكاليف. ولكن، كما هو الحال في كثير من الأحيان عند الحديث عن العولمة، يتم تجاهل الكثير من الجوانب والتي سيتم مناقشة العديد منها في هذا المطلب.

الفرع الأول: تحديات التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

هناك العديد من التحديات التي واجهت مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية على وجه الخصوص وهي كالتالي:

أولا- من التعاون إلى التنافس:

ظاهريًا، بدا أن المجلسين IASB-FASB يتعاونان في جهودهما الموحدة المنسّقة، في حين أنهما في الواقع كانا يتنافسان على مسؤولية تطوير معايير محاسبية مستقبلية. بالإضافة إلى التوترات المرتبطة بهذه البيئة التنافسية والتعاونية، تحقيق هدف "التقارب" قد يكون معقّدًا بسبب عدة عوامل وتطورات أخرى.

تميزت المرحلة الممتدة من عام 2002 إلى 2006 بنهج "المحاكاة المباشرة Direct Emulation" الذي كان مدفوعًا بضغوط لتحقيق تكافؤ الفرص في إعداد التقارير المالية على مستوى العالم، مما أدى إلى خلق رغبة مشتركة في تحقيق قابلية المقارنة بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية. في الوقت نفسه، اعتماد المعايير الدولية في الاتحاد الأوروبي خلق ضغطًا على المجلس الدولي لإضفاء الشرعية على مخرجاته كهيئة إصدار

دولية، فكانت الاستجابة لذلك بتقليد النماذج المستخدمة على نطاق واسع. يشير اتجاه التقارب في هذه المرحلة -والذي يميل إلى حد كبير نحو محاكاة IASB لمعايير FASB- إلى تفوق سياسات مجلس FASB خلال الوقت الذي كان فيه مجلس IASB يصوغ هويته ويكتسب أعضاؤه الخبرة، حيث كان يقبل المعايير الأمريكية كأفضل الممارسات دون تكييفها لمراعاة الاختلافات البيئية.

يعكس منهج "الحد من الفروق Difference Reduction"، الذي لوحظ في الفترة من 2006 إلى 2009، عملية تحويل النماذج والأفكار الموجودة ضمن مجموعتي المعايير لإنتاج نموذج أفضل. يقرّ هذا النهج بالنماذج المتنافسة (والجهات الفاعلة المتنافسة) ويهدف إلى توليد التقارب من خلال تكييف أو تحويل نموذج ليناسب ظروفا معينة. في الفترة التي سبقت قرار هيئة SEC بإلغاء شرط التسوية، كان مجلس IASB تحت ضغط التوافق مع المعايير الأمريكية، حيث اعتبرت هيئة SEC المعايير الأمريكية أعلى جودة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. على هذا النحو، فإن نهج الحد من الفروق يعكس استجابة مجلس IASB للمطالب السياسية كحافز للتقارب. تضمنت هذه المطالب خضوع معايير المحاسبة الدولية إلى نوع من "اختبار اللياقة Fitness Test" من خلال نهج يهدف إلى مواءمة الاختلافات الجوهرية بين مجموعتي المعايير. نظرًا لرغبة مجلس IASB في جعل معاييره مقبولة من قبل هيئة SEC، فإن هذا النهج يميل إلى إنتاج معايير أقرب إلى المعايير الأمريكية من المعايير الدولية؛ ومع ذلك، درجة المحاكاة انخفضت لدى مجلس IASB عن الفترة السابقة.

تميزت الفترة من 2009 إلى 2011 بنهج "إعادة التصميم التدريجي Progressive Redesign "، والذي يعني التغيير الذي لا يعدّل النماذج والأفكار فقط كما هو الحال في المرحلة السابقة، ولكنه يتضمن أيضًا بناءً مشتركًا لنماذج وأفكار جديدة مشتركة. ركزت جهود المجلسين FASB-IASB على عملية البناء المشترك التي تضمنت محاولة لإصلاح وتحسين النماذج والأفكار الموجودة في مجموعتي المعايير واستبدالها بمعايير شاملة. أصبح العمل في مشاريع إعادة التصميم التدريجي ذو أهمية حاسمة بسبب الضغوط من أجل تحقيق تكافؤ الفرص على الصعيد العالمي بسبب الأزمة المالية؛ فقد تضمنت الفترة من عام 2009 فصاعدًا ضغوطًا متزايدة من أجل التغيير من طرف الجهات التنظيمية، ولا سيما مجموعة G20.

في هذه الفترة، أصبح المجلسان FASB-IASB متنافسين بشكل صريح، مع تزامن ذلك مع الاتجاه نحو وصف المعايير الدولية على أنها مجموعة المعايير العالمية التي كان من المتوقع التزام الولايات المتحدة بها. هذا التعارض المتزايد والصراع ليس فقط بين المجلسين ولكن بين المبادئ التي يتبناها كل منهما، حيث عمل كل مجلس على تطوير معايير تتناسب مع إعداداته الخاصة. على الرغم من الجهود المبذولة لإعادة تصميم المعايير بشكل متبادل في إطار هذا النهج، فقد تم إدراك أن هدف المعايير المشترك تعقّد أكثر وأكثر، حيث ظهر جلياً

التناقض في أنماط الالتزام بالنماذج والأفكار. نتيجة لذلك، على الرغم من مواءمة بعض المعايير بشكل كبير، إلا أن نتيجة التقارب في ظل نهج إعادة التصميم التدريجي قد فشلت في تحقيق إصلاح شامل للمعايير.[1]

ثانيا- اتجاه التقارب:

غالبًا ما طُرح سؤال يتعلق بجهود التقارب بين المجلسين FASB- IASB: هل كان التقارب طريقًا أحادي الاتجاه، سار من خلاله مجلس IASB نحو معايير المحاسبة الأمريكية؟ في الواقع كانت العملية أكثر تعقيدًا بكثير من قيام أحد المجلسين بفرض وجهات نظره على الآخر، ومعنى التقارب اختلف كثيرًا مع مرور الوقت ومن موضوع إلى آخر. وكمثال على ذلك، عند إصدار كل من المعيار IFRS 8 حول التقارير القطاعية والمعيار IFRS 13 حول قياس القيمة العادلة، لم ينكر مجلس IASB حقيقة اعتماده بشكل كبير في تكوين متطلبات هذين المعيارين على متطلبات أمريكية؛ فتعرض لانتقادات شديدة بسبب ذلك على الرغم من عدم وجود معايير سابقة تعالج هذه المواضيع ضمن المعايير الدولية ولم يكن الغرض منها تغيير أسس الاعتراف أو القياس لبنود في القوائم المالية. كما أنه في العديد من الحالات الأخرى، أدى التقارب إلى تغيير متطلبات محاسبية مترابطة، فقد وجد المجلسان صعوبة في نقل متطلبات من المعايير الدولية إلى المعايير الأمريكية أو العكس، دون التأثير على مجموعة أخرى من المسائل ذات الصلة. على الرغم من شروع المجلسين في العديد من مشاريع التقارب قصيرة المدى التي تهدف إلى إزالة الاختلافات الصغيرة عن طريق إصلاحات سريعة، إلا أن القليل منها قد اكتمل بنجاح. تدريجيًا، تركزت جهود التقارب في عدد محدود من المشاريع الكبرى حيث حاول المجلسان تطوير معايير جديدة تمامًا في وقت واحد.[2]

زادت المخاوف والخلافات بسبب طول فترة مشروع التقارب بدون اتخاذ قرار رسمي وبسبب حقيقة الدور الذي لعبه مجلس FASB في تطوير المعايير الدولية وقوة تأثيره في توجيه مجلس IASB، والذي أشار رئيسه في ذات السياق عام 2012، إلى أن "دور الولايات المتحدة وتأثيرها المستمر في وضع معايير مجلس IASB يجب أن يتناسب مع التزامها بالمعايير الدولية".[3]

ثالثا-الجدول الزمني

تم الإعلان عدة مرات على جانبي المحيط الأطلسي بأن الهدف الأساسي للمجلسين هو تحقيق مجموعة واحدة من المعايير المقبولة عالميًا. لذلك، من الغريب حقًا أنه بعد 15 عامًا على الأقل من العمل من طرف أفضل

[1] Lisa Baudot (2014), Op.Cit, P. P. 61 - 63.
[2] Kees Camfferman, Stephen A. Zeff (2018) Op.Cit, P. 305.
[3] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 23.

الهيئات المحاسبية في العالم، لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى موعد محدد ورسمي لإنهاء مشروع التقارب.[1] في عام 2010، أعلن المجلسان عن تعديلات على الجدول الزمني، بالإضافة إلى تحديد المعايير ذات الأولوية التي سيتم تطويرها في إطار جدول الأعمال المشترك. نص التعديل على تاريخ إنجاز مستهدف في جوان 2011 للعديد من المشاريع المحددة في الخطة الأصلية. في نهاية 2010، امتدت تواريخ الإنجاز المستهدفة لعدد من المشاريع إلى ما بعد النصف الثاني من عام 2011. وقد أثّرت هذه التغييرات في الجدول الزمني الأصلي على خطط الاعتماد في الولايات المتحدة.[2] تطورت المناقشات من الاعتماد الإجباري للمعايير الدولية لكل الكيانات الأمريكية، إلى الاعتماد الاختياري لبعض الكيانات، ثم نهج الاعتماد التقاربي (Condorsement).[3] إذا كان بالإمكان ملاحظة علامات الاهتمام بالمعايير الدولية والتشجيع العام والحماس الأولي في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008، فإن عام 2009 يمثل النقطة الزمنية التي بدأت فيها المعايير الدولية تفقد الدعم العام والمؤسسي في الولايات المتحدة كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3): التحول في موقف الولايات المتحدة بشأن اعتماد المعايير الدولية

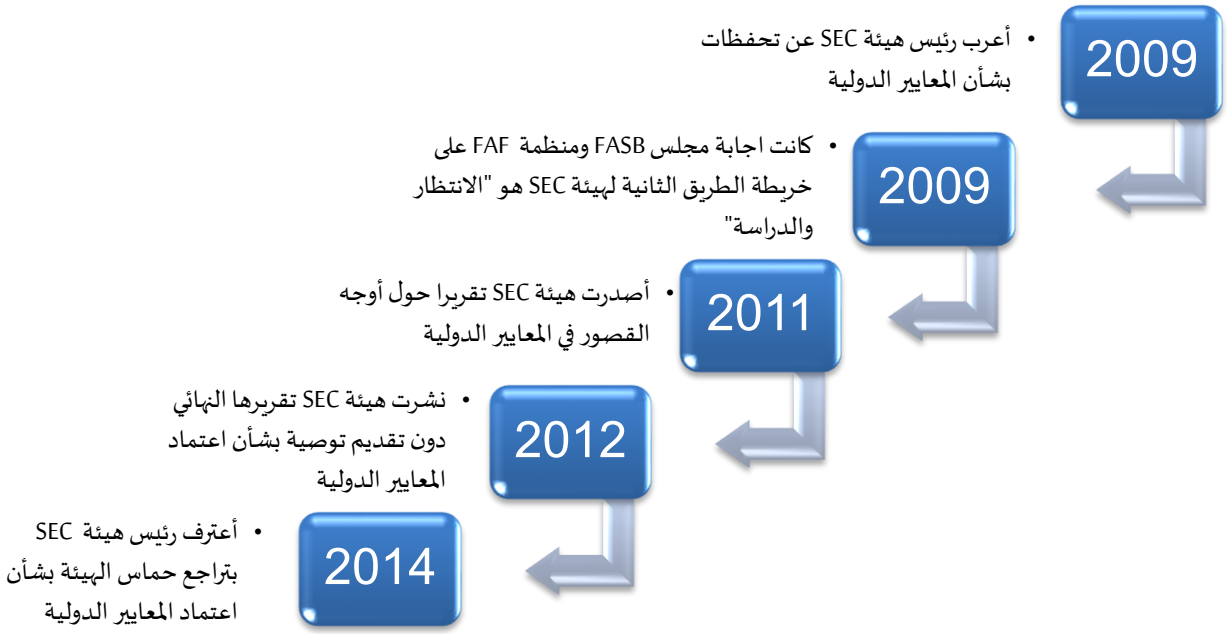

Source: Alex Bogopolsky (2015), **Does IFRS Have a Future in the US?** Retrieved from https://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-international-standards/discussion/does-ifrs-have-future-us , consulted (23/08/2019).

[1] Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.
[2] Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.
[3] Angela Taylor (2013), Op.Cit.

في عام 2007، سمحت هيئة SEC للشركات الأجنبية بتقديم التقارير وفق المعايير الدولية دون تسويتها وفقا للمعايير الأمريكية. بعد مرور عام، طرحت الهيئة فكرة اعتماد المعايير الدولية كنظام أساسي لإعداد التقارير المالية للشركات الأمريكية. بعد حدوث الأزمة المالية، كان من الواضح أن اهتمام الولايات المتحدة باعتماد المعايير الدولية قد تضاءل.[1] ويعتبر منهج Condorsement تحولًا مفصليًا في موقف هيئة SEC، والتي كانت من أول المشجعين والداعمين للتقارب. بعد عام 2012، بدا جليا أن مسار اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة قد تغير،[2] عندما أصدرت هيئة SEC تقريرًا طال انتظاره تصف فيه تحديات اعتماد المعايير الدولية، بدلاً من تقديم قرارات بشأن موعد اعتمادها.[3] وكانت مبررات ذلك هي مخاوف بشأن تركيز الجهود على الوفاء بالمواعيد النهائية بدلاً من إنتاج معايير محاسبية عالية الجودة تلبي احتياجات المستثمرين الأمريكيين وتكون ملائمة للأسواق الأمريكية.[4]

كان لتماطل وتردد هيئة SEC في اتخاذ القرار الحاسم الأثر الأكبر على مسار التقارب بما أنها من يملك السلطة النهائية فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية المستخدمة. فقد كان اعتراضها الحقيقي هو بشأن منح السلطة لهيئة المعايير الدولية دون تقديم التزامات ملموسة، تاركةً واضعي المعايير الأمريكية والدولية بدون خطة ثابتة وواضحة حول كيفية وتوقيت التحول إلى المعايير الدولية. بالتالي يمكن القول أن الهيئات الرسمية في الولايات المتحدة ساهمت من جهتها في التأخيرات المستمرة في الجدول الزمني بسبب عدم وضوح موقفها بشأن الاعتماد الرسمي للمعايير الدولية.

رابعا- وجهات نظر متباينة:

كان الاختلاف بين المجلسين "خلافا فلسفيًا" حال دون تحقيق التقارب في العديد من المعايير. فالخطأ الهيكلي في التقارب يكمن في اختلاف الضرورات والأولويات لمجلسين مستقلين، وبالتالي الوصول بشكل بديهي إلى استنتاجات مختلفة.[5] كما أن الإشكالية ليست مجرد مسألة اختيار إطار عمل لوضع المعايير، فالمعالجات المحاسبية نفسها كانت موضع الخلاف. بالنسبة للمجلس الأمريكي تغيير المعالجات سيؤثر على الكيانات والمستخدمين المحليين بالدرجة الأولى، كما أن تغيير واضع المعايير سيؤثر أيضا بسبب تغير سياسة وتوجهات إصدار المعايير.[6]

[1] Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), Op.Cit.
[2] David Katz (2014), Op.Cit.
[3] Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), Op.Cit.
[4] Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.
[5] David Katz (2014), Op.Cit.
[6] William W. Bratton, Lawrence A. Cunningham (2009), Op.Cit, P. 991.

حتى المشاريع الفنية المشتركة بين المجلسين أسفرت في النهاية عن توجيهات متباينة. ومن الأمثلة على ذلك، القرارات المختلفة التي تم التوصل إليها مؤخرًا بشأن التوضيحات والتوجيهات التفسيرية في معايير الاعتراف بالإيرادات.[1] ولعل أوضح مثال هو الإخفاق في التوصل إلى توافق بشأن معايير مشتركة لموضوعين رئيسين هما عقود الإيجار والأدوات المالية؛ حيث بدأ الانقسام رسميًا عندما أصدر مجلس IASB معياره الخاص IFRS 9، كما سار كل مجلس في طريقه المنفصل بشأن محاسبة عقود التأمين أيضًا.[2]

إن طبيعة الاختلاف الجوهري بين القواعد والمبادئ يبقى السبب الأول في صعوبة التوصل إلى حلول للعديد من الاختلافات ويعود في كل مرة ليظهر في واجهة التحديات الرئيسة للتقارب. بالإضافة إلى هذا الاختلاف الأساسي هناك زيادة في استخدام التقييم بالقيمة العادلة للإبلاغ عن الأدوات المالية، الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة من جانب المعايير الدولية -والتي حسب وجهة النظر الأمريكية- تضخّ المزيد من الذاتية في أرقام التقارير المالية، أما التقييم بالقيمة التاريخية فيحقق الهدف النهائي للإبلاغ وهو تمكين المستثمرين والدائنين من التنبؤ بتوقيت وكمية واحتمال التدفقات النقدية المستقبلية من الأحداث والمعاملات. لكن بالمقابل يرى المجلس الدولي أن أرقام القيمة العادلة هي الأكثر ملائمة لهذا الغرض لأنها أكثر موافقة للجوهر الاقتصادي للأحداث والمعاملات.[3]

خامسا-خصوصية بعض المواضيع

شكلت المشاريع التي صنفت كأولوية مثل عقود التأمين وعقود الإيجار والأدوات المالية تحديات كبيرة بالنسبة للمجلسين، حيث فشلا في الوصول إلى توافق في الآراء بسبب تعقّد هذه المواضيع وصعوبتها:

1- **عقود التأمين:** بحلول عام 2013، أصبح الاختلاف واضحا بين المجلسين بشأن العديد من القضايا الأساسية في هذا المجال، وكان أكبر تحدي هو نقاط الانطلاق المختلفة. عندما بدأ المشروع المشترك لإصلاح محاسبة عقود التأمين، لم يكن لدى مجلس IASB معيار نهائي، في حين كان FASB يملك إرشادات شاملة في هذا المجال. عند إصدار التعديلات المقترحة، واجه مجلس FASB معارضة أصحاب المصالح الأمريكيين، بحجة عدم الحاجة الكبيرة لإجراء تغييرات جوهرية على إرشادات عقود التأمين قصيرة الأجل، لذلك قرر تغيير المسار والتركيز على إجراء تحسينات مستهدفة على متطلبات الإفصاح في المعيار القائم.[4]

[1] Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.
[2] David Katz (2014), Op.Cit.
[3] Russell Golden (2019), Op.Cit.
[4] Ibid.

2- **الأدوات المالية:** في البداية، خطط المجلسان لوضع معايير لتصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية، لكن استخدما طرقا مختلفة في معالجة هذا الجانب. أصدر مجلس IASB النسخة النهائية من المعيار IFRS 9 الأدوات المالية في جويلية 2014 والذي غيّر توجهات الاعتراف وقياس الأدوات المالية بشكل جوهري. من جانبه، اقترح مجلس FASB نموذجًا كاملًا بالقيمة العادلة، ولكنه انتقل إلى نموذج قياس مختلف تماما وأجرى تعديلات استجابةً للتعليقات التي تلقاها بشأن مقترحاته، ما أدى إلى خروجه عن النموذج المشترك الذي نصّت عليه النسخة النهائية من المعيار IFRS 9.[1]

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت صعوبة هذا الموضوع في مزيد من تعقيدات الامتثال من خلال فرض تاريخين مختلفين لبداية تطبيق المعايير الجديدة بالنسبة للشركة الأم التي تطبّق معايير تختلف عن الشركات التابعة. بينما دخل معيار IASB الجديد حيز التنفيذ في 1 جانفي 2018، لا يزال معيار FASB غير مكتمل بعد. هذا ما سيستلزم جهودًا ضخمة لجمع البيانات كان من الممكن تفاديها لو تم الاتفاق على معيار واحد.

3- **عقود الإيجار:** بعد نصف عقد من المداولات، توصل المجلسان إلى اتفاق أساسي يقضي بضرورة الإبلاغ عن عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن 12 شهرًا في ميزانية المستأجر. لكن ظهر خلاف حول المعالجة المحاسبية وفق النهج المزدوج أم النهج الواحد. من جانبه، قرر مجلس FASB الاعتماد على النهج المزدوج الذي يقوم على نوعين من عقود الإيجار: النوع أ، عقود إيجار تمويلية؛ والنوع ب، عقود إيجار تشغيلية. ستلتزم الشركات بالاعتراف بكلا النوعين من العقود في الميزانية، لكن الفرق المحاسبي بينهما يظهر في قائمة الدخل. بالنسبة لعقود الإيجار من النوع أ، يتعين الإبلاغ عن المدفوعات المهتلكة مقابل الحق في الاستخدام بشكل منفصل عن دفعات الإيجار والتزامات الفائدة. بالنسبة لعقود الإيجار من النوع ب سيتم الاعتراف فقط بمصاريف الإيجار الإجمالية. على النقيض من ذلك، اعتمد مجلس IASB نهجًا واحدًا يتطلب من المستأجرين محاسبة جميع عقود الإيجار لأكثر من 12 شهرا وفق طريقة النوع أ.[2]

4- **مواضيع أخرى:** توجد العديد من التحديات في مواضيع أخرى، بحيث وجد المجلسان صعوبة في التوصل إلى اتفاق حولها أو كيفية إتمامها وتتمثل فيما يلي: [3]

- ✓ الإطار المفاهيمي؛

[1] Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. P. 33-34.
[2] David Katz (2014), Op.Cit.
[3] جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. ص. 618-619.

- ✓ طريقة LIFO لتقييم المخزون؛
- ✓ الأصول طويلة الأجل؛
- ✓ عرض القوائم المالية.

إضافة إلى ذلك، فكرة التحول من نظام قائم على القواعد إلى نظام قائم على المبادئ في حد ذاتها تعتبر صعبة التطبيق، وعمليا ليست عملية سهلة على المدى القريب، بل تتطلب وقتا وجهدا كبيرين من أجل الوصول إلى التقارب المطلوب حول المبادئ المختلفة.

الفرع الثاني: عراقيل اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة

لم تحسم هيئة SEC في تقريرها عام 2012 مسألة الاعتماد، ولكنها أكدت بشكل صريح أنه في بيئة الأعمال الأمريكية، لم يعد هناك اهتمام كبير بالاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية، وبشكل ضمني أنها استبعدت فكرة الاعتماد. أشار التقرير أيضًا إلى أنه على الرغم من أن عملية التقارب قد قطعت أشواطا كبيرة، فإن مدى الاختلافات بين المعايير الدولية والأمريكية الموجودة كان أكبر مما كان متوقعا. والأهم من ذلك أن التقرير أشار ضمنيا إلى نهاية عملية التقارب.[1] في الواقع، بالإضافة إلى التحديات السالفة الذكر، هناك العديد من العوامل ذات الصلة بالولايات المتحدة التي تعرقل تحول المعايير الدولية إلى إطار لإعداد التقارير المالية للكيانات الأمريكية.

أولا-تكلفة التحول:

كان الهدف غير المعلن في الأيام الأولى هو "اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة بطريقة ما" ثم تخفيف الهدف في نهاية المطاف إلى "اعتماد عدد محدود من المعايير المتقاربة". الهدف الأول كان طموحًا وغير واقعي بسبب تكلفة التحويل الضخمة المتوقعة لاعتماد المعايير الدولية بالجملة. النفقات كانت ستشمل تلك الخاصة بالشركات ومدققي الحسابات وتغيير الأنظمة المحاسبية وتعديل عدد كبير من العقود.

إن فوائد الانتقال إلى المعايير الدولية تظل محصورة بشكل ضيق بين الشركات متعددة الجنسيات. الشركات الأمريكية الكبيرة والعالمية فقط هي من تفضل استخدام المعايير الدولية، لأن ذلك سيوفّر عليها تكاليف مكررة، فشركاتها التابعة تستخدمها بالفعل. من ناحية أخرى، التحوّل هو مرادف للوقت والجهد الضائع وتكاليف الامتثال بالنسبة للكيانات الصغيرة المحلية. كل تقارب جديد يعني الاضطرار إلى تعلم المزيد

[1] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 24.

من المعايير والقواعد التي يجب التأقلم معها.[1] عند فرض جدول زمني متماثل لكل الشركات لاعتماد المعايير الجديدة، فإن معيارًا واحدًا سيكون مكلفًا للكثير من الكيانات بسبب عدم مراعاة الاختلافات في الحجم والموقع والتعقيد فيما بينها عند فرض إجراءات موحدة للاعتماد والمواعيد النهائية.[2]

كما أن تكاليف وفوائد التقارب تختلف حسب القطاعات، مثلا كانت ردود الفعل لشركات التأمين الأمريكية سلبية حول مشروع التأمين المشترك، بسبب أن صافي التكاليف سيفوق صافي الفوائد المتعلقة بمحاسبة عقود التأمين.[3] بالإضافة إلى أن شركات المحاسبة الأمريكية ساهمت في ترسيخ فكرة تفوق التكاليف على الفوائد بشكل كبير من خلال "تكتيكات التخويف"، التي تتضمن إعلانات للمرافقة ومساعدة الكيانات على الانتقال إلى المعايير الدولية، ما أعطى انطباعًا بأن العملية ستكون شاقّة ومكلفة.[4] بالإضافة إلى ما سبق هناك عدة جوانب أخرى يجب أخذها في الاعتبار والتي تتعلق بالتقارب والتحويل، يمكن حصر أهمها فيما يلي:[5]

- ✓ الوقت اللازم لتحويل السّجلات الموجودة من قبل إدارة الشركات وإدارة الضرائب؛
- ✓ الآثار المتوقعة للضريبة على دخل الشركات؛
- ✓ التأثير على الامتحانات النهائية للمحاسبين القانونيين؛
- ✓ كفاية التدريب للمستثمرين وكذا مكاتب التدقيق.

ثانيا-بيئة الأعمال القانونية:

تتمتع الولايات المتحدة ببيئة أعمال كثيرة التقاضي، ففي حالة حدوث خطأ ما -حتى لو كان غير مقصود- فغالبًا ما يتم إلقاء اللوم على المحاسبين والمدققين، ومقاضاتهم جنبًا إلى جنب مع إدارة الشركة (سواء بسبب خطأ في قواعد محاسبية، أو ممارسات الإدارة الاحتيالية، أو غيرها).

من المفهوم ومن المبرر مطالبة المحاسبين في هذه البيئة بمجموعة معقدة من القواعد المحددة بدلاً من المبادئ العامة التي تسمح بالحكم المهني لمعدي القوائم المالية. ليس هناك شك في أن الحكم المهني مهمّ بل وحاسم لعملية إعداد تقارير عالية الجودة، ولكن في الوقت نفسه، من الصعب إنكار أنه في الواقع -عند الاعتماد على الحكم- تكون الآراء مختلفة ومتضاربة، ويتسع نطاق التقديرات وغيرها من الاعتبارات التي قد تخدم مصالح أخرى.[6] فالتوجهات الدقيقة تعتبر ضرورية لبيئة تتمتع بثقافة عالية في التقاضي وتتطلب وجود

[1] David Katz (2014), Op.Cit.
[2] Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.
[3] Qing L.Burke (2019), Op.Cit, P. 131.
[4] Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.
[5] جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. 619.
[6] Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

قواعد واضحة لا لبس فيها للهيئات المحاسبية والمعدين ومستخدمي المعلومات المالية، وسيكون من الصعب أن يعمل نظامها المحاسبي بمعايير محاسبية قائمة على المبادئ.[1]

ثالثا-أولويات مجلس FASB الخاصة:

حوّل مجلس FASB تركيزه من مجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة نحو الحفاظ على معايير وطنية ملائمة تهدف إلى الاستجابة للأولويات والمخاوف المحلية؛ للاعتقاد أن أفضل خدمة للمستثمرين الأمريكيين هي توفير معلومات ملائمة أولا ثم قابلة للمقارنة عالميًا ثانيا.[2]

يواصل مجلس FASB العمل بمفرده بشأن العديد من المشكلات الفنية، ويصدر في كثير من الأحيان إرشادات فنية جديدة - على أساس أسبوعي تقريبًا - والتي تختلف في بعض الأحيان عن المعايير الدولية. قائمة المشاريع المنجزة مؤخرًا والمنشورة على الموقع الإلكتروني لمجلس FASB، تعالج أغلبها مشاكل محددة ودقيقة دون إدخال تغييرات مقابلة من قبل مجلس IASB. ومن بين أحدث متطلبات المعايير الأمريكية الحديثة والتي لا يوجد مكافئ لها في المعايير الدولية ما يلي: [3]

- ✓ تطبيق استثناءات نطاق المبيعات والمشتريات العادية على عقود الكهرباء في أسواق الطاقة؛
- ✓ تبسيط خطة استحقاقات الموظفين؛
- ✓ الإفصاح عن الاستثمارات في الكيانات التي تقوم بحساب صافي قيمة الأصول لكل سهم؛
- ✓ التأثيرات على الأرباح التاريخية لكل وحدة من معاملات الشراكة المحدودة.

الاختلافات الفنية الجديدة وإن كانت صغيرة، جنبًا إلى جنب مع الاختلافات القديمة، تساهم في بناء وتوسيع مجموعة من الإرشادات المتباينة، والتي من الواضح أنها لن تسهل عملية التقارب أو حتى تناسق المعايير الأمريكية والمعايير الدولية من الناحية الفنية.[4]

رابعا- السياسة:

يكمن السبب الرابع -وربما الأهم- لعدم اعتماد المعايير الدولية من طرف الولايات المتحدة في الدافع السياسي، حيث تلعب السياسة أيضًا دورًا أساسيا في تطوير المعايير المحاسبية.[5] هناك مخاوف في الولايات المتحدة بشأن منح سلطة وضع المعايير لهيئة أجنبية، حتى لو كانت دولية. كما ساد الاعتقاد بأن مجلس IASB متحيز للاتحاد الأوروبي، وعلى هذا النحو قد لا يأخذ في الاعتبار الاهتمامات والاحتياجات الأمريكية كما هو

[1] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 22.
[2] David Katz (2014), Op.Cit.
[3] Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.
[4] جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. 621.
[5] Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

الحال مع واضع المعايير المحلية.[1] هذا الأخير سيحرص أكثر على حماية مصالح المستثمرين الأمريكيين الذين أظهروا مقاومة للتغيير، بسبب الاعتقاد أن المعايير الدولية غير متسقة وغير متطورة بما يكفي بخصوص المسائل التفصيلية في إعداد التقارير.

في الوقت نفسه، تواصل هيئة SEC دعمها للمعايير الأمريكية باعتبارها إطار عمل راسخ ومقبول يوفر التفاصيل الدقيقة للتقارير المالية، ودعمها أيضا لمجلس FASB باعتباره أفضل هيئة في القطاع الخاص لوضع المعايير التي تلبي احتياجات المستثمرين، والأهم من ذلك هو وجود مخاوف من حرمانها من الإشراف على المعايير المحاسبية.[2] كما أن وجهة النظر العامة للمستثمرين تدعم الاستمرار في استخدام المعايير الأمريكية لإعداد التقارير المالية، وعدم المساس بمعايير ذات جودة عالية فقط من أجل التقارب. ففي نظر هيئة SEC وأصحاب المصالح الأمريكيين، التقارب لن يتم ما لم توفّر المعايير الدولية الجودة والتفاصيل التي توفرها المعايير الأمريكية. إلى أن تصل معايير مجلس IASB - في نظر هيئة SEC وافتراض المستثمر الأمريكي - إلى المستوى المطلوب، فليس من المرجح تنازل هيئة SEC ومجلس FASB عن سلطة وضع المعايير إلى المجلس الدولي. هذا يعني أنه حتى في المستقبل البعيد نسبيًا، إذا تم اعتماد المعايير الدولية أخيرًا، فستظل هذه المعايير قيد المراجعة، وربما يتم تعديلها في سياق المصادقة عليها من طرف مجلس FASB.[3]

كما يتضح من الاعتبارات السابقة، وعلى الرغم من اعتقاد الكثير بحتمية القبول العالمي لمعايير المحاسبة الدولية، من جهتهم، لا يزال أصحاب المصالح في الولايات المتحدة يعتبرون أن المعايير الأمريكية هي "المعايير الذهبية"، وأن مستوى معينًا من الجودة سيتم فقدانه في حالة القبول الكامل للمعايير الدولية. علاوة على ذلك، قاومت الكيانات الأمريكية المحلية المعايير الدولية لعدم وجود حافز سوقي لها. إذن، عملية التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، عملية معقدة ومثقلة بعدة عقبات وتحديات، والتي يمكن تلخيصها في: (أ) تكلفة التحويل مقابل عدم وجود فائدة حقيقية قابلة للقياس، (ب) الأنماط المختلفة لمجموعتي المعايير، مع وجود اختلافات مهمة في مستوى التفاصيل (ج) الضغوط السياسية المختلفة التي يتعرض لها المجلسان، وخاصة المخاوف بشأن فقدان تأثير الهيئات الأمريكية في وضع المعايير وبشأن استقلالية مجلس IASB (د) الاختلاف في أولويات المجلسين والاتجاهات المحتملة للحفاظ على استمرارية المعايير الحالية.

[1] Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 21.
[2] Stephen Michael (2020), **IFRS and GAAP Convergence: Why the US Resists International Reporting Standards**, retrieved from https://toughnickel.com/industries/IFRS-and-GAAP-Convergence-Why-the-US-Resists-International-Reporting-Standards , consulted (09/08/2020)
[3] Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

المطلب الثالث: آفاق التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

على الرغم من فقدان فائدة قابلية المقارنة بين المعايير الأمريكية والدولية، إلا أن الولايات المتحدة قامت باختيار الحفاظ على معاييرها المحلية، باسم محدد وهو تلبية احتياجات المستثمر الأمريكي أولا. فقد أكّدت التجربة الأمريكية أن بعض الاختلافات لا يمكن تجاوزها بين الدول، وأنه قد لا توجد طريقة واحدة صحيحة لمعالجة الأحداث المحاسبية.

الفرع الأول: مستقبل المعايير الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية

مع الانتهاء من المواضيع الرئيسة للتقارب - الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار، الأدوات المالية وعقود التأمين - وفّر ذلك بعض المساحة للتفكير في مشاريع جديدة غير مطروحة على الطاولة. في الوقت الحالي، يركز أعضاء مجلس FASB جهودهم في مراقبة التقدم المحرز في تطبيق المعايير الرئيسة وكذلك العمل على تحسين الإطار المفاهيمي. يتم التركيز أيضًا على كيفية تحسين التقارير القطاعية، بالإضافة إلى تقارير الأداء المالي وتبسيط متطلبات التمييز بين الخصوم وحقوق الملكية، وهذا لضمان أن يتم تنفيذ التعديلات التي مسّت المعايير الأمريكية في ظل التقارب بشكل جيد وتعود بالفائدة على التقارير المالية.[1]

هيئة SEC هي صاحبة الكلمة الأخيرة في قطع الشكوك المتعلقة بمسار التقارب، لكنها لم تقرر متى وكيف سيتعين على الكيانات في الولايات المتحدة الامتثال للمعايير الدولية، وسيستمر تأجيل قرار الاعتماد إلى وقت ما في المستقبل. في الواقع، لا يوجد توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي مواصلة عملية التقارب أو يجب الانتهاء منها فورا. هناك اقتراح بالإنهاء الفوري للتقارب، لأن استمراره ليس الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية لتحقيق مجموعة واحدة من المعايير العالمية، واعتماد المعايير الدولية بالكامل. ومع ذلك، فإن التاريخ المحدد لانتقال الشركات الأمريكية المدرجة لاعتماد المعايير الدولية ذو أهمية ثانوية مقارنة بالواقع الحالي، وهو عدم وجود أي نية جادة لاعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة على الأقل في المستقبل القريب.[2]

الفرع الثاني: مثالية المجموعة الواحدة من المعايير المحاسبية

هل حان الوقت للاعتراف بأن هدف المجموعة الواحدة غير عملي وغير قابل للتحقيق في المستقبل المنظور؟ يبدو أن الإجابة الأكثر احتمالاً هي بالإيجاب. في الواقع، هناك قدر كبير من الأسباب المهمة لهذه المقاومة لاعتماد المعايير الدولية، والتي تتعلق أساسًا بالأسباب القانونية، دقة متطلبات هيئة SEC لإعداد التقارير المالية لحماية المستثمر الأمريكي، بالإضافة إلى التكاليف التي ينطوي عليها تعديل نظام المحاسبة

[1] Russell Golden (2019), Op.Cit.
[2] Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 516.

الأمريكي بالكامل لصالح المعايير الدولية، والتي ستؤدي أيضا إلى تحمل العديد من النفقات المتعلقة بالتدريب والخطأ. نتيجة لكل هذه العوامل، يبدو أن التطبيق الكامل للمعايير الدولية من قبل الولايات المتحدة أمر غير محتمل، والتقارب بين مجموعتي المعايير، والذي تراجع في الفترة الأخيرة، لن يتحقق لفترة طويلة جدًا.[1] ولكن، يدرك المجلسان أن الشركات تعمل في سوق عالمية ويجب عليهما الاستمرار في العمل معًا لجعل إرشادات إعداد التقارير المالية، إن لم تكن متقاربة بشكل كامل، على الأقل تعظيم أوجه التشابه وتقليل أوجه التباين.[2]

من خلال بيان صدر عن Leslie F. Seidman رئيسة مجلس FASB عام 2012 للتعبير عن تحول الموقف الأمريكي والوقوف على حقيقة مفادها أن: "الإرشادات الدقيقة ضرورية في البيئة الأمريكية التي تتمتع بثقافة كبيرة للتقاضي. لا يمكن أن يعمل نظام التقارير المالية في الولايات المتحدة على المدى الطويل بمعايير محاسبية لا توفر سوى المبادئ. في الولايات المتحدة، نحتاج إلى معايير واضحة لا لبس فيها لأولئك الذين عليهم تطبيق المعايير ولأولئك الذين عليهم استخدام المعلومات الناتجة". ويمكن الإضافة على ذلك، أنه حتى لو اعتمدت جميع الشركات المدرجة في جميع أنحاء العالم نفس مجموعة المعايير، لا يزال هناك مجال كافٍ فيها للتقديرات والافتراضات ولن تكون التقارير المالية قابلة للمقارنة تماما. لذلك، من غير المحتمل أن تحقق مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة هذا الهدف المنشود. لكن من الواضح أنه من المنطقي جدًا بالنسبة لاقتصاد مترابط عالميًا أن يكون لديه مجموعة واحدة من المبادئ المحاسبية على الأقل للتعبير عن الاقتصاديات الأساسية للمعاملات بغض النظر عن المكان. إن مقدار الوقت الذي سيستغرقه قبول المعايير الدولية في الولايات المتحدة، من المحتمل أن يتم قياسه بالعقود بدل السنوات. بالتالي، إن التطلع إلى وجود معايير عالمية يعتمد إلى حد كبير على اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة وهو أمر غير محتمل إلى حد كبير...

[1] Stephen Michael (2020), Op.Cit.
[2] Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), Op.Cit.

خلاصة الفصل:

تقارب المعايير المحاسبية هو النموذج السائد في الوقت الحاضر، والنموذج الأمريكي هو النموذج الأكثر أهمية ضمن مبادرات التقارب الدولي للمعايير المحاسبية. منذ البداية منحت الولايات المتحدة مكانة متميزة في التقارب مقارنة بالدول الأخرى، ليس فقط بسبب قوتها الاقتصادية وأهمية أسواقها المالية، ولكن أيضًا بسبب أهمية ومكانة معاييرها المحاسبية. واستكمال هذا التقارب بنجاح، يعتبر خطوة حاسمة في تحويل المعايير الدولية إلى مجموعة واحدة من المعايير العالمية.

في الواقع، بعد ما يقرب من عقدين من الزمان، وبعدما انطلق بكثير من الأهمية والحماس، مازال مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية جاريا لكن مع ضجة أقل بكثير. وُصف هذا المشروع بأنه مسعى طويل ومعقّد، على الرغم من التقدم الملموس والآثار الإيجابية، إلا أنه لا يزال بعيدًا عن الاكتمال بسبب العديد من التحديات التي حالت دون ذلك. ولا تزال العديد من الاختلافات قائمة، بسبب الفشل في الاتفاق حولها، كما أن عملية إلغاء بعض الاختلافات الأخرى لم تبدأ بعد. أدّت الأنشطة السابقة في هذا المسعى إلى تحسين عام في جودة المعايير الدولية، على الرغم من أن بعض التغييرات لم يتم تقييمها بشكل إيجابي في الدوائر العلمية والمهنية.

وعلى الرغم من الاعتقاد بأن معايير المحاسبة العالمية القابلة للمقارنة تساعد في تقليل التعقيد وتكاليف إعداد التقارير المالية -وهي المزايا ذات الصلة بالشركات متعددة الجنسيات في المقام الأول- إلا أن مجلس FASB أدرك أن نموذج المجموعة الواحدة من المعايير المحاسبية هو مجرد مثالية. لأن اختلاف نقاط الانطلاق والثقافات والأنظمة القانونية جعلت من الصعب تحقيق التقارب الثنائي. بشكل عام، يمكن تقييم التقارب كأي مشروع، حقق إنجازات، مثل المعايير المتقاربة حول الاعتراف بالإيرادات واندماج الأعمال؛ وحقق إخفاقات لا سيما معايير الأدوات المالية وعقود التأمين. لكن يبقى هناك مجال للمزيد من التقدم والتحسين في جودة المعايير الدولية والمعايير الأمريكية من خلال التعاون المشترك.

الفصل الرابع:

دور التقارب الدولي-الأمريكي في تحسين جودة المعلومة المالية

تمهيـــــد

أشار James Quigley (أحد أمناء مؤسسة IFRS-2012) بأن "عملية التقارب تحتاج إلى التقدير بسبب نجاحها في تحقيق درجة من التوافق بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، بدلاً من انتقاد الاختلافات التي لا تزال قائمة". يمكن مبدئيا الاتفاق مع هذا القول، فلا يمكن إنكار الجهود المبذولة من طرف المجلسين في العديد من المشاريع والتي أثمرت عن معايير متقاربة بشكل كبير، على الرغم من بقاء أو حتى اتساع الفروق في مواضيع أخرى. إلا أن المسألة الأهم الواجب الاهتمام بها هي: هل يمكن القول أن التقارب كان له أثر إيجابي على جودة المعلومات المالية في ظل المعايير الدولية؟

اكتسى موضوع جودة المعلومات المالية أهمية كبيرة في الأدبيات المحاسبية، فقد حظي بالعديد من الدراسات التي تناولت مختلف الجوانب المتعلقة به، وحاولت تحديد أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة المالية لتكون على درجة عالية من الجودة وكيفية العمل على تحقيقها. كما اجتهدت العديد من المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية والإقليمية لتحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية. ولعلّ أهم المبادرات في هذا الجانب، كانت إصدار الإطار المفاهيمي المشترك بين المجلسين FASB-IASB عام 2010 الذي قدّم مفهوما متوافقا لجودة المعلومة المالية من خلال توحيد الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، بعدما ساد الاختلاف في تحديدها بين المجلسين لزمن طويل.

بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي المشترك، نتج عن مشروع التقارب العديد من التعديلات المتمثلة في معايير دولية جديدة أو معدلة، بما في ذلك معيار الاعتراف بالإيرادات الذي تم اعتباره أهم المعايير الصادرة في ظل التقارب؛ بالإضافة إلى معايير الأدوات المالية، عقود الإيجار وعقود التأمين بغض النظر عن درجة التقارب المحققة فيها، باعتبار أنها كانت مبرمجة ضمن المشاريع الرئيسة وبالتالي تعتبر من مخرجات التقارب. تعتبر كل هذه التعديلات مهمة بالنظر إلى حجمها وتأثيراتها المتوقعة، لكن الأهم هو تحليل وتقييم مدى مساهمتها في تحقيق قيمة مضافة على جودة المعلومات المالية في إطار المعايير الدولية؛ للحكم على مدى نجاح التقارب في تحقيق أحد أهدافه الرئيسة.

من خلال ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مباحث ثلاث:

- ✓ **المبحث الأول: دراسة تحليلية للخصائص النوعية للمعلومات المالية؛**
- ✓ **المبحث الثاني: أهم التعديلات على المعايير الدولية في ظل التقارب؛**
- ✓ **المبحث الثالث: أثر التعديلات في ظل التقارب على جودة المعلومة المالية.**

المبحث الأول: دراسة تحليلية للخصائص النوعية للمعلومات المالية

قبل التقارب، سطّر كلا المجلسين FASB-IASB نفس الهدف الأساسي لإعداد التقارير المالية، وهو توفير معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات. لكن، على الرغم من تحديد نفس الهدف، إلا أن تجسيده كان يتم بطرق مختلفة. تبنى مجلس FASB نهجًا قائمًا على القواعد بإرشادات تطبيق مفصلة، في حين يوصف إطار مجلس IASB باستناده على المبادئ مع إرشادات تطبيق محدودة. يعتمد كل مجلس في قراراته المحاسبية على إطار مفاهيمي يعتبر بمثابة نظام محدد وشامل ويقوم على أساسيات مترابطة ومتسقة ومجموعة من الأهداف المتعلقة بإعداد التقارير المالية. الأساسيات هي المفاهيم (الخصائص النوعية، التعاريف، معايير الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح) التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف.

المطلب الأول: الخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي (1980)

يقصد بجودة المعلومات المالية بأنها تلك الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات أهمية كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات الناتجة عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية. ويمكن القول أنّ الهدف الرئيس من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومة المالية.[1] حقق مجلس FASB نشاطا علميا وإنتاجا مميزا فيما يخص الإطار المفاهيمي للمحاسبة، بحيث كُللت جهوده بإصدار سبع دراسات تم تقديمها في شكل بيانات في الفترة بين عامي 1973 و2000؛ من بينها بيان المفاهيم رقم 02 (SFAC 2) الصادر عام 1980، بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristics of Accounting Information "، الذي يوضّح الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون مفيدة.[2] كما حدد من خلال هذا البيان المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين باعتبارهم المستخدمين الأساسيين.[3]

[1] وردة بلعيد (2020)، مرجع سابق، ص. 58.

[2] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني (2011)، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر- ص. 03.

[3] FASB (1980), **Statement of Financial Accounting Concepts No. 2- Qualitative Characteristics of Accounting Information**, retrieved from https://www.fasb.org, consulted (22/08/2019). P. 10.

الفرع الأول: الخصائص النوعية الأساسية وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي

تعتبر القيمة الإعلامية للمعلومة المالية -من وجهة نظر مستخدميها- معيارا أساسيا لتمييز المعلومات المالية الأعلى جودة عن الأقل جودة. وقد صنّف الإطار الأمريكي الخصائص النوعية إلى خصائص أساسية وأخرى أقل أهمية، وفيما يلي عرض مفصل للخصائص الأساسية:

أولا-الملائمة (Relevance): تتسم المعلومات بخاصية الملاءمة عندما تكون "قادرة على إحداث فرق في القرارات الاقتصادية لدى المستخدمين، من خلال مساعدتهم في تقييم أثر الأحداث الماضية والحالية على التدفقات النقدية الصافية المستقبلية (القيمة التنبؤية) أو تأكيد أو تصحيح التقييمات السابقة (القيمة التأكيدية أو التقييمية)".[1] ويكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات حول النتائج التي يمكن أن تترتب عن أحداث ماضية أو حالية أو مستقبلية.[2] وترتبط خاصية الملائمة ارتباطا وثيقا مع الإفصاح الشامل والأهمية النسبية، ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب اتصافها بثلاثة صفات فرعية هي:

- ✓ **التوقيت المناسب (Timeliness) :** يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن، توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.[3]
- ✓ **القيمة التنبؤية (Predictive Value):** أي إمكانية الاستفادة من المعلومات المالية في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية حول التدفقات النقدية أو القوة الإيرادية للكيان.[4]
- ✓ **القيمة التقييمية(Feedback Value):** أن تكون للمعلومات المالية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.[5] وذلك من خلال تصحيح التوقعات السابقة لمتخذي القرارات، ومن ثم يكون هناك اتساق بين المعلومة المستخدمة في التنبؤ والمعلومة المستخدمة في التقييم.[6]

ثانيا-الموثوقية (Reliability): تشّكل مع خاصية الملائمة المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة المكتسبة من المعلومة المالية. وتعني هذه الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومة المالية المعروضة، ومدى إمكانية توفير حالة الاطمئنان لديه للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.[7] تقوم خاصية الموثوقية على التأكد من

---

[1] FASB (1980), Op.Cit, P. 13.

[2] عباس مهدي الشيرازي (1990)، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ص. 199.

[3] رضوان حلوة حنان (2006)، **النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، ص. 201.

[4] محمد مطر، موسى السويطي (2008)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات: القياس، العرض والإفصاح**، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، ص. 333.

[5] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 10.

[6] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم (2004)، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص. 273.

[7] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 13.

خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الحدث الذي تعبر عنه.[1] تعتبر موثوقية المعلومة المالية ضرورة ملحّة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة بالنسبة لهم.[2] وتتحقق هذه الخاصية من خلال ما يلي:

- ✓ **التمثيل الصادق (Representational Faithfulness):** يعني عرض المضمون الذي تهدف المعلومات لتقديمه عرضا دقيقًا، ويتحقق الصدق إذا كان هناك تطابق أو اتفاق بين المقاييس المحاسبية والظواهر الاقتصادية التي يفترض أنها تمثلها.[3]
- ✓ **قابلية التحقق (Verifiability):** يعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب محددة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر -مستقلّ عن الأول- بتطبيق نفس الأساليب، ومن ثم فإن المعلومات الجيدة والمعتمدة هي التي يمكن التثبّت منها وإقامة الدليل على صحتها.
- ✓ **الحيادية (Neutrality):** أو عدم التحيز، وذلك يتحقق من خلال توجيه المعلومات نحو الوفاء بالاحتياجات المشتركة لكل المستخدمين دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية فئة بعينها.[4]

الفرع الثاني: الخصائص الداعمة وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي

وهما خاصتين اثنتين قابلية الفهم وقابلية المقارنة يتم تفصيل تعاريفهما فيما يلي:

أولا-قابلية الفهم (Understandability) : نص بيان المفاهيم SFAC 2 أن المعلومات المقدمة في التقارير المالية "لا يمكن أن تكون مفيدة لشخص لا يستطيع فهمها"،[5] و"تكون المعلومات المبلّغ عنها مفهومة بما فيه الكفاية حسب من يستخدمها".[6] بعابرة أخرى، تكون المعلومات مفهومة للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية، ولديهم الاستعداد لدراسة المعلومات بقدر ملائم من العناية. ومن الضروري عدم استبعاد المعلومات الملائمة لمجرد أنه من الصعب على البعض فهمها أو أن البعض

[1] FASB (1980), Op.Cit, P. 18.

[2] دونالد كيسو، جيري ويجانت (2005)، **المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول**، ترجمة أحمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر، ص. 70.

[3] FASB (1980), Op.Cit, P. 18.

[4] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. ص. 14-15.

[5] FASB (1980), Op.Cit, P. 14.

[6] Ferdy van Beest, Geert Braam (2006), **Convergence through divergence- An analysis of relationships between qualitative characteristics of the conceptual frameworks of the FASB and IASB**, Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, P. 04

الآخر اختار عدم استخدامها.[1] كما أن خاصية قابلية الفهم لا تقضي بضرورة عرض المعلومات البسيطة فقط، بل يجب عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأبسط الطرق الممكنة.[2]

ثانيا-قابلية المقارنة (Comparability): تكتسب المعلومات المتعلقة بكيان ما فائدة كبيرة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة حول كيانات أخرى، من أجل تقييم أدائه ومركزه المالي، ومقارنتها أيضا مع معلومات مماثلة في نفس الكيان من فترة إلى أخرى، من أجل تحديد اتجاهات أدائه ومركزه المالي. تتضمن قرارات الاستثمار والإقراض بشكل أساسي تقييمات للفرص البديلة، ولا يمكن إجراؤها بشكل منطقي إذا لم تكن المعلومات المقارنة متاحة.[3]

لتحقيق قابلية المقارنة يجب **الاتساق (Consistency)** أو الثبات في تطبيق المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية، لأن الاتساق يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية، حيث أن تغيير تلك الأسس من عام إلى آخر يفقد تلك القوائم دلالتها وقد تكون مضللة للفئات التي تستخدمها، ومن هنا فقد ألزمت معايير التدقيق المتعارف عليها مدقق الحسابات بالإشارة في تقريره إلى مدى الاتساق في استخدام المبادئ والطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى.[4]

الفرع الثالث: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي

يمكن توضيح التسلسل الترتيبي للخصائص سالفة الذكر مع عناصر أخرى في الشكل التالي:

[1] FASB (1980), Op.Cit, P. 14.

[2] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 06.

[3] FASB (1980), Op.Cit, P. 03.

[4] صادق الحسني (1994)، **التحليل المالي والمحاسبي**، عمان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، ص. 33.

الشكل رقم (4-1): التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي الأمريكي (1980)

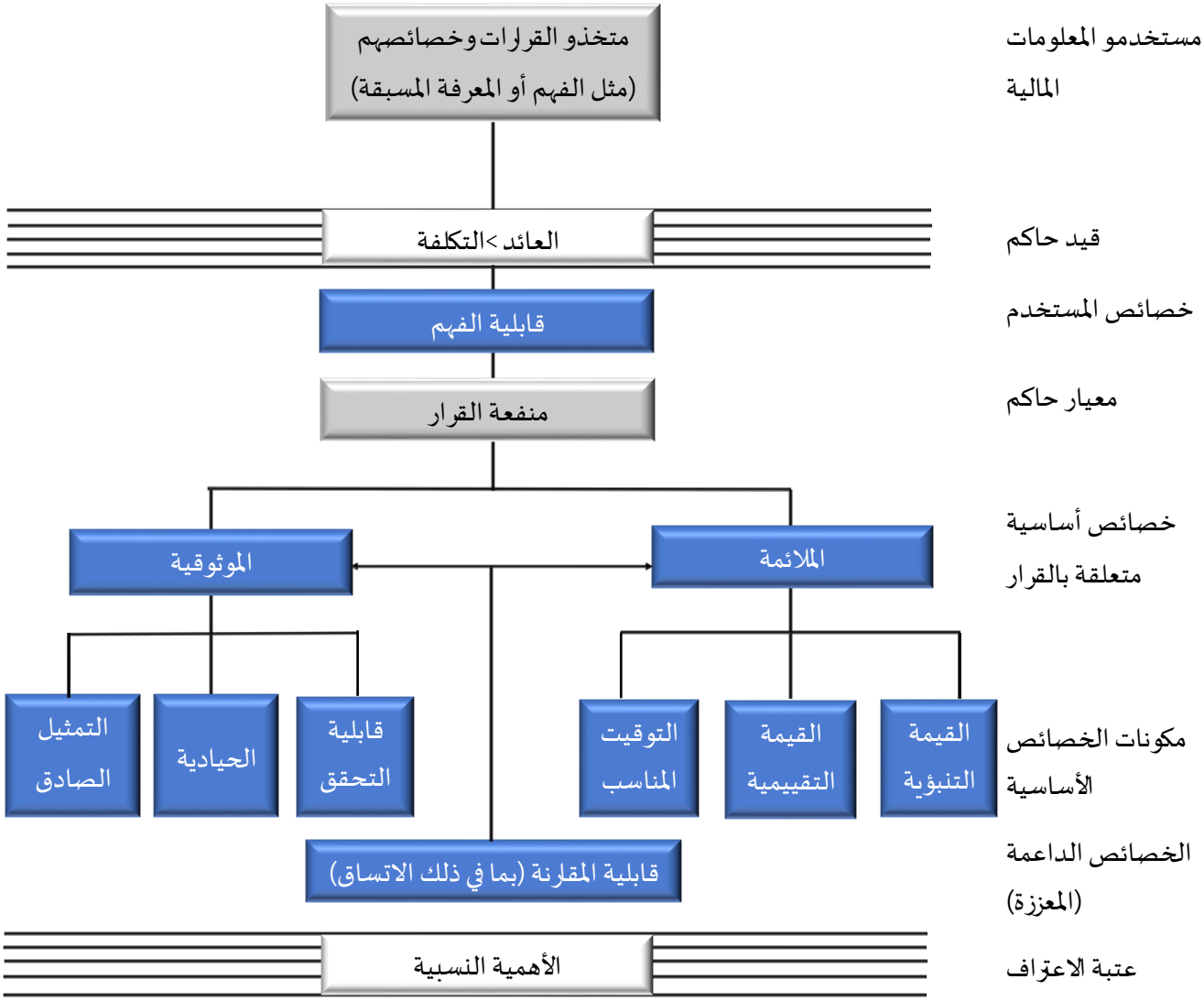

Source: FASB (1980), **Statement of Financial Accounting Concepts No. 2- Qualitative Characteristics of Accounting Information**, retrieved from https://fasb.org/Page/Document?pdf=con2.pdf&title=CON%202%20(AS%20ISSUED), consulted (22/08/2019), P. 20.

أولا-الصفات الخاصة بالمستخدم:

انطلق هذا التسلسل الهرمي من فرضية أن مستخدم المعلومات المالية هو مستخدم حصيف أي متمكن ويتمتع بمستوى جيد من الفهم والاستيعاب، وهذا باعتبار أن المعلومات المالية لا يمكن الاستفادة منها إذا كان المستخدم بمستوى متدني من الفهم والاستيعاب.[1] يقوم كل متخذ قرار بالحكم على المعلومات المفيدة، ويتأثر هذا الحكم بعوامل مثل القرارات التي يتعين عليه اتخاذها، طرق اتخاذ القرارات التي يتعين عليه

[1] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 04.

استخدامها، المعلومات التي حصل عليها وقدرته على معالجة المعلومات والتي لا تكون عادة مهمة بنفس القدر للجميع.

يفصل التسلسل الهرمي الصفات الخاصة بالمستخدم عن الصفات الخاصة بالمعلومة، وهذا هو سبب احتلال قابلية الفهم موقعها في التسلسل الهرمي كحلقة وصل بين خصائص المستخدمين (متخذو القرار) والصفات المرتبطة بالقرار. لأن فهم المعلومات يخضع لمجموعة من الخصائص المرتبطة بالمستخدم والخصائص المتأصلة في المعلومة. بالتالي، لا يمكن تقييم قابلية الفهم بشكل مطلق، ولكن يجب الحكم عليها في ظل فئة محددة من متخذي القرار.[1]

ثانيا-الصفات الخاصة بالقرار:

المعيار الحاكم هنا هو منفعة القرار، وهو أهم المعايير الواجب توفرها. يستدعي استخدام المعلومات المالية إذا كانت ستجلب منفعة معينة، وتتحدد هذه المنفعة من خلال الخاصيتين الرئيستين، الملائمة والموثوقية.[2] القابلية للمقارنة، بما في ذلك الاتساق، هي صفة معززة تتفاعل مع الملاءمة والموثوقية لتمكين مستخدمي المعلومات من إجراء مقارنات بين مختلف الأحداث والوضعيات.[3]

ثالثا-القيود على المعلومات المالية:

- **العائد / التكلفة (Costs / Benefits):** هو القيد الأول في التسلسل الهرمي، ويتطلب أن تكون الفائدة المكتسبة من استخدام المعلومات المالية أكبر من تكلفة الحصول عليها.
- **الأهمية النسبية (Materiality):** تم عرض القيد الثاني في التسلسل الهرمي كمحدد للمعلومات المالية (عامل تصفية للمعلومات تخضع له جميع الخصائص النوعية) الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، ويقضي بالإفصاح عن كافة المعلومات التي يؤدي حذفها أو تحريفها أو عدم عرضها بشكل منفصل إلى اتخاذ قرارات مضللة. تعتبر الأهمية النسبية مؤشرا هاما يتم استخدامه في عمليات الاندماج. ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عاملان أساسيان هما طبيعة البند وقيمته.[4] مثلا، يمكن اعتبار العناصر الصغيرة غير جوهرية إذا كانت ناتجة عن معاملات عادية، لكن تعتبر جوهرية إذا نشأت في ظروف استثنائية، ومن المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معا، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة.[5]

---

[1] FASB (1980), Op.Cit, P. P. 01-02.

[2] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 05.

[3] FASB (1980), Op.Cit, P. 02.

[4] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 05.

[5] FASB (1980), Op.Cit, P. 28.

يعتبر كل من التكلفة/العائد والأهمية النسبية قيودا كمية في المقام الأول، ومع مراعاة هذه القيود، فإن الملاءمة المتزايدة والموثوقية المتزايدة هي الخصائص التي تعظّم جودة وفائدة المعلومات في اتخاذ القرارات. على الرغم من أن اختيار بديل محاسبي مثالي يهدف عادة إلى إنتاج معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملائمة، لكن قد يكون من الضروري المفاضلة بين الصفتين والتضحية بمستوى معين من صفة واحدة لصالح الصفة الأخرى.[1]

المطلب الثاني: الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي الدولي (1989)

يركز مجلس IASB على الاحتياجات من المعلومات لمجموعة واسعة من المستخدمين دون التفضيل بينهم، بما في ذلك: المستثمرون (الحاليون والمحتملون)، الموظفون، المقرضون، الموردون، الدائنون الآخرون، العملاء، الدولة ووكالاتها والجمهور بشكل عام.[2] تهدف الخصائص النوعية إلى توفير معلومات مالية مفيدة حول الكيان المعدّ للتقارير الموجهة للمستخدمين بغرض اتخاذ القرارات. تتضمن هذه القرارات مثلا، حيازة أو بيع أدوات حقوق الملكية والديون، تقديم أو تسوية القروض وأشكال الائتمان الأخرى. يشكّل هذا الهدف من التقارير المالية ذات الأغراض العامة أساس الإطار المفاهيمي الدولي الذي يقوم على فرضين أساسيين: أساس الاستحقاق (Accrual basis) واستمرارية الاستغلال (Going concern).[3]

الفرع الأول: عرض الخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الدولي

يحتوي الإطار المفاهيمي الدولي على أربعة خصائص، لكن لم يتم تصنيفها الى خصائص أساسية وأخرى داعمة وهي كالتالي:

أولا-قابلية الفهم: يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية مفهومة بسهولة من قبل المستخدمين الذين يُفترض امتلاكهم معرفة مقبولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبة، والاستعداد لدراسة المعلومات بجهد معقول.[4] لا ينبغي استبعاد المعلومات المعقّدة والمهمة لتلبية احتياجات المستخدمين في اتخاذ القرار لمجرد أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها.[5]

---

[1] FASB (1980), Op.Cit, P. 02

[2] IASB (1989), **Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements**, retrieved from https://www.ifrs.org/ , consulted (09/11/2019); P. 06.

[3] Amy Brits (2018), **Conceptual Framework 1989 and 2010**, retrieved from https://www.amybrits.com/conceptual-framework-1989-and-2010/, consulted (30/07/2019).

[4] David Cairns (2001), **The Conceptual Framework- the International Experience**, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2379002 consulted (19/09/2019), P. 21.

[5] Amy Brits (2018), Op.Cit.

ثانيا-الملاءمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة.[1] المعلومات الملائمة تعتمد على صفتين ثانويتين هما التأثير في القرارات الاقتصادية والأهمية النسبية. حيث تعتبر "المعلومات مهمة إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية بناء على القوائم المالية".

ثالثا-الموثوقية: تكون المعلومات موثوقة عندما "تكون خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثّل بأمانة وبشكل معقول ما تهدف لتمثيله أو يفترض تمثيله".[2] وتتكون من العناصر التالية:

- ✓ **التمثيل الصادق:** يمكن للقوائم المالية أن تكون أقل صدقا في تمثيل ما يفترض تمثيله، لا يرجع ذلك إلى التحيز، بل إلى صعوبات تحديد المعاملات والأحداث المراد قياسها أو في ابتكار وتطبيق تقنيات القياس والعرض التي تتوافق مع تلك المعاملات والأحداث.
- ✓ **أسبقية الجوهر على الشكل (Substance Over Form):** يتم تقديم المعلومات المرتبطة بالمعاملات وفقًا لمضمونها وواقعها الاقتصادي وليس مجرد شكلها القانوني.
- ✓ **الحيادية:** يجب أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز، أي عدم اختيار وعرض معلومات تؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم من أجل تحقيق نتيجة محددة سلفًا.
- ✓ **الحيطة والحذر (Conservatism):** أو التحفظ، وهو إدراج درجة من الحذر في ممارسة الأحكام اللازمة عند القيام بالتقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم اليقين، بحيث لا يتم المبالغة في تقييم الأصول أو الإيرادات ولا يتم تقليل قيمة الخصوم أو المصاريف.
- ✓ **الاكتمال (Completeness):** لكي تحقق الموثوقية، يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.[3]

رابعا-قابلية المقارنة: يجب قياس وعرض التأثير المالي للمعاملات المتشابهة والأحداث الأخرى بطريقة متسقة، وذلك على مستوى الكيان ككل، مع مرور الوقت في نفس الكيان ومن قبل الكيانات المختلفة.[4]

[1] David Cairns (2001), Op.Cit, P. 21.
[2] IASB (1989), Op.Cit, P. 08.
[3] Amy Brits (2018), Op.Cit
[4] David Cairns (2001), Op.Cit, P. 21.

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للكيان عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في الأداء والمركز المالي، وعبر المكان لمقارنة القوائم المالية للكيان مع قوائم منافسيه.[1]

الفرع الثاني: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الدولي

حدد مجلس IASB أربع خصائص نوعية أساسية - قابلية الفهم والملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة - وصنفها بالتساوي، ويتفرع من هذه الخصائص الرئيسة سبعة من الخصائص الثانوية؛ بالإضافة إلى أربعة قيود على المعلومات المالية، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-2): الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي الدولي (1989)

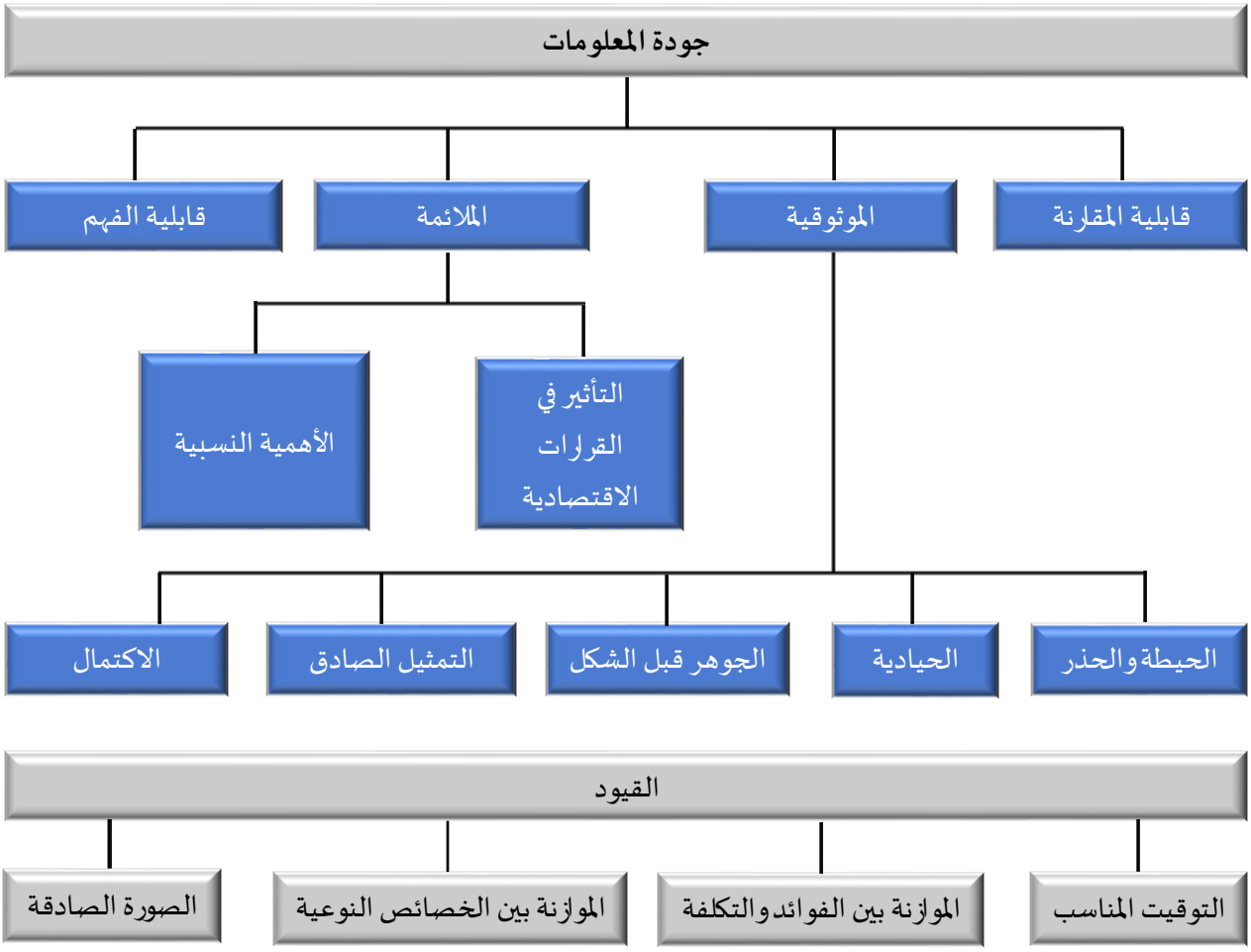

Source: Ferdy van Beest, Geert Braam (2006), **Convergence through divergence-An analysis of relationships between qualitative characteristics of the conceptual frameworks of the FASB and IASB**, NiCE Working Paper 06 (102), Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, P. 12.

[1] Amy Brits (2018), Op.Cit

القيود على المعلومات المفيدة في هذا الإطار المفاهيمي كانت كالتالي:

- ✓ **التوقيت المناسب:** قد يتم في كثير من الأحيان عرض المعلومات قبل معرفة جميع جوانب المعاملة أو الأحداث الأخرى، مما يقلل من الموثوقية. وعلى العكس من ذلك، قد يؤدي التأخير إلى غاية معرفة جميع الجوانب إلى موثوقية أفضل للمعلومات، لكن بالمقابل تفقد هذه الأخيرة ملاءمتها للمستخدمين الذين قاموا باتخاذ قرارات في وقت متأخر. هناك حاجة إلى التوازن بين الموثوقية والملاءمة، بالتالي فإن الاعتبار الرئيس هو إيجاد أفضل توقيت لتلبية احتياجات المستخدمين عند اتخاذ القرار.
- ✓ **التوازن بين الفائدة والتكلفة:** يجب أن تتجاوز الفوائد المرتبطة بالمعلومات تكلفة توفيرها؛ هذا التقييم يرتبط إلى حد كبير بعملية الحكم المهني.
- ✓ **التوازن بين الخصائص النوعية:** الهدف هو تحقيق توازن ملائم بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية.[1]
- ✓ **الصورة العادلة والصادقة / العرض العادل (Fair and Faithful Representation) :** تهدف القوائم المالية لإظهار صورة صادقة وعادلة، أو عرض المركز المالي والأداء والتغيرات في وضعية الكيان بشكل عادل. على الرغم من أن هذا الإطار لا يتعامل بشكل مباشر مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الرئيسة والمعايير المحاسبية المناسبة يفترض أن يؤدي عادةً إلى قوائم مالية تُعبر عما يُعرف عمومًا بالرؤية الصادقة والعادلة.[2]

من خلال التطرق إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية في كلا الإطارين المفاهيميين، يمكن الملاحظة أن كلا المجلسين قد حددا قابلية الفهم والملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة كصفات تجعل المعلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتم تعريف هذه الخصائص بشكل متشابه إلى حد كبير، لكن الاختلاف يكمن في الخصائص الثانوية المكونة للصفات الأساسية. كما يتضح الاختلاف بين الإطارين في تطبيق تسلسل هرمي بين الخصائص النوعية، حيث يتضح من خلال الشكلين (4-1) و(4-2) أن الترتيب كان بطريقة مختلفة. الهيكل الهرمي لإطار مجلس FASB يرتّب هذه الخصائص النوعية، في حين أن إطار مجلس IASB يصنفها على قدم المساواة. يعتبر الفصل الخاص بالخصائص النوعية أكثر اكتمالا في الإطار الأمريكي منه في الإطار الدولي، ولعل ذلك يرجع إلى خبرة مجلس FASB وإصدار إطاره المفاهيمي عبر مراحل وأخذه الوقت الكافي. في حين تعرّض الإطار المفاهيمي الدولي الصادر عام 1989 إلى الكثير من الانتقادات بسبب قصوره وعدم منفعته في حل العديد من القضايا المحاسبية.

[1] Amy Brits (2018), Op.Cit
[2] IASB (1989), Op.Cit, P. 08.P. 09-10.

المطلب الثالث: تحليل الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)

بدأ المجلسان IASB-FASB مشروعًا لإعادة النظر في الأطر المفاهيمية، وتحويلها إلى إطار مفاهيمي مشترك ومركّب لاستخدامه كأساس متسق ومتماسك عند إصدار معايير محاسبية جديدة ومعدّلة. يهدف هذا الإطار إلى مساعدة المستخدمين على فهم المعلومات المعروضة في القوائم المالية بشكل أفضل، ومساعدة المعدّين على تطبيق المعايير، والمدققين على تكوين الآراء. كما يساعد على تقليل الضغوط السياسية وتخفيف تأثير التحيزات الشخصية على قرارات وضع المعايير. كان مخططًا أن يتم تطوير الإطار المشترك على أساس متواتر؛ لكن في ظل التقارب تم الانتهاء من فصلين فقط بما في ذلك الفصل الخاص بالخصائص النوعية الذي حل محل الأقسام القديمة في الإطارين الدولي والأمريكي السابقين.

الفرع الأول: الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك

تحدد الخصائص النوعية الواردة في الفصل الثاني من الإطار المفاهيمي المشترك أنواع المعلومات التي تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين لاتخاذ القرارات بالاعتماد على التقارير المالية. توفر هذه الأخيرة معلومات حول الموارد الاقتصادية للكيان المبّلغ، الالتزامات وآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تغيّر تلك الموارد والالتزامات (يشار إلى هذه المعلومات في الإطار المفاهيمي على أنها معلومات حول الظواهر الاقتصادية). تتضمن بعض التقارير المالية أيضًا معلومات تفسيرية حول توقعات الإدارة واستراتيجيات الكيان المبلّغ، وأنواع أخرى من المعلومات التقديرية.[1] في ظل الإطار المفاهيمي المشترك، تم الاتفاق على مجموعة موحدة من الخصائص النوعية الأساسية والداعمة. لتكون المعلومات المالية على قدر من الجودة والفائدة، يجب أن تكون ملائمة وتمثل بأمانة ما تهدف إلى تمثيله؛ كما يمكن زيادة فائدتها إذا كانت قابلة للمقارنة والتحقق والفهم وفي توقيتها المناسب.

أولا-الملاءمة: المعلومة المالية الملائمة هي تلك المعلومة التي تؤثر في سلوك صانعي القرار الاقتصادي من خلال المساعدة على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.[2] إذن، المعلومات المالية الملائمة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، حتى إذا اختار بعضهم عدم الاستفادة منها أو كانوا على دراية بها من مصادر أخرى،[3] وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها:

---

[1] Amy Brits (2018), Op.Cit

[2] أمينة حفاصة، عباس فرحات (2018)، **جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبنّي معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS - دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة SCAEK-**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11 (02)، جامعة المسيلة، ص. 89.

[3] IFRS Foundation (2010), **The Conceptual Framework for Financial Reporting**, retrieved from: https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2010/conceptual-framework-2010/ , consulted (12/09/2019), P. 13.

- ✓ **قيمة تقييمية:** توفر معلومات حول الأحداث الماضية؛
- ✓ **قيمة تنبؤية:** تسمح بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية المحتملة؛[1]
- ✓ **أهمية نسبية:** تعتبر المعلومات جوهرية إذا كان حذفها أو وجود خطأ فيها من الممكن أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون. بعبارة أخرى، الأهمية النسبية هي جانب محدد من جوانب الملائمة يعتمد على طبيعة أو حجم البنود أو كليهما.

تكون القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومة المالية مرتبطتان؛ وغالبًا ما يكون للمعلومات التي لها قيمة تنبؤية أيضًا قيمة تأكيدية. على سبيل المثال، يمكن مقارنة معلومات حول إيرادات الدورة الحالية مع توقعات تم إجراؤها سابقا حول هذه الإيرادات، ويتم استخدامها كأساس للتنبؤ بالإيرادات في الدورات المقبلة. يمكن أن تساعد نتائج هذه المقارنات المستخدم على تصحيح وتحسين العمليات المستخدمة في التنبؤات السابقة.

ثانيا-التمثيل الصادق: تمثل التقارير المالية الظواهر الاقتصادية بالمفردات والأرقام. لكي تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب ألا تمثّل فقط الظواهر الملائمة، ولكن يجب أيضًا أن تمثّل بأمانة الظواهر التي يفترض أنها تمثلها.[2] لكي تتصف المعلومات المالية بالتمثيل الصادق، يجب أن تكون:

- ✓ **مكتملة:** يجب ألا تستبعد القوائم المالية أي معاملة؛ لكن نادرا ما يكون الاكتمال قابلا للتحقيق.[3] يتضمن العرض الكامل جميع المعلومات اللازمة لفهم الظاهرة التي يتم تمثيلها، بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة.[4] مثلا، يتضمن العرض الكامل لمجموعة من الأصول، كحد أدنى، وصفًا لطبيعة هذه الأصول، عرضًا رقميًا لها ووصفًا لطريقة العرض العددي (على سبيل المثال، التكلفة الأصلية أو التكلفة المعدّلة أو القيمة العادلة). بالنسبة لبعض العناصر، قد يلزم أيضًا عرض تفسيرات حول جودة وطبيعة العناصر والظروف المؤثرة، والعملية المستخدمة لتحديد العرض العددي.
- ✓ **محايدة:** العرض المحايد لا يتحيز في الاختيار أو الإبلاغ عن المعلومات المالية، ولا يكون مائلًا أو مرجحًا أو يتم التلاعب به بطريقة محددة لزيادة احتمالية تلقي المستخدمين للمعلومات بشكل إيجابي أو

[1] CFI Education (2019), Qualitative **Characteristics of Accounting Information-The fundamental (primary) and enhancing (secondary) qualitative characteristics**, retrieved from https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/accounting/qualitative-characteristics-of-accounting-information/ , consulted (27/11/2019).
[2] IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 14.
[3] CFI Education (2019), Op.Cit.
[4] Amy Brits (2018), Op.Cit.

سلبي. المعلومات المحايدة لا تعني بالضرورة أنها بدون غرض أو تأثير على السلوك. على العكس من ذلك، فالمعلومات المالية الملائمة -بحكم تعريفها- قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين.

- ✓ **خالية من الأخطاء:** يعني عدم وجود أخطاء أو سهو في وصف الظاهرة، وتم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبّلغ عنها بدون أخطاء. الخلو من الخطأ لا يعني الدقة المطلقة من جميع النواحي. مثلا، لا يمكن اعتبار عملية تقدير سعر غير قابل للتحديد على أنها دقيقة، لكن يمكن أن يكون تمثيل هذا التقدير صادقًا إذا تم وصف المبلغ بوضوح على أنه تقديري، وشرح طبيعة وقيود عملية التقدير، وعدم ارتكاب أخطاء في اختيار وتطبيق العملية المناسبة لهذا التقدير.[1]

لابد للتمثيل الصادق أن يتأثر بمستوى معين من عدم اليقين في التقييم، وهذا لا يمنع المعلومات من أن تكون مفيدة.[2] كما أن التمثيل الصادق بحد ذاته لا ينتج بالضرورة معلومات مفيدة. على سبيل المثال، قد يكتسب الكيان ممتلكات من خلال منحة حكومية. من الواضح أن الإبلاغ عن حصول الكيان على أصل بدون تكلفة من شأنه أن يمثلها بأمانة، ولكن هذه المعلومة لا يمكن أن تكون مفيدة للمستخدمين بهذا الشكل.[3]

ثالثا-قابلية المقارنة: هي الدرجة التي يتم بها تطبيق نفس المعايير والسياسات المحاسبية باستمرار من فترة إلى أخرى. تمكّن القوائم المالية القابلة للمقارنة المستخدمين من استخلاص استنتاجات ثاقبة حول اتجاهات وأداء الكيان مع مرور الوقت. تشير إمكانية المقارنة أيضًا إلى القدرة على مقارنة القوائم المالية للكيان بسهولة مع قوائم الكيانات الأخرى.[4] على عكس الخصائص النوعية الأخرى، لا تتعلق قابلية المقارنة ببند واحد بل تتطلب المقارنة عنصرين على الأقل لتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف. على الرغم من أن الاتساق مرتبط بإمكانية المقارنة، إلا أنهما لا يمثلان نفس المفهوم. يشير الاتساق إلى تطبيق نفس الأساليب على نفس العناصر، بينما تمثل قابلية المقارنة الهدف الذي يعمل الاتساق على تحقيقه.[5]

رابعا-إمكانية التحقّق: تعني هذه الخاصية أنه يمكن لمختلف المراقبين المطّلعين والمستقلّين الوصول إلى إجماع، وإن لم يكن بالضرورة اتفاقًا كاملاً، على أن عرضا معينًا يمثل صورة صادقة. لا يلزم أن تكون المعلومات الكمية دقيقة حتى يمكن التحقق منها، بل يمكن أيضًا التحقق من مجموعة من المبالغ المحتملة

[1] IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 14.
[2] CNCC (2020), **Cadre conceptuel révisé 2018**, récupéré sur http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/cadre_conceptuel_revise_2018, consulté (09/12/2020)
[3] IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 15.
[4] CFI Education (2019), Op.Cit.
[5] IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 15.

والاحتمالات ذات الصلة. وسيكون من الضروري عادةً الكشف عن الافتراضات الأساسية وطرق تجميع المعلومات والعوامل والظروف الأخرى التي تدعم هذه المعلومات.

يمكن أن يكون التحقق مباشرًا أو غير مباشر. التحقق المباشر هو التأكد من مبلغ أو بند من خلال الملاحظة المباشرة، مثلا، عن طريق حساب المبالغ النقدية. التحقق غير المباشر يعني التأكد من مدخلات نموذج أو صيغة أو تقنية معينة وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس المنهجية؛ أي إمكانية استنساخ نفس المعلومات في ضوء نفس البيانات والافتراضات.[1] مثلا، إذا كانت الشركة تمتلك معدات، وتم معرفة تكلفة الشراء والقيمة المتبقية وطريقة الإهتلاك والعمر الإنتاجي، فأي محاسب يجب أن يكون قادرًا على الوصول إلى نفس النتيجة؛ إذا لم يتمكن من ذلك، تعتبر المعلومات غير قابلة للتحقق.[2]

خامسا-التوقيت المناسب: أو التزامن، وهو إتاحة المعلومات لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات.[3] بشكل عام، كلما كانت المعلومات أقدم كلما كانت أقل فائدة لصنع القرار. ومع ذلك، قد تظل بعض المعلومات ذات فائدة لفترة طويلة من الزمن، بسبب حاجة بعض المستخدمين إلى تحديد اتجاهات الأداء وتقييمها على المدى الطويل.

سادسا-قابلية الفهم: إن تصنيف المعلومات وتوصيفها وتقديمها بوضوح ودقة يجعلها مفهومة. قد يؤدي استبعاد معلومات حول بعض الظواهر المعقدة إلى تسهيل فهم المعلومات. لكن هذه التقارير ستكون غير كاملة وبالتالي تكون مضللة. يتم إعداد التقارير المالية للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والذين يمكنهم مراجعة وتحليل المعلومات. في بعض الأحيان، حتى المستخدمون المطلعون قد يحتاجون إلى طلب المساعدة من متخصصين لفهم معلومات حول الظواهر الاقتصادية المعقدة.[4]

في الوقت الحالي، تتجاوز التقارير السنوية للكيانات الكبيرة 100 صفحة من المعلومات الكمية والنوعية. حيث تسعى الكيانات من خلالها إلى توفير معلومات مفهومة قدر الإمكان للمستخدم العادي لأنها مرغوبة أكثر. لكن بالنسبة للكيانات ذات الأداء الضعيف عادة ما تستخدم المصطلحات والصياغة الصعبة في تقاريرها المالية في محاولة لإخفاء ضعف الأداء.[5]

[1] IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 16
[2] CFI Education (2019), Op.Cit.
[3] وليد سمير عبد العظيم الجبلى (2019)، **دراسة تحليلية للإطار المفاهيمي المشترك للمحاسبة المالية**، مجلة آفاق العلوم، 05 (01)، ص. 12.
[4] IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 16
[5] CFI Education (2019), Op.Cit.

الفرع الثاني: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك

إن الطلب على المعلومة المالية من طرف المستخدمين يؤدي إلى وجود خصائص نوعية أكثر أهمية من غيرها. هناك خاصيتين نوعيتين أساسيتين (Fundamental Qualitative Characteristics) من بين الخصائص الستة (من الواجب تحققها)، هي الملاءمة والتمثيل الصادق؛ في حين أن الخصائص النوعية الأربعة المتبقية داعمة(Enhancing Qualitative Characteristics) أو معززة (من الأفضل تحققها)، هي قابلية المقارنة، إمكانية التحقق، التوقيت الملائم وقابلية الفهم. تساعد الخصائص النوعية الداعمة في الاختيار بين الطرق المحاسبية التي يجب استخدامها لتمثيل ظاهرة ما إذا تميزت هذه الطرق بالملائمة والتمثيل الصادق بنفس القدر.[1]

الشكل رقم (4-3): التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)

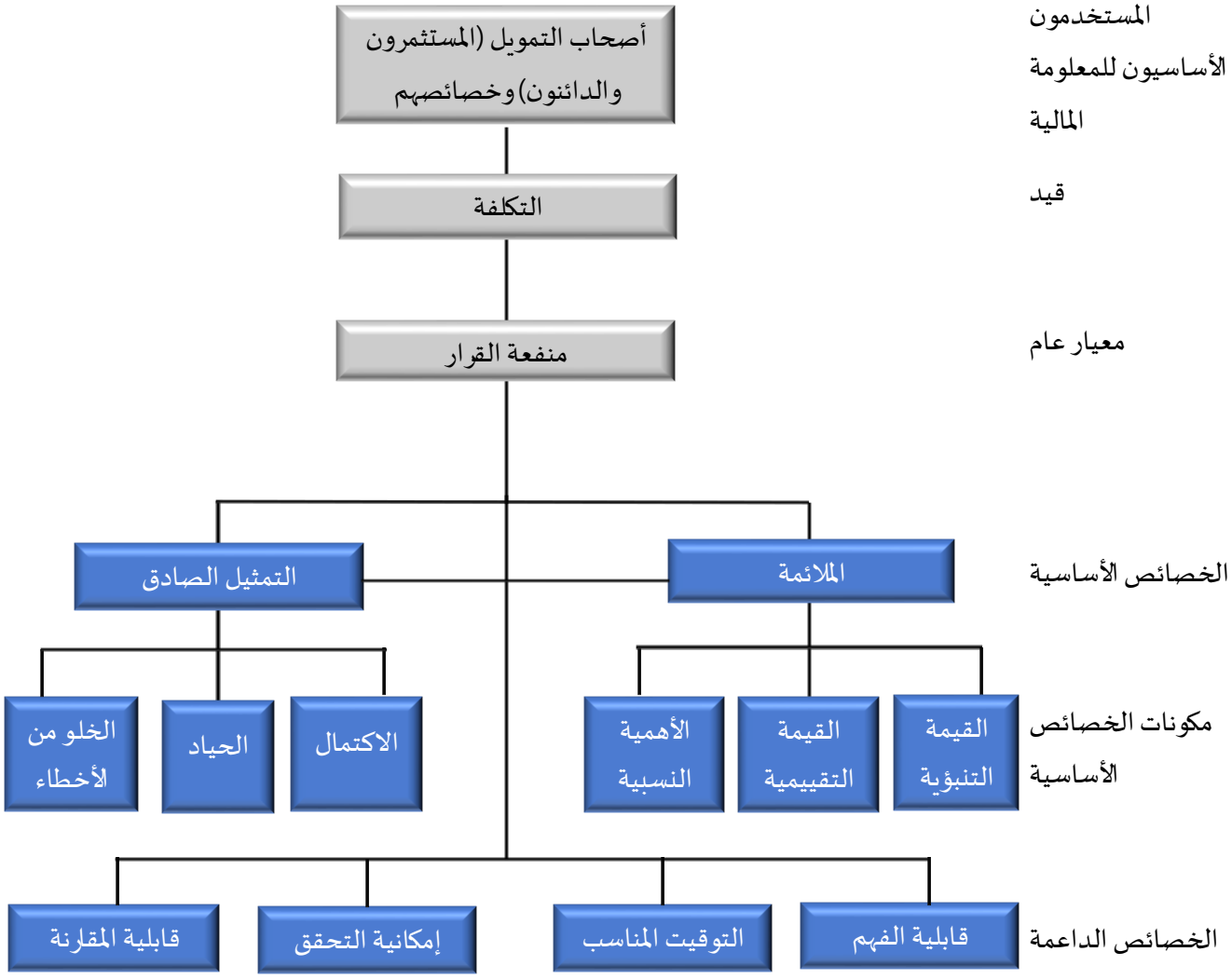

Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting,** Op.Cit, P. 46.

[1] CNCC (2020), Op.Cit.

أولا- تطبيق الخصائص النوعية الأساسية:

تكون عملية تطبيق الخصائص النوعية الأساسية أكثر كفاءة وفعالية على النحو التالي (مع مراعاة تأثيرات الخصائص الداعمة وقيود التكلفة، والتي لم تُؤخذ في الاعتبار في هذا المثال):[1]

- ✓ أولاً، تحديد ظاهرة اقتصادية من المحتمل أن تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية للكيان المبلّغ؛
- ✓ ثانيًا، تحديد نوع المعلومات حول تلك الظاهرة؛
- ✓ ثالثًا، تحديد ما إذا كانت المعلومات المتوفرة أكثر ملائمة ويمكن تمثيلها بصدق؛
- ✓ إذا كان الأمر كذلك، فإن عملية تلبية الخصائص النوعية الأساسية تنتهي عند تلك النقطة. وإلا، يتم تكرار العملية مع النوع التالي من المعلومات.

ثانيا- تطبيق الخصائص النوعية الداعمة:

لتحقيق جودة المعلومة المالية المستهدفة، يجب العمل على تعظيم الخصائص النوعية الداعمة إلى أقصى حد ممكن. ومع ذلك، فإن هذه الخصائص، سواء بشكل فردي أو ضمن مجموعة، لا يمكن أن تجعل المعلومات مفيدة إذا كانت هذه الأخيرة غير ملائمة أو غير صادقة في التمثيل. إن تطبيق الخصائص النوعية الداعمة هو عملية تكرارية لا تتبع ترتيبًا محددًا. في بعض الأحيان، قد يتعين تقليص خاصية داعمة لتعظيم خصائص أخرى. على سبيل المثال، قد يكون التخفيض المؤقت في قابلية المقارنة نتيجة للتطبيق المستقبلي لمعيار جديد مفيدًا لتحسين الملاءمة أو التمثيل الصادق على المدى الطويل. ويتم تعويض عدم إمكانية المقارنة بالإفصاحات الكافية.[2]

ثالثا-قيود التكلفة على التقارير المالية المفيدة:

التكلفة هي قيد عام على المعلومات التي يمكن توفيرها من خلال التقارير المالية للأغراض العامة. وهناك عدة أنواع من التكاليف الواجب تبريرها بفوائد توفير تلك المعلومات.[3] يقوم معدو القوائم المالية بجمع المعلومات المالية ومعالجتها والتحقق منها ونشرها، لكن المستخدمين يتحملون في نهاية المطاف هذه التكاليف في شكل عوائد مخفّضة، كما يتحملون تكاليف تحليل وتفسير المعلومات المقدمة. إذا لم يتم توفير المعلومات المطلوبة، سيتحملون تكاليف إضافية للحصول على هذه المعلومات من مصادر أخرى أو تقديرها.[4]

[1] IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 15.
[2] Ibid, P. 17.
[3] Deloitte. (2019), **Conceptual Framework for Financial Reporting 2018**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/standards/other/framework, consulted (22/09/2019).
[4] IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 17.

المبحث الثاني: أهم التعديلات على المعايير الدولية في ظل التقارب

في مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، تم تصنيف أربعة مشاريع أساسية على أنها أكثر أهمية ولها الأولية في جدول الأعمال، وهي الاعتراف بالإيرادات، الأدوات المالية، عقود الإيجار وعقود التأمين. تم الانتهاء من كل هذه المعايير وإصدار النسخ النهائية على الرغم من أن بعضها قد حقق نجاحا جزئيا أو طفيفا في موائمة متطلبات مجموعتي المعايير. على هذا الأساس، سيكون التركيز في المبحث الحالي على هذه المواضيع من خلال دراسة وتحليل أهم التغييرات التي طرأت على هذه المعايير.

المطلب الأول: الإيرادات من العقود مع العملاء

يعتبر معيار IFRS 15-الإيرادات من العقود مع العملاء من أهم المعايير الصادرة بموجب التقارب. الإيرادات هي من المكونات الأساسية -إن لم تكن أكثرها أهمية- ضمن التقارير المالية للكيان، ومن بين مؤشرات الأداء الرئيسة التي يتم مراقبتها عن كثب من طرف أصحاب المصالح. وغالبًا ما تستخدم في قياس أداء المتنافسين المختلفين في نفس القطاع وتوضيح تطوره واتجاهه؛ كما أن لها تأثيرا مباشرا في حسابات ضرائب الدخل. وفقًا لذلك، من الأهمية بمكان أن تلتقط السياسة المحاسبية بشكل مناسب طبيعة الأعمال وشروط الاتفاقيات مع العملاء وتتوافق مع معايير المحاسبة المستخدمة.

الفرع الأول: أسباب إصدار معيار IFRS 15

تضمّنت المعايير الأمريكية مفاهيم واسعة للاعتراف بالإيرادات وإرشادات تفصيلية لقطاعات ومعاملات معينة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى اختلاف في المعالجة المحاسبية للمعاملات المتماثلة اقتصاديًا. بالمقابل، كانت المعايير الدولية السابقة حول الإيرادات تقوم على مبادئ مختلفة، وكان من الصعب في بعض الأحيان فهمها وتطبيقها على المعاملات المعقدة. أدى عدم ملاءمة هذه المعايير إلى مجموعة متنوعة من القضايا والعديد من المشكلات، خاصة الفشل في تفسير العمليات ذات العناصر المعقدة. وبالتالي، طالب أصحاب المصالح بتطوير سياسة محاسبية ملائمة للاعتراف بالإيرادات، والتي كانت ضرورية لإزالة التناقضات ونقاط الضعف في متطلبات الاعتراف بالإيرادات في كلتا المجموعتين من المعايير وسدّ الفجوة بينهما وإنشاء معايير محاسبية عالية الجودة.[1] بالإضافة إلى توفير إرشادات حول عدة مناطق رمادية متعلقة بهذا الموضوع؛ مثل

[1] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** retrieved from: https://www.ey.com/en_gl/ifrs-technical-resources/ifrs-update-of-standards-and-interpretations-in-issue-at-31-december-2019 , consulted (30/09/2020), P. 07.

العقود ذات العناصر المتعددة، معالجة تكاليف الحصول على عقد والوفاء به ومحاسبة التعديلات في العقد.[1]

يهدف معيار الإيرادات المشترك إلى الآتي:

أ. توفير إطار أكثر متانة لمعالجة قضايا إثبات الإيرادات؛

ب. تحسين إمكانية مقارنة ممارسات الاعتراف بالإيرادات عبر الكيانات والقطاعات والدول؛

ج. تبسيط إعداد التقارير المالية عن طريق تقليل مقدار الإرشادات الواجب العودة إليها؛

د. تحسين الإفصاح لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على فهم أفضل للإيرادات المعترف بها من حيث طبيعتها ومقدارها وتوقيتها وحالة عدم التأكد.

في ماي 2014، أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 15- الإيرادات من العقود مع العملاء، والمتضمن نموذجًا واحدا جديدًا وشاملاً لاستخدامه في محاسبة الإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء. أصبح المعيار ساري المفعول اعتبارًا من 1 جانفي 2018 مع التطبيق بأثر رجعي وإمكانية التطبيق المبكر. حلّ المعيار المشترك محل جميع متطلبات الاعتراف بالإيرادات السابقة في المعايير الدولية، وبشكل أساسي المعيار IAS 11- عقود البناء، والمعيار IAS 18- الإيرادات، بالإضافة إلى أربع تفسيرات ذات صلة.[2]

الفرع الثاني: المتطلبات الرئيسة للمعيار IFRS 15

يُطبق المعيار IFRS 15 على جميع الإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء، ويؤثر على جميع الكيانات التي تبرم عقودًا لتوفير السلع أو الخدمات لعملائها، ما لم تكن العقود في نطاق معايير دولية أخرى، مثل المعيار IFRS 16 - عقود الإيجار. يحدد المعيار أيضًا محاسبة التكاليف التي يتكبدها الكيان للحصول على عقد والوفاء به؛ ويقدم نموذجا للقياس والاعتراف بالمكاسب والخسائر من بيع بعض الأصول غير المالية، مثل: الممتلكات، المنشآت، المعدات والأصول غير الملموسة.[3]

يحدد المعيار IFRS 15 المبادئ التي يطبقها الكيان عند الإبلاغ عن معلومات حول طبيعة وقيمة وتوقيت الإيرادات والتدفقات النقدية المشكوك بتحصيلها من العقد مع العميل، حيث يعترف الكيان بإيرادات تحويل

[1] Deloitte. (2017), **IFRS 15 Revenue from contracts with customers: Are you ready for the "Big Change?"**, retrieved from: https://www2.deloitte.com/jo/en/pages/about-deloitte/articles/The-only-certainty-is/ifrs15-revenue-from-contracts-with-customers.html, consulted (27/02/2019).

[2] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** Op.Cit, P. P. 07-08.

[3] Ernst & Young (2019), **Applying IFRS A closer look at IFRS 15, the revenue recognition standard IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers (Updated September 2019),** retrieved from: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/ifrs/ey-applying-revenue-september-2019.pdf consulted (07/05/2020), P. 07.

السلع أو الخدمات المتفق عليها مع العميل بمبلغ يعكس توقعات الكيان حول تلك السلع أو الخدمات. ويوفر المعيار نموذجًا واحدًا من خمس خطوات:

- **الخطوة 1 - تحديد العقد مع العميل:** يتم تعريف العقد على أنه اتفاقية (شفوية أو ضمنية) بين طرفين أو أكثر، تُنشئ حقوقًا والتزامات قابلة للتنفيذ، وتحدد شروطا لهذه الحقوق والالتزامات. يجب أن يكون مضمون العقد تجاريا، ومن المرجّح أن يقوم الكيان بتحصيل المقابل الذي يستحقه.
- **الخطوة 2 - تحديد التزامات الأداء في العقد:** التزام الأداء هو وعد (قد يكون ضمنيا) لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل. يجب أن يكون كل التزام أداء قابلاً للتمييز ويمكن تحديده بشكل منفصل في العقد.
- **الخطوة 3 - تحديد قيمة المعاملة:** سعر المعاملة هو المبلغ الذي يتوقع الكيان الحصول عليه مقابل نقل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلى العميل؛ وإذا تضمن المقابل المتفق في العقد مبلغًا متغيرًا، فيجب تقدير المبلغ المقابل المتوقع الحصول عليه مقابل نقل السلع أو الخدمات.
- **الخطوة 4 - تخصيص قيمة المعاملة لالتزامات الأداء الواردة في العقد:** بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، يقوم الكيان بتخصيص قيمة المعاملة لكل التزام بناءً على أسعار البيع النسبية المستقلة لكل سلعة أو خدمة واردة في العقد على حدة.
- **الخطوة 5 - الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزام الأداء:** يجب على الكيان الاعتراف بالإيراد عند هذه النقطة الزمنية، وفي حالة استيفاء شروط محددة، فيجب الاعتراف بالإيرادات مع مرور الوقت.[1]

يتطلب المعيار من الكيانات ممارسة الحكم المهني، مع الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من النموذج على العقود مع العملاء. يتضمن المعيار إرشادات حول مواضيع مثل النقطة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات والمعالجة المحاسبية للمقابل المتغير.[2] يحدد المعيار أيضًا كيفية حساب التكاليف الإضافية للحصول على عقد والوفاء به والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد ومختلف الجوانب ذات الصلة. تم توفير إرشادات تطبيق في هذا المعيار لمساعدة الكيانات في تطبيق المتطلبات على ترتيبات مشتركة معينة، بما في ذلك تراخيص الملكية الفكرية، الضمانات، حقوق الإرجاع، خيارات السلع والخدمات الإضافية.[3]

[1] Deloitte. (2017), **IFRS 15 Revenue from contracts with customers: Are you ready for the "Big Change?",** Op.Cit**.**

[2] Deloitte. (2019), **New and revised IFRS Highlighting the changes**, retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/nl/Documents/audit/deloitte-nl-audit-publicatie-ppd-new-and-revised-ifrs-2018-january-2019.pdf , consulted (23/09/2020), P. 04.

[3] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, Op.Cit, P. 07.

المطلب الثاني: محاسبة الأدوات المالية

معيار الاعتراف بالإيرادات ليس المعيار الدولي الجديد الوحيد المثير للاهتمام خلال عام 2018. خلافًا للاعتقاد السائد، فإن المعيار IFRS 9 لا يؤثر فقط على المؤسسات المالية، بل يمكن لأي كيان أن يتأثر بشكل كبير بمتطلبات هذا المعيار والتعديلات التي تطرأ عليه؛ وهو الحال بالنسبة للكيانات التي تملك قروضا طويلة الأجل أو استثمارات في الأسهم أو أي أصول مالية أخرى. تتمثل أهم متطلبات هذا المعيار في نموذج خسائر الائتمان (Credit Loss Model)، حيث تعدّ مخصصات خسائر القروض أحد أهم الآليات المستخدمة للحد من مخاطر الائتمان والحفاظ على الموارد المالية للكيانات. وتعد إشكالية الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وقياسها والإفصاح عنها بشكل دقيق أحد أهم المواضيع والقضايا المعاصرة في الفكر المحاسبي الحديث نظراً لأهميتها في التحوط ضد خسائر الائتمان والأزمات المالية.

الفرع الأول: أهداف إصدار المعيار IFRS 9

سلّطت الأزمة المالية لعام 2008 الضوء على العديد من أوجه القصور المتعلقة بتطبيق المعيار IAS39- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. حيث تعرض هذا الأخير لانتقادات مفادها أنه معقد للغاية وصعب التطبيق ولا يتوافق مع الطريقة التي تدير بها الكيانات أعمالها ومخاطرها، واتّضح أن أحد أسباب امتداد أمد الأزمة هو الاعتراف بخسائر الديون في وقت متأخر جدًا من دورة الائتمان، حيث كان يتم الاعتراف بالخسائر عند تحققّها وحدوث خسائر ائتمانية فعلية. في وقت سابق، كان مجلس IASB قد أدرج خطة لإعادة النظر في معيار IAS39، لكن الأزمة المالية عجلت بذلك وجعلته أولوية.

طوّر مجلس IASB معياره الجديد IFRS 9 -على إثر الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وكجزء من مبادرة التقارب المشتركة بين المجلسين IASB وFASB- على ثلاث مراحل تعالج بشكل منفصل تصنيف وقياس الأصول المالية، انخفاض القيمة، بالإضافة إلى التحوط. بينما ظلت الجوانب الأخرى التي عالجها معيار IAS 39 على حالها، مثل النطاق والاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية، مع إضافة بعض التعديلات الطفيفة. كان مجلس IASB يصدر نسخا محدّثة من المعيار IFRS 9 بعد اكتمال كل مرحلة. توقف المجلسان عن العمل في المشروع باستثناء موضوع انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة، بسبب عدم القدرة على الوصول إلى اتفاق بشأن بعض المسائل الرئيسة. في النهاية، اتفق المجلسان على مبادئ مشتركة لقياس انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة فقط، وليس على توقيت الاعتراف بها.[1]

[1] PwC (2017), **IFRS 9, Financial Instruments-Understanding the basics,** retrieved from: https://www.pwc.com/gx/en/audit-services/ifrs/publications/ifrs-9/ifrs-9-understanding-the-basics.pdf, consulted (17/11/2019), P. 05.

لاقى هذا المشروع تأييدا واسعاً بسبب المتطلبات التي تنصّ على قيام الكيان بالاعتراف بالخسائر بناء على توقعات بحدوث تعثر أو عدم دفع من جانب المقترض. كما تضمّن العديد من التغيرات المتعلقة بقياس وتصنيف الأدوات المالية ما بين القياس بالتكلفة المهتلكة والقيمة العادلة، بالإضافة إلى التغيرات التي أحدثها بشأن محاسبة التحوط. ويشير التحول من المعيار IAS 39 إلى المعيار IFRS 9 إلى تغير هام في طبيعة محاسبة الأدوات المالية، فقد تم التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ، باعتبار أن القواعد لا تتكيف مع البيئة المتغيرة أو ذات المعاملات المعقدة والمتجددة. كانت الأهداف الرئيسة لهذا المعيار هي الحد من المشاكل والصعوبات التي رافقت تطبيق المعيار39 IAS، وضع مبادئ للتصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية وتأسيس مبادئ للقياس والإفصاح عن خسائر الائتمان بغرض توفير معلومات مفيدة للمستخدمين لتقييم وقت وقيمة التدفقات النقدية المستقبلية للكيان.[1]

الفرع الثاني: المتطلبات الرئيسة للمعيار IFRS 9

في خطوة من شأنها تطبيق معيار دولي جديد يستهدف رفع معدلات الأمان، أصدر مجلس IASB النسخة الكاملة من المعيار IFRS 9 عام 2014. يسري هذا المعيار للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. ومع ذلك، في أواخر عام 2016، سمح مجلس IASB للكيانات التي تكون أنشطتها الرئيسة مرتبطة بعقود التأمين بإمكانية تأخير التنفيذ حتى عام 2022.[2] يتطلب المعيار IFRS 9 نهجاً من ثلاث خطوات تتمثل في:

أولا-تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية:

يتبنّى المعيار IFRS 9 منهجاً منطقياً عند الاعتراف وقياس الأصول والخصوم المالية، حيث يتم الاعتراف الأولي عند الاقتناء بالقيمة العادلة في قائمة الميزانية عندما يصبح الكيان طرفا في الشروط التعاقدية للأداة.[3] القيمة العادلة تساوي التكلفة بتاريخ الشراء مضافا إليها تكاليف المعاملة (عمولات ومصاريف)، كما يجب على الكيان تصنيف الأصول والخصوم المالية لحظة الاعتراف الأولي استنادا إلى: نموذج الأعمال للأداة المالية (Business Model) والتدفقات النقدية التعاقدية (Contractual cash flows).[4]

---

[1] رنا السعيد السيد عمر (2020)، **أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) IFRS على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، 21(04)، ص. 141.

[2] PwC (2017), Op.Cit, P. 05.

[3] رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 142.

[4] ديلويت أند توش (2018)، **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): "الأدوات المالية"**، متوفر على الرابط: https://drive.google.com/file/d/1PASxQ68XFovKkj3UxJlMdmJEW4SRbvnw/view، تاريخ الاطلاع: (2019/06/05)، ص. 17.

1- **قياس الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي:** يستبدل المعيار IFRS 9 العديد من اختبارات الحدود الواضحة، التسهيلات، الخيارات وتدابير منع إساءة الاستخدام عند تصنيف وقياس الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي، والتي كانت موجودة في المعيار IAS 39، بنموذج واحد يحتوي استثناءات أقل. ينص المعيار الجديد على ضرورة تصنيف الأصول المالية وقياسها مبدئيا بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات على هذه القيمة في قائمة الدخل عند حدوثها.[1] أو قياسها بالتكلفة المهتلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، على أساس نموذج أعمال الكيان والتدفقات النقدية التعاقدية.[2]

2- **قياس الخصوم المالية بعد الاعتراف الأولي:** لم يتغير النموذج المحاسبي الأساسي للخصوم المالية الذي كان موجودا سابقا في معيار IAS 39. لا تزال هناك فئتان للقياس: قائمة الدخل والتكلفة المهتلكة. يتم قياس الخصوم المالية المحتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويتم قياس جميع الخصوم المالية الأخرى بالتكلفة المهتلكة ما لم يتم تطبيق خيار القيمة العادلة.[3]

الشكل رقم (4-4): تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية

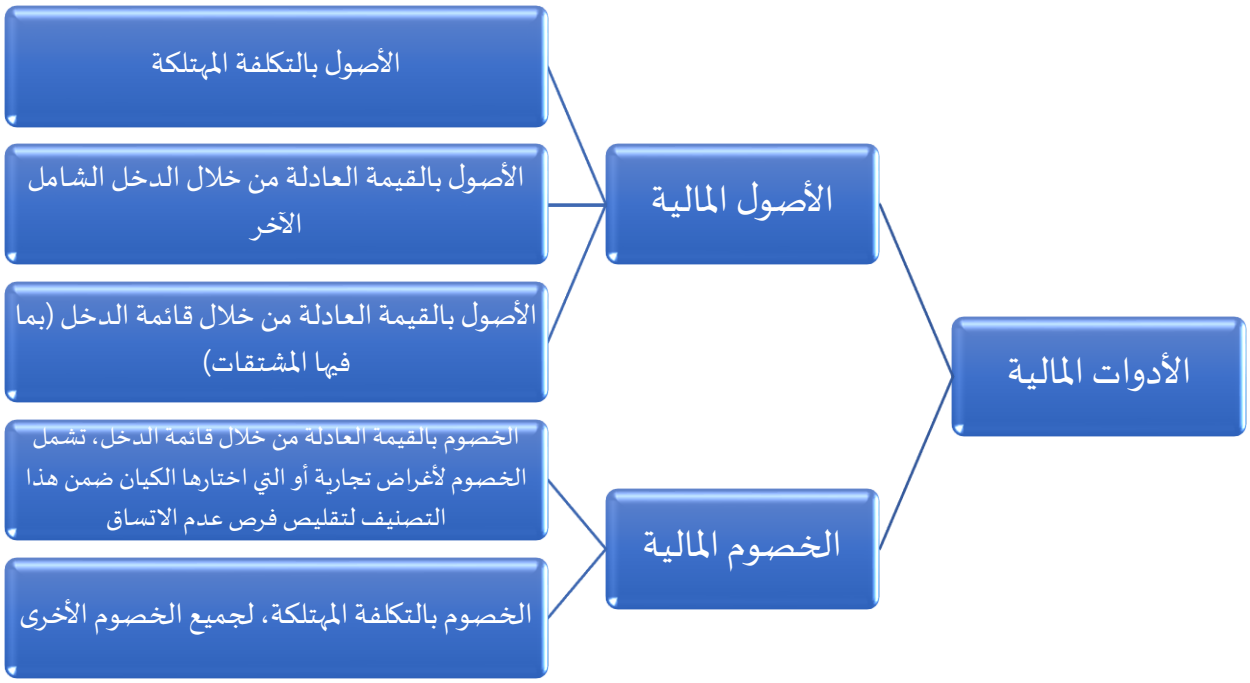

المصدر: ديلويت أند توش (2018)، **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): "الأدوات المالية"**، متوفر على الرابط: https://drive.google.com/file/d/1PASxQ68XFovKkj3UxJlMdmJEW4SRbvnw/view، تاريخ الاطلاع: (2019/06/05)، ص. 16.

[1] PwC (2017), Op.Cit, P. 06.
[2] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** Op.Cit, P. 06.
[3] Deloitte. (2020), **IFRS 9 — Financial Instruments**, retrieved from: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9, consulted (13/03/2020).

أصبح نموذج المعيار IFRS 9 أبسط من نموذج IAS 39، ولكن يلاحظ وجود قصور مرتبط بزيادة التقلبات في قائمة الدخل. في حين أن القياس الأساسي بموجب معيار IAS 39 للأصول المالية كان بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فقد أصبح بموجب المعيار IFRS 9 بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. حقيقة أن النموذج أبسط من معيار IAS 39 لا يعني بالضرورة أنه بتلك السهولة. على سبيل المثال، قد يكون تحديد ما إذا كان قياس الأصول المالية وفق الشروط بالتكلفة المهتلكة أو القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر هو عملية في غاية الصعوبة والتعقيد.[1]

ثانيا-انخفاض القيمة:

يعتمد المعيار IFRS 9 على نهج مختلف لمعالجة الخسائر الناتجة عن تدهور قيمة الأدوات المالية والذي يستند إلى الاعتراف بالخسائر قبل حدوثها، وبالتالي يقدم نظرة مستقبلية تؤدي إلى تقييم أكثر دقة يسمح بالتنبؤ بالخسائر المتوقعة في الوقت المناسب.[2] تستند متطلبات انخفاض القيمة إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة (Expected Credit Losses, ECL) الذي يحل محل النموذج السابق القائم على الخسارة الفعلية (Incurred Loss Model). ينطبق هذا النموذج على أدوات الدين التي تم تقييمها بالتكلفة المهتلكة أو بالقيمة العادلة، معظم التزامات القروض، عقود الضمانات المالية، الأصول التعاقدية بموجب المعيار IFRS 15 (الإيرادات من العقود مع العملاء) ومستحقات الإيجار بموجب المعيار IFRS 16 (عقود الإيجار). [3]

مشروع إحلال نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بدل النموذج السابق كان بسبب تعرض الكيانات للعديد من المخاطر التي لا يظهر أثرها إلا بعد حدوثها، مما يعرضها للإعسار المالي. حيث يتطلب المعيار IFRS 9 حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة مرة على الأقل في تاريخ التقارير المالية (يمكن أن يكون على أساس شهري أو ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي)، مما يساعد على تحديث جميع البيانات المقدمة حول حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ولم يعد من الضروري وقوع حدث ائتماني لكي يتم الاعتراف بخسائر الائتمان.[4] عند تطبيق متطلبات المعيار IFRS 9 يتعين على الكيان اتباع أي من المناهج التالية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها:

- ✓ **المنهج العام:** يتوجب على الكيانات الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مدة 12 شهرًا بعد الاعتراف الأولي (أو عند الدخول في الالتزام أو الضمان)، ويتم تطبيق نفس المنهج بعد ذلك طالما لم يكن

[1] PwC (2017), Op.Cit, P. 06.

[2] رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 142.

[3] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** Op.Cit, P. 06

[4] رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 146.

هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. لكن إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، عندها يتعين على الكيانات الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

- ✓ **المنهج المبسط:** يمكن تطبيق نهج مبسط يتم بموجبه الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة.[1] حيث يطبق على الأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة والتي لا تخضع لتقييم الزيادة الجوهرية لمخاطر الائتمان عند إعداد التقارير المالية. اشترط المعيار استخدام هذا المنهج عند توافر شرطيين أساسين هما أن تكون الأداة المالية ذات تقييم منخفض فيما يخص مخاطر التوقف عن السداد وأن يكون المقترض قادرا على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير.[2]

والشكل الموالي يلخص هذه المناهج الثلاث المطبقة في القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة:

الشكل رقم (4-5): نهج القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة

- عند الاعتراف الأولي:

خسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهر.

- حالة زيادة كبيرة/جوهرية في مخاطر الائتمان:

خسائر ائتمانية متوقعة على مدى عمر الأداة.

- حالة أصل مالي ذو مستوى ائتماني منخفض:

خسائر ائتمانية متوقعة على مدى عمر الأداة.

المصدر: ديلويت أند توش (2018)، مرجع سابق، ص. 27.

يتم الاعتراف بالمخصصات وأي تعديلات عليها، من خلال الاعتراف بمكاسب وخسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل.[3] عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة يتطلب المعيار IFRS 9 أن يعكس تقدير هذه الخسائر مبلغا محددا وغير متحيز، بعد دراسة مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للنقود ومعلومات موثوقة

[1] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** Op.Cit, P. 06.

[2] رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 147.

[3] PwC (2017), Op.Cit, P. 08.

وداعمة ومتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له ومتعلقة بالأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية.[1]

ثالثا-محاسبة التحوط:

أجرى المعيار تغييراً هيكليا على المعالجة المحاسبية للتحوط، مما يتيح للكيانات الإفصاح بشكل أفضل في التقارير المالية.[2] يقدم المعيار IFRS 9 نموذجًا جديدًا لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر انسجامًا مع كيفية قيام الكيانات بأنشطة إدارة المخاطر عند التحوط من المخاطر المالية وغير المالية مقارنة بمعيار IAS39.[3] يتمثل التغيير الرئيس للنموذج في السماح بمزيد من التحوط من المخاطر ويضع مقاييس جديدة أقل تعقيدًا وأكثر توافقًا. إذا كانت الكيانات قد رفضت استخدام محاسبة التحوط السابقة بسبب تعقيدها، ستجد أن المتطلبات الجديدة أكثر ملاءمة بسبب تبسيطها وتحسينها.[4]

المطلب الثالث: المعايير الصادرة الأخرى

بالإضافة إلى معايير الإيرادات من العقود مع العملاء ومحاسبة الأدوات المالية، صدرت معايير أخرى في ظل التقارب صنفت على أنها ذات أولوية عالية، ولكن يمكن اعتبارهما أقل أهمية من المعيارين السابقين، وهي المعايير الخاصة بعقود الإيجار وعقود التأمين؛ على الرغم من عدم تحقيق درجة كبيرة في التقارب، لكن يمكن تقييم الأثر ودرجة التحسّن مقارنة مع المعايير السابقة.

الفرع الأول: عقود الإيجار

انتقد المستثمرون وغيرهم هذا المعيار لافتقاره للشفافية في المعلومات حول التزامات عقود الإيجار، بسبب عدم عرض أغلب معاملات الإيجار في الميزانية مثل عقود الخدمة التي تسجل محاسبيا كمصاريف، وبالتالي عدم وضوح الصورة الكاملة للوضعية المالية للكيان. كما كانت تتم المقارنة بين كيانات تلجأ للقروض من أجل اقتناء أصول مع كيانات أخرى تستأجر أصولا دون إجراء تعديلات بشكل صحيح. واستجابة لهذه الانتقادات أدرج المجلسان IASB -FASB مشروعا مشتركا لتطوير وتحسين محاسبة عقود الإيجار، بهدف الوصول الى التمثيل الصادق لأصول وخصوم المستأجر وتعزيز عمليات الإفصاح وتحسين الشفافية.

أولا-المتطلبات السابقة لمعيارعقود الإيجار:

حسب المعيار IAS 17 حول عقود الإيجار الصادر عام 1982، يمكن تصنيف عقود الإيجار إلى:

[1] رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 148.
[2] نفس المرجع السابق، ص. 143.
[3] Deloitte. (2019), **New and revised IFRS Highlighting the changes**, Op.Cit, P. 04.
[4] PwC (2017), Op.Cit, P. 09.

1- **عقد الإيجار التمويلي (Finance or Capital lease)** : هو عقد يترتب عليه تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر، مع إمكانية انتقال الملكية عند انتهاء مدة العقد.

2- **عقد الإيجار التشغيلي أو البسيط (Operating lease):** يتمثل في كل عقد إيجار آخر غير تمويلي. وهذا التصنيف يعتمد على مدى تحمل المؤجر أو المستأجر للمخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المستأجر.

وقد كانت أهم أسباب إصدار المعيار الجديد IFRS 16 تتمثل في:[1]

- ✓ فشل المعيار IAS 17 في الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير المالية؛
- ✓ إزالة التمويل خارج الميزانية؛
- ✓ عند تصنيف عقد الإيجار على أنه تشغيلي، لن يظهر في ميزانية المستأجر أي أصل أو التزام، ويتم تسجيل مدفوعات الإيجار كمصاريف في قائمة الدخل فقط، وبالتالي يتم إخفاء هذا الالتزام عن المستخدمين؛
- ✓ على الرغم من إلزامية إدراج بعض الإفصاحات في الملاحق حول التدفقات النقدية المستقبلية لمدفوعات الإيجار، لكن عادة ما تكون هذه التدفقات شبه مؤكدة وقيمتها كبيرة، لذلك مكانها الملائم هو صلب القوائم المالية الأساسية؛
- ✓ إزالة التناقضات السابقة وعرض معظم عقود الإيجار في قائمة الميزانية.

ثانيا- متطلبات المعيار الجديد IFRS 16:

تم إصدار المعيار الجديد IFRS 16 في جانفي 2016، ويحتوي على مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار لطرفي العقد، أي المستأجر (العميل) والمؤجر (المورد)؛ حيث يسري تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2019. يمكن للمستأجر أن يختار تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدّل، كما يُسمح بالتطبيق المبكر، ولكن ليس قبل تطبيق المعيار IFRS 15. يشمل نطاق المعيار IFRS 16 عقود إيجار جميع الأصول مع استثناءات محدودة؛ ويحل محل المعيار IAS 17 والتفسيرات ذات الصلة.

يتم تعريف عقد الإيجار بأنه عقد كامل (أو جزء من عقد) ينقل الحق في استخدام الأصل (Right-of-Use Asset) لفترة زمنية مقابل تدفق نقدي. يتطلب المعيار IFRS 16 من المستأجرين محاسبة جميع عقود الإيجار وفق نموذج واحد في الميزانية بطريقة مماثلة لعقد الإيجار التمويلي في المعيار السابق IAS 17 . في تاريخ بداية العقد، يعترف المستأجر بالتزام يمثل مدفوعات الإيجار (Lease Payments) في جانب الخصوم، وبقيمة

[1] إيمان ميمون، رفيق بشوندة (2017)، **أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي – دراسة مقارنة IAS 17 وSCF وIFRS 16** – مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 02 (03)، ص. ص. 142-143.

الأصل في جانب الأصول (الذي يمثل حق استخدام الأصل)، ويتم اهتلاك هذه الأصول خلال فترة الإيجار.[1] كل عقود الإيجار تعتبر عقودا تمويلية إلا في حالتين يتم اعتبارها عقودا تشغيلية:[2]

- ✓ استئجار أصول لمدة تقل عن 12 شهرًا (عقود إيجار قصيرة الأجل)؛
- ✓ استئجار أصول ذات قيمة منخفضة (مثل أجهزة الكمبيوتر والأثاث وما إلى ذلك).

الفرع الثاني: عقود التأمين

يهدف المعيار IFRS 17 إلى قياس التزامات التأمين بقيمة الوفاء الحالية (Current fulfillment value)؛ وتوفير نهج قياس وعرض موحد لجميع عقود التأمين، وقد تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ.[3]

أولا- الحاجة إلى إصدار معيار جديد في عقود التأمين:

مشروع معيار محاسبة التأمين ليس جديدًا، فقد بدأ منذ تاريخ تحول لجنة IASC إلى مجلس IASB عام 2001. في البداية، لم يكن ممكنا إصدار إطار مشترك وموحد لمعالجة عقود التأمين في نفس الوقت لجميع الشركات الخاضعة لنطاقه، وعلى أساس ذلك، تم تقسيمه إلى مرحلتين:

1- **المرحلة الأولى**، تم إصدار المعيار IFRS 4 عام 2004 بشكل مؤقت، على أن يتم استبداله في المستقبل. كانت الفائدة الرئيسة لهذا المعيار هي تحسين جودة الإفصاح. لكن بالمقابل، كان يعاني من عدة مشاكل ونقائص، يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ كان مسموحا لشركات التأمين قياس عقود التأمين المتماثلة باستخدام سياسات محاسبية مختلفة؛ كما تم تطوير هذه الممارسات وتكييفها تبعاً للمتطلبات المحلية في كل دولة. أدى ذلك إلى انحراف بين النماذج المستخدمة في قطاع التأمين والنماذج المطبقة في قطاعات أخرى؛
- ✓ ينص المعيار IFRS 4 صراحةً على عدم ضرورة أن تكون المعلومات ملائمة من الناحية الاقتصادية، فقد قدم رؤية مجتزأة لعقود التأمين تعكس فقط توقعات الكيان بشأن ماهية العقد؛ لذلك كانت المعلومات غير كاملة ويصعب مقارنتها.
- ✓ عندما تقوم الشركة الأم بإعداد قوائمها المالية الموحدة، لم يكن من الضروري أن تطبّق الشركات التابعة نفس السياسات المحاسبية؛ وهذا يعني مجموعة متنوعة من الطرق المحاسبية لنفس النوع من العقود، وذلك يتعارض مع الغرض من تطوير المعايير الدولية أصلا.

[1] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** Op.Cit**,** P. 09.

[2] إيمان ميمون، رفيق بشوندة (2017)، مرجع سابق، ص. 146.

[3] Deloitte. (2019), **New and revised IFRS Highlighting the changes**, Op.Cit, P. 05.

2- **المرحلة الثانية**، تم إصدار المعيار IFRS 17 من أجل إصلاح عيوب النسخة السابقة، من خلال وضع نماذج محاسبية مشتركة خاصة بعقود التأمين مع الحفاظ على كمية وجودة الإفصاحات المطلوبة، بالإضافة إلى إصلاح أوجه القصور من حيث الشفافية وقابلية مقارنة القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، هناك جانب آخر يُرجى تحسينه وهو ملاءمة المعلومات مقارنة بالمعيار IFRS 4 من خلال الاعتماد على عناصر مثل المعلومات المحيّنة والقيمة الزمنية للنقود، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالربحية.[1]

ثانيا- المتطلبات الرئيسة للمعيار الجديد IFRS 17:

في ماي 2017، أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 17، وهو معيار شامل يغطي متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأمين، ويحل محل المعيار IFRS 4 بمجرد دخوله حيز التنفيذ للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2022؛ مع السماح بالتطبيق المبكر، بشرط أن يطبق الكيان أيضًا المعيارين IFRS 9 و IFRS 15 معاً.[2] يشمل نطاق هذا المعيار جميع أنواع عقود التأمين بغض النظر عن نوع الكيانات التي تصدرها وتحتفظ بها، مع وجود بعض استثناءات النطاق.[3] أهم مميزات النموذج المحاسبي الجديد لعقود التأمين هي كما يلي:[4]

- ✓ قياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، بما في ذلك تعديل ملائم للمخاطر، يتم إعادة قياسها في كل فترة مالية (التدفقات النقدية المستوفاة Fulfilment Cash Flows)؛
- ✓ هامش الخدمة التعاقدي (Contractual Service Margin, CSM) ويمثّل الأرباح غير المكتسبة من عقود التأمين التي يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل خلال فترة الخدمة (فترة التغطية Coverage Period)؛
- ✓ يتم تعديل بعض التغيرات في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مقابل هامش الخدمة التعاقدي، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل على مدى فترة الخدمة التعاقدية المتبقية؛
- ✓ يتم الإبلاغ عن تأثير التغيرات في معدلات الخصم إما في قائمة الدخل أو الدخل الشامل الآخر، ويتم تحديد ذلك من خلال اختيار السياسة المحاسبية المناسبة؛

[1] Lucas Dufrasne (2020), **IFRS 17: A comparison with IFRS 4 and an analysis of the impact of its application,** Louvain School of Management, Université Catholique de Louvain, Prom.: Yvan Stempnierwsky, retrieved from: http://hdl.handle.net/2078.1/thesis:23802, Consulted (02/03/2020), P. 12.
[2] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** Op.Cit, P. 10.
[3] Deloitte. (2020), **IFRS 17: An Overview**, retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xe/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov31/new-kid-on-the-block-IFRS17_mepov31.pdf , consulted (30/09/2020), P. 39.
[4] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** Op.Cit, P. 10.

- ✓ عرض إيرادات ومصاريف خدمة التأمين في قائمة الدخل الشامل بناءً على مفهوم الخدمات المقدمة خلال الفترة؛
- ✓ يتم عرض نتائج خدمات التأمين (الإيرادات المكتسبة مطروحًا منها المصاريف المتكبدة) بشكل منفصل عن إيرادات ومصاريف تمويل التأمين؛
- ✓ الإلزام بإفصاحات موسعة بشأن المبالغ المعترف بها من عقود التأمين وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن هذه العقود.

يتطلب المعيار IFRS 17 من الشركات قياس عقود التأمين بناءً على تقديرات وافتراضات محدّثة تعكس توقيت التدفقات النقدية (معدل الخصم) وعدم التأكّد (تعديل المخاطر). تحتاج شركات التأمين إلى الإشارة إلى الربح المتوقع (غير المكتسب) مع هامش الخدمة التعاقدي، والاعتراف بالربح فقط عندما يتم تقديم خدمة التأمين. يتوافق ذلك مع القطاعات الأخرى، على سبيل المثال، يتحقق الربح في كيان ما عندما يتم تسليم البضاعة، وليس قبل ذلك. كل هذه المعلومات ستجعل من السهل تقييم أداء شركات التأمين بين بعضها البعض، بين فترة وأخرى وبينها وبين كيانات من قطاعات أخرى. التخطيط لاعتماد معيار عقود التأمين ليس مجرد ممارسة محاسبية أو مسألة تنظيمية، بل هو مسألة تجارية أيضًا. ستحتاج شركات التأمين إلى اتباع نهج يأخذ في الاعتبار الاحتياجات والترابط بين المحاسبة وإعداد التقارير والأنظمة والعمليات على مدى الفترات المقبلة.[1]

[1]Angela Taylor (2013), Op.Cit.

المبحث الثالث: أثر التعديلات في ظل التقارب على جودة المعلومة المالية

لاتزال الكيانات التي تقدم تقاريرها بموجب المعايير الدولية في مواجهة تدفق مستمر من المعايير والتفسيرات الجديدة. وتتراوح التغييرات الناتجة عن ذلك من تعديلات طفيفة تندرج ضمن عمليات التحسين السنوية (Annual Improvements Process, AIP) إلى تعديلات جوهرية على المبادئ الأساسية. تؤثر هذه التغييرات على الجوانب المختلفة بما في ذلك الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، كما تؤثر على جودة المعلومات الواردة في القوائم من خلال التأثير على الخصائص النوعية. بعض التغييرات تتجاوز آثارها المسائل المحاسبية، إلى أنظمة المعلومات، وحتى توجيه قرارات الكيان، مثل إنشاء ترتيبات مشتركة أو هيكلة معاملات معينة. تعتبر المعايير السالفة الذكر بالإضافة للإطار المفاهيمي المشترك، أكثر مخرجات التقارب أهمية وتأثيرا على التقارير المالية. وعلى هذا الأساس، سيتم تقديم ملخص وتقييم عام للآثار المتوقعة ومناقشة موجزة للتحسين المحتمل لهذه التعديلات الرئيسة على جودة المعلومات المالية في نطاق المعايير الدولية.

المطلب الأول: تقييم الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)

بشكل عام، تحسّن الإطار المفاهيمي الجديد من حيث تعريف الخصائص النوعية وتحديد عناصرها، كما أصبح أكثر وضوحا ودقة وأفضل من هيكل الخصائص السابق لمجلس IASB ومشابها إلى حد ما للتسلسل الهرمي السابق في الإطار الأمريكي. وسيتم التطرق إلى تقييم كل صفة على حدة من خلال مناقشة إيجابيات وسلبيات تعريفها وعناصرها.

الفرع الأول: تقييم الخصائص النوعية الأساسية:[1]

سيتم تقييم كل من صفتي الملائمة والتمثيل الصادق باعتبارهما صفتين أساسيتين في الإطار المفاهيمي المشترك عام 2010:

أولا-الملائمة: يمكن تلخيص كيفية إدماج هذه الخاصية وتحوّل عناصرها من الإطارين السابقين إلى الإطار المشترك من خلال الجدول الموالي:

وجه المقارنة	الإطار الدولي	الإطار الأمريكي	الإطار المشترك
التسمية	الملائمة	الملائمة	الملائمة
العناصر (الخصائص الثانوية)	✓ التأثير في القرارات الاقتصادية ✓ الأهمية النسبية	✓ القيمة التنبؤية ✓ القيمة التقييمية ✓ التوقيت المناسب	✓ القيمة التنبؤية ✓ القيمة التقييمية ✓ الأهمية النسبية

[1] من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإطار المفاهيمي المشترك لإعداد التقارير المالية (2010).

تحسنت خاصية الملائمة بشكل عام، فقد تم تحديدها بدقة وتم التأكيد على القيمة التنبؤية والتقييمية كصفتين ثانويتين، ولم يتم إدراج خاصية التأثير في القرارات الاقتصادية لاعتبارها مفهوما زائدا عن الحاجة، لكن توجد ملاحظتين أساسيتين وهما:

1- تم إدراج الأهمية النسبية ضمن صفات الملائمة، وقد كانت في الإطار الأمريكي السابق ضمن القيود باعتبارها عتبة للاعتراف أو عامل تصفية للمعلومات. ويفضل لو تم إبقاؤها كما كانت للأسباب التالية:

- ✓ وجودها ضمن خاصية الملائمة يحدّ كثيرا من إمكانية توفير معلومات تعمل على تلبية حاجات المستخدمين وخاصة المساهمين؛
- ✓ تحديد الأهمية النسبية يجب أن يخضع لرؤية المساهمين، فطالما أن المعلومة ضمن احتياجاتهم الأساسية فيجب أن يتم توفيرها في كل الأحوال وعدم التضحية بها.

2- تم حذف خاصية التوقيت المناسب والتي كانت مدرجة في الإطار الأمريكي سابقا، ويفضل أن تكون عنصرا ثانويًا من خاصية الملائمة، لأن التوقيت غير المناسب يفقد المعلومات المالية ملاءمتها.

ثانيا-التمثيل الصادق: سابقا، كان يصطلح على التمثيل الصادق بالموثوقية في كلا الإطارين؛ وقد طرأت تعديلات على هذه الخاصية تم تلخيصها في الجدول الموالي:

وجه المقارنة	الإطار الدولي	الإطار الأمريكي	الإطار المشترك
التسمية	الموثوقية	الموثوقية	التمثيل الصادق
الخصائص الثانوية	✓ الاكتمال ✓ الحيادية ✓ التمثيل الصادق ✓ الحيطة والحذر ✓ الجوهر قبل الشكل	✓ قابلية التحقق ✓ الحيادية ✓ التمثيل الصادق	✓ الاكتمال ✓ الحيادية ✓ الخلو من الأخطاء

رغم ترسخ مفهوم الموثوقية في الفكر المحاسبي وتعوّد المحاسبين عليه لعقود عديدة، يعتبر استبداله بالتمثيل الصادق تغييرا إيجابيا وموضوعيا في الإطار المشترك، ذلك لأن الفرق بين الموثوقية والتمثيل الصادق غير واضح تماما، وأيضا للأسباب التالية:

- ✓ نظرًا لإمكانية تصنيف صفات الحيادية، الاكتمال والخلو من الأخطاء ضمن مكونات التمثيل الصادق، فإن الموثوقية تصبح مفهوما مكرّرا وزائدا عن الحاجة؛
- ✓ عدم وجود وصف دقيق ولا اتفاق لما يعنيه مصطلح الموثوقية ليبقى مفهوما غامضا وجدليا؛

- ✓ مصطلح التمثيل الصادق هو أكثر وضوحا وشمولا وأقل جدلا في عالم محاسبي مليء بالمتغيرات والكثير من حقائقه تبنى على تقديرات تتطلب تمثيلها بصدق؛
- ✓ وجود درجة من عدم التأكّد متضمنة في الظاهرة الاقتصادية، وبخاصة فيما يتعلق بالقياس.

في المقابل، يتضح من خلال عرض مكونات خاصية التمثيل الصادق عدم تضمين الخاصية الثانوية أسبقية الجوهر على الشكل، باعتبار أن التمثيل الصادق قد يعني أيضا أن المعلومات المالية تمثل جوهر الظاهرة الاقتصادية بدلا من شكلها القانوني فقط، لذلك تم حذف أسبقية الجوهر على الشكل واعتبارها تكرارا ليس له معنى. لكن وجود هذه الخاصية كأحد مكونات التمثيل الصادق سيؤكد على أهميتها وسيضيف لها بعدا جديدا، كما يمثّل استجابة للمتغيرات البيئية وللاحتيال الذي يقوم على الشكل القانوني للعمليات دون جوهرها، لإظهار الوضع المالي للكيانات في صورة أفضل في إطار المحاسبة الإبداعية. وعلى هذا الأساس، يُفضل التأكيد صراحة على خاصية الجوهر قبل الشكل لتوضيح أهمية تحقّق هذه الخاصية في تحسين جودة المعلومة المالية.

لم ينص الإطار المفاهيمي المشترك أيضا على خاصية الحيطة والحذر (التحفظ) بين الخصائص النوعية المرغوبة للمعلومات المالية، بسبب أن الإفراط أو عدم الاتساق في استخدامها يؤدي إلى فقدان الشفافية والحياد، ويعني ذلك التعارض مع التمثيل الصادق، لكن يمكن استخدام درجة ملائمة منها في حالة عدم التأكد. ويمكن التعقيب على أهمية الحيطة والحذر:

- ✓ استقرار مفهوم الحيطة والحذر في الأدبيات المحاسبية لفترة طويلة من الزمن؛
- ✓ اشتمال الأطر السابقة عليه كمفهوم لإدارة حالة عدم التأكد؛
- ✓ أهمية هذه الخاصية في تقييد انتهازية الإدارة؛
- ✓ دور الحيطة والحذر في تخفيض احتمال التعرض للتقاضي.

بالتالي، لا يمكن الاتفاق مع ما جاء به هذا الإطار من عدم تضمين الحيطة والحذر كأحد صفات التمثيل الصادق؛ على الرغم من وجود بعض الانتقادات والسلبيات للاستخدام المفرط لهذه الخاصية وأهمها:

- ✓ تعتبر الحيطة والحذر في أفضل جوانبها وسيلة للتعامل مع ظروف عدم التأكّد، لكن في أسوأ جوانبها تؤدي إلى تخفيض جودة التقارير المالية؛
- ✓ الإفراط في توخي الحيطة والحذر يؤدي إلى إنتاج تقارير مالية مظلّلة من خلال تقدير متدني للأصول وللإيرادات أو تقدير مبالغ فيه للخصوم وللخسائر؛
- ✓ الحيطة والحذر تؤدي إلى اتساع التباين بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية للأسهم.

الفرع الثاني: تقييم الخصائص النوعية الداعمة[1]

سيتم تقييم الصفات الداعمة الأربعة الواردة في الإطار المفاهيمي المشترك عام 2010، وهي قابلية الفهم، التوقيت المناسب، إمكانية التحقق وقابلية المقارنة:

أولا-قابلية الفهم: جاءت هذه الخاصية ضمن الخصائص الداعمة، وهو مكانها الأنسب، لأنها أقل أهمية من الملائمة والتمثيل الصادق الواجب تحققهما أولا كخاصيتين أساسيتين. فلا يجب مثلا استبعاد معلومة ممثلة بصدق أو ملائمة فقط لأن المستخدم لا يستطيع فهمها. لكن يجب على الكيان أن يسعى إلى الحد من تعقيد التقارير المالية وجعلها واضحة ومفهومة قدر الإمكان للمستخدمين وصياغتها بلغة سهلة في حدود الخصائص الأساسية، لأن التقارير المالية سهلة الفهم هي الأفضل لدى المستخدم العادي.

ثانيا-التوقيت المناسب: لا يُفضل أن يكون التوقيت خاصية داعمة مستقلة عن أي خاصية أساسية. على الرغم من أن التوقيت وحده لا يمكن أن يجعل المعلومات ملائمة للمستخدمين، لكن التوقيت غير المناسب يفقد المعلومات المالية ملاءمتها، وبالتالي، ينبغي أن يكون التوقيت المناسب صفة ثانوية للملائمة.

ثالثا-إمكانية التحقق: كانت إمكانية التحقق صفة فرعية من الموثوقية في الإطار الأمريكي وقد تم إدماجها في الإطار المشترك. المعلومات المتضمنة في التقارير المالية ليست كلها قابلة للتحقق، ذلك لأن هذه الخاصية تقوم على مفهوم أكثر اتساعا من مجرد وجود دليل إثبات (الإثبات المباشر)، وإنما هو مفهوم يعني إمكانية الاعتماد على نتائج وافتراضات (حكم مهني أو تقديرات) تم بناؤها على أسس علمية. وعلى هذا الأساس تم استبعاد قابلية التحقق من مكونات التمثيل الصادق وتحويلها إلى خاصية داعمة. لكن للحكم على قابلية تحقق المعلومات، يجب على المستخدمين التأكد من المستندات الأولية (مثل الفاتورة) ومراقبة كل إجراء يتم بعد ذلك، وهذا غير ممكن في الواقع. فقط مُعدو القوائم المالية والمدققون يمكنهم التحقق وتدقيق معلومات التقارير المالية. بالتالي، فإن إمكانية التحقق تتعارض مع هدف التقارير المالية ويستحسن اعتبارها قيدًا على المعلومات المفيدة.

رابعا-قابلية المقارنة: هي خاصية نوعية ثانوية تتفاعل مع الملاءمة والتمثيل الصادق للمساهمة في فائدة المعلومات. موقعها لم يتغيّر في التسلسل الهرمي السابق، وذلك لأنها أقل أهمية من الخصائص الأساسية. ويمكن إضافة الاستنتاجات التالية:

- ✓ في العديد من الحالات، يتم التضحية بهذه الصفة، خاصة في حالة الانتقال إلى متطلبات محاسبية جديدة تهدف إلى تحسين جودة القوائم المالية؛

[1] من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإطار المفاهيمي المشترك لإعداد التقارير المالية (2010).

- ✓ في ضوء تطوير المعايير على أساس قواعد نمطية واستثناءات وبدائل يسهل الخروج عنها، حيث تختلف المعالجة المحاسبية لنفس العمليات من كيان إلى آخر، يمكن اعتبار هذه الخاصية ما هي إلا خاصية وهمية؛
- ✓ في ظل عدم تحقيق التقارب التام بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، والسماح بالاقتطاعات لدول أخرى، تبقى هذه الخاصية صعبة التحقيق في الوقت الحالي بين التقارير المالية الدولية؛
- ✓ أيضا من الصعب تعزيز هذه الخاصية في ظل تعقد المعاملات وتطورها.

الفرع الثالث: تقييم القيود على المعلومات المالية

جاءت التكلفة كقيد على جودة المعلومات ضمن الإطار المشترك دون ربطها بمصطلح العائد. لكن يُحبذ استمرار وجود التكلفة / العائد كقيد؛ خاصة أن مصطلح العائد كان موجودا من قبل. ويجب التأكيد على ضرورة النظر في تطبيق هذا القيد بعد التأكد من استيفاء الحاجات الأساسية من المعلومات للمساهمين أولا، بمعنى أن يكون قيدا مؤجلا. فما فائدة التقارير المالية إذا كان هذا القيد لا يسمح إلا بتوفير قدر محدود من المعلومات تفي بقدر ضئيل من حاجات المستخدمين الأساسية من المعلومات؟

كما أن الإطار المشترك لم يدرج ضمن القيود على جودة المعلومات قيد الصورة الصادقة والعادلة والذي كان موجودا في الإطار الدولي السابق، وهذا يعتبر تغييرا إيجابيا لأن الصورة الصادقة ليست قيدا وإنما نتيجة يجب الوصول إليها من خلال التطبيق السليم للخصائص السابقة، والذي سيؤدي بشكل بديهي إلى العرض العادل للتقارير المالية.

وفيما يلي ملخص لما تم تقييمه ضمن الإطار المفاهيمي المشترك من خصائص أساسية وداعمة وقيود على المعلومات:

الجدول رقم (4-1): ملخص لتقييم الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)

العنصر	الإيجابيات	السلبيات
بشكل عام	✓ أصبحت الخصائص النوعية أكثر وضوحا وشمولا ودقة من حيث التعاريف والتسلسل الهرمي بالمقارنة مع الإطارين السابقين.	✓ عدم التفرقة بين المستخدمين، فلم يتم تفضيل المساهمين كمستخدمين أساسيين لهم الأولوية في توفير المعلومات المالية.
الخصائص النوعية الأساسية	✓ اعتبار الملاءمة والتمثيل الصادق من الخصائص الأساسية؛ ✓ إحلال خاصية التمثيل الصادق محل خاصية الموثوقية؛ ✓ تحديد أفضل وتعاريف أكثر دقة لمفهومي الملائمة والتمثيل الصادق.	✓ اعتبار الأهمية النسبية للمعلومات كأحد عناصر خاصية الملائمة وليس كقيد؛ ✓ فصل التوقيت المناسب عن مكونات الملائمة واعتباره صفة داعمة؛ ✓ عدم وجود خاصية الحيطة والحذر كأحد مكونات التمثيل الصادق؛ ✓ عدم إدراج خاصية الجوهر قبل الشكل في التمثيل الصادق.
الخصائص النوعية الداعمة	✓ تحديد أفضل وتعاريف أكثر دقة للخصائص النوعية الداعمة؛ ✓ اعتبار خاصيتي قابلية الفهم والمقارنة من الخصائص الداعمة.	✓ إدراج خاصية قابلية التحقق مع الخصائص النوعية الداعمة على الرغم من استحالة التحقق من طرف المستخدمين العاديين.
القيود	✓ عدم إدراج الصورة الصادقة كقيد باعتبارها نتيجة بديهية لتطبيق الخصائص النوعية بالشكل المطلوب.	✓ عدم ربط التكلفة بالعائد ضمن القيود على المعلومات المفيدة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإطار المفاهيمي المشترك لإعداد التقارير المالية (2010).

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن هناك تحسّنا ملحوظا على الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك بالمقارنة مع الإطار المفاهيمي الدولي السابق، خاصة فيما يتعلق بالخصائص الأساسية، بحيث أن مفهومي الملائمة والتمثيل الصادق أصبحتا أكثر شمولا ووضوحا، ويمكن اعتبار التعديلات على هذه الخاصيتين إيجابية بشكل كبير، على الرغم من التخلي عن خاصية الحيطة والحذر واستبعاد أسبقية الجوهر قبل الشكل على الرغم من أهميتها الكبيرة في المساهمة في تعزيز جودة المعلومات المالية.

المطلب الثاني: أثر التعديلات الرئيسة في ظل التقارب على جودة المعلومة المالية

تتجاوز بعض تعديلات المعايير الآثار المحاسبية البسيطة إلى الآثار العامة على الأنظمة والعمليات، وحتى على قرارات الكيان ككل فيما يخص هيكلة المعاملات. يعتبر التحوّل مهمة كبيرة وشاقة لمعظم الكيانات بسبب التغييرات المحتملة في المحاسبة والأنظمة والعمليات الحالية. لذلك، سيتطلب التنفيذ الناجح تقييم التغيير وخطة لإدارة التغيير. وقد ألزمت المعايير الدولية الكيانات التي تقوم بتغيير المتطلبات والسياسات بالإفصاح عن ذلك في الملاحق حتى يتمكن المستخدم من تقييم أثر التغييرات على القوائم المالية، وبالأخص الآثار على تحسين جودة المعلومات المالية.

الفرع الأول: أثر المعيار IFRS 15 على جودة المعلومات المالية

يتم تقييم أثر هذا المعيار من حيث الآثار العامة وكذلك التحسينات المتوقعة على جودة المعلومة المالية:

أولا- الأثار العامة للمعيار IFRS 15:

لتسهيل تطبيق المعيار IFRS 15 يجب إجراء تقييم للتأثيرات التي تشمل -من بين أمور أخرى- مراجعة العقود الحالية مع العملاء والمعالجات المحاسبية الملائمة، إعادة التفاوض على العقود وتعديلها لتعكس بشكل مناسب الجوهر الاقتصادي للمعاملة، الاعتماد على المستشارين القانونيين لتفسير شروط الاتفاقية وقابلية تطبيق المعيار بشكل أفضل، إعادة تشكيل أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأمامية والخلفية للالتزام بمتطلبات المعيار، والتغييرات الضرورية الأخرى لضمان اعتماده بشكل ملائم.[1] قد يكون تطبيق المعيار في بعض القطاعات معقدًا، وهناك إمكانية عالية للتفسيرات والأحكام المهنية المختلفة. تشير بعض الدراسات إلى أن اعتماد وتطبيق هذا المعيار هو مشروع معقّد ومكلف ويستغرق وقتًا طويلاً، ولا يتطلب مجرد تعديل أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتخطيط موارد الكيان، بل يتطلب أيضًا تكوين المحاسبين، بسبب المتطلبات الجديدة حول تحديد سعر المعاملة، وما إذا كان عنصر التمويل يؤثر على سعر المعاملة، وفصل التزامات الأداء، والتخصيص المناسب لسعر المعاملة، وكذلك الإفصاحات الشاملة الجديدة.

يحتاج أصحاب المصالح لفهم جميع الآثار المترتبة عن تطبيق المعيار IFRS 15، بسبب تأثيره على أحد أهم مؤشرات الأداء الرئيسة في إعداد التقارير المالية. نظرًا لأهمية الإيرادات كمؤشر أداء رئيس وتأثيرها المباشر على العلاقات المالية الأخرى والأرباح النهائية، لا يمكن للكيانات تحمل تطبيق المتطلبات الجديدة بشكل غير صحيح. كما يتطلب المعيار استخدام الحكم المهني بسبب تأثير عوامل أخرى مثل اللغة ونطاق المعيار وتعقيده.

[1] Deloitte. (2017), **IFRS 15 Revenue from contracts with customers: Are you ready for the "Big Change?",** Op.Cit**.**

تعتبر القطاعات الأكثر تأثرًا بالمتطلبات الجديدة لهذا المعيار تلك التي تتعامل بالعقود المعقدة أو طويلة الأجل مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، الأدوية، الإنشاءات والطيران. لكن لا يوجد حتى الآن تقييم منظم ومفصل يعالج التأثيرات على أرقام القوائم المالية ويقيس التأثير المحتمل على ربحية الكيانات وأدائها.

ثانيا- التحسينات الجديدة مقارنة مع المتطلبات السابقة:

يتطلب المعيار الجديد الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية حول العقود المبرمة مع العملاء بما في ذلك الأحكام والتقديرات المطبقة، الإيرادات المقسمة إلى فئات والتزامات الأداء التي لا تزال سارية في نهاية الفترة. يتطلب المعيار أيضا المزيد من الإفصاحات لأرصدة العقود، سعر المعاملة المخصص لالتزامات الأداء المتبقية، الأحكام الهامة في تطبيق المعيار وتحديد توقيت الوفاء بالتزامات الأداء. ويمكن ذكر سبع مجالات رئيسة يختلف فيها المعيار IFRS 15 عن الممارسة السابقة:[1]

1) **العقود طويلة الأجل مع العملاء:** طريقة نسبة التقدم التي كانت واردة في المعيار IAS 11 السابق قابلة للتطبيق فقط إذا كان العميل يتحكم في الأصل أثناء إنجازه، وليس للأصل استخدام بديل للكيان وللكيان حق واجب التنفيذ في التحصيل مقابل الأداء المكتمل.
2) **تحديد التزامات الأداء المنفصلة:** بالنسبة للسلع والخدمات المستقلة، يجب تقسيم العقد إلى التزامات أداء منفصلة. وقد يؤدي ذلك إلى وحدات مختلفة بموجب المعيار الجديد مقارنة بالوحدات المحددة بموجب الممارسة السابقة.
3) **الترخيص وحقوق الاستخدام:** في ظل الممارسة السابقة، الإرشادات الخاصة بالتراخيص واسعة جدًا وأدت إلى مجموعة مختلفة من الأساليب المحاسبية المطبقة. يتطلب المعيار IFRS 15 من الكيان تقييم ما إذا كان الترخيص في العقد مستقلا، في هذه الحالة، يعتبر التزام أداء منفصل.
4) **ضمانات المنتوج:** بموجب الممارسة السابقة، تعتبر الضمانات من مخصصات التكلفة. بموجب المتطلبات الجديدة، يكون الضمان التزام أداء مستقل إذا تم تسعيره أو التفاوض عليه بشكل منفصل؛
5) **استخدام التقديرات:** استخدام التقديرات ملزم على مستوى أكثر شمولاً بسبب تحديد وتخصيص سعر المعاملة على أساس أسعار البيع المستقلة. الممارسة السابقة تلزم تأجيل الاعتراف بالإيرادات عندما تكون الأسعار المستقلة غير متاحة للارتفاع. يتطلب المعيار IFRS 15 أن يقوم الكيان بتقدير أسعار البيع المستقلة للسلع أو الخدمات الواردة في العقد؛

[1] Sascha Haggenmüller (2019), **Revenue recognition under IFRS 15-A critical evaluation of predefined purposes and implications for improvement,** A thesis submitted to in accordance with the requirements of the degree of Doctor of Business Administration, School of Business and Management, University of Gloucestershire, Munich, P.P. 47-49

6) **محاسبة التكاليف**: تم إدراج متطلبات حسابات التكاليف في المعيار IFRS 15، على سبيل المثال، التكاليف الإضافية للحصول على عقد وتكاليف العقود المتوقعة يمكن إدراجها في تكاليف العقد؛

7) **الإفصاحات**: وردت متطلبات الإفصاح في المعيار الجديد بمستوى أعلى من التفاصيل مقارنة بالمتطلبات السابقة، لا سيما فيما يتعلق بحجم المعلومات المفصلة حول الإيرادات المعترف بها والتزامات الأداء المتبقية في نهاية الفترة المالية.

وفيما يلي ملخص للمقارنة بين أهم متطلبات المعيار الجديد والمعايير القديمة حول الاعتراف بالإيرادات:

الجدول رقم (4- 2): مقارنة بين المتطلبات الجديدة والقديمة للاعتراف بالإيرادات

المعايير القديمة للاعتراف بالإيرادات	المعيار IFRS 15
✓ معايير وتفسيرات متعددة؛	✓ معيار واحد متكامل ومتسق؛
✓ نماذج منفصلة لأنواع مختلفة من الإيرادات (مثل عقود البناء والسلع والخدمات)؛	✓ نموذج واحد للإيرادات في جميع القطاعات؛
✓ نموذج قائم على مفهوم المخاطر والمكافآت؛	✓ نموذج قائم على السيطرة، يتماشى مع المعايير الدولية الأخرى؛
✓ استخدام القيمة العادلة لقياس المقابل؛	✓ المقابل هو المبلغ الذي يتوقع الكيان الحصول عليه؛
✓ التنوع فيما يخص وقت الاعتراف بالإيرادات (وقت محدد أو بمرور الوقت)؛	✓ يتم الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت فقط إذا تم استيفاء الشروط المحددة في المعيار IFRS 15؛ بخلاف ذلك، يتم الاعتراف بالإيرادات في الوقت الذي يحصل فيه العميل على السيطرة على السلعة أو الخدمة؛
✓ لا توجد إرشادات مفصلة حول قياس الإيرادات والاعتراف بها عند وجود مبالغ متغيرة.	✓ يتم تضمين المبلغ المتغير فقط إذا كان هناك توقع صحيح أو حقائق وظروف أخرى تشير إلى نية الكيان في تقديم امتياز السعر للعميل.

Source: Sascha Haggenmüller (2019), **Revenue recognition under IFRS 15-A critical evaluation of predefined purposes and implications for improvement,** A thesis submitted to in accordance with the requirements of the degree of Doctor of Business Administration, School of Business and Management, University of Gloucestershire, Munich, P. 48.

ثالثا- أهمية المعيار IFRS 15 في تحسين جودة المعلومات المالية:

من خلال ما سبق يمكن القول أن المعيار IFRS 15 صحّح نقاط الضعف والقصور في معايير الاعتراف بالإيرادات السابقة. نموذج الخمس خطوات من شأنه أن يؤدي إلى إثبات الإيرادات بشكل منهجي ومتسق،

وبالتالي تعزيز قابلية المقارنة للقوائم المالية. المعيار IFRS 15 هو أكثر وضوحا من المتطلبات السابقة ويوفّر المزيد من إرشادات التطبيق؛ كما أن متطلبات الإفصاح أصبحت أكثر شمولا. ويمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ✓ يعتبر المعيار IFRS 15 المصدر الوحيد لمتطلبات الإيرادات لجميع الكيانات، ويوفّرها بشكل متماثل وواضح، ما يساهم في سهولة التطبيق، وبالتالي يعزز قابلية الفهم؛
- ✓ ينطبق المعيار IFRS 15 على الإيرادات من جميع العقود المبرمة مع العملاء، حيث تم استبدال جميع معايير وتفسيرات الإيرادات القديمة، ما يحسّن قابلية المقارنة؛
- ✓ يرتكز المعيار IFRS 15 على المبادئ حيث يتطلب الاعتماد على الحكم المهني، ولكنه يوفر المزيد من إرشادات التطبيق والقليل من الحدود الواضحة، ما يزيد من التمثيل الصادق لجوهر المعاملة وليس فقط شكلها؛
- ✓ يحدد المعيار IFRS 15 أيضًا المعالجة المحاسبية لبعض البنود التي لا يُنظر إليها عادةً على أنها إيرادات، مثل بيع بعض الأصول غير المالية؛[1]
- ✓ أصبح معيار الإيرادات منصة مشتركة لتقييم ومقارنة المعلومات الهامة عبر البلدان والأسواق والقطاعات والكيانات على حد سواء.[2]

الفرع الثاني: أثر المعيار IFRS 9 على جودة المعلومات المالية

يتم تقييم معيار الأدوات المالية الجديدة من خلال آثاره العامة على الكيان ثم تقييم أهميته في تحسين جودة المعلومات المالية بالمقارنة مع متطلبات المعيار القديم:

أولا- الآثار العامة للمعيار IFRS 9

مما لا شك فيه أن الكيانات سوف تواجه العديد من المشاكل عند تطبيق المعيار IFRS 9 وذلك لأنها ستحتاج إلى تعديلات جوهرية في أنظمتها حتى تتمكن من توفير المعلومات اللازمة لتطبيق هذا المعيار. وبما أن الكيانات تطبق هذا المعيار للمرة الأولى فيجب عليها دراسة المخاطر المختلفة والآثار الناجمة بأسلوب أكثر دقة وأكثر شمولا. كما سيتعين على كل كيان أن يقوم بعملية إعادة تقييم سياساته المحاسبية، والإفصاح في ملاحق القوائم المالية، وإجراء التغييرات المناسبة على أنظمته المحاسبية والرقابة الداخلية وغيرها من المجالات المتأثرة بالمتطلبات الجديدة.[3] ويمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي:

[1] Ernst & Young (2019), **Applying IFRS A closer look at IFRS 15, the revenue recognition standard IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers (Updated September 2019),** Op.Cit, P. 06.
[2] Lisa Baudot (2014), Op.Cit, P. 49.
[3] PwC (2017), Op.Cit, P. 09.

1- لتطبيق المعيار IFRS 9 بشكل ملائم يجب توفير حجم كبير من المعلومات الدقيقة والموثوقة، وتقديرات عن الأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية وليس فقط المعلومات التاريخية؛

2- يتطلب تعزيز التنسيق بين الإدارات المتخصصة كإدارة المخاطر وإدارة الائتمان والإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات، ما يساعد على وضع نموذج الخسائر المتوقعة بشكل أكثر دقة؛

3- يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى تغيير قياس وعرض العديد من الأدوات المالية، اعتمادًا على التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج الأعمال الذي يدير به الكيان أصوله المالية؛

4- يجب أن تقوم الإدارة بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد ازدادت بشكل جوهري أم لا. ويتم ذلك عن طريق مقارنة التأخر في السداد في تاريخ التقارير مع التأخر في السداد عند الاعتراف الأولي حتى يتم تحديد أي منهج متبع لمعالجة المخاطر الائتمانية؛[1]

5- ستؤدي متطلبات انخفاض القيمة بشكل عام إلى الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان؛

6- يتضمن المعيار IFRS 9 أيضًا متطلبات تحوط جديدة مهمة، والتي تؤدي إلى مزيد من استراتيجيات التحوط الاقتصادية.[2]

ثانيا- أهمية المعيار IFRS 9 في تحسين جودة المعلومات المالية:

من خلال التخطيط الجيد، قد توفر التعديلات التي يقدّمها المعيار IFRS 9 فرصة كبيرة لتحسين المعلومات المالية، وتحسين كفاءة عملية إعداد التقارير وتوفير التكاليف؛ وآثارا عملية أخرى على الأنظمة والعمليات والضوابط وما إلى ذلك.[3] ويعتبر نموذج خسائر القيمة المتوقعة من أهم التغييرات التي جاء بها هذا المعيار. ويمكن الخروج بالنتائج التالية:

1- نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الجديد هو أكثر توافقا مع إدارة المخاطر لاعتماده على استخدام نموذج واحد فقط للأدوات المالية، وذلك يختلف عن المعيار IAS 39 الذي يعتمد على ثلاث نماذج مختلفة. فاستخدام نموذج واحد يقلل من مستوى التعقيد عند التطبيق ويحسن من قابلية الفهم وقابلية المقارنة بين الأصول المالية التي لديها نفس الظروف؛

2- إن تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة يعمل على زيادة منفعة القرار للمستخدمين، حيث أنه يزيد من قدرتهم التنبؤية نظرا لعدم اعتماده على البيانات التاريخية فقط، وإنّما يعتمد أيضاً على المعلومات المستقبلية التقديرية، وبالتالي يكون من السهل التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها؛

[1] رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 145.
[2] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** P. 06.
[3] PwC (2017), Op.Cit, P. 09.

3- هذا المعيار ينتهج سياسة التحوط لتفادى الخسائر المتوقعة وبالتالي يعزز من ثقة المساهمين والمودعين، ما يؤدى إلى التقليل من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات؛

4- إن الخسائر المتوقعة وفقاً لهذا المعيار لا تمثل أفضل أو أسوء تقدير لخسائر الائتمان المتوقعة، وإنما المتوسط المرجح للتوقعات المحتملة وذلك يعني عدم وجود مبالغة في تقدير الخسائر؛

5- قدّم المعيار متطلبات إفصاح جديدة وهامة عن مخاطر الأدوات المالية والتي ستساهم في المزيد من الشفافية والدقة والملائمة للمعلومات؛[1]

6- سيتعين على الكيانات البدء في الاعتراف بخسائر ائتمانية مستقبلية محتملة في فترة التقارير الأولى التي يتم فيها تسجيل الأداة المالية في الدفاتر، حتى لو كان من المحتمل جدًا أن يكون الأصل قابلاً للتحصيل بالكامل. أي الاعتراف المبكر بخسائر تدهور قيمة الأدوات المالية؛ وهذا الاعتراف يحد من التوسع في منح القروض في فترات الرواج مما يحد من المخاطر الائتمانية؛

7- يزيد المعيار IFRS 9 من مخاطر قياس المزيد من الأصول بالقيمة العادلة والاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل ما يعني المزيد من التقلبات في هذه القائمة.[2]

الجدول رقم (4-3): مقارنة بين المعيار القديم والجديد حول الأدوات المالية

المعيار القديم IAS 39	المعيار الجديد IFRS 9
✓ يحتوي على العديد من فئات التصنيف المختلفة ومتطلبات القياس والتدهور، ما يؤدي إلى صعوبة فهمه وتطبيقه عمليا؛	✓ التقليل من فئات التصنيف ومتطلبات القياس وتعقيداتها، وبالتالي زيادة قابلية المقارنة والفهم لمستخدمي التقارير المالية؛
✓ يعتمد على ثلاث نماذج مختلفة لخسائر الائتمان، ولا يتوافق مع إدارة المخاطر في الكيان؛	✓ نموذج خسائر الائتمان المتوقعة هو أكثر ارتباطا بإدارة المخاطر لاعتماده على نموذج واحد فقط للأدوات المالية، ما يقلل من التعقيد عند التطبيق ويعزز من قابلية المقارنة وقابلية الفهم؛
✓ التأخير في الاعتراف بخسائر الديون حيث يتم الاعتراف بها حين تحققها؛	✓ احتساب مخصصات خسائر الائتمان على أساس الخسائر المتوقعة وهذا ما يعزز من خاصية الحيطة والحذر؛
✓ متطلبات إفصاح أقل.	✓ متطلبات إفصاح جديدة وشاملة عن مخاطر الأدوات المالية والتي تساهم في المزيد من شفافية وملائمة المعلومات المالية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

[1] رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 150.

[2] PwC (2017), Op.Cit, P. 03.

المطلب الثالث: أثر التعديلات الأخرى في ظل التقارب على جودة المعلومات المالية

المعايير المتبقية التي تم إدراجها ضمن تحليل الأثر على جودة المعلومات المالية، هي المعايير التي تم التطرق لها وهي عقود الإيجار وعقود التأمين، والتي تم مسبقا تلخيص متطلباتها الجديدة وأسباب إصدارها.

الفرع الأول: أثر المعيار IFRS 16 على جودة المعلومات المالية

يتوقع من تطبيق المعيار IFRS 16 تحسّنا كبيرا في المعلومات المقدمة للمستخدمين من خلال:[1]

- ✓ تقليل حاجة المستخدمين والمحللين الى إدخال تعديلات على المبالغ التي يعرضها المستأجر؛
- ✓ تحسين إمكانية المقارنة بين الكيانات التي تستأجر الأصول والكيانات التي تقترض لشرائها؛
- ✓ تقديم معلومات شفافة حول عقود الإيجار لجميع المشاركين في السوق؛
- ✓ يتطلب المعيار IFRS 16 خلافا للمعيار السابق IAS 17 الاعتراف بالفائدة بشكل منفصل عن الاهتلاك، حيث يتم إدراج حساب الفائدة كجزء من التكاليف، أما الاهتلاك فيدرج ضمن بند اهتلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات، حيث أن فصل الاهتلاك والفائدة في قائمة الدخل يوفر معلومات ملائمة أكثر؛
- ✓ يلتزم المستأجرون بإعادة قياس التزام الإيجار عند وقوع أحداث معينة (على سبيل المثال، تغيير في مدة الإيجار، أو تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية الناتج عن تغيير في المؤشر أو المعدل المستخدم لتحديد تلك المدفوعات). يعترف المستأجر بمبلغ إعادة قياس التزام الإيجار كتعديل على حق استخدام الأصل في الميزانية وهذا ما يعزّز من ملائمة المعلومة؛
- ✓ لم تتغير محاسبة المؤجر إلى حد كبير عما كانت عليه وفق المعيار السابق. يستمر المؤجرون في تصنيف جميع عقود الإيجار باستخدام نفس مبدأ التصنيف السابق كما في المعيار IAS 17؛
- ✓ سيكون لمعيار الإيجار الجديد تأثير كبير على الكيانات التي كانت تتعامل بشكل كبير مع عقود الإيجار التشغيلية؛
- ✓ بسبب عرض الأصول والخصوم الجديدة في ميزانية المستأجر، سوف تتأثر مؤشرات الميزانية الرئيسة مثل نسب الرافعة المالية والتمويل، ومؤشرات قائمة الدخل، مثل الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك (Earnings Before Interest, Taxes, Depreciation, and Amortization, EBITDA). أيضًا، ستتأثر قائمة التدفقات النقديات حيث سيتم عرض مدفوعات الجزء الرئيس من التزامات الإيجار ضمن الأنشطة التمويلية.

[1] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** P. 09.

الجدول رقم (4-4): مقارنة بين المعيار القديم والجديد حول عقود الإيجار

المعيار القديم IAS 17	المعيار الجديد IFRS 16
✓ نقص المعلومات والإفصاح في الميزانية وقائمة الدخل حول التأثير المالي وأصول الكيان، ووجود بعض المعلومات المهمة مدرجة في الملاحق فقط، والاعتماد على تقنيات لتقدير أصول والتزامات الإيجار التي يمكن أن تختلف من محلل إلى آخر وهذا يؤدي الى نتائج غير دقيقة؛	✓ التمثيل الصادق للمركز المالي للكيان، من خلال زيادة الشفافية وتقييم أفضل للوضعية المالية والأداء المالي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، والتقليل من الحاجة الى إجراء التعديلات التي كانت عند تطبيق المعيار السابق من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة؛
✓ اعتماد نموذجين لمحاسبة عقود الإيجار أدى إلى عدم الاتساق في المعلومات؛	✓ تحسين إمكانية المقارنة بين قوائم الكيانات من خلال توحيد الاعتراف وقياس أصول والتزامات جميع عقود الإيجار بدون إجراء أي تعديلات، وبين الكيانات التي تستأجر الأصول والتي تقترض لشرائها؛
✓ عدم وجود إفصاح كامل وشامل، وعدم الفصل بين المبالغ الخاصة بمصاريف الفائدة والاهتلاك وقيمة الالتزام؛	✓ يتطلب المعيار من المستأجرين والمؤجرين إفصاحات أكثر شمولاً وتفصيلا لمختلف المبالغ المرتبطة بعقد الإيجار، ما يعني تعزيز ملائمة المعلومات؛
✓ عدم الإفصاح عن عقود الإيجار التشغيلية في الميزانية ما يقلل من التمثيل الصادق للقوائم المالية.	✓ يظهر الأصل المستأجر في أصول الميزانية بشكل مماثل لبقية الأصول التي يملكها الكيان، ما يعزز من خاصية الجوهر قبل الشكل، ويتم الإفصاح عنه بشكل منفصل عن الأصول الأخرى ما يحسّن من الملائمة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

الفرع الثاني: أثر المعيار IFRS 17 على جودة المعلومات المالية

يعتبر إصدار المعيار IFRS 17 الجديد نقلة نوعية بالنسبة لمحاسبة عقود التأمين. للمعيار هدف واضح هو زيادة ملائمة المعلومات وقابلية المقارنة، من خلال تطوير نماذج محددة بطريقة أكثر دقة تسمح بفهم أفضل للتقارير المالية؛ ومن خلال توفير أساس موحد لمحاسبة جميع أنواع عقود التأمين بما في ذلك عقود إعادة التأمين، بما يعود بالنفع على كل من المستثمرين وشركات التأمين. وفقاً للمعيار الجديد ستتم محاسبة التزامات التأمين باستخدام القيم الجارية (Current values) بدلا من التكلفة التاريخية، كما يشترط أن يتم تحديث هذه القيم بانتظام مما سيوفر قيمة تنبؤية للمعلومات المالية. ويوضح الشكل الموالي أهم المشاكل التي كان يعاني منها المعيار القديم حول التأمين وكيف حلّت متطلبات المعيار الجديد هذه المشكلات:

الشكل رقم (4-6): المشكلات الحالية وكيفية حلها وفق المعيار IFRS 17

Source : Deloitte. (2020), **IFRS 17: An Overview**, retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xe/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov31/new-kid-on-the-block-IFRS17_mepov31.pdf , consulted (30/09/2020), P. 41.

يتمثل الاختلاف الرئيس بين المعيارين IFRS 17 وIFRS 4 في اتساق تطبيق المعالجات المحاسبية في مجالات مثل إثبات الإيرادات وتقييم الخصوم. بموجب المعيار IFRS 4، كان للكيانات الحرية في استنباط تفسيراتها الخاصة لإثبات الإيرادات وحساب الاحتياطيات.[1] والجدول أدناه يوفّر مزيدًا من التفاصيل حول مدى تحسن المعيار IFRS 17 مقارنة مع المعيار IFRS 4:

[1] Deloitte. (2020), **IFRS 17: An Overview**, Op.Cit, P. 40.

الجدول رقم (4-5): الاختلافات الرئيسة بين المعيار IFRS 4 والمعيار IFRS 17

المعيار القديم IFRS 4	المعيار الجديد IFRS 17
✓ سياسات محاسبية مختلفة حسب عقد التأمين؛	✓ سياسة محاسبية واحدة لكل عقود التأمين وهذا ما يزيد قابلية المقارنة داخل الكيان؛
✓ صعوبة المقارنة بين شركات التأمين عبر الدول؛	✓ قوائم شركات التأمين عبر الدول ستصبح أكثر قابلية للمقارنة؛
✓ عدم قابلية المقارنة بين شركات التأمين والكيانات الأخرى؛	✓ تطبيق نفس المناهج المحاسبية لشركات التأمين والكيانات الأخرى؛
✓ لا يتم تحديث التقديرات؛	✓ يتم تحديث التقديرات في كل فترة مالية ما يزيد من خاصية التوقيت المناسب والقيمة التنبؤية؛
✓ صعوبة معرفة المصادر الرئيسة للربح؛	✓ وضوح وشفافية المصادر الرئيسة للربح (الاستثمار أو الاكتتاب)، وهذا ما يزيد من ملائمة المعلومات المعروضة؛
✓ معدل الخصم يكون على أساس الاستثمار؛	✓ معدل الخصم يكون على أساس التدفقات النقدية للعقد ما يزيد من القدرة التنبؤية للمعلومات؛
✓ الاعتراف بالأرباح في بداية العقد؛	✓ لا يسمح بالاعتراف المسبق بالإيرادات، وبالمقابل ضرورة الاعتراف المبكر بالخسائر على العقود المشكوك فيها، ما يعزز من خاصية الحيطة والحذر أو التحفظ المحاسبي؛
✓ التعديل في قيمة متغيرات السوق يمر من خلال قائمة الدخل؛	✓ قد يمر التعديل على قيمة متغيرات السوق من خلال قائمة الدخل أو الدخل الشامل الآخر مما يقلل من التقلبات في قائمة الدخل؛
✓ يساعد الإفصاح بشكل عام المستخدمين على فهم المبالغ الواردة في القوائم المالية لشركة التأمين؛	✓ الإفصاحات أكثر تفصيلاً وتحديداً؛

Source; Deloitte. (2020), **IFRS 17: An Overview**, Op.Cit, P. 40.

من خلال هذه المقارنة بين المعيارين، يمكن الخروج بمجموعة من النتائج الخاصة بأثر متطلبات المعيار الجديد حول عقود التأمين في جودة المعلومات المالية:[1]

- ✓ سيوفر الإطار الجديد لمحاسبة عقود التأمين مزيدًا من قابلية المقارنة والشفافية في القوائم المالية، بسبب الطرق المشتركة وحظر استخدام سياسات مختلفة في نفس مجموعة التقارير المالية؛
- ✓ ستسمح نماذج القياس الجديدة بتمثيل الالتزامات والمخاطر التي يتحملها الكيان بشكل أفضل، وذلك من خلال إلغاء الممارسات السابقة مثل عدم الخصم وعرض الإيرادات على أساس الأقساط؛

[1] Lucas Dufrasne (2020), Op.Cit, P.P. 77-78.

- ✓ سيمثل هامش الخدمة التعاقدي بشكل صحيح الأرباح المتوقع الاعتراف بها في المستقبل، ويقلل من تأثير العقود المعترف بها حديثًا في القوائم المالية مقارنة بالممارسات السابقة؛
- ✓ الإفصاحات المطلوبة ستوفر معلومات ملائمة حول القوائم المالية ولكنها لا تختلف اختلافًا جوهريًا عما كان مطلوبًا سابقًا؛
- ✓ العرض في قائمة الميزانية يكون بالتفصيل على مستوى مجموعة العقود ويعكس تمثيلاً أفضل للمركز المالي مقارنة بالمعيار IFRS 4؛
- ✓ المتطلبات الجديدة هي أكثر تعقيدا، وهو ما يعتبر جانبًا سلبيًا للمعيار ويمكن أن يؤدي إلى مشاكل في توقيت التطبيق حتى وإن تم تأجيله؛
- ✓ ستشكل صعوبة الحصول على البيانات المطلوبة تحديًا للكيانات من أجل تطبيق المعيار خاصة بالنسبة للعقود التي تم إصدارها من قبل؛
- ✓ ستؤدي آثار المعيار الجديد إلى وضع خطط جديدة لإعداد التقارير وتغير مؤشرات الأداء الرئيسة بالنسبة لأصحاب المصالح بسبب الطريقة الجديدة الأكثر تحفظا للإبلاغ عن الإيرادات؛
- ✓ يتوقع أن تكون تكلفة المعيار ضخمة ويمكن أن تفوق الجودة التي ينتج عنها في بداية التطبيق.

سيعتمد تأثير هذا المعيار الجديد على الاتساق المطبق سابقا من طرف الكيان في تقاريره وكذا المسافة الفاصلة بين سياساته المحاسبية الفعلية والسياسات التي أصبحت الآن إلزامية بموجب المعيار IFRS 17.[1] آثار تطبيق هذا المعيار الإيجابية واضحة من البداية، فهو بالفعل نسخة محسّنة عن سابقه ولا يمكن إلا أن يعزز قابلية المقارنة، وسيؤدي هذا المعيار إلى جانب المعيار IFRS 9 إلى تغيير عميق في محاسبة شركات التأمين.[2]

مع ذلك، تشير بعض العناصر إلى أنه على الرغم من أن المعيار IFRS 17 أكثر جودة، لكنه ليس مثاليا. حتى في هذا المعيار يعتمد تقييم عقود التأمين بشكل كبير على الحكم المهني، والذي يُنظر إلى استخدامه بشكل مفرط بأنه غير موضوعي. ستكون الإفصاحات والتفسيرات مهمة للغاية لفهم المتطلبات الجديدة خاصة وأن الانتقال سيكون بالتوازي مع المعيار IFRS 9. [3]. هناك مشكلة أخرى محتملة وهي أن المعيار IFRS 17 يستند إلى المبادئ، وعلى الرغم من وجود مبادئ موحدة بين شركات التأمين، فلا يزال بالإمكان اتخاذ قرارات خاصة بشأن كيفية قياس عقود التأمين، لذلك تبقى قابلية المقارنة غير محققة بشكل كبير.

[1] Lucas Dufrasne (2020), Op.Cit, P. 14.
[2] Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** Op.Cit, P. 06.
[3] Lucas Dufrasne (2020), Op.Cit, P. 84.

خلاصة الفصل

كان تأثير مشروع التقارب إيجابيا بشكل كبير على تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة وفق معايير المحاسبة الدولية، أولا من خلال التحسّن الملموس على مستوى الإطار المفاهيمي المشترك، وبالتحديد في الفصل الخاص بالخصائص النوعية من ناحية توضيحها وترتيبها في تسلسل هرمي للتمكين من المفاضلة بينها، والمساعدة على الاختيار بين البدائل والطرق المحاسبية، على الرغم من بعض التغييرات التي لم تعتبر إيجابية مثل حذف خاصيتي الحيطة والحذر وأسبقية الجوهر على الشكل. كانت التعديلات مهمة أيضا على مستوى المعايير والتي أسفرت عن أربعة معايير رئيسة وهي الاعتراف بالإيرادات، الأدوات المالية، عقود الإيجار وعقود التأمين، يُتوقع أن تكون لها آثار إيجابية بشكل عام؛ وتم تقييم متطلباتها على أنها أكثر جودة من المعايير السابقة وسيمتد أثرها الإيجابي إلى تعزيز جودة المعلومات المالية؛ مع أن تطبيق بعضها يتطلب تكاليف وتعديلات جوهرية عند الانتقال إلى المتطلبات الجديدة.

على الرغم من صعوبة تحقيق هدف التحدث بلغة محاسبية موحدة، وتراجع مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية في الفترة الأخيرة، والتوصل إلى حقيقة مفادها أن مجموعة واحدة من المعايير هي مجرد مثالية وأن قابلية المقارنة هي هدف صعب التحقيق؛ إلا أن قابلية المقارنة تبقى خاصية ثانوية وليست أساسية ويمكن تعويضها من خلال تحسين الخصائص الأخرى التي تعتبر أكثر أهمية وفائدة للمستخدمين. عدم إمكانية المقارنة لا ينفي ضرورة تحسين اللغات المحاسبية المختلفة من خلال تبادل وجهات النظر والتعاون بين الهيئات المحاسبية، من خلال التركيز على تحسين جودة المعلومات المالية من ناحية ملاءمتها وتمثيلها الصادق.

في السياق المحلي، الجزائر عليها تحديد نقطة الانطلاق لتطوير لغة أعمالها وتكوين مفرداتها وقواعدها من خلال مزيج من الممارسات المقبولة والأعراف والخصوصيات، ومن خلال التقارب الملائم مع المعايير الدولية والسماح بدرجة من التعديل والتكييف؛ والاستفادة أيضا من تجربة التقارب ومن خبرة الهيئات المحاسبية الدولية والأمريكية؛ وكذلك تحديد نقطة النهاية لضمان مستوى عال من جودة المعلومات المالية وفق المرجعية المحاسبية المحلية. فما مدى العلامات الفارقة التي تميز الطريق الذي يصل بين النقطتين؟

الفصل الخامس:

إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

تمهيـــــــد:

"لقد تعرض النظام المحاسبي المالي للشيخوخة في وقت مبكر، وظهرت عليه بعض التشوهات، ما يستدعي عملية تجميل مزدوجة: مراجعة وتحديثا بما يتماشى مع تطور التقارب الدولي...لقد حان الوقت بجدية، وفي أقرب فرصة، لاستدراك المسافة التي تفصلنا عن أفضل الممارسات الدولية، وتقدير حجم الفجوة والعمل على سدها." (مراد البسيغي، رئيس المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، 2019)

في سياق مجموعة الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر من أجل المرور إلى الاقتصاد الحر وتماشيا مع الظروف الاقتصادية العالمية، وبهدف تحسين شفافية ونوعية الإفصاح المحاسبي تم التحول إلى النظام المحاسبي المالي عام 2010 الذي يختلف بشكل كبير عن توجّهات المخطط المحاسبي الوطني لعام 1975. حيث يستمد هذا النظام الجديد مبادئه وفلسفته من معايير المحاسبة الدولية ذات المرجعية الأنجلوسكسونية؛ وتم اعتباره مرحلة جديدة في تاريخ مهنة المحاسبة في الجزائر. لكن آن الأوان بعد مرور حوالي عقد من الزمن لإخضاع النظام لمجهر الفحص والتقييم. سيجادل البعض بأن الإطار الزمني لاختبار المرجعية المحاسبية الوطنية قصير جدًا وغير كاف للحكم على كفاءتها...في الواقع، عقد من الزمن كاف جدا لتقييم فعالية النظام المحاسبي المالي، بل وضروري أن يخضع للمراجعة والتحديث في اقتصاد قائم على التغيرات والتطورات والكثير من التقلبات.

من خلال الجانب النظري لهذه الدراسة، يمكن بوضوح ملاحظة التحديثات والتغييرات الكثيرة التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية على الأقل في ظل التقارب الأمريكي-الدولي. ومن خلال هذا الأخير يمكن استنباط العديد من الجوانب الإيجابية ونقاط القوة وإسقاطها لتحسين المرجعية المحاسبية الجزائرية، التي بقيت على حالها منذ اقتراحها كمشروع عام 2004 ولم تساير التغييرات الحاصلة، بما في ذلك تعديل معايير دولية عديدة، إلغاء معايير كاملة واستبدالها بمعايير جديدة. ونظرا لما يثيره الموضوع من إشكاليات على المستوى المهني، كما على المستوى الأكاديمي، سيتم التطرق في هذه الفصل الأخير إلى معالجة جزئية أساسية تتعلق بالجوانب المهمة التي يجب إعادة النظر فيها والمتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، ليكون أساسا ملائما لإعداد تقارير مالية عالية الجودة. لتحقيق الهدف من هذا الفصل والوصول إلى النتائج المطلوبة تم تقسيمه كالآتي:

- ✓ **المبحث الأول: واقع النظام المحاسبي المالي**
- ✓ **المبحث الثاني: إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي**
- ✓ **المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية**

المبحث الأول: واقع النظام المحاسبي المالي

واجه النظام المحاسبي المالي انتقادات وعراقيل منذ دخوله حيز التطبيق عام 2010 ولا يزال، بسبب جملة من مواطن الاختلال والنقص التي تتعلق بالنظام في حد ذاته من جوانب الإطار الشكلي والهيكلي والبناء الفكري والمفاهيمي من جهة، ومن جهة أخرى بسبب وجود صعوبات وتحديات تتعلق بالواقع المحاسبي والاقتصادي، والمتمثلة أساسا في واقع هش في الجانبين التنظيمي والمحاسبي على مستوى الكيانات الاقتصادية، وغياب أسواق مالية فعالة ونشطة. بالإضافة إلى أن الممارسات المحاسبية في الجزائر، لها توجه جبائي وقانوني بحت، عكس المعايير الدولية ذات التوجه السوقي والموجهة لخدمة المستثمرين بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

إن عملية تقييم النظام المحاسبي المالي لابد أن تستند إلى خلفية وأساس مرجعي، والتي يجب أن تمس أبرز مقومات النظام وعناصره. بداية من معاينة الهيئات المحاسبية المشرفة عليه، ومرورا بمناقشة ظروف ووتيرة تطوره منذ انطلاقه كمشروع إلى غاية الوقت الحالي، من أجل تقدير مدى خضوعه للتعديل. وأخيرا عرض أهم جوانب الضعف والقصور لقياس مدى قدرته على التكيّف مع تطورات التقييس المحاسبي الدولي.

الفرع الأول: الهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي

في إطار الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر من خلال تطويرها لنظام محاسبي مالي (Financial Accounting System, FAS) قائم على معايير المحاسبة الدولية، كان لزاما عليها أيضا القيام بتكييف المنظمات المحاسبية تماشيا ومتطلبات هذا الإصلاح؛ الذي تبلور أساسا في هيكلة جديدة للمجلس الوطني للمحاسبة (National Board of Accounting, NBA) الذي ساهم في صياغة النظام المحاسبي المالي الحالي.

أولا- تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة:

يعود تاريخ استحداثه إلى المرسوم التنفيذي رقم 318-96 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه. حسب المادة 02 من هذا المرسوم فإن هذا المجلس هو عبارة عن جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط التقييس المحاسبي (Accounting Standardization) والتطبيقات المرتبطة به.[1]

أعيد تنظيم هذا المجلس بعد صدور القانون رقم 01-10 ليتبوأ مسؤوليته تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، وتبعه المرسوم التنفيذي رقم 11-24 الذي يحدد تشكيلة المجلس وتنظيمه وقواعد سيره. يضم المجلس ثلاثة (03) أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني، بما في ذلك المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-318، المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، **يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 56، 1996، ص. 18.

الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين. كما ينبثق عن هذا المجلس خمسة (05) لجان متساوية الأعضاء، هي:[1]

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية؛
- لجنة الاعتماد؛
- لجنة التكوين؛
- لجنة الانضباط والتحكيم؛
- لجنة مراقبة النوعية.

ثانيا- مهام المجلس الوطني للمحاسبة:

هناك مجموعة من المهام تم تكليف هذا المجلس بها، يمكن ذكر أهمها:

1- **التقييس المحاسبي:** ويشمل المهام التالية:

✓ إنجاز دراسات وتحليلات في مجال التقييس المحاسبي؛

✓ جمع واستغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة؛

✓ دراسة النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الرأي حولها وتقديم التوصيات بشأنها؛

✓ متابعة المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي؛

✓ المساهمة في تنظيم ورشات التكوين في حال إدخال قواعد محاسبية جديدة؛

✓ تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛

✓ التعاون مع هياكل التكوين والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة.

2- **الاعتماد:** من خلال المهام التالية:

✓ استقبال الملفات المتعلقة بالاعتماد والتسجيل والشطب من جدول التنظيمات المهنية؛

✓ تقييم صلاحيات وشهادات المترشحين للحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول؛

✓ تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها؛

✓ استقبال الشكاوى التأديبية في حق المهنيين والفصل فيها؛

✓ استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة وعرضها للموافقة.

3- **تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية:** وأهمها ما يلي:

✓ المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين؛

[1] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، **يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 42، 2010، ص. 04.

- ✓ متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين المحاسبي على المستوى الدولي؛
- ✓ إجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بها؛
- ✓ مساعدة هيئات التكوين المحاسبي من خلال الدعائم البيداغوجية والمراجع؛
- ✓ القيام بالبحوث بهدف إعداد أدوات جديدة توضع تحت تصرف المحاسبيين المهنيين.[1]

ثالثا- مساهمات المجلس الوطني للمحاسبة:

ساهم المجلس الوطني للمحاسبة في الإصلاح المحاسبي، ومن أهم إنجازاته، المشاركة في إعداد النظام المحاسبي المالي بمعية هيئات محاسبية فرنسية وهي المصف الفرنسي للخبراء المحاسبين والمنظمة الفرنسية لمحافظي الحسابات. أما فيما يخص كيفية تطبيق هذا النظام، فقد بذل المجلس مجهودات ملموسة قصد تبسيط وتحسين عملية التطبيق وفقا للأهداف المرجوة. حيث أصدر تعليمات تم الإعلان عنها رسميا في 29 أكتوبر 2009، بهدف الإجابة على المسائل المتعلقة بالإصلاح المحاسبي، وتقديم توضيحات لجميع الكيانات الاقتصادية حول كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة بداية من عام 2010.[2]

بالإضافة إلى ذلك، كان المجلس يقوم من حين إلى آخر بإصدار مذكرات توضيحية لكيفية تطبيق أحكام مختلفة واردة ضمن النظام المحاسبي المالي، حسب التساؤلات والمشاكل التي يطرحها المهنيون، ويمكن اعتبار هذه المذكرات مكافئة لما هو معروف على الصعيد الدولي بتفسيرات المعايير (IFRIC). حيث أصدر بمساعدة لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية عدة آراء تكميلية وتفسيرية (13 رأيا حتى عام 2018 حول تطبيق النظام المحاسبي المالي أو تنظيم المحاسبة).[3]

رابعا- نقائص الهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي:

من خلال تفحّص هيكل ومهام المجلس الوطني للمحاسبة يمكن استنتاج دورين أساسيين لهذا المجلس، يتمثل الدور الأول في الإشراف على تنظيم مهنة المحاسبة، أما الثاني فيتمثل في تولّيه مهمة التقييس المحاسبي. وبعد الاطلاع على الموقع الرسمي لهذا المجلس (www.cnc.dz) يمكن استنباط مجموعة من الملاحظات:

- ✓ الهيئات المهنية المحاسبية الجزائرية مستنسخة بشكل كبير من حيث الهيكل أو التنظيم أو حتى التسميات عن الهيئات المحاسبية الفرنسية؛

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-24، المؤرخ في 2011/01/27، **المتضمن تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 07، 2011، ص. ص. 05-06.

[2] محمد براق، عمر قمان (2011)، **أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص. 13.

[3] محمد فراس، بالراقي تيجاني (2020)، **تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية رؤية تحليلية نقدية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23 (01)، ص. 626.

- ✓ فيما يخص دور المجلس في التقييس المحاسبي، فقد اقتصر بشكل أساسي على الإصدار الأول للنظام المحاسبي المالي ولم يقم بتعديله أو تحديثه منذ بداية تطبيقه؛
- ✓ بالإضافة إلى ذلك، عدم قيامه بتصميم النظام المحاسبي المالي بمفرده بل تم إشراك أطراف أجنبية فرنسية، بدل الاعتماد على خبرات جزائرية بحتة بعد تكوينها في مجال المعايير المحاسبية الدولية، باعتبار أنها أدرى بالواقع المحلي وبكيفية تكييف هذه المعايير مع هذا الواقع؛
- ✓ انحصار دوره في مجال التقييس المحاسبي على إصدار بعض الآراء والملاحظات الخاصة بتوضيح بعض النقاط الغامضة في النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ حجم المهام الكثيرة والمتشعبة الملقاة على عاتقه تدعو إلى التساؤل إن كان يتم إنجازها بفعالية على أرض الواقع؛
- ✓ تداخل صلاحياته مع صلاحيات المنظمات المهنية الأخرى؛ ووجود مهام عديدة كان يفترض حسب تخصصها أن يتم إسنادها إلى منظمات وهيئات أخرى؛
- ✓ عدم وجود هيكل تنظيمي واضح يبين مكوناته وعلاقته مع كل لجنة وعلاقات اللجان فيما بينها؛
- ✓ عدم وجود هيئات استشارية أو تفسيرية تساعد المجلس في أداء مهامه؛
- ✓ عدم استقلالية المجلس لكونه هيئة وزارية تابعة لوزارة المالية؛
- ✓ الموقع الإلكتروني للمجلس يكاد يخلو من المعلومات المتعلقة به، وتصميمه تقليدي، حيث بقيت بوابة هذا المجلس الرسمية من دون مسايرة للتطورات الحديثة. ولا مجال للمقارنة بينه وبين المواقع الإلكترونية الرسمية لمجلس IASB أو مجلس FASB باعتبارها واجهة لكل ما يتعلق بالمعايير، من أخبار وتحديثات وتفسيرات وإلغاءات ...الخ، كما يتم من خلالها استقبال تفاعلات المهتمين بالمعايير المحاسبية؛
- ✓ بالإضافة إلى ذلك عدم وجود نسخة عربية ولا إنجليزية لهذا الموقع، وكأن اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة المعتمدة والرسمية لهذا المجلس.

الفرع الثاني: تطور النظام المحاسبي المالي

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي القديم (المخطط المحاسبي الوطني) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه في 29 أفريل 1975- وخلال 33 عاما من تطبيقه- لم يطرأ عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات والنقائص، مثل التسجيل المحاسبي الخاص بعقود الإيجار، العمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية...كما اتضح من خلال التجربة أن المخطط الوطني المحاسبي لم يواكب الأدوات الاقتصادية والمالية الجديدة ولم يعرض قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية التي تسمح لمختلف المستخدمين -لاسيما الأجانب-

من الحصول على معلومات شفافة ومفيدة في اتخاذ مختلف القرارات.[1] كان ذلك من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى تبني النظام المحاسبي المالي الحالي والذي يمكن تقسيم تطوره إلى أربعة مراحل أساسية:

أولا-مرحلة التصميم:

تم تصميم النظام المحاسبي بين عامي 2001 و2004 من قبل أطراف متعاقدة تتمثل في هيئات فرنسية من جهة، والمجلس الوطني للمحاسبة من جهة أخرى. قامت لجنة من المهنيين بمراجعة تدريجية لأعمال المرحلة التي قدمها المصمّمون وصادقت على المشروع. بعدها تم التعاون بين الطرفين حتى الانتهاء من المشروع بعد أكثر من ثلاث سنوات من العمل، وإصداره في صيغته النهائية على الرغم من إضافة بعض التعديلات الطفيفة في وقت لاحق.

ثانيا- مرحلة التقنين:

تمت الموافقة على النظام المحاسبي المالي من طرف البرلمان بغرفتيه خلال الربع الثالث من عام 2007. وتم نشر القانون 07-11 في الجريدة الرسمية المؤرخة في 25 نوفمبر 2007؛ ثم نشر النصوص اللاحقة بين عامي 2008 و2009. كان مخطّطا أن يكون التطبيق بداية من 1 جانفي 2009، لكن تم تأجيله إلى 1 جانفي 2010. بمعنى آخر، استغرق إنشاء مرجعية محاسبية حوالي عقد من الزمن بين التصميم والتقنين.[2]

الجدول رقم (5-1): الإصدارات القانونية المنظّمة للنظام المحاسبي المالي

الإصدار	التاريخ	المضمون
القانون رقم 07-11	2007/11/25	✓ النظام المحاسبي المالي؛
المرسوم التنفيذي 08-156	2008/05/26	✓ الإطار التصوري؛
قرار	2008/07/26	✓ قواعد التقييم والمحاسبة؛ ✓ محتوى القوائم المالية وعرضها؛ ✓ مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛
قرار	2008/07/26	✓ سقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة؛
المرسوم التنفيذي 09-110	2009/04/07	✓ شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي؛
التعليمة رقم 02	2009/10/29	✓ تعليمات حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

المصدر: من إعداد الباحثة.

[1] إيمان بن السراج، عبد الرحمن عفيصة وإسماعيل سبتي (2021)، **إعداد القوائم المالية الموحدة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة مجمع الرياض سطيف / الجزائر-** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14 (01)، جامعة المسيلة، ص. 319.

[2] Mourad El Besseghi (2019), **Comment Répondre à L'évolution des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS ?** Revue El Mouhassib, (04), P. P. 17-18.

أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية إكساب القوائم المالية المعدّة وفقه المصداقية والشفافية وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعدّة في ظل معايير المحاسبة الدولية، وكان متوافقا في هذا الجانب مع هدف المرجعية المحاسبية الدولية بالتركيز على تحسين نوعية المعلومة المالية.[1]

ثالثا-مرحلة التثبيت:

خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2018، لم يتم إجراء أي تحديث للنظام المحاسبي، باستثناء بعض الملاحظات المنهجية -خاصة في بداية التطبيق- التي ركزت بشكل أساسي على خصوصيات الانتقال من إطار المخطط المحاسبي الوطني إلى إطار النظام المحاسبي المالي. وتجدر الإشارة إلى الآراء الصادرة عن لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية، والتي ساعدت في توضيح بعض المناطق الرمادية وشرح أجزاء معينة من المرجعية المحاسبية والتي كانت غامضة على المستوى العملي أو مثيرة للشكوك بسبب ظهور اختلافات في تفسير بعض الجوانب، دون الخروج عن اللوائح المعمول بها. كان الهدف المنشود هو تنوير الممارسين حول مسائل كانت موضع خلاف أو ممارسات غير متجانسة. مرحلة الاستقرار هذه كانت ضرورية للمرجعية الجديدة للسماح للمهنيين باستيعابها ودمجها في البيئة الاقتصادية المحلية. في الواقع، من شأن التحديث المبكّر أو التعديلات الجديدة في بداية هذه المرحلة أن تزيد من تعقيدات التطبيق وتؤدي إلى سوء الفهم فتحدث نتائج عكسية. هذه المرحلة، التي استمرت منذ عام 2010، من المفترض أنها وصلت إلى نهايتها.

رابعا- مرحلة التقييم:

بعد انتهاء مرحلة الاستقرار المفترضة، أصبح تحديث النظام المحاسبي المالي ضروريًا بشكل مضاعف، بسبب:[2]

- ✓ ظهور عدّة أوجه قصور واضحة مع التقدم في تطبيق النظام المحاسبي المالي والتي حان الوقت لتصحيحها؛
- ✓ التأخير المتراكم بالمقارنة مع المعايير الدولية وبالتالي الحاجة إلى المواكبة.

[1] صالح واضح (2020)، **أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية** – أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 41.

[2] Mourad El Besseghi (2019), Op.Cit, P. P. 17-18.

المطلب الثاني: تقييم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يعتبر الإطار المفاهيمي -أو ما تم تسميته في النظام المحاسبي المالي بالإطار التصوري- الخلفية النظرية والأساس المرجعي لهذا النظام، والذي من المفروض أنه يساعد الهيئات المحاسبية في تعديل النظام أو تفسير بعض عناصره؛ حيث يعود إليه معدو القوائم المالية عند تطبيق قواعد النظام، وأيضا يسهّل على مختلف المستخدمين فهم العمليات والأحداث والقوائم المالية.

الفرع الأول: إيجابيات الإطار التصوري

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال إصدار تشريعات ونصوص قانونية، من بينها ما حدّد الإطار التصوري. جاء هذا الأخير في شكل مبادئ وقواعد محاسبية عامة يقوم عليها النظام. مبدئيا، يمكن القول بأن هذا الإطار التصوري إضافة معتبرة في مجال المحاسبة الجزائرية. إذ أن المخطط المحاسبي الوطني السابق ذو التوجه القانوني بالدرجة الأولى لم يكن يحتوي على أي إطار، فقد كانت الهيئات المحاسبية ومختلف الجهات الحكومية تعتمد على المخطط بشكل أساسي في ضبط العلاقة القانونية والجبائية، دون مراعاة الأبعاد الأخرى.

حاولت الهيئات المحاسبية ذات الاختصاص تغيير هذا الواقع باستبدال هذا المخطط بنظام محاسبي مالي يتقارب في ذات الوقت مع المعايير المحاسبية الدولية، إذ أنه وبمجرد دخول هذا النظام حيز التطبيق، أصبح بإمكان معدي ومستخدمي القوائم المالية الاعتماد على الإطار التصوري، والعودة إليه، سواء في إعداد القوائم المالية، أو في فهمها وتفسيرها. صدر الإطار التصوري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-156 عام 2008 في شكل مواد قانونية بالاستناد إلى الإطار المفاهيمي الدولي الصادر عام 1989.[1] حيث تميز بأسلوب ممنهج يسمح بإضافة أو تعديل أو إلغاء أي مادة أو فقرة من هذا القانون من طرف المشرّع الجزائري كلما دعت الحاجة لذلك.

الفرع الثاني: نقائص الإطار التصوري

رغم ما تم تعديده من إيجابيات تتعلق بالإطار التصوري باعتباره عنصرا جديدا في المحاسبة المالية، إلا أنه يبقى قاصرا وبعيدا كل البعد عن الشكل المثالي. جاءت محاوره متطابقة مع محاور الإطار المفاهيمي الدولي (1989)، ولكن ينقصها التفصيل في الجانب النظري، بالإضافة إلى عدم تحديد الفئات المستخدمة للقوائم المالي؛ كما تضمن نفس الخصائص النوعية بتعدادها فقط ولم يرد شرحها في صلب فقراته.[2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 2008/05/26، **المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 27، 2008.

[2] صالح واضح (2020)، مرجع سابق، ص. ص. 41-42.

مع بداية عام 2010 أصدر مجلس IASB الإطار المفاهيمي المشترك معدلا التسمية من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، للدلالة على توسّع المفاهيم لتشمل جميع مكونات التقارير المالية بدل التركيز فقط على القوائم المالية. بعدها في عام 2018 تم تعديله مرة أخرى بشكل منفصل، ليكون مجموعة شاملة من المفاهيم تعمل معا بشكل متسق على تعظيم فائدته لمختلف مستخدميه. ويهدف المجلس الدولي من خلال تحديث الإطار إلى محاولة الرفع من مرونته والاستجابة للمتطلبات المحاسبية والمعلوماتية الحديثة والمتزايدة في ظل تطور أبعاد الإفصاح. بمجرد مقارنة الإطار المحلي مع نظيره الدولي الحالي، نجد أن هذا الأخير أكثر شمولا ومرونة وحداثة. حيث أن المشرع الجزائري لم يأخذ بعد بالتعديلين الأخيرين، ولم تقم الهيئات بتحديث هذا الإطار أو تدعيمه أو تفسيره للمستخدمين، مستمرا بنفس الشكل والمضمون منذ صدوره أول مرة وبالعديد من أوجه القصور.

الجدول رقم (5-2): مقارنة بين الإطار التصوري الجزائري والإطار المفاهيمي الدولي (2010)

الإطار المفاهيمي الدولي	الإطار التصوري الجزائري
✓ تحديد مستخدمي القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات؛	✓ عدم تحديد مستخدمي القوائم المالية؛
✓ مفصل لنطاق كل عنصر مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة؛	✓ موجز اقتصر على تقنية معالجة الأحداث الاقتصادية؛
✓ غير مرتبط بأي قانون خاص، فالهيئة المعنية بوضع المعايير ليست خاضعة لأي دولة أو أي قانون؛	✓ النص جاء في شكل قوانين ملزمة التطبيق؛ كما أن تعديله لا يتم إلا من خلال نص قانوني آخر؛
✓ هيكل سليم ومرتب ومتدرج من حيث المفاهيم؛	✓ مواد مبعثرة؛
✓ تحديد مختلف المفاهيم الأساسية وتعريفها مثل الفروض والمبادئ والخصائص النوعية؛	✓ ذكر المبادئ والفروض وكذا الخصائص النوعية بشكل مختصر، وهي متوافقة مع المرجعية الدولية، وما جاء من اختلاف في بعض المصطلحات ناتج عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في الإعداد والصياغة، وأولها الترجمة الحرفية لتسمية الإطار "Le Cadre Conceptuel"؛
✓ قواعد محددة وواضحة للاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والإيرادات؛ وتقوم غالبا على قياس القيمة العادلة، حيث تعتمد على ثلاث أساليب هي نهج التكلفة، نهج السوق ونهج الدخل.	✓ قواعد الاعتراف وقياس عناصر القوائم المالية متطابقة مع المرجعية الدولية، لكن لم يتم ذكر أساليب القيمة العادلة التي يصطلح عليها في هذا الإطار بالقيمة الحقيقية وهي مترجمة حرفيا عن "La valeur juste " .

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والإطار المفاهيمي الدولي (2010).

على الرغم من أن الإطار لا يعتبر معيارًا لكنه يشكل أساس كل تقييس محاسبي. بالتالي، تعديله يعتبر إلى حد كبير الأكثر تعقيدًا بسبب آثاره على المعايير الأخرى، ويعني ذلك زعزعة المرجعية المحاسبية بأكملها. إذن، تعديل الإطار لا يمكن أن يرافقه تعديل لجميع المعايير الحالية دفعة واحدة، ولكن عن طريق ترسيخ هذا الإطار المعدل في المعايير تدريجياً.

المطلب الثالث: نقائص النظام المحاسبي المالي

بالإضافة إلى النقائص المتعلقة بالهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي وكذا الإطار التصوري؛ يمكن تسجيل نقائص تتعلق بالجانب الشكلي والهيكلي، وأيضا عدة نقائص متنوعة أخرى يمكن ملاحظتها وتسجيلها، انطلاقا من دراسة مختلف القوانين المنظمة لهذا النظام ومن خلال مقارنته مع المعايير الدولية.

الفرع الأول: ضعف الجانب الشكلي والهيكلي

اختار المجلس الوطني للمحاسبة المرجعية الأنجلوسكسونية لاشتقاق النظام ومضمونه من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية، واعتماده على مداخل التقييم المحاسبي الحديث التي تقوم عليها هذه المعايير، مثلا قياس القيمة العادلة لتقييم الأصول واختبار انخفاض القيمة بعد الإهتلاك. إضافة إلى تحديد نطاق تطبيق النظام والمفاهيم المحاسبية وطرق التقييم وإعداد القوائم المالية ومحتوياتها المشتقة من الإطار المفاهيمي الدولي. ويختلف النظام المحاسبي المالي في شكله ومكوناته عن معايير المحاسبة الدولية فيما يخص مدونة الحسابات. حيث أن هذه الأخيرة متطابقة بشكل كبير مع المخطط العام الفرنسي لعام 1999، والسبب يرجع إلى أن الهيئات التي ساهمت في إنجاز النظام المحاسبي المالي كانت فرنسية. في حين أن المعايير الدولية لا تحتوي على مدونة حسابات، لأن كل دولة لها نظام محاسبي خاص قد يتضمن مدونة حسابات بهدف توحيد المصطلحات والعمليات المحاسبية على مستوى الكيانات. وفيما يلي مكونات النظام المحاسبي المالي كما ورد في الجريدة الرسمية في عددها التاسع عشر (19) عام 2008:

الشكل رقم (5-1): فصول النظام المحاسبي المالي

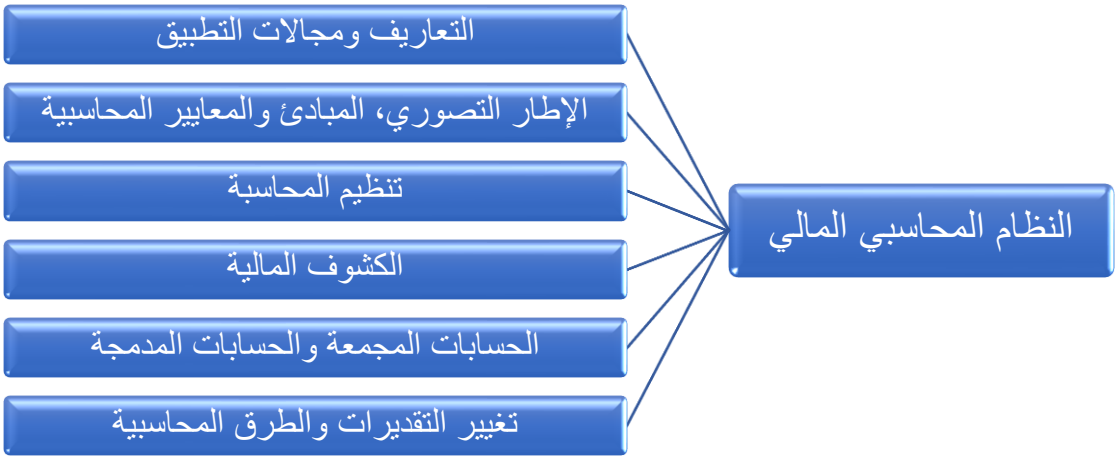

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19.

بشكل عام، يتميز التنظيم الهيكلي الذي يقوم عليه النظام المحاسبي المالي بالضعف الكبير، حيث لم تقم الهيئات الجزائرية ذات الاختصاص بإصدار البنود والقواعد بشكل كامل وفي نفس التوقيت، فقد صدر هذا النظام بشكل متقطع وفي جرائد رسمية مختلفة، وبقي في شكل مراسيم وتعليمات وقوانين. ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات تندرج في ذات السياق:

- ✓ تدرّج صدور النظام المحاسبي بشكل متواتر عبر ست تشريعات قانونية على مدار ثلاث سنوات، وبقاءه بهذا الشكل المبعثر إلى غاية الوقت الحالي؛
- ✓ منذ دخوله حيز التطبيق، لم تقم الهيئات الرسمية بأية مبادرة أو محاولة لتجميع عناصره في مرجع واحد ذو طابع رسمي؛
- ✓ الاختلال الشكلي المتعلق بعدم ترقيم قواعد وبنود النظام المحاسبي المالي، فهو لا يقوم على أي شكل من أشكال التنظيم أو التبويب العملي، ولا يحتوي على أي ترقيم أو ترتيب حسب الموضوع، ما يعني عند البحث عن بند معين يجب الاطلاع على كافة القوانين المتعلقة به؛
- ✓ من ناحية الصياغة، النسخة العربية للنظام المحاسبي كانت نسخة مترجمة بشكل حرفي عن نسخته الفرنسية والتي بدورها كانت تعتمد على مصادر بالإنجليزية أو مترجمة عنها، وهو ما خفّض من جودة النظام من الناحية اللغوية ومن ملائمة المصطلحات المستخدمة، على سبيل المثال لا الحصر،

استخدام مصطلح المنتجات وأحيانا المنتوجات للدلالة على الإيرادات وهي ترجمة حرفية عن كلمة "Produits" الفرنسية، الكشوف المالية "Les Etats Financiers" بدل القوائم المالية....

- ✓ غياب موقع رسمي خاص بالنظام المحاسبي يحتوي جميع الإرشادات والتحديثات والتفسيرات والإلغاءات، وبالمقارنة مع معايير المحاسبة الدولية نجد أن مجلس IASB يوفر موقعا رسميا للمعايير الدولية بمختلف تحديثاتها وأخبارها، كما يقوم بإصدار المعايير في كتيبات رسمية ونشرها ورقيا وإلكترونيا.

الفرع الثاني: جمود النظام المحاسبي المالي

منذ العام الذي دخل فيه النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق، قام مجلس IASB بإصدار عدة معايير محاسبية وتفسيرات جديدة أو إلغاء أخرى موجودة، في حين اكتفت الهيئات الجزائرية بإصدار آراء تفسيرية وتكميلية فقط، دون إجراء تغييرات على مستوى الإطار التصوري ولا على مستوى الإرشادات المحاسبية. بالتالي تخلّف النظام المحاسبي المالي بعدة سنوات عن المحاسبة الدولية وتطوراتها، وهو ما يمثل أبرز عيوبه واختلالاته. في الواقع، تم إصدار بعض التعليمات والآراء المكملة لفهم وتطبيق هذا النظام، في صورة ملاحظات منهجية متعلقة بالتطبيق الأول، بداية من التعليمة رقم 2 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009، بالإضافة إلى العديد من الآراء التوضيحية التي صدر آخرها بتاريخ 08 / 10 / 2019 عن لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية، حول التقييم والاعتراف وعرض القروض والمصاريف ذات الصلة.[1] إلا أن ذلك يعتبر غير كاف لمجاراة التوجهات المحاسبية الدولية الحديثة. وعلى ضوء ما سبق، يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات:

- ✓ التغيير شبه الدائم الذي يميز معايير المحاسبة الدولية يتعارض مع ثبات النظام المحاسبي المجمد منذ عام 2004، بصرف النظر عن بعض التعديلات الطفيفة التي تم إدخالها قبل صدوره بشكل رسمي؛ من الواضح أن ذلك خلق فجوة تتّسع باطراد؛
- ✓ منذ عام 2004 حتى عام 2018، تم إجراء أكثر من 150 تعديلاً وإصدارا واستبدالًا،[2] بما في ذلك إصدار كل المعايير الدولية للتقارير المالية تقريبا (16 معيارا من IFRS 2 إلى IFRS 17) والتي لها آثار كبيرة على التقارير المالية، بالإضافة إلى التعديلات التي أجريت على المعايير الدولية السابقة (IASs) بعضها أساسي وله آثار جوهرية على محاسبة الكيانات، والبعض الآخر يتعلق بمعلومات إضافية يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية؛

[1] محمد فراس، بالراقي تيجاني (2020)، مرجع سابق، ص. 625.

[2] Mourad El Besseghi (2019), Op.Cit, P. 18.

- ✓ من بين النقاط البارزة في هذه التغييرات، هو مشروع التقارب الذي كان بين المجلسين FASB- IASB لمراجعة المعايير الدولية والأمريكية من أجل التوافق والتحسين؛ وقد تم إنجاز العديد من المشاريع التي أدت إلى الكثير من التغييرات؛
- ✓ بغض النظر عن التغييرات التي مست المعايير الدولية، فالمعاملات والواقع الاقتصادي الجزائري يتغير باستمرار، وهذا ما يجعل نظاما محاسبيا ملائما لاقتصاد بداية الألفية غير مناسب تماما للاقتصاد الحالي.

الفرع الثالث: نقائص أخرى

تكمن النقائص الأساسية التي عرقلت النظام المحاسبي المالي في عناصر البيئة المحاسبية الجزائرية التي تُصنف ضمن مجموعة البيئات ذات المحاسبة القارية، هذه البيئة تتميز بنظام القانون المدني Civil Law" "System الذي يتصف بضعف دور هيئات الضبط وإنفاذ المعايير المحاسبية، كما تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي في تمويل الكيانات، إضافة إلى ضعف وانغلاق السوق المالي وتركيز ملكية رأس المال على مجموعة قليلة من المالكين؛ وتتميز كذلك بالعلاقة المتينة بين القواعد الضريبية والقواعد المحاسبية، وضعف وتأخر التعليم ومهنة المحاسبة. كل الخصائص السابقة تؤدي إلى ضعف الطلب على المعلومة المحاسبية والمالية من طرف أصحاب المصالح، وتجعل الإفصاح المحاسبي يميل إلى السرية والتحفّظ، كما يتم توجيه الممارسات المحاسبية لخدمة مصالح المالكين عن طريق البحث عن تخفيض العبء الضريبي أو لخدمة عمليات التخطيط الحكومي، أو تلبية متطلبات الإقراض.[1] ويمكن تسجيل عدة نقائص متفرّقة:

- ✓ استمرار الصبغة الفرنكوفونية على النظام المحاسبي المالي في بعض جوانبه، خاصة فيما يتعلق بالجانب الشكلي والإجرائي، حيث اشتمل على مدونة حسابات، كما تم ربطه بإطار قانوني، وكلاهما من مميزات المرجعية الفرنسية. بالتالي، يمكن القول أن النظام المحاسبي فاقد لمرجعية واضحة المعالم، أو بالأحرى اعتمد على مرجعيات من مدارس فكرية مختلفة في المحاسبة وفي بعض الأحيان متناقضة؛
- ✓ أدى الاعتماد على هيئات فرنسية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الهوية والخصوصية الاقتصادية الجزائرية، وكان النظام المحاسبي الجزائري مجرد نسخة عن نظام فرنسي هجين؛
- ✓ جاء النظام المحاسبي المالي بمبادئ وفروض ومفاهيم ذات توجه للسوق والمستثمر، غير أنه اصطدم بالواقع القانوني والجبائي، ففقد هذا النظام الاستقلالية في ظل التعارض الموجود بين النظامين المحاسبي والجبائي؛

[1] خالد بودبة (2018)، مرجع سابق، ص. ص. د- ه.

- ✓ رغم جهود المشرع الجزائري الذي عمل على تقليص الهوة الموجودة بين النظامين المحاسبي والجبائي من خلال إصدار نصوص جديدة وإلغاء أخرى قديمة، حيث تضمنت قوانين المالية السنوية والتكميلية بين عامي 2008، 2018 بشكل خاص، تدابير جبائية مستحدثة تهدف إلى الحد من التعارض بين النظامين، إلا أن التعارض لايزال قائما بعد حوالي عقد من الممارسة؛
- ✓ التوجه الضريبي للمحاسبة الجزائرية حيث لا تزال مصالح الضرائب ترفض بعض المعالجات المحاسبية، بالإضافة إلى عدم قبولها للنتيجة المحاسبية كنتيجة جبائية، بل تفرض عدة تعديلات تمر بها النتيجة المحاسبية حتى تتحول إلى نتيجة خاضعة للضريبة؛
- ✓ من أشهر أمثلة الاختلاف بين المعالجات المحاسبية والجبائية هي خاصية أسبقية الجوهر على الشكل، التي وردت في الإطار المفاهيمي الدولي (1989) واعتمدها النظام المحاسبي، لكن لم تعتمدها مصلحة الضرائب التي لا تزال تمنح الأولوية للإطار القانوني للمعاملات على واقعها الاقتصادي، وهو ما يشكّل تعارضا صريحا بين النظام المحاسبي المالي والتشريعات الجبائية؛
- ✓ الاختلاف أيضا يبرز في حالة عقود الإيجار، التي يتم تسجيلها محاسبيا ضمن الأصول، وإدراج إهتلاكات الأصل المستأجر ضمن مصاريف الدورة المالية، عكس القوانين الضريبية التي تسمح بإهتلاكات أصول الكيان المملوكة قانونيا فقط؛
- ✓ يتركز مضمون النظام المحاسبي المالي على مفاهيم ومكونات القوائم المالية فقط، مع العلم أن مخرجات المحاسبة المالية لم تعد مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية (Financial Statements)، بل توسعت لتشمل المفهوم الأشمل وهو التقارير المالية (Financial Reporting) التي تضم كل وسائل توصيل المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، مثل تقرير مجلس الإدارة وتقرير المدقق الخارجي، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفاصيل المكملة للقوائم المالية؛
- ✓ التعاليم الدينية تمثل جوهر الثقافة وأهم عناصرها، فهي تلعب دورا هاما في التكوين الثقافي للمجتمع الجزائري، لا سيما فيما يقبلونه ويرفضون عمله. على الرغم من ذلك، لم يلاحظ تأثير هذا المتغير على النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي

من خلال الفصول السابقة في هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات لتصوّر التحسينات الضرورية على الهيئات المحاسبية الجزائرية وطريقة عملها، وذلك من خلال المزج بين هيكلة الهيئات المحاسبية الدولية ونظيرتها الأمريكية واشتقاق مهامها وجوانبها الإيجابية. كما يمكن بناء إطار عام لتطوير معايير محاسبية جزائرية من خلال الاستفادة من تجربة هذه الهيئات الرائدة، مع مراعاة ملائمة هذا الإطار وتكييفه مع السياق المحلي قدر الإمكان، وبالتالي السعي لضمان أن تكون المحاسبة الجزائرية في تحسين وتحديث دائمين لمواكبة التطورات المحاسبية الدولية وتعقيدات المعاملات الاقتصادية.

المطلب الأول: تقديم هيئة المحاسبة المالية المقترحة

باعتبارها أداة لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع وتوفير توجيهات لنماذج القياس والإفصاح للاسترشاد بها عند إعداد وعرض التقارير المالية، يتم اقتراح تكوين هيئة خاصة تحمل اسم هيئة المحاسبة المالية (Financial Accounting Organization)؛ مع ضرورة امتلاك هذه الهيئة رؤية واستراتيجية تمكّنها من إصدار معايير وفق منهج متكامل وفعال، بهدف توفير المعلومات المالية المفيدة التي تساعد مستخدمي التقارير المالية في ترشيد الأحكام واتخاذ القرارات، وبالتالي رفع كفاءة البورصة وتحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي.

الفرع الأول: أهمية استقلالية هيئة المحاسبة المالية

هيئة المحاسبة يجب أن تكون منظمة خاصة غير هادفة للربح تملك القدرة على تطوير معايير محاسبية عالية الجودة وتفي باحتياجات المستخدمين، ولديها الإمكانيات للوصول إلى الحلول المناسبة للقضايا المحاسبية العالقة مع مراعاة الحفاظ على التقارب الملائم مع معايير المحاسبة الدولية. لا يمكن أن تكون هيئة وضع المعايير عبارة عن منظمة مهنية (المصف الوطني للخبراء المحاسبين مثلا) تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم مهنة المحاسبة، وتمثل في نفس الوقت فئة من فئات أصحاب المصالح وهم معدو القوائم المالية والمدققون، لذلك قد يكون هناك تحيّز في عملية إصدار متطلبات المعايير المحاسبية.

أيضا لا يمكن أن تكون هيئة وزارية أو تابعة للحكومة (المجلس الوطني للمحاسبة مثلا) ومكلّفة بوضع المعايير لأنها لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة لعملية إصدار المعايير المحاسبية. الهيئات الوزارية يجب أن تمثّل الجهات المعنية بحوكمة الشركات، أو تقوم فقط بالإشراف والتدخل إذا لزم الأمر (مثل هيئة SEC الأمريكية)، ويمكن أيضا أن يُسند لها الإشراف والرقابة على عملية تطبيق المعايير وإنفاذها.

بالتالي تعتبر الاستقلالية عاملا مهما لنجاح عملية إصدار وتطوير المعايير مع ضرورة أن تشمل فئات ممثّلة لجميع المستفيدين من محلّلين ماليين، محاسبين، مستثمرين...وغيرهم. والحرص على أن تكون الآراء محايدة تخدم جميع الأطراف ذات المصالح. الاستقلالية تضمن أن تكون هذه المعايير ذات توجّه اقتصادي

وموجهة للمستثمر بالدرجة الأولى وليس من وجهة نظر المشرع الذي تكون اعتباراته قانونية في المقام الأول. كما أن الاستقلالية تجعل عملية وضع واعتماد المعايير أكثر سهولة وسلاسة وشفافية من خلال التفاعل المباشر مع أصحاب المصالح؛ لذلك تعتبر الهيئة المستقلة الأفضل لإنشاء معايير محاسبية تتّصف بدرجة عالية من الجودة.

في إطار هذه الهيئة، يمكن تشكيل مجلس مستقل يقوم بدور واضع المعايير المحاسبية الوطنية ويكون مجلس معايير المحاسبة الجزائرية (Algerian Accounting Standards Board)، ينتمي إلى هذه الهيئة التي تمثّل الكيان الأكبر للمجلس واللجان التابعة له والتي توكل لها مهمة الإشراف على النظام المحاسبي المالي. لكن تبقى استقلالية هذه الهيئة نسبية، بحيث تعمل تحت إشراف حكومي، لأنه من غير المنطقي أن تكون مشابهة تماما لمجلس IASB باعتباره هيئة دولية خاصة غير خاضعة لقانون دولة معينة. وبما أن هيئة المحاسبة المالية المقترحة هي جهاز محلي فيجب أن تكون خاضعة لقوانين الدولة والمتطلبات الوطنية حتى يكون ذلك متوافقا مع الثقافة السائدة لدى المجتمع الجزائري، والتي تتسم بتفضيل الرقابة التشريعية على الممارسات الاقتصادية والمحاسبية. لذلك ينبغي توفير رقابة قوية من هيئات تنظيمية تشرف على الإلزام بالمعايير المحاسبية، لأن هيئة المحاسبة المالية تتمتع بصلاحية وضع معايير محاسبية، ولكن ليس إنفاذها.

الشكل رقم (5-2): العناصر المقترحة لفعالية هيئة المحاسبة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة.

تعمل هذه الهيئة تحت إشراف جهاز وزاري تابع لوزارة المالية مسؤول بموجب القانون عن إنفاذ معايير المحاسبة، ويمارس الإشراف على الشركات الكبيرة المدرجة في البورصة من ناحية متطلبات وشروط إعداد التقارير المالية الموجهة للجمهور. بحيث توجد عدة مزايا وفوائد لوجود جهاز حكومي مشرف على هيئة وضع المعايير، أهمها:

- ✓ يتمتع الجهاز الحكومي بسلطة غير محددة وبالتالي تتمتع المعايير المحاسبية بقوة الإنفاذ؛
- ✓ القدرة على الحد من الآثار السلبية وتوفير القبول العام للمعايير وذلك بإصدار تشريعات أخرى مكملة للتعويض عن تلك الآثار؛
- ✓ القدرة على مقاومة ضغوط أصحاب المصالح، وتوفير آلية للتقاضي.

الفرع الثاني: هيكلة وتنظيم هيئة المحاسبة المالية

يمكن تصميم هيكل واضح وفعال لهذه الهيئة لتضم مجموعة مكونة من مجلس ولجان تتعاون وتتشارك مهمة إصدار معايير محاسبية. مكونات هذه الهيئة المقترحة من حيث تشكيلها ومهامها وطريقة عملها هي كما يلي:

أولا- مجلس معايير المحاسبة الجزائرية (Algerian Accounting Standards Board):

يكون هيئة شبه مستقلة ليقوم بدور واضع للمعايير المحاسبية المحلية من خلال التقارب مع المعايير الدولية وتعديلها حسب الحاجة. يتكون هذا المجلس من مجموعة من الأعضاء من خلفيات مهنية مختلفة (محاسبون، خبراء محاسبون، أكاديميون ذوو خبرة في مجال المحاسبة...وغيرهم). يعمل هذا المجلس مع لجان تساعده في القضايا الخاصة بإعداد المعايير المحاسبية.

ثانيا- لجنة التفسيرات المحاسبية (Accounting Interpretations Committee):

تقوم هذه اللجنة بإصدار تفسيرات للمعايير المعقدة والتي تحتاج إلى إرشادات وتفاصيل حول كيفية التطبيق؛ من خلال الاعتماد على التفسيرات المحاسبية الدولية، ثم تكييفها حسب السياق المحلي. كما ترفع هذه اللجنة إلى المجلس أهم القضايا الطارئة التي يطرحها أصحاب المصالح، مع تفويض لها بإصدار مجموعة من الآراء أو التوضيحات التي تعمل مبدئيا على حل هذه القضايا فور ظهورها.

ثالثا- اللجنة الاستشارية الإسلامية (Islamic Advisory Committee):

تقوم هذه اللجنة بإبداء الرأي وتقديم المشورة فيما يتعلق بوصف المعالجة المحاسبية للمعاملات الموافقة لأحكام الشريعة خاصة ما يتعلق منها بالمصارف. باعتبار أن التعاليم الدينية تدخل ضمن الخصوصيات الوطنية ويجب مراعاتها عند التقارب مع متطلبات المعايير الدولية. ويمكن لهذه اللجنة التعاون مع هيئات أخرى في ذات الاختصاص مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, AAOIFI).

رابعا- اللجنة الاستشارية العامة (General Advisory Committee):

تقوم هذه اللجنة بتقديم المشورة بشكل عام حول مسائل مختلفة مرتبطة بالسياسات المحاسبية، القضايا الفنية والأولويات. كما تقوم بمتابعة أحدث التطورات المحاسبية على الساحة الدولية، بالإضافة إلى العمل على المشاركة بفاعلية في النشاطات المحاسبية الدولية. وفيما يلي الهيكل التنظيمي المقترح لهذه الهيئة:

الشكل رقم (5-3): الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة المالية المقترحة

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الهيكل السابق، تم اقتراح هيئة الإشراف **المجلس الوطني للمحاسبة (National Board of Accounting)** وهو المجلس القائم حاليا، لكن يفضل إعادة هيكلته من أجل ممارسة الإشراف على هيئة المحاسبة المالية المقترحة بصفته هيئة حكومية من جهة، ومن جهة أخرى يمارس الرقابة على الشركات المدرجة في البورصة، ويحمل على عاتقه مهمة إنفاذ المعايير وفرض متطلبات محددة للتقارير المالية. يضم أعضاء من التنظيمات المهنية الموجودة حاليا، ويمكن أن يضم أطراف معينة مثل: رئيس مجلس المحاسبة، محافظ البنك المركزي، المدير العام للضرائب، ممثلين عن مختلف القطاعات وغرف الصناعة والتجارة، وممثلين عن جميع الفئات من أصحاب المصالح (أكاديميين، مهنيين، معدي القوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية، منظمي البورصة، جهات رقابية وإشرافية). ويسند لهذا المجلس المهام التالية:

- ✓ المساهمة في تحديد القضايا الناشئة والمجالات المحاسبية التي تحتاج إلى الاهتمام؛

- ✓ العمل بشكل وثيق مع مجلس معايير المحاسبة، لا سيما فيما يتعلق بجدول الأعمال؛
- ✓ تحمل المسؤولية النهائية لضمان تعامل مجلس المعايير مع القضايا الرئيسة ولفت انتباهه إليها؛
- ✓ تعيين أعضاء مجلس المعايير ولجانه التابعة، على أن يتم التعيين من خلال عملية مفتوحة وشفافة ويكون الاختيار وفقا لمواصفات وشروط معينة؛
- ✓ المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس المعايير وتقييم مدى فعاليتها؛
- ✓ القبول السنوي لميزانية مجلس المعايير وتحديد أسس التمويل.

الفرع الثالث: مجلس معايير المحاسبة الجزائرية المقترح

يحمل مجلس معايير المحاسبة الجزائرية على عاتقه مهمتين أساسيتين، يقوم بصناعة المعايير المحلية، وفي نفس الوقت يكون بوابة لعبور المعايير الدولية. يجب دعم هاتين الوظيفتين بهدف مواكبة التطورات العالمية والتأثير بفاعلية في صنع السياسات المحاسبية على المستوى المحلي. من الأفضل أن يتّبع المجلس آلية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ثم تعديلها وتكييفها بدلا من اعتمادها دون تغيير أو بناء معايير وطنية من البداية. تكون آلية إصدار المعايير المحاسبية فعالة ومفتوحة عبر طرح مشاريع المعايير الجديدة والمعدلة في مختلف وسائل الإعلام وتلقي الردود عليها قبل إصدارها. كما يجب أن يكون لهذا المجلس موقع إلكتروني رسمي لنشر الإصدارات والأخبار، وإتاحة الفرصة لمشاركة أصحاب المصالح في كافة مراحل إصدار معايير المحاسبة الوطنية. ويمكن توضيح ماهية مجلس معايير المحاسبة الجزائرية المقترح من خلال ثلاثة جوانب أساسية:

أولا- التمويل:

يعتبر التمويل عنصرا مهما لضمان سير واستمرار عمل هذا المجلس على النحو المطلوب، فعلى الرغم من أنه سيكون مستقلا، لكن يجب الاعتماد بشكل أساسي على المساهمة الحكومية في تمويله، نظير خدماته في تطوير معايير المحاسبة الوطنية وتحسينها. كما يمكن الاعتماد على مصادر تمويل أخرى مثلا رسوم على الشركات المدرجة في البورصة، رسوم على شركات ومكاتب التدقيق... وينطبق ذلك أيضا على تمويل اللجان الأخرى المنتمية لهيئة المحاسبة المالية.

ثانيا- العضوية:

يجب اتباع مجموعة من المعايير والشروط لاختيار الأعضاء، من ناحية تنوع خلفياتهم المهنية والأكاديمية والخبرة الكافية، وجوب الاستقلالية من خلال التفرغ والعمل بدوام كامل على شرط إنهاء علاقاتهم بالتنظيمات التي يمكن أن تؤدي عضويتهم فيها إلى تعارض المصالح عند إصدار المعايير المحاسبية. وأن يكون العدد كافيا لمزاولة المهام على النحو المطلوب لمدة محددة تكون بين 3 و5 سنوات قابلة للتجديد. ويمكن أن يتكون المجلس من هؤلاء الأعضاء:

- ✓ مدققون وخبراء محاسبون بخبرة كافية؛

- ✓ أكاديميون متخصصون يملكون خبرة كافية؛
- ✓ محاسبون (معدو القوائم المالية) من شركات كبرى ومن قطاعات أساسية (القطاع المالي، الصناعي، التجاري) وأن تكون لديهم الخبرة الكافية أيضا؛
- ✓ المحللون الماليون وممثلو غرف الصناعة والتجارة واتحاد التجار والحرفيون؛
- ✓ أعضاء من شركة تسيير بورصة القيم.

ثالثا- الصلاحيات:

يقوم هذا المجلس بإنجاز مجموعة من المهام وفق رؤية واستراتيجية محددة:

- ✓ كافة الأمور الفنية بما فيها إعداد وإصدار المعايير، والتقارب مع المعايير الدولية؛
- ✓ حرية التصرف النسبية بشأن برنامج العمل وتنظيم سيره؛
- ✓ الحصول على أبحاث مفصلة من مصادر خارجية؛
- ✓ تحديد التواريخ المناسبة لتطبيق المعايير الجديدة بما يتناسب مع طبيعة وحجم التغيير.

المطلب الثاني: استراتيجية إصلاح النظام المحاسبي المالي

بعد إعادة هيكلة وإصلاح الهيئات المشرفة على معايير المحاسبة الجزائرية، ينبغي تطبيق الخطوة التالية من عملية الإصلاح، وهي وضع استراتيجية فعالة ورؤية بعيدة المدى من أجل تحويل النظام المحاسبي المالي إلى مرجعية محاسبية وطنية ملائمة.

الفرع الأول: عرض خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي

بتاريخ 2019/01/21، تم عقد ندوة من أجل الإطلاق الرسمي لأعمال تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، من تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة وبرعاية المديرية العامة للمحاسبة التابعة لوزارة المالية، وبحضور أعضاء من التنظيمات المهنية المحاسبية والمؤسسات المالية وممثلي الكيانات بالإضافة إلى الأكاديميين.

ترأّس الجلسة الافتتاحية وزير المالية، الذي أعلن أنه في إطار برنامج عمل المجلس الوطني للمحاسبة، تم تعيين مجموعة عمل لتقييم التطبيق العام للنظام المحاسبي المالي. مهمة هذه المجموعة هي تولي مسؤولية الاستجابة للاستفسارات والأسئلة الناشئة عن صعوبات التطبيق التي واجهتها الكيانات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، مشيرًا إلى أن الاستنتاجات والتوصيات الناتجة عن عمل هذه المجموعة، ستشكل الأساس الذي سيتم الاستناد إليه في مراجعة النظام. وفيما يلي خارطة الطريق المقترحة من طرف مجموعة العمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي ومنهجه:[1]

[1] Toufik Radjah (2019), **Séminaire du 21 janvier 2019 sur l'évaluation et la révision du Système Comptable Financier**, El- Mouhassib, (04), P. 13.

الشكل رقم (5-4): خارطة الطريق المقترحة من طرف مجموعة العمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي

المرحلة الأولى

- ✓ تقييم وتشخيص وضعية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الكيانات المعنية؛
- ✓ تحديد الصعوبات التي تم مواجهتها خلال المرحلة الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف القطاعات والأنشطة (أثناء مرحلة التحوّل من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي)؛
- ✓ تحديد المعايير الدولية غير المتضمنة في النظام المحاسبي المالي أو تلك التي تضمنها وتحتاج إلى تفسيرات؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي تصدرها لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية؛
- ✓ الإعلان عن دعوة لمشاركة المهنيين والهيئات والكيانات من أجل مراجعة النظام المحاسبي المالي، من خلال تنظيم أيام دراسية، حتى تكون المراجعة مبنية على أسس سليمة، تهدف إلى توفير معلومات مالية مفيدة وملائمة للمجالات الاقتصادية والجبائية والاجتماعية.

المرحلة الثانية

- ✓ إحصاء المعايير الدولية الجديدة والمعدلة أو الملغاة، ومقارنتها مع تلك التي تبناها النظام المحاسبي المالي:

1- المجال الأول:

- ✓ إحصاء المعايير المعتمدة في النظام المحاسبي المالي والتي تم تغييرها أو إلغاؤها، وذلك من أجل تحيين النظام المحاسبي المالي ومطابقته مع المعايير المعمول بها.

2- المجال الثاني:

- ✓ إحصاء المعايير الدولية التي تم إصدارها بعد إعداد النظام المحاسبي المالي (منذ عام 2004 إلى يومنا هذا)؛
- ✓ اعتماد هذه المعايير الجديدة وفق الواقع الجزائري، بشرط عدم تعارضها مع المصالح الوطنية، وألا تكون عائقا للتنمية الوطنية والقرارات الاقتصادية المتخذة وذلك بغية اجتناب أي تأثير سلبي.

المرحلة الثالثة

- ✓ تحيين النصوص التشريعية من قوانين ونصوص تطبيقية؛
- ✓ عرض مشروع النظام المعدّل على لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية لتقييمه وإبداء الرأي؛
- ✓ إصدار المشروع النهائي للنظام المحاسبي المالي المعدّل.

Source: Toufik Radjah (2019), **Séminaire du 21 janvier 2019 sur l'évaluation et la révision du Système Comptable Financier,** El- Mouhassib, (04), P. P . 13-15.

الفرع الثاني: تقويم خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي

من خلال معاينة الخطة ثلاثية المراحل المقترحة لتعديل النظام المحاسبي المالي، يلاحظ مبدئيا أنها خطة معقولة بشكل عام، وأخذت بعين الاعتبار بعض العناصر المهمة لنجاح التعديل. لكن يمكن تسجيل بعض الملاحظات حولها:

أولا- المرحلة الأولى:

- ✓ يُفضّل أولا أن تتم إعادة هيكلة الهيئات التي ستقوم بالإشراف على النظام المحاسبي المالي، وأيضا الاعتماد بشكل أساسي على الخبرات الجزائرية وتدريبها أكثر في هذا المجال؛
- ✓ يجب تحديد المدى الزمني للخطة ولكل مرحلة على حدة، ولا يجب أن تكون الفترة الإجمالية أقل من ثلاث سنوات، يتم من خلالها الدراسة المتأنية للتعديلات الواجبة، وأيضا تحضير الكيانات لاستقبال هذه التغييرات؛
- ✓ الإشكالية في النظام لا تُحلّ بمجرد إدخال تعديلات سطحية، لكن الحلول الحقيقية تكمن في ضرورة إعادة هيكلته وتحديثه، زيادة مرونته، تحسين صياغته وقابلية فهمه؛
- ✓ تحديد وإحصاء المشاكل السابقة التي تم مواجهتها عند التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي ومحاولة تجنّبها بعد التعديل؛
- ✓ تجنّب التأخير في إصلاح النظام المحاسبي المالي، كما كان الحال مع التطبيق الأول لهذا النظام، مع البحث عن الوسيلة الأنسب للتقارب مع النسخة الحالية للمعايير الدولية.

ثانيا- المرحلة الثانية:

- ✓ ضرورة التقييم الأولي للتكلفة والفوائد المرتبطة بإصلاح النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة مصلحة الكيانات؛
- ✓ يجب أولا تعديل الإطار المفاهيمي الذي يعتبر أساس المعايير المحاسبية؛
- ✓ بدل إحصاء التعديلات الكثيرة والتي يقدّر عددها بحوالي 150 تغييراً تعرضت له معايير المحاسبة الدولية (بين إلغاء أو استبدال أو تعديل) منذ عام 2004 حتى عام 2019، من الأفضل إعادة صياغة المرجعية المحاسبية الوطنية اعتمادا على النسخة الأخيرة للمعايير الدولية مع انتقاء المتطلبات الملائمة واستبعاد المتطلبات التي لا تتوافق مع البيئة الجزائرية؛
- ✓ مراعاة الوقت المطلوب لدراسة واعتماد بعض التعديلات أو المعايير الجديدة التي يعتبر تأثيرها جوهريا على الكيانات الاقتصادية؛

- ✓ خلق فضاء يسمح بتوضيح المشروع وتهيئة أصحاب المصالح، ودعوة للمساهمات لمراجعة الجوانب المختلفة للنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ الاعتماد على الدراسات والأبحاث الذي تم تطويرها من قبل الجامعات الجزائرية.

ثالثا- المرحلة الثالثة:

- ✓ التركيز على تبسيط النظام المحاسبي المالي وزيادة مرونته؛
- ✓ إصدار تفسيرات ونصوص توضيحية حول تطبيق المعايير الدولية المعقّدة والصادرة حديثا خاصة معايير الأدوات المالية، الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار، عقود التأمين...وغيرها؛
- ✓ تجنب التأخير في نشر النصوص القانونية المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المعدّل، ومراجعة الإجراءات الداخلية ومختلف الاعتبارات؛
- ✓ موائمة النصوص المحاسبية مع القانونية والضريبية من أجل تخفيف الصعوبات ذات الصلة، وذلك لوجود عدد كبير من الاختلافات بين النظام المحاسبي وقانون الضرائب، وبسبب ذلك تبذل الكيانات جهودًا كبيرة لإعادة الصياغة غير المحاسبية؛
- ✓ التركيز على التدريب بالمعنى الواسع، وعلى تثقيف أصحاب المصالح بأهمية الإصلاح لضمان تطبيق النظام المحاسبي المعدّل بنجاح والتخفيف من مشاكل ما بعد التطبيق؛
- ✓ استحداث موقع ومجلة رسمية لمجلس المعايير الجزائرية لنشر المواضيع والأخبار المحاسبية وتحديثات المعايير ومختلف القضايا والنقاشات ذات الصلة؛
- ✓ استخدام لغة XBRL وإدماجها في النظام المحاسبي كأداة للإفصاح الإلكتروني.

الفرع الثالث: اختيار استراتيجية لتحديث النظام المحاسبي المالي

من أجل إصلاح فعّال للنظام المحاسبي المالي، يجب تحديد استراتيجية لتحيين أو تحديث المرجعية المحاسبية؛ من أجل إعطاء صورة كاملة للمستخدمين والمعدّين حول آلية التحديث واتخاذها خيارا مستقبلا. مع الأخذ في الاعتبار الوقت اللازم للتصميم وإضفاء الشرعية، والفترة المعقولة للتنفيذ والتثبيت، من المحتمل الوصول إلى نظام محاسبي مالي معدّل خلال مسار مدته ثلاث سنوات في أفضل الأحوال، وحتى بعد ذلك، سينشأ الاختلاف مرة أخرى بين المعايير المحلية ونظيرتها الدولية، نظرًا لأن هذه الأخيرة تتغير باستمرار ووتيرة التغير تزداد؛ وبالتالي، سيكون من الضروري وضع خطة للنظر في تحديث آخر وما إلى ذلك.

أولا- استراتيجية التحديث البطيء:

وفق هذا النهج، لا يتم إدخال التعديلات ومراقبتها إلا بعد مرور وقت طويل. وهو النهج المعتمد حاليا للنظام المحاسبي المالي، حيث لم تقرر السلطات تحيينه إلا بعد ما يقارب العقد من الزمن. ولهذا النهج مجموعة من المزايا والعيوب هي كالتالي:

1- مزايا التحديث البطيء:

- ✓ إتاحة الوقت لنشر الممارسات المحاسبية وتوحيدها وترسيخها وتعزيز قابلية المقارنة؛
- ✓ تقييم الممارسات المحاسبية وتحديد المناسب منها وما هو غير قابل للتطبيق.

2- مساوئ التحديث البطيء:

- ✓ الابتعاد عن الممارسات الدولية مع مرور الوقت؛
- ✓ تفاقم الفجوة بين المعايير والواقع بسبب التطور الدائم للمعاملات الاقتصادية وتعقدها.

ثانيا- استراتيجية التحديث المستمر:

وفقًا لهذا النهج -على غرار نهج معايير المحاسبة الدولية- يجب تحديث المرجعية المحاسبية بشكل دائم، بحيث لا يكون التحديث مجرد إجراء عرضي ولكنه عملية مستمرة ومتكاملة تؤدي إلى تزامن شبه فوري مع إصدارات المعايير الدولية. للقيام بذلك، يجب الاعتماد على هيئة فعالة، والاستعانة بفرق متخصصة، وتخصيص موارد مادية كافية لتبني هذه الاستراتيجية وتحقيق هذه الرؤية.

1- فوائد التحديث المستمر:

- ✓ التقارب مع الممارسات المحاسبية الدولية؛
- ✓ رفع القدرات الفنية للمهنة بحيث يصبح لزاما عليها التطور باستمرار؛
- ✓ مواكبة التطورات الاقتصادية.

2- عيوب التحديث المستمر

- ✓ ستكون المرجعية المحاسبية في حالة حركة دائمة، ما يؤدي إلى عدم الاستقرار والتجانس في الممارسات؛
- ✓ الوقت والجهد والموارد التي يتطلبها تنفيذ هذا النهج.

على الرغم من عيوب المنهج الثاني لكن يمكن اعتباره الأفضل، لطبيعة العوامل المتغيرة باستمرار وهي المعايير الدولية والبيئة الاقتصادية، فالتطور شبه الدائم لهذه المتغيرات هي من المعطيات التي يجب إدراجها وأخذها بعين الاعتبار. لكن الإشكالية المطروحة تتمثل في معرفة الكيفية الصحيحة للتعامل مع هذه الديناميكية وتوفير البيئة الملائمة والمقومات الضرورية؟

المطلب الثالث: المقومات الضرورية لإصلاح النظام المحاسبي المالي

يعتبر تحسين النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية للكيانات الجزائرية من أجل الاستجابة للتغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي والمحاسبية على المستوى الدولي. لكن لا يمكن أن تؤتي المرجعية المحاسبية المعدّلة ثمارها وهي تُطبق في اقتصاد يعاني من غياب مجموعة من الشروط الضرورية، كأن تُطبق في اقتصاد يفتقر إلى المقومات الأساسية لتشغيله أو في بيئة تفتقر إلى إطارات بشرية مؤهلة، أو في كيانات تعاني من النقص الكبير لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

الفرع الأول: منظور البنية الأساسية

تتأثر الهيئة القائمة على تطوير المعايير المحاسبية بعدة عوامل تحدد كيفية تكوينها ومنهجها المستخدم، وكذلك كمية ونوعية المعايير التي تصدرها. وعلى الرغم من أن قضية تطوير المعايير المحاسبية تشكل أهمية قصوى لأي مجتمع لما لها من آثار مباشرة على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة، لكن صناعة المعايير ليست بالعملية البسيطة أو السهلة، ولا يمكن لأي دولة أن تصنع لنفسها مجموعة من المعايير التي تتصف بدرجة عالية من الجودة. فتحقيق ذلك يتوقف على حجم البنية الأساسية المحاسبية والتي تقوم على مجموعة من المكونات الهامة:

- ✓ كيانات قوية لها مصلحة في تنظيم الممارسات المحاسبية، كهيئات تداول الأوراق المالية، شركات وبنوك كبيرة...وغيرها؛
- ✓ تنظيم مستقل ومتكامل لتطوير وصناعة المعايير المحاسبية، يتضمن بصفة أساسية مجلسا مستقلا، لجان استشارية متخصصة لتقديم المشورة والدعم؛
- ✓ نسيج مهني قوي متمثل في المحاسبين ومكاتب المحاسبة؛
- ✓ مجتمع مهتم بالمحاسبة والثقافة الاستثمارية.

لمجاراة البيئة الدولية بدون أي صعوبات أو تعارضات ينبغي أن يتم تصميم مجموعة من الاستراتيجيات من أجل تهيئة البيئة المحلية، يمكن ذكر أهمها:

أولا-تكييف التشريعات والقوانين: من خلال إزالة أي تعارض أو عدم اتساق بين القوانين والتشريعات المحلية مع المتطلبات المحاسبية بحيث يسهل تطبيقها في مجالات الصناعة، التجارة، الخدمات والقطاع المصرفي والمالي.

ثانيا- تهيئة الكيانات الجزائرية: يخضع تحضير الكيانات الاقتصادية من أجل إصلاح النظام المحاسبي، إلى تصنيفها إلى مجموعات حسب حجمها، بهدف مراعاة قدرة وخصائص كل كيان على الوفاء

بالمتطلبات الجديدة. تعديل النظام المحاسبي يشمل مختلف الجوانب التنظيمية بما في ذلك إعادة النظر في البرامج المحاسبية؛ تعديل على مستوى مسار إنتاج المعلومات والإفصاح عنها في التقارير المالية...وغيرها.

ثالثا-انفتاح البيئة الاقتصادية: يجب أن يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دورا مسيطرا أو مالكا، حيث أن الدولة لا زالت مسيطرة ومؤثرة في مجرى الحياة الاقتصادية في الجزائر، فليس للكيانات الحرية الكاملة في اختياراتها وممارساتها وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية. كما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مضاربة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في معرفة القيمة العادلة للسلع التي تتعرض للمضاربة؛ حيث يتطلب أساس القياس الملائم القيمة العادلة في الكثير من الأحيان.

رابعا-تفعيل بورصة الجزائر: يجب الاهتمام أكثر بتهيئة المحيط الذي تطبق فيه المرجعية المحاسبية من خلال منح الأهمية لبورصة الجزائر وتفعيل حركيتها. لا يمكن أن تعرف هذه السوق حيوية إلا إذا كانت الشركات المدرجة فيها تطبق معايير محاسبية على قدر كبير من الجودة لضمان المستوى العالي للإفصاح في التقارير المالية، والذي بدوره سوف يجلب المزيد من الشفافية والمصداقية في التقارير المالية محليا ودوليا ما يسهّل ويشجّع الشركات على الإدراج في البورصة والاعتماد عليها في التمويل.

الفرع الثاني: منظور البيئة الأكاديمية

المحاسب هو المعني بتطبيق معايير المحاسبة، لذلك لابد من تأهيله علميا وعمليا وتكنولوجيا. أصبحت المحاسبة في الوقت الحالي تتطلب مهارات واسعة في ميادين متنوعة مثل: البنوك، شركات التأمين، صناديق التقاعد، الضرائب وتكنولوجيا المعلومات. ويجب امتلاك القدرة التحليلية اللازمة للعمل، التفسير، استخدام الحكم المهني وتقديم الحلول للمشاكل؛ وليس الاقتصار فقط على مسك الدفاتر وإعداد القوائم المالية. يفتقر المحاسبون في الجزائر لمثل هذه المهارات وإلى المعرفة بتطورات معايير المحاسبة الدولية؛ ذلك يرجع إلى المستوى غير المرضي للتعليم المحاسبي والذي يحتاج إلى نقلة نوعية. وعلى هذا الأساس وجب ما يلي:

- ✓ تنظيم ملتقيات وأيام دراسية حول إصلاح النظام المحاسبي المالي والعوامل الرئيسة التي تؤدي إلى نجاح ذلك بمشاركة جميع الأطراف. ولا بد من الإشارة إلى المبادرات التي يقوم بها المجلس الوطني للمحاسبة في عقد ندوات وملتقيات، غير أنها ليست كافية ولا تتناول معايير المحاسبة الدولية بشمولية وبعمق؛
- ✓ عقد دورات تدريبية وورشات عمل للمحاسبين والمدققين بهدف التخفيف من أوجه القصور التي تعاني منها المهنة؛
- ✓ أصدر مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (International Accounting Education Standards Board, IAESB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين ثماني (08) معايير للتعليم المحاسبي، يمكن الاستفادة منها لترقية التعليم المحاسبي في الجزائر بمختلف متطلباته العلمية والعملية والتكنولوجية؛

- ✓ إعادة النظر في المناهج الدراسية والكتب وتحديثها، والاستعانة بمناهج جامعات عالمية ناجحة؛
- ✓ التخفيف من احتكار الدولة لمهمة التنظيم المحاسبي وفتح المجال أمام القطاع الخاص للإشراف على تحسين النظام وتطويره؛
- ✓ فتح المنافسة أمام مكاتب المحاسبة والتدقيق والاستشارات المالية الدولية الكبرى مثل: Deloitte, PwC, Earnest & Young, KPMG...وغيرها.

الفرع الثالث: منظور البيئة التكنولوجية

يعتبر توظيف تكنولوجيا المعلومات لهيكلة النظام المحاسبي المالي خطوة جد مهمة لزيادة قابلية قراءته وتنظيمه وشفافية المعلومات المالية المعدة وفقه. فمن جانب تنظيم المرجعية المحاسبية، يجب تدوين النظام المحاسبي في موقع إلكتروني رسمي يعتبر قاعدة بيانات لإتاحة البحث والاطلاع واسترجاع المحتوى بشكل أسهل. ومن جانب الإفصاح الإلكتروني، تعتبر لغة XBRL هي اللغة العالمية المستخدمة والتي يمكن أيضا الاعتماد عليها من أجل تعزيز جودة المعلومات المالية.

أولا- أهمية استخدام لغة XBRL:

يمكن الاعتماد على لغة XBRL بما أن لها مفرداتها الخاصة مع إمكانية إضافة متطلبات تتعلق بالنظام المحاسبي المالي ومفرداته وقواعده. ومن أهم مزايا هذه اللغة أنها إلكترونية تعتمد على التقنيات الإلكترونية، معيارية بسبب توحيد المصطلحات المستخدمة، قابلة للتوسع لأنها لغة مفتوحة تسمح بزيادة المصطلحات والعبارات حسب الحاجة، كما أنها مجانية وتدعم اللغة العربية.

الشكل رقم (5-5): استخدام لغة XBRL للإفصاح الإلكتروني وفق النظام المحاسبي المالي

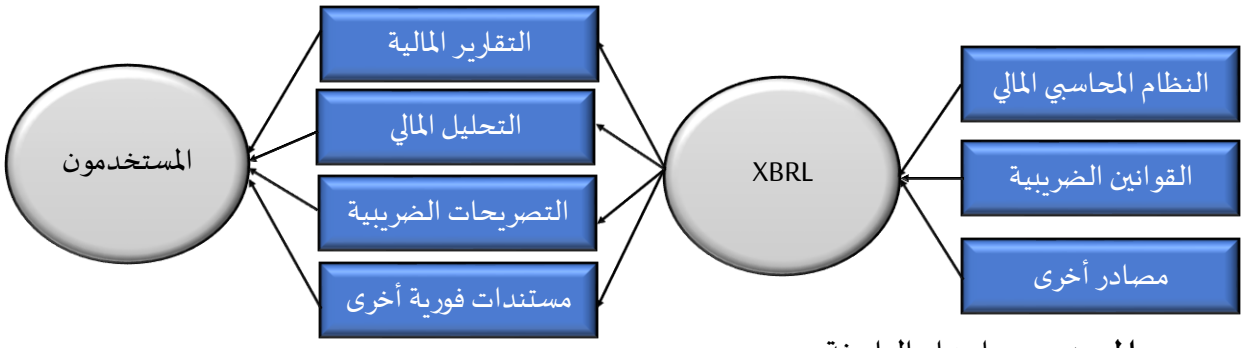

المصدر: من إعداد الباحثة.

عندما يقوم الكيان بإعداد تقاريره المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي، تقوم البرمجيات بتحويلها إلى قوائم مالية مرمّزة باستخدام قواعد ترميز المعلومات لتكون جاهزة للنشر الإلكتروني وصالحة للتبادل. وذلك باستخدام البطاقات التعريفية (Tags)، التي يتم استخدامها لترميز وتعريف مفردات التقارير المالية وتكون مرتبطة بعنصر مرادف لها في قاموس التصنيف (XBRL Taxonomy)، والذي بدوره يحتوي كافة المعلومات عن هذا العنصر، بما في ذلك التعريف، التصنيف، العلاقات الرياضية التي تربط بينه وبين عناصر أخرى، إضافة

إلى معلومات حول طرق العرض حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي. يمكن تكييف هذا القاموس بمستوى تفصيلي مناسب من المصطلحات المحاسبية والمالية الواردة في النظام المحاسبي المالي والقوانين الضريبية، ويسمح أيضا بإدراج وتشكيل المصطلحات التجارية والصناعية المستخدمة محليا. وبعد الانتهاء من إعداد قاموس التصنيف تأتي مرحلة التطبيق، حيث يمكن إعداد التقارير المالية للكيان ومستندات فورية أخرى بصيغةXBRL واستخدامها وتبادلها.

الشكل رقم (5-6): فوائد متوقعة للغة XBRL في تحسين التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي

التوقيت المناسب للمعلومات	- يمكن توفير المعلومات على شبكة الانترنت والاحتفاظ بها بشكل إلكتروني قابل للاستخدام والتبادل عند الحاجة، ما يساهم في تعزيز خاصية التوقيت المناسب.
تعزيز قابلية المقارنة	• يتم توفير المعلومات بنفس الحجم وبنفس الصيغة من طرف كل الكيانات المحلية لتجنب الإفصاح بطرق متباينة وبالتالي تمكين المقارنة بسهولة.
التقليل من الأخطاء	• إدخال البيانات مرة واحدة يقلل احتمالية الخطأ البشري، مع ضرورة وجود التدقيق كجزء من نظام الإفصاح الإلكتروني، ما يزيد من التمثيل الصادق للمعلومات.
المرونة والكفاءة	- ترميز وإدخال البيانات مرة واحدة يساعد في إعداد الوثائق بوقت أقصر وتكلفة أقل، ويمكن إعداد التقارير المالية السنوية والمرحلية، وتوفيرها بصيغ مختلفة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانيا- مراحل مقترحة لاستخدام لغة XBRL

تم استخدام هذه اللغة في تصنيف كل من المعايير الدولية والأمريكية، وانتشرت في مختلف الأسواق المالية العالمية كقاعدة للإفصاح الإلكتروني. ويمكن للجزائر تبني هذه اللغة كأحد المشاريع الإستراتيجية المستقبلية بالتوازي مع إصلاح النظام المحاسبي المالي وبالتنسيق مع الجهات المعنية. وفيما يلي عرض لمراحل مقترحة من أجل اعتمادها:

الشكل رقم (5-7): مراحل مقترحة لاستخدام لغة XBRL

المصدر: من إعداد الباحثة.

1. **التدريب والتخطيط:** تعد مرحلة تمهيدية مهمة للتحضير الجيد لعملية التطبيق، وتتطلب وقتا أطول من غيرها من أجل الإلمام الكامل بالتفاصيل المحيطة بهذه اللغة والمتطلبات الأخرى. يتخلل هذه المرحلة عقد ملتقيات علمية ودورات تعريفية وتدريبية حول لغة XBRL لتوعية مختلف الفئات الفاعلة (مستثمرون، محاسبون، مدققون داخليون وخارجيون، أساتذة وباحثون، هيئات حكومية...) وإجراء البحوث والاستعانة بخبرة الهيئات السبّاقة في استخدام هذه اللغة.
2. **التصميم:** خلال هذه المرحلة يتم تشكيل فريق عمل من معدّي التقارير المالية وخبراء تكنولوجيا المعلومات المؤهلين، كما يمكن الاستعانة بخبراء خارجيين كمستشارين في هذا المجال (فريق عمل يتكون من لجنة عليا للإشراف، لجنة توجيهية، فريق تقني متخصص، فريق تنفيذي)، للقيام بعمليات التصميم والبناء العام لمكونات هذه اللغة، من خلال تحديد قاموس التصنيف اعتمادا على النظام المحاسبي المالي والقوانين الضريبية ومختلف المصادر والمفاهيم والعلاقات وغيرها. ويتم أيضا مطابقة القوائم المالية مع متطلبات اللغة، مع ضرورة التقيّد بجميع التعليمات والقوانين ذات الصلة.
3. **تأهيل الكيانات:** يتم إعداد الكيانات وتحضيرها ومرافقتها في جميع الخطوات، وتوفير البنية التحتية الرقمية والتقنية اللازمة لاستخدام هذه اللغة. الهدف الأساسي من هذه المرحلة هو الفهم الشامل لكل المتطلبات القانونية والتعليمات ذات الصلة بالتطبيق وخطة هيئة المحاسبة في هذا المجال.
4. **المرحلة التجريبية:** وهي مرحلة التحوّل المبدئي لبعض الكيانات بصدد التجربة، وتكون في الخطوات التالية:

- ✓ تحديد قاموس التصنيف المناسب لطبيعة عمل الكيان ونشاطه الاقتصادي، واستخدام بطاقات تعريفية تتلاءم مع قاموس التصنيف؛
- ✓ إنشاء المستندات الفورية المستخلصة بلغة XBRL؛
- ✓ مراجعة المستندات والتحقق من صحتها مقابل النظام المحاسبي المالي والمتطلبات القانونية في مختلف المستويات، وأن عملية إنشائها قد تمت بصورة دقيقة وكاملة، وتعكس المعلومات الواردة في التقارير المالية الأصلية بشكل صحيح.

5. **التطبيق الكامل:** يتم البدء في تقييم هذه المرحلة التجريبية والعمل على تطويرها، وتحسين الكفاءة والفعالية، والاستفادة من التجربة والخطأ لوضع إستراتيجيات تهدف لتعميم الاستخدام الكامل للغة XBRL ضمن عملية إعداد التقارير المالية، واستخدامها أيضا في إطار التحليل والضرائب والإحصاء.

المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية

للوصول إلى معلومات مالية ذات جودة عالية وفق النظام المحاسبي المالي وجب المرور على عدة مراحل: بداية من المرحلة التمهيدية وهي توفير المقومات الضرورية، من إنشاء هيئات محاسبية، إلى وضع خطة فعالة لإصلاح النظام. بعد الانتهاء من هذه الإصلاحات العامة، تأتي الإصلاحات التفصيلية لتحسين جودة المعلومة المالية والممكن تلخيصها في مجموعة من المقترحات المقدمة على ثلاث مستويات أساسية وهي: مستوى الإطار المفاهيمي، مستوى المعايير المحاسبية، مستوى المتطلبات المحاسبية.

المطلب الأول: بناء إطار مفاهيمي نموذجي

يجب أن يكون الإطار المفاهيمي للتقارير المالية (Conceptual Framework, CF) مرجعا أساسيا للمعايير المحاسبية الوطنية، ويجب التركيز على مفهوم التقارير المالية سواء في الإطار المفاهيمي أو المعايير المحاسبية، لأنها أشمل، باعتبار أنها تضم بالإضافة إلى القوائم المالية كل الجداول والمذكرات والملاحظات المرفقة، التقارير المؤقتة، تقارير مجلس الإدارة، تقرير مدقق الحسابات، قوائم تنبؤات الإدارة بالإضافة إلى التقارير الخارجية. يمكن إصدار عدة فصول بالتدريج أو دفعة واحدة لبناء إطار مفاهيمي متسق وسليم، وهي المرحلة التمهيدية الأساسية لإصلاح النظام المحاسبي المالي. ويمكن الاعتماد على الإطار المفاهيمي المشترك الصادر عام 2010 من أجل بناء هذا الإطار مع إجراء التحسينات والتعديلات الضرورية، بالتوافق مع الأعراف والخصوصيات المحلية التي تتراكم مع الوقت لتصبح مبادئ محاسبية مقبولة عموما.

الفرع الأول: هيكل الإطار المفاهيمي المقترح

لماذا يجب تطوير إطار مفاهيمي متسق وسليم والاعتماد عليه بشكل مستمر؟ أولاً، لأن عملية وضع القواعد المفيدة يجب أن تستند إلى مجموعة راسخة من المفاهيم وأن تكون مرتبطة بها؛ ومن ثم، فإن الإطار المفاهيمي المتسق يمكّن مجلس معايير المحاسبة من إصدار معايير أكثر فائدة وتوافقاً مع مرور الوقت؛ وبالتالي، ينتج عن ذلك معلومات ذات جودة عالية. في الواقع، بدون إطار مفاهيمي، ينتهي الأمر بوضع المعايير على أساس مفاهيم فردية يطوّرها مجلس المعايير أو اللجان التابعة له، وذلك سيؤدي إلى استنتاجات مختلفة حول قضايا متطابقة أو متشابهة. علاوة على ذلك، يزيد الإطار المفاهيمي من فهم المستخدمين للتقارير المالية وثقتهم بها، من خلال تعزيز قابلية المقارنة والفهم. ويمكن على هذا الأساس تصوّر إطار مفاهيمي يقوم كحد أدنى بتحديد المفاهيم والعناصر الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (5-8): عناصر الإطار المفاهيمي المقترح

المصدر: من إعداد الباحثة.

ويمكن تفصيل عناصر الإطار المفاهيمي المقترح فيما يلي:

أولا-تحديد أهداف التقارير المالية ومجموعات المستخدمين:

يجب تحديد الأهداف من التقارير المالية للأغراض العامة بدقة، وأهمها توفير معلومات ذات فائدة عن الكيان للمستخدمين. ويجب أيضا تحديد المعلومات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومجموعات مستخدمي التقارير المالية. يناقش هذا المستوى أيضا الاحتياجات من المعلومات لمساعدة المستخدمين على تقييم وضعية الكيان وأدائه وتدفقاته النقدية. وتكون معلومات حول الموارد الاقتصادية للكيان، الالتزامات، التغيّرات في هذه الموارد والالتزامات، مدى كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية للكيان، معلومات أخرى تفصيلية سواء كمية أو نوعية، تاريخية أو تقديرية حول النشاط ككل مع مراعاة قيد التكلفة.

عادة ما يكون لكل مجموعة من المستخدمين احتياجات ورغبات مختلفة من المعلومات وربما تتعارض فيما بينها. لكن بما أن التقارير المالية للأغراض العامة تهدف إلى توفير معلومات مشتركة ولا يمكنها استيعاب

كل طلب من المعلومات؛ فيجب أن ينص الإطار المفاهيمي على ضرورة السعي لتوفير المعلومات التي تهدف إلى تلبية احتياجات أكبر شريحة من المستخدمين بطرق فعالة من حيث التكلفة، مع مراعاة المستخدم الأساسي، والذي يجب تحديده وتحديد احتياجاته ضمن الإطار المفاهيمي.

الشكل رقم (5-9): اقتراح تصنيف لمستخدمي التقارير المالية

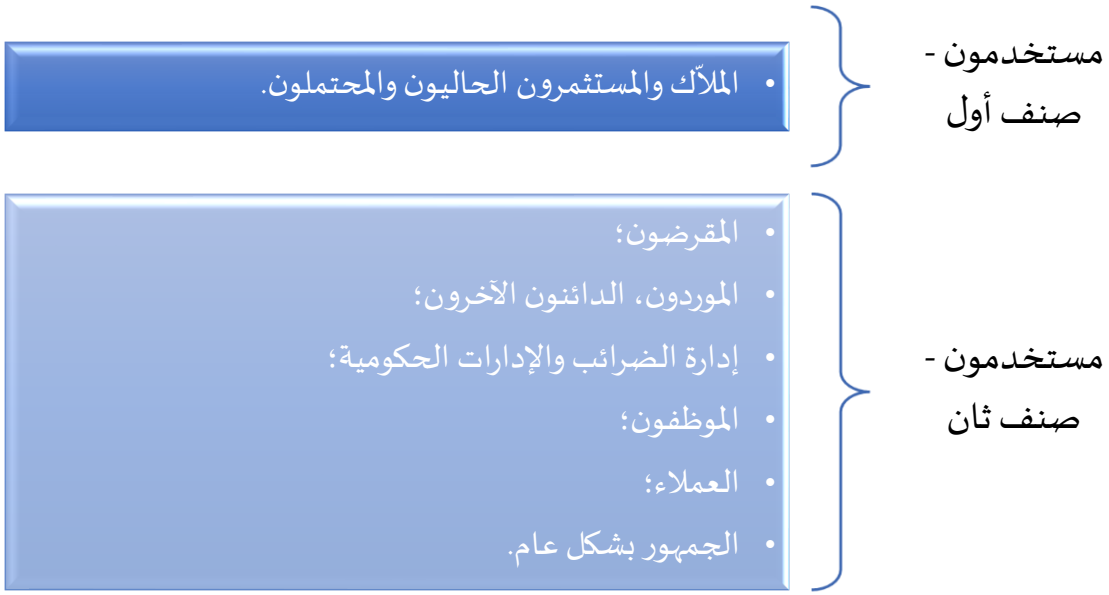

المصدر: من إعداد الباحثة.

إن تصنيف المستخدمين له أهمية كبيرة، من خلال منح أولوية الإفصاح عن كل المعلومات التي يحتاجها المستخدمون الأساسيون. ولأن الملاّك والمستثمرين يتحملون المخاطر الأكبر عند تمويل الكيان، فيجب مناقشة احتياجاتهم من المعلومات وتلبيتها أولا قبل بقية المجموعات من المستخدمين. حتى يمكنهم تقييم وضعية الكيان وأداءه وتدفقاته النقدية بشكل صحيح واتخاذ القرارات في ضوء المعلومات الموفّرة لهم.

ثانيا- الفروض والمبادئ المحاسبية:

على الرغم من التطوّر المهني للمحاسبة، مازالت هذه المبادئ والفروض محلّ اجتهاد واختلاف من حيث ماهيتها ودقة تسميتها وتصنيفها. لكن يمكن الاعتماد على الإطار المفاهيمي الدولي، الذي حدد بدقة الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية. إذن، في هذا المستوى يجب تحديد الأسس العامة التي تقوم عليها التقارير المالية وهي الفروض المحاسبية ومن ثم اشتقاق المبادئ المحاسبية والتي سيتم بناء عليها تحديد الخصائص النوعية في مستوى آخر.

ثالثا-عناصر القوائم المالية:

في هذا الفصل يجب تحديد مجموعة من التعريفات المتعلقة بالقوائم المالية، القوائم المالية الموحدة والمنفصلة. كما يجب تحديد تعريفات العناصر الخمسة للقوائم المالية: الأصول، الخصوم، حقوق الملكية (بدلا من الأموال الخاصة لأنها الترجمة الأصح لمصطلح Equity)، الإيرادات (بدلا من المنتوجات المعتمدة حاليا

في النظام المحاسبي المالي) والمصاريف. يمكن تسهيل الاتصال إذا كان هناك تحديد دقيق للمصطلحات واستخدامها بشكل مشترك وواسع النطاق، وأيضا تحديد مجموعة متّسقة من التعريفات سواء على مستوى الإطار المفاهيمي أو المعايير.

رابعا- متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح:

1- **الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالعناصر في القوائم المالية:** أهم العناصر في هذا الجانب هي تعريف الاعتراف وتحديد توقيته وشروطه من جهة؛ ومن جهة أخرى يتم تحديد تعريف إلغاء الاعتراف بالأصل من القوائم المالية وتحديد شروط ذلك. كما يتم مراعاة قيود التكلفة عند اتخاذ قرار الاعتراف، تمامًا كما تقيّد التكلفة قرارات إعداد التقارير المالية.

2- **قياس عناصر القوائم المالية:** يجب أن يتضمن الإطار المفاهيمي إرشادات كافية حول قواعد القياس المختلفة سواء بالتكلفة التاريخية أو القيمة الحالية ومناقشة العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار أساس قياس معين وهي الملاءمة والتمثيل الصادق في ظل التكلفة. يتم تحديد أساس القياس بالتكلفة التاريخية وطرق التطبيق وحالات التخفيض أو الزيادة. كما يتم تعريف القيمة الحالية وتحديد قواعد قياسها وطرقها.

3- **إرشادات العرض والإفصاح:** يتم وصف كيفية توصيل المعلومات حول الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف من خلال العرض والإفصاح في التقارير المالية. والحرص على أن تكون المعلومات ملائمة وممثلة بصدق مع مراعاة التكلفة.

خامسا-الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

يناقش هذا المستوى قائمة الصفات المرغوبة التي تجعل المعلومات المالية مفيدة. انطلاقا من الإطار المفاهيمي المشترك الصادر عام 2010 وبناء على التقييم الوارد في الفصل الرابع لهذه الدراسة، يمكن وضع وتصنيف مجموعة من الخصائص النوعية التي يمكن اعتبارها الصفات الأهم لمعلومات أكثر جودة وأكثر فائدة للمستخدمين ومن ثم ترتيبها ترتيبا تسلسليا.

الفرع الثاني: هيكل مقترح للخصائص النوعية للمعلومات المالية

على غرار الإطار المفاهيمي المشترك، تعتبر الملاءمة والتمثيل الصادق الخاصيتان الأساسيتان للمعلومات المالية المفيدة، والتي من دون تحققهما لا يمكن الحكم على المعلومات بأنها تتصف بالجودة. بالإضافة إلى اعتبار قابلية المقارنة وقابلية الفهم خاصيتين داعمتين لتعزيز هذه الجودة. يمكن الاعتماد على التقييم الذي تم سابقا من أجل بناء هيكل تسلسي لمختلف الخصائص النوعية والقيود على المعلومات كما هو موضح في الشكل الموالي، والاعتماد على التعاريف الخاصة بهذه الخصائص والمستندة إلى الإطار المفاهيمي المشترك.

الشكل رقم (5-10): هيكل تسلسلي مقترح للخصائص النوعية للمعلومات المالية

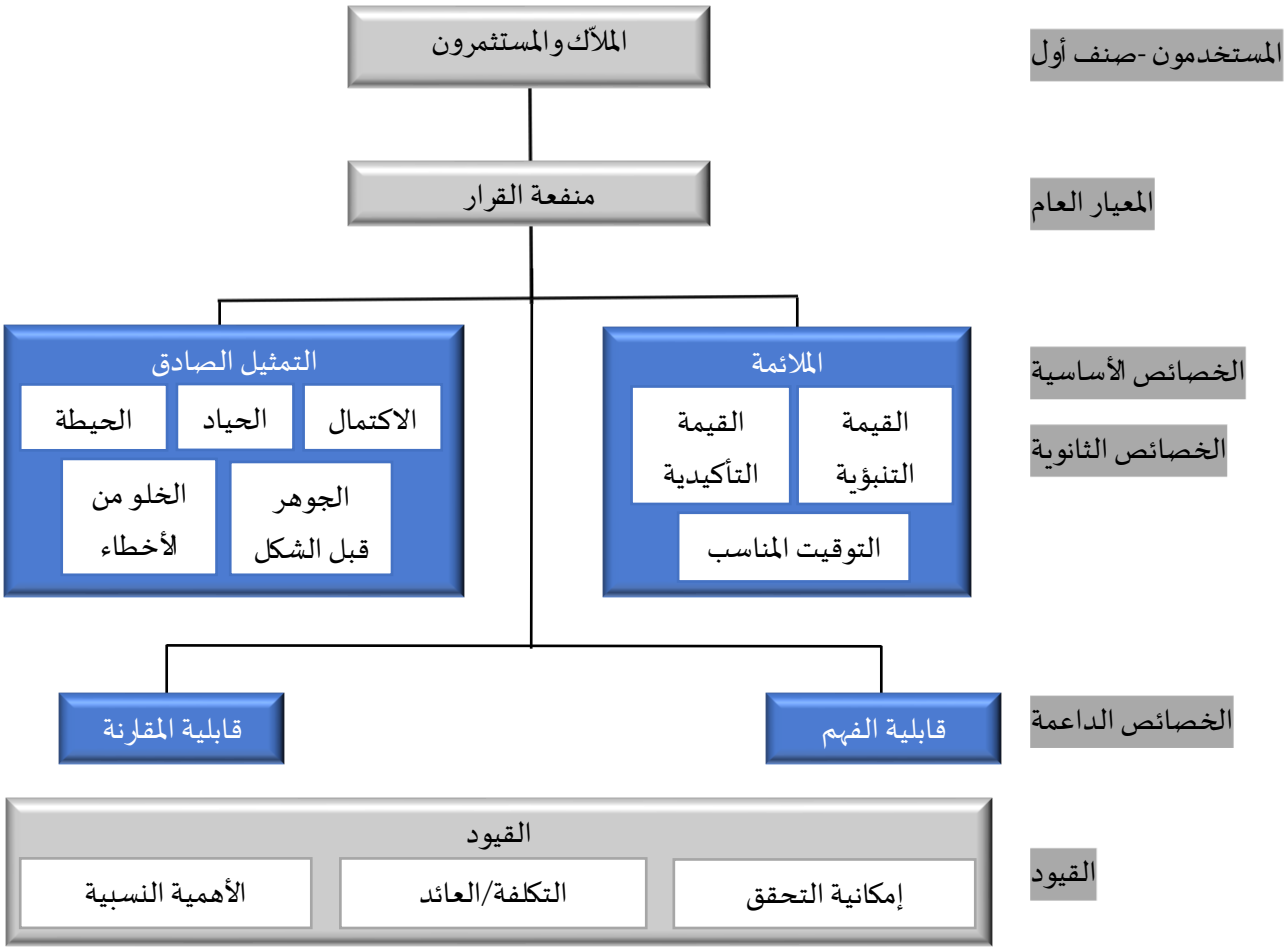

المصدر: من إعداد الباحثة.

في الممارسة العملية، غالبًا ما يكون التوازن أو المفاضلة بين الخصائص النوعية من خلال تسلسل هرمي ضروريًا. تخضع الأهمية النسبية لهذه الخصائص في الحالات المختلفة إلى الحكم المهني. لكن توضيح المفاضلات والفهم الجيّد للعلاقات بينها يساعد في تقليل الحاجة إلى الحكم؛ كما يساعد على جعل العلاقة بينها وبين أهداف إعداد التقارير المالية أكثر وضوحًا واتساقاً. تختلف المفاضلات بين الخصائص النوعية على حسب المستخدم، على سبيل المثال، يفضل المستثمرون الملاءمة بسبب القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية الصافية المستقبلية للكيان من أجل تقييم مركزه المالي، في حين يحبّذ معدو القوائم المالية أو المدققون التمثيل الصادق تحت طائلة المسؤولية القانونية. كما يساهم التسلسل الهرمي للخصائص في زيادة الكفاءة والحد من التعارض والضغوط المترتبة عن عملية وضع المعايير، مما يوفر لمجلس المعايير المحاسبية أداة أساسية ومصطلحات مشتركة لحل القضايا المحاسبية ومشاكل إعداد التقارير.

إذن، توجد ضرورة ملحة لإعادة النظر في الإطار المفاهيمي بشكل جذري، من خلال العمل على تقاربه مع الإطار المفاهيمي المشترك وتحسينه وتحديثه وتفسيره بالشكل الذي يجعله يستجيب للمتطلبات المتزايدة

لمختلف أصحاب المصالح المحليين. أيضا يجب إعداد إطار مفاهيمي للقوانين الجبائية متوافق مع جميع عناصر الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، وهذا بهدف إلغاء الاختلافات في المفاهيم والأهداف والمبادئ إلى أقصى حد، وهذا ما يساهم في تقليص حجم التعديلات المحاسبية أثناء تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة.

المطلب الثاني: إعادة تنظيم النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي المعتمد حاليا هو خليط من القواعد غير المنظمة والصادرة على عدة مراحل في عدة نصوص قانونية، حيث بقي دون هيكلة واضحة وسليمة تسمح للمستخدم بسهولة قراءته وفهمه. هناك مبادرات لتفصيل وتوضيح متطلبات هذا النظام في كتب ومراجع محاسبية، ومع ذلك، فهو بحاجة إلى هيكلة وتنظيم وتصنيف كما هو حال المعايير الدولية أو المعايير الأمريكية، ويمكن اعتبار هذه الأخيرة هي الأفضل من ناحية الهيكلة والتدوين.

الفرع الأول: هيكلة مقترحة للنظام المحاسبي المالي

من خلال تجربة التقارب الأمريكية-الدولية يمكن استخلاص العديد من الجوانب الإيجابية التي تساعد في تحسين النظام المحاسبي المالي خاصة من ناحية الهيكلة السليمة التي يعاني النظام الحالي من غيابها. وعلى أساس ذلك، تم اقتراح تقسيمه وفق أربع مكونات أساسية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (5-11): تصور لمكونات النظام المحاسبي المالي المعدّل

المصدر: من إعداد الباحثة.

يمكن تفصيل العناصر المقترحة للنظام المحاسبي المعدل كما يلي:

أولا- الإطار المفاهيمي (CF):

يعتبر مكوّنا هاما ومساعدا ضمن النظام المحاسبي، يتم الرجوع إليه عند عدم توفر الإرشادات المحاسبية المطلوبة، كما يتم الاعتماد عليه أيضا عند إعداد المعايير المحاسبية.

ثانيا-المعايير المحاسبية الكاملة (AAS 100-400):

تكون المعايير مصنفة ومدونة ومرتبة حسب الموضوع حتى يمكن الاطلاع عليها بسهولة؛ تلتزم بهذه المجموعة من المعايير الكيانات الكبيرة، لأنها تقوم على مستوى عال من الإفصاح. يمكن الاعتماد على المعايير الدولية ثم تكييفها لتطوير هذه المجموعة من المعايير. ويتم سدّ النقص في المعايير الدولية من حيث الهيكلة من خلال الاعتماد على محاسن المعايير الأمريكية القائمة على هيكلة أفضل. بالإضافة إلى ذلك يمكن تطوير معايير أخرى حسب احتياجات الاقتصاد الجزائري، مثلا: إرشادات الصناعات الاستخراجية، معاملات المصارف الإسلامية وغيرها. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المعايير المحاسبية الكاملة إلى أربع مجموعات:

- ✓ مجموعة العرض (AAS 100)؛
- ✓ مجموعة عناصر القوائم المالية (AAS 200)؛
- ✓ مجموعة المعاملات واسعة النطاق (AAS 300)؛
- ✓ مجموعة القطاعات (AAS 400).

يتم تقسيم كل مجموعة إلى معايير وترقيمها، بحيث يعالج كل معيار موضوعا معينا ويحتوي على متطلبات ذات صلة. ويمكن اقتراح التصنيف حسب المجال كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-3): تصنيف مقترح لمعايير المحاسبة الجزائرية

العرض	عناصر القوائم المالية
✓ AAS 105 تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة ✓ AAS 110 عرض القوائم المالية ✓ AAS 115 قائمة التدفقات النقدية ✓ AAS 120 التقارير المالية المرحلية ✓ AAS 125 التقارير القطاعية ✓ AAS 130 التقارير المالية في حالة التضخم ✓ AAS 135 السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ✓ AAS 140 ربحية السهم ✓ AAS 145 المدفوعات على أساس السهم	✓ AAS 205 الممتلكات، المنشآت والمعدات ✓ AAS 210 الأصول غير الملموسة ✓ AAS 215 الممتلكات الاستثمارية ✓ AAS 220 المخزون ✓ AAS 225 تدهور قيمة الأصول ✓ AAS 230 المخصصات، الخصوم المحتملة والأصول المحتملة ✓ AAS 235 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة ✓ AAS 240 تكاليف الاقتراض ✓ AAS 245 محاسبة ضرائب الدخل ✓ AAS 250 منافع الموظفين ✓ AAS 255 محاسبة مزايا التقاعد ✓ AAS 260 محاسبة المنح والمساعدات الحكومية ✓ AAS 265 الاعتراف بالإيرادات
المعاملات	**القطاعات**
✓ AAS 305 قياس القيمة العادلة ✓ AAS 310 الأدوات المالية ✓ AAS 315 عقود الإيجار ✓ AAS 320 الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية ✓ AAS 325 آثار التغير في سعر صرف العملات الأجنبية ✓ AAS 330 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة ✓ AAS 335 القوائم المالية المنفصلة ✓ AAS 340 الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ✓ AAS 345 اندماج الأعمال ✓ AAS 350 القوائم المالية الموحدة ✓ AAS 355 الترتيبات المشتركة ✓ AAS 360 الإفصاح عن المنافع في المنشآت الأخرى ✓ AAS 365 الحسابات المؤجلة النظامية	✓ AAS 405 المعاملات المالية الإسلامية ✓ AAS 410 الزراعة ✓ AAS 415 استكشاف وتقييم الأصول المنجمية ✓ AAS 420 عقود التأمين ✓ AAS 425 الصناعات الاستخراجية

المصدر: من إعداد الباحثة.

كل معيار من المعايير السابقة يمكن تقسيمه إلى أقسام فرعية بشكل نموذجي على مستوى هذه المجموعة من المعايير، من خلال ترقيم متسلسل يميز كل نوع من الأقسام:

الشكل رقم (5-12): هيكل نموذجي لمعيار محاسبي

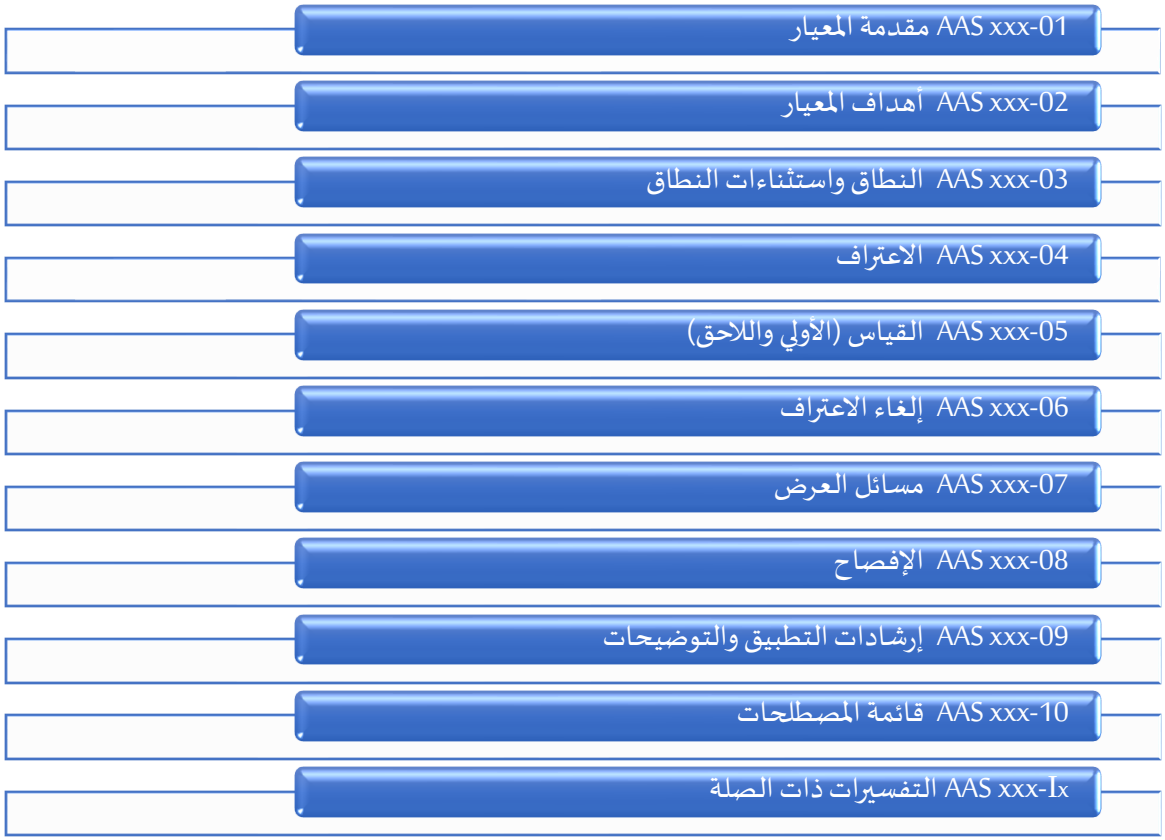

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالنسبة للقسم الأخير يتم إدراج التفسيرات ذات الصلة بالمعيار من أجل تعزيز وتحسين قابلية القراءة لكل موضوع، ذلك لأن التصنيف والتدوين بطريقة معيارية يسهل عملية البحث والاسترجاع.

ثالثا- المعايير المحاسبية المبسطة (AAS 500):

تكون موجهة للكيانات المتوسطة غير الخاضعة للمساءلة العامة والمحدّدة وفق شروط معنية. تتطلّب هذه المعايير إفصاحا مخففا، من خلال الإعفاء من عدد من الافصاحات التي تتطلبها المعايير الكاملة، ويتم أيضا إلغاء بعض المتطلبات المعقدة. على سبيل المثال، يمكن حذف معايير ربحية السهم، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة، والتقارير المرحلية.

للمضي قدمًا بسرعة وتوفير الوقت والجهد، يمكن الاعتماد على المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي طوّره مجلس IASB، والذي قام من خلاله بتقليل حجم المتطلبات بأكثر من 90% مقارنة بالمعايير الكاملة. فهذا المعيار يتناسب مع التكوين السائد للنسيج الاقتصادي الجزائري، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكّل 95% منه. تكون هذه المجموعة المبّسطة من المعايير أساسا ومرجعا يحتوي على

مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من الكيانات. يتم إصدارها في وثيقة بسيطة مع ملحق إضافي من الشرح والتعليق وملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذه المعايير وتحديد واضح للكيانات المعنية بتطبيقها. تعتبر هذه المعايير قائمة بذاتها، وتعتمد على نفس الإطار المفاهيمي ما يسمح بتحديثها بشكل مستمر كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية، وتسهيل الانتقال إلى المعايير الكاملة من ناحية أخرى. وتعتمد أيضا على نفس مدونة الحسابات.

رابعا- مدونة الحسابات (AC):

يتم الاعتماد على مدونة حسابات وذلك بعد تحديث النسخة الموجودة حاليا وإعادة تنظيمها وهيكلتها لتكون أداة فعالة لتنظيم وتسجيل العمليات المحاسبية.

الفرع الثاني: الإجراءات الواجبة المقترحة لتطوير المعايير المحاسبية

تعتبر عملية تصميم مجموعة من المراحل من العوامل المهمة التي تضمن اختيار أفضل الإجراءات الواجبة من طرف مجلس معايير المحاسبة الجزائرية المقترح، كما أنها تهدف لتوضيح مدى شفافية عملية الإصدار خاصة لأصحاب المصالح. يستحسن أن تمتد الإجراءات الواجبة من 2 إلى 3 سنوات حتى تضمن استقرار المعايير وترسخ الممارسات المحاسبية، وحتى لا تتأثر الكيانات بالتقلبات في المتطلبات المحاسبية التي يجب تعديلها في كل مرة، وإتاحة الوقت الكافي للدراسة والبحث لمختلف الأطراف للاطلاع على ماهية التعديلات وآثارها المتوقعة.

المرحلة الأولى: بناء جدول أعمال

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة خطوات حسب الحاجة وحسب حجم المشاريع المدرجة:

1- **تحديد مشاريع جدول الأعمال:** يتم تحديد هذه المشاريع بناء على مشروع تقارب مع المعايير الدولية الجديدة أو المعدّلة، أو تلقي مقترحات من الخبراء والجهات المهنية المهتمة بالمحاسبة والتدقيق أو من أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة، أو من خلال ملاحظة قصور في المعايير القائمة من طرف أعضاء مجلس المعايير.

2- **البحث والتقييم الأولي:** بعد تحديد مجموعة التعديلات المدرجة في شكل مشاريع على جدول الأعمال، يتم التشاور والاتفاق بين أعضاء المجلس واللجان الأخرى المساعدة، من خلال عقد اجتماعات والتصويت على المشاريع المدرجة في جدول الأعمال الجاري. يتم تكوين فريق بحث من أجل إجراء دراسة أولية لمدى ملائمة المتطلبات الجديدة للبيئة الجزائرية. وتقوم اللجنة الاستشارية الإسلامية بتقديم المشورة من جانبها في حال وجود مسائل إضافية تتعلق بالامتثال والالتزام الكامل بأحكام الشريعة

الإسلامية، أو تكون بعض المتطلبات متنافية يتم تعديلها أو رفضها وتطوير إرشادات بديلة. ويتم أخذ مجموعة من الجوانب المهمة بعين الاعتبار في هذه الخطوة:

- ✓ البساطة بدلا من التعقيد، والتركيز على وضع المبادئ العامة وتعزيزها بالتفاصيل بشكل معتدل؛
- ✓ التفريق في المتطلبات المحاسبية بين أنواع الكيانات وأحجامها؛
- ✓ مدى كفاية إرشادات وتفسيرات المعايير القائمة؛
- ✓ مدى جودة المعايير التي سيتم إصدارها، وذلك بتقييم الأثر المتوقع للمتطلبات المحاسبية الجديدة على تحسين جودة المعلومات المالية، من خلال الأخذ في الاعتبار عامل تكلفة المعلومات ومنفعتها؛
- ✓ القيود المفروضة على موارد المجلس (الخبرة الفنية، مقدار البحث الإضافي المطلوب، الموارد المالية).

المرحلة الثانية: المداولات

1- **إعداد مسودة العرض**: تتم صياغة مسودة عرض لكل معيار جديد أو معدّل بعد إجراء التعديلات والتحسينات حسب ما تم الاتفاق عليه خلال المرحلة السابقة، ثم يتم طرحها للتعليق العام، من أجل الحصول على رؤية شاملة من كافة أصحاب المصالح والأطراف المهتمة. ولضمان تشاور مجلس المعايير مع أكبر شريحة ممكنة يجب أن يتم الإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام، مع استخدام أكثر من وسيلة للتواصل، مثل:

- ✓ مناقشات ومنتديات في أماكن محددة أو عن طريق الأنترنيت؛
- ✓ اجتماعات مع أفراد من المنظمات المهنية أو الهيئات ذات المصلحة في المتطلبات المقترحة للإصدار؛
- ✓ دراسات استقصائية تستهدف معدي القوائم المالية والمدققين والمحللين الماليين.

2- **تقييم استجابات أصحاب المصالح:** يتم تقييم جميع التعليقات الواردة حول مسودة العرض من خلال مداولات لدراسة المقترحات وأخذها بعين الاعتبار من أجل إصدار المعيار في صيغته النهائية.

المرحلة الثالثة: الإصدار

1- **إصدار المعيار:** بعد دراسة جميع الآراء حول مسودة العرض، يقوم المجلس بصياغة المعيار في شكله النهائي، نسخة عربية وأخرى إنجليزية، ونشرها ورقيا وإلكترونيا.

2- **بداية التطبيق:** يتم تحديد تاريخ سريان تطبيق الإصدار الجديد من خلال وضع تاريخ مناسب للكيانات من أجل الاستعداد لاستقبال المتطلبات الجديدة وتدريب المحاسبين، كما يتم تقييم الآثار المتوقعة لما بعد التطبيق. ويرافق ذلك مجموعة من الإيضاحات والشروحات حول كيفية التطبيق السليم لمتطلبات المعيار من خلال الموقع الإلكتروني أو المجلة الرسمية للمجلس.

المرحلة الرابعة: التقييم

1- **مراجعات ما بعد التطبيق:** وذلك عن طريق فتح المجال للتغذية الرجعية وتقييم مشاكل ما بعد التطبيق الواردة من الكيانات ومختلف الأطراف ذات الصلة خاصة خلال العام الأول من التطبيق. ويجب مرافقة الكيانات حتى يتم الاكتشاف المبكر لأي خلل أو نقص أو سوء فهم للمعيار.

2- **تحيين التعليم:** يتم إدماج وإجراء التحديثات اللازمة على مناهج التعليم المحاسبي لضمان أن يواكب هذا الأخير التغيرات الحاصلة في مجال التقييس المحاسبي.

الشكل رقم (5-13): مراحل مقترحة لإصدار معايير المحاسبة الجزائرية

المصدر: من إعداد الباحثة

الإجراءات الواجبة المحددة والواضحة تضمن الوصول إلى معايير محاسبية ملائمة، وتمكّن أيضا من نشر الثقافة المحاسبية في المجتمع من خلال توسيع اشتراك أصحاب المصالح في عملية تطوير المعايير.

المطلب الثالث: نموذج مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية

عند إصدار المعايير المحاسبية يجب على مجلس معايير المحاسبة الجزائرية السعي إلى ترك مساحة أقل للاختيارات والتفضيلات الفردية مع تأمين درجة التوافق اللازمة من أجل تحقيق الأهداف. ويمكن استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة لتسهيل تلك الاختيارات والمساعدة في جعلها متسقة مع بعضها البعض. يتم إجراء الاختيارات على مستويين، أولا من قبل المجلس واللجان التابعة له لمطالبة الكيانات بتطبيق طريقة معينة أو بحظر أخرى بسبب أثرها السلبي على الممارسات المحاسبية الجيدة. وثانيا، يتم إجراء الخيارات المحاسبية بشكل فردي على مستوى الكيان. لكن مع تراكم المزيد من المتطلبات المحاسبية، يصبح نطاق

الاختيار الفردي مقيدًا. إذا كان من الممكن تقييم الخيارات المحاسبية البديلة بمنحها نقاطًا، سيكون من السهل تحديد الخيار الأمثل الذي يسجل أعلى درجة. طبعا إن كان هناك اتفاق عام على نظام التقييم وكيفية منح النقاط، سيساعد ذلك كثيرا في عملية الحكم.

الفرع الأول: خطوات تطبيق النموذج المقترح لتقييم جودة المعلومات المالية

من خلال تعريف ومكونات الصفات التي تجعل المعلومات المالية مفيدة، يقترح هذا النموذج عددًا من المؤشرات لاعتماد أفضل المتطلبات المحاسبية، مع مراعاة استمرار التوافق مع أهداف التقارير المالية. للتخفيف إلى أقصى حد من الخيارات المحاسبية الموجودة والإبقاء على الخيارات الأحسن يتم اتباع نهج الأفضلية من خلال ترتيبها حسب درجة مساهمتها في تحسين جودة المعلومات المالية.

يمكن تسمية النموذج المقترح لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية المتوقع على جودة المعلومات المالية "نموذج تنقيط المتطلبات المحاسبية Accounting Requirements Scoring Model"، ويتم من خلاله منح قيمة عددية مقابل تحقق كل خاصية نوعية. يبدأ هذا النموذج المقترح ثلاثي المراحل بالمرحلة الرئيسة، وهي مرحلة تقييم الخصائص النوعية الأساسية، وينتهي باتخاذ القرار حول اعتماد أو تعديل أو إلغاء المتطلبات المحاسبية الجديدة.

المرحلة الأولى- قياس أثر المتطلبات المحاسبية على منفعة المعلومات المالية

صفة التمثيل الصادق هي أول صفة يتم اختبار تحققها في المتطلبات المحاسبية لأنها الأهم بخمس (05) خصائص ثانوية والأثقل بخمسة عشر (15) نقطة، بحيث تمنح لكل خاصية ثانوية ثلاث (03) نقاط. بعد التحقق من التمثيل الصادق يتم اختبار تحقق الملائمة والتي تتكون من ثلاث صفات أي لها (09) تسع نقاط. إذا حقق خيار محاسبي التعادل مع آخر في خطوة التقييم الرئيسة، يمكن المرور إلى الخطوة التكميلية التي يتم فيها التقييم على أساس الصفات الداعمة.

الخطوة الرئيسة- تقييم الصفات الأساسية: يتم الاعتماد على مؤشرات للدلالة على الأثر الإيجابي للمتطلبات المحاسبية في تحقيق مكونات الخصائص الأساسية وتنقيطها، كما هو موضح في الجداول الموالية:

الجدول رقم (5-4): مؤشرات مقترحة لتحقق خاصية التمثيل الصادق

الخاصية الثانوية	مؤشر التحقق	التنقيط
الاكتمال	✓ الإلزام بحد كاف من الإفصاحات وعرض تفسيرات مكملة؛ ✓ وجوب تقديم معلومات حول طريقة العرض العددي؛ ✓ وجوب عرض وصف دقيق وشامل للظروف المؤثرة؛	03
الجوهر قبل الشكل	✓ إمكانية استخدام قدر معقول من الحكم المهني؛ ✓ عدم استخدام الحدود العددية والاستثناءات بشكل مفرط؛ ✓ وجوب النظر في اقتصاديات المعاملة أولا؛	03
الحياد	✓ وجود ممارسات محاسبية غير مرجحة وغير مائلة؛ ✓ وجود أساليب محاسبية لا تؤدي إلى تأثير إيجابي على التقييم؛ ✓ نماذج محاسبية قائمة على تقدير محايد للظروف؛	03
الحيطة والحذر	✓ استخدام درجة كافية من التحفظ للتعامل مع حالة عدم التأكد؛ ✓ الاعتماد على أساس تقييم غير مبالغ فيه لعناصر الأصول والإيرادات؛ ✓ وجوب تقييم مسبق لخسائر انخفاض القيمة والخسائر المتوقعة؛	03
الخلو من الأخطاء	✓ عدم وجود أخطاء أو خلل في وصف الظواهر الاقتصادية؛ ✓ اعتماد النماذج المستخدمة لإنتاج المعلومات على أسس علمية واضحة؛ ✓ وجود طرق ملائمة في حالة المبالغ أو العناصر أو الظواهر التقديرية.	03

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (5-5): مؤشرات مقترحة لتحقق خاصية الملائمة

الخاصية الثانوية	مؤشر التحقق	التنقيط
القيمة التنبؤية	✓ الاعتماد على معدل خصم لتحيين القيم المستقبلية؛ ✓ يعكس أساس القياس المحاسبي للعناصر القيمة الزمنية؛ ✓ استخدام أساليب لحساب الآثار المستقبلية المتوقعة؛	03
القدرة التقييمية	✓ وجود آلية تضمن الرقابة وتقييم المعلومة قبل المصادقة عليها؛ ✓ وجود معالجة محاسبية للأخطاء الحاصلة وآثارها؛ ✓ توفير تغذية عكسية تسمح بتأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.	03
التوقيت المناسب	✓ استخدام نماذج وأساليب لتحيين المعلومات؛ ✓ وجوب تحديث التقديرات خلال فترة زمنية قصيرة؛ ✓ استخدام أساليب سهلة التطبيق تضمن إنتاج معلومات فورية؛	03

المصدر: من إعداد الباحثة

الخطوة التكميلية-تقييم الصفات الداعمة: وهي مرتبطة بالخطوة الأولى، ويتم استخدامها لإكمال التقييم وكوسيلة للمفاضلة بين الخيارات المحاسبية إذا حققت نتائج متعادلة في المرحلة الأولى.

الجدول رقم (5-6): مؤشرات مقترحة لتحقق الخصائص الداعمة

الخاصية الداعمة	مؤشر التحقق	التنقيط
قابلية الفهم	✓ اعتماد نماذج وأساليب بسيطة وسهلة الاستخدام؛ ✓ قلة فئات التصنيف ومتطلبات القياس؛ ✓ استخدام مصطلحات مشتركة وتعاريف متسقة؛	03
قابلية المقارنة	✓ وجود سياسة أو نموذج محاسبي واحد للمعاملات المتشابهة؛ ✓ قلة الخيارات المحاسبية الموجودة؛ ✓ وجود اتساق في مبادئ الاعتراف والقياس بين الإطار المفاهيمي والمعايير الأخرى.	03

المصدر: من إعداد الباحثة.

المرحلة الثانية- تقييم أثر المتطلبات المحاسبية على قيود المعلومات المالية

بعد إتمام المرحلة الأولى، تأتي هذه المرحلة التي تقوم على تقدير التكلفة الإجمالية المتوقعة لتطبيق المتطلبات المحاسبية الجديدة من طرف الكيان. بالنسبة للقيود على المعلومة المالية يتم الاعتماد فقط على متغير واحد وهو التكلفة لأنه متغير كمي أكثر قابلية للقياس من خلال عدة مؤشرات تم تصوّرها لهذا القيد؛ وكل مؤشر تمنح له ثلاث (03) نقاط. في الأخير يتم تقييم التكلفة الإجمالية المتوقعة من خلال مجموع النقاط.

الجدول رقم (5-7): مؤشرات لتقدير تكلفة المتطلبات المحاسبية

مؤشر التحقق	التنقيط
✓ وجوب إعادة مراجعة للمعاملات السابقة؛	03
✓ الاعتماد على مستشارين أو خبراء لتفسير المتطلبات الجديدة؛	03
✓ وجوب تطوير تفسيرات مكملة لتوضيح المتطلبات الجديدة؛	03
✓ الاعتماد على استخدام الحكم المهني بشكل كبير لتنفيذ المتطلبات الجديدة؛	03
✓ استغراق المتطلبات المحاسبية الجديدة وقتا طويلا لتطبيقها بشكل صحيح؛	03
✓ ضرورة تعديل أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتناسب المتطلبات الجديدة؛	03
✓ وجوب تكوين المحاسبين لتطبيق المتطلبات المحاسبية الجديدة؛	03
✓ الحاجة إلى جمع حجم كبير من المعلومات الإضافية لتطبيق المتطلبات الجديدة؛	03
✓ ضرورة إجراء التغييرات المناسبة على الأنظمة المحاسبية؛	03
✓ ضرورة إجراء التغييرات الملائمة على أنظمة الرقابة الداخلية.	03
المجموع =	**30 نقطة**

المصدر: من إعداد الباحثة.

المرحلة الثالثة- قرار اعتماد المتطلبات المحاسبية الجديدة

في المرحلة الأخيرة تأتي عملية اتخاذ القرار حول اعتماد المتطلبات الجديدة للمعيار أو تعديلها أو إلغاءها. لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية على تحسين جودة المعلومة المالية يتم حساب المنفعة الصافية من خلال إجراء مقاصة بين المنفعة الإجمالية التي تمثل مجموع النقاط المحصّل عليها في المرحلة الأولى (تقييم الصفات الأساسية والداعمة) ومجموع النقاط المسجلة في المرحلة الثانية (تقدير التكلفة)، أي:

المنفعة الصافية (Net Benefit, NB) = المنفعة الإجمالية (Total Benefit, TB)

– التكلفة المقدرة (Estimated Cost, EC)

ويمكن توضيح كيفية اتخاذ القرار المتعلق باعتماد المتطلبات المحاسبية الخاضعة للتقييم في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-8): القرارات المتخذة حسب نتيجة التقييم

قيمة المنفعة الصافية (NB)	القرار
NB=-30	إلغاء المتطلبات المحاسبية.
-30 < NB<0	تعديل المتطلبات المحاسبية، أو تغييرها لتحقّق منفعة أكبر ثم إعادة تقييمها بنفس الأسلوب.
NB=0	يمكن إضافة مؤشرات أخرى للتقييم بشكل أفضل أو اللجوء لاستخدام الحكم المهني لحسم القرار.
0 < NB<=30	يمكن اعتماد المتطلبات الجديدة كما هي، أو تحسينها أكثر لتعظيم منفعتها إذا كانت درجتها منخفضة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

في نهاية المطاف، يتعين على مجلس معايير المحاسبة واللجان التابعة له بذل أقصى الجهود لتطوير متطلبات محاسبية تؤدي إلى تعظيم جودة المعلومات المالية. لكن في العديد من الحالات، قد يضحي المجلس بإحدى الخصائص النوعية من أجل خصائص أخرى. كما يجب على المجلس أن يكون على دراية مستمرة بحساب التكاليف والفوائد. فمن أجل تبرير طلب إفصاحات إضافية أو متطلبات جديدة، يجب أن تتجاوز الفوائد المتصورة من هذه المتطلبات التكاليف المقدرة المرتبطة بها.

الفرع الثاني: الصورة الكاملة للإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المالية

من خلال مجموعة متكاملة من الإجراءات والهيئات والمعايير التي تعمل معا في إطار متكامل، يمكن في الأخير الوصول إلى الهدف المنتظر وهو تحسين جودة المعلومة المالية. إصلاح وتحسين النظام المحاسبي المالي الجزائري يعتبر مرحلة مهمة في حد ذاتها، لكنه في الحقيقة نقطة البداية لعصر معلوماتي شفاف، ولن تتحقق

أهدافه ما لم تتظافر الجهود لذلك. قد يكون أقصر طريق لتحقيق الأهداف هو النظر إلى جانب العراقيل التي تواجه التطبيق الأمثل للمعايير، والتي يأتي على رأسها تطبيق المعايير بشكل صوري، بسبب ضعف التأهيل، وعدم توفر البيئة والبنية الأساسية الملائمة. ولعل أهم ما يجب التركيز عليه لمواجهة هذه التحديات والصعوبات هو التدريب الفعال الذي يتمحور على فهم جيد لمتطلبات المعايير في ظل الهدف العام للتقارير المالية ذات الغرض العام، وهو توفير معلومات مفيدة لصانعي القرارات الذين تمثل لهم التقارير المالية المصدر الرئيس للمعلومات عن الكيان. ومما يساعد على مجابهة هذه العراقيل تقوية الجهات الإشرافية سواء على معدي القوائم المالية أو على المدققين من خلال نظام عقوبات رادع على المتسبّبين في سوء تطبيق المعايير.

التوافق مع المعايير الدولية ليس حدثا مؤقتا ينتهي بانتهاء إجراءات التقارب مع المعايير الدولية ثم تطبيقها في الجزائر، بل هو عملية مستمرة تستلزم تفاعل الأطراف ذات العلاقة على المستوى المحلي في عملية إصلاح النظام المحاسبي المالي بما يخدم البيئة الجزائرية. أما على مستوى الكيانات فإصلاح النظام المحاسبي المالي يمثل تغييرا في الكيان مثله مثل أي تغييرات جوهرية أخرى، يحتاج إلى إدارة وموارد وخبرات، ويجب أن تتم إدارة التغيير بطريقة احترافية تتضمن الخطوات الضرورية والملائمة.

الشكل رقم (5-14): الصورة الكاملة لإطار تحسين جودة المعلومة المالية

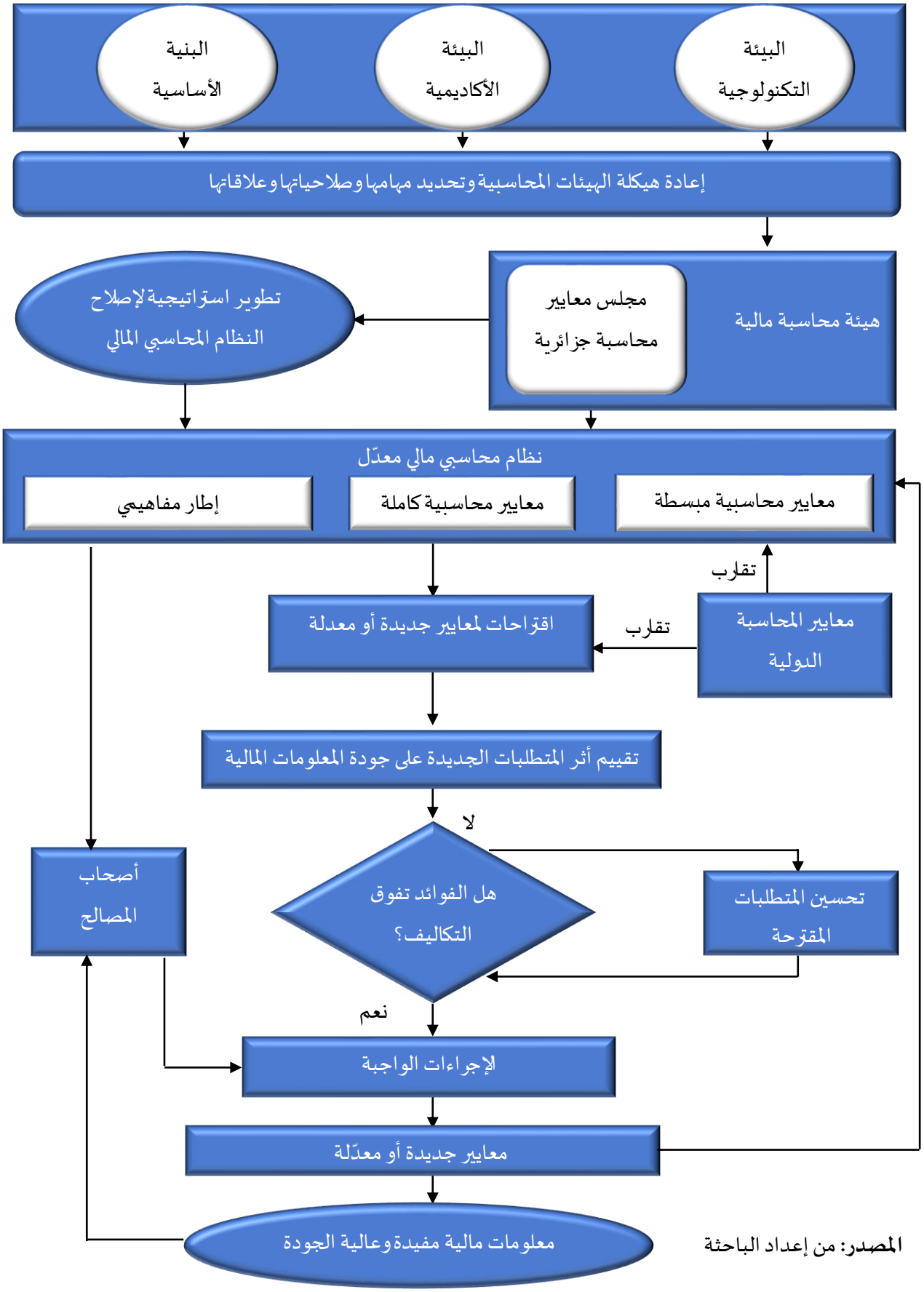

المصدر: من إعداد الباحثة

خلاصة الفصل:

على الرغم من اعتماد النظام المحاسبي المالي على المرجعية المحاسبية الدولية خاصة على مستوى الطرق والمبادئ المحاسبية، لكن كانت المرجعية الفرنسية حاضرة بقوة على المستوى الهيكلي والتقني والمصطلحات المستخدمة ومدونة الحسابات. على الرغم من أن هذه الأخيرة ذات أهمية كبيرة وفائدة على المستوى العملي، لكنها تعتبر في النهاية تحصيل حاصل ومجرد ملحق للنظام المحاسبي المالي، الذي يجب أن يكون في الأصل قائما على أساس سليم. إن تحديث النظام المحاسبي المالي ليس بالأمر السهل أو العرضي، لكنه ضرورة ملحّة، باعتبار أن التحديث المستمر أقل تكلفة بكثير من الجمود والركود. ومن منظور بعيد وبيئة متغيرة بشكل متزايد، لن يكون من المعقول الاستمرار في تحديث المرجعية المحاسبية كل عشر سنوات. لذلك يجب التخلي تدريجياً عن مخطط التحديث البطيء لصالح نهج التحديث المستمر.

بالإضافة لنقائص النظام المحاسبي المالي بسبب الفجوة الكبيرة التي تفصله عن معايير المحاسبة الدولية، يمكن القول بأن نقائص هذا النظام لا تتعلق فقط بطبيعته في حد ذاته، بل تعود أيضا إلى واقع البيئة القانونية والاقتصادية، حيث أنه حتى لو تم تحسين المرجعية المحاسبية وتطويرها ستظل مقيدة من الناحية القانونية وستصطدم بالواقع الاقتصادي، بما في ذلك عدم وجود أسواق نشطة تتوفر فيها شروط تطبيق هذه المرجعية. لذلك يجب توفير الاستراتيجية والتكتيكات المناسبة من أجل توفير البيئة الملائمة لاحتواء إصلاحات هذا النظام، وهذا تجنبا لتعارض الجانب النظري مع الواقع العملي.

ما يستفاد من تجربة التقارب الأمريكية-الدولية، هو أنه وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة طرفا في تأسيس الهيئات المحاسبية الدولية منذ نشأتها، وبالرغم من الانفتاح وأيضا التشابه بين اقتصادها واقتصاديات الدول الأخرى التي تطبّق معايير المحاسبية الدولية، إلا أن التقارب لم يكتمل بسبب مجموعة من العوامل، أهمها الجانب السياسي والثقافي والمصلحة الأمريكية. الجزائر أيضا عليها إضافة اللمسات الخاصة بالواقع والخصوصيات المحلية مثل التعاليم الدينية، الثقافة المجتمعية...وغيرها، بدلا من استنساخ المرجعية الدولية أو أي مرجعية أجنبية أخرى. فالأهم هو العمل على تحسين النظام من حيث الهيكلة والمضمون والتأكيد على ضرورة إنتاجه لمعلومة مالية عالية الجودة وبما يناسب السياق المحلي. لأن المعايير المحاسبية هي نتاج تفاعل الأنظمة والثقافة وتراكم الأعراف المحلية وترسخ الممارسات المقبولة، وستبقى علامة مسجلة تميّز كل دولة عن غيرها.

الخاتمة العامة

"لقد أدركنا أن نموذج المجموعة الواحدة من المعايير المحاسبية العالمية ذات الجودة العالية هو مجرد: مثالية"؛ بهذه العبارة المختصرة برّر Russell Golden رئيس مجلس FASB في نهاية عام 2019 تراجع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية وعدم تحوّل المعايير الدولية إلى نظام لإعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة. أصبح واضحا وجليا من خلال تجارب التقارب المحاسبي الدولي -التجربة الأمريكية نموذجا- أن توحيد الممارسات المحاسبية غير ممكن حتى بالنسبة لقوى اقتصادية منفتحة ومتطورة، لاعتبارات أهمها أن المعايير الدولية قد لا تكون على مقاس المستثمر المحلي وليست في صالح أصحاب القرار وصانعي السياسات الوطنية. وبالتالي، فإن هدف تطوير مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة الممكن استخدامها في التقارير المالية المحلية وعابرة الحدود غير قابل للتحقيق في المستقبل المنظور.

لا يمكن إنكار حقيقة أخرى، وهي أنه على الرغم من وجود العديد من التجارب السابقة التي مضت قدما في طريق التقارب المحاسبي الدولي، يعتبر النموذج الأمريكي هو الأبرز والأكثر أهمية وتأثيرا من بينها؛ ويمثل عمل المجلسين FASB-IASB حلقة مهمة في هذا السياق، حيث انطلق بعدة خطط واتفاقيات وبجدول أعمال مزدحم من المشاريع وبسقف عال من الأهداف وبتوقعات شبه مؤكدة بانضمام الولايات المتحدة إلى حظيرة التوحيد المحاسبي الدولي في النهاية. لكن تأرجح المشروع خلال مسيرته بين التسارع والتباطؤ وتوالت التأجيلات والخلافات. وعلى الرغم من تراجعه في الآونة الأخيرة ومن كل الانتقادات والتحديات التي واجهته، أسفر هذا المشروع عن مجموعة من الإنجازات التي تم اعتبارها إيجابية، والمتمثلة في عدة إصدارات جمعت خلاصة تجربة وخبرة المجلسين في تطوير المعايير المحاسبية، كان أهمها فصلين في الإطار المفاهيمي، عدة معايير جديدة ساهمت بشكل أساسي في تحسين المتطلبات المحاسبية الدولية والتي يُنتظر منها إنتاج معلومات مفيدة وعالية الجودة.

على الصعيد المحلي، لا يزال النظام المحاسبي المالي مستقرا في مكانه لم يتحرك منذ إصداره، يعاني من عدة نقائص قرابة العقد من الزمن. على الرغم من سلبيات التحديث المستمر فإنه أقل تكلفة بكثير من الجمود أو التغيير البطيء في بيئة أكثر ما يميزها هو التقلب المستمر، وأصبح ضروريا اللحاق بركب التغيير. لكن الإشكالية الحقيقية لا تكمن في النظام المحاسبي المالي وحده، فالإصلاحات الشكلية والسريعة لن تكون هي الحل في بيئة اقتصادية ومؤسسية غير ملائمة، لكن الحل يكمن في وجود إرادة حقيقية للتغيير والإصلاح الجذري على كل المستويات. ليس خطئا الاعتماد على المرجعية المحاسبية الدولية أو حتى على مرجعية أخرى بجودة عالية، لكن ينبغي تكييفها وقولبتها لتناسب الإطار المحلي والمصلحة الوطنية وتراعي مجموعة من الخصائص التي لا ينبغي تجاهلها، للوصول إلى تطوير صناعة فعالة وعالية الجودة لمرجعية محاسبية محلية. في الواقع، الطريق إلى هذا الهدف ليس بالأمر البسيط أو السهل، لكن وضع العلامات الفارقة الصحيحة سيخفف من الصعوبات ويجعل الوصول إليه مسألة وقت لا أكثر.

أولا-اختبار صحة الفرضيات:

على ضوء ما تم التطرق له في فصول هذه الدراسة يمكن اختبار الفرضيات التي تم الانطلاق منها في بداية هذا البحث، كما يلي:

1. بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي كانت حول عدم إمكانية اعتبار منهج التقارب وسيلة فعالة لإلغاء الاختلافات الجوهرية مع مرور الوقت؛ فهي فرضية صحيحة، لأن الاختلافات بين الدول صعبة الإلغاء، والتحديات التي تواجه عملية التقارب والمتمثلة في الخصوصيات الدينية والثقافية والتنظيمية تشكل حاجزا كبيرا لا يمكن تجاوزه لتحقيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية.
2. **الفرضية الثانية** والتي كانت بخصوص وجود اختلافات بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية صعبة الإلغاء ومن شأنها أن تكون سببا في عرقلة سير التقارب وعدم تحقيقه لأهدافه؛ أثبتت صحتها لأن المعايير الدولية تختلف اختلافا جوهريا عن المعايير الأمريكية، بسبب الاختلاف الفلسفي بين المداخل المعتمدة للمعايير (القواعد مقابل المبادئ) والذي كان البداية لاختلافات أخرى من الصعب تسويتها. تم التوصل في الأخير إلى قناعة مفادها أن نقاط الانطلاق المختلفة بين المعايير لا يمكن أن يحلّها مشروع التقارب، الذي يمكن القول أنه نجح في سد الفجوة جزئيا بين المعايير الدولية ونظيرتها الأمريكية لكنه مرهق وغير فعال على المدى الطويل وفي مثل هذه الفروقات؛
3. **الفرضية الثالثة** والتي مفادها مساهمة مشروع التقارب في تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تحسين جودة المعلومات المالية؛ هي صحيحة نسبيا، وذلك لتحقيق إنجازات مقبولة على العموم وإيجابية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية بسبب اختيار أفضل الحلول المحاسبية، ولكنها ليست الإنجازات المنتظرة، بالنظر إلى عدد وحجم المشاريع التي تم إدراجها في البداية والتي لم يتم التوصل إلى اتفاق في العديد منها إما بسبب التأجيل أو بسبب الاختلاف في وجهات النظر وصعوبات وتعقيد بعض المواضيع، كما تم تقييم بعض التعديلات بشكل سلبي؛
4. **الفرضية الأخيرة** الخاصة بإمكانية الاعتماد على تجربة التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية وإسقاطها على إصلاح النظام المحاسبي المالي؛ صحيحة بسبب أن التقارب يمثل خلاصة تجربة أفضل الهيئات المحاسبية في صياغة المعايير، ويمكن الاستفادة من هيكلة وخبرة المجلسين في مجال تطوير المعايير المحاسبية، واستخلاص الصفات الإيجابية المتأصلة في كل مجموعة من المعايير، وأيضا الاستفادة من الإطار المفاهيمي المشترك الذي تم إنجازه في ظل هذا المشروع؛ ومزجها معا من أجل بناء وتطوير نظام محاسبي مالي ملائم وبجودة عالية.

ثانيا-نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية الخاصة بمشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والأمريكية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج العامة أهمها:

- ✓ هناك اختلافات عديدة ناجمة عن مجموعة متنوعة من الخصوصيات الثقافية والاقتصادية والقانونية، بالإضافة إلى اعتبارات مختلفة تضعها الدول لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين للقوائم المالية عند تحديد المتطلبات الوطنية؛
- ✓ تقوم المعايير الدولية على المبادئ التي تم اعتبارها الأنسب والأكثر جودة للأسواق العالمية والمستثمر الدولي؛ لكن تعاني هذه المعايير من عدة نقائص أهمها هي صياغتها بشكل فضفاض لتناسب مقاس كل الدول، وتميزّها بكثرة الخيارات وقلة القواعد التفصيلية، وهذه الخصائص قد لا تناسب بعض الدول؛
- ✓ في الجانب المعاكس للمعايير الدولية، نجد المعايير الأمريكية القائمة على أساس القواعد. تعاني هذه الأخيرة من عدة نقائص أهمها الإفراط في التفاصيل، والتركيز على الامتثال الفني؛ ولذلك كانت موضع اتهام في عدة مناسبات بسبب الاحتيال المحاسبي. مع ذلك، تعتبر هذه المعايير بالنسبة للهيئات المحاسبية والمستثمرين الأمريكيين هي الأنسب للاقتصاد الأمريكي الذي يتميز بعدة خصوصيات، وهذا الكم من القواعد ما هو إلا ترجمة لهذه الخصوصيات التي تتطلّب المزيد من التفاصيل؛
- ✓ التقارب كمنهج لتوحيد المعايير المحاسبية يكون فعالا في المدى القصير وفي الاختلافات البسيطة، لكنه ليس استراتيجية ناجحة على المدى الطويل وفي الاختلافات الجوهرية، لأنه مرهق ومكلف وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى الاختلاف أكثر، وعلى الرغم من وجود بدائل أخرى هجينة، لكن الاعتماد الكامل الذي يتبعه بعض التعديلات اللازمة هو أساس الوصول لمجموعة مشتركة من المبادئ المحاسبية؛
- ✓ الإطار المفاهيمي المشترك، الاعتراف بالإيرادات، الأدوات المالية، عقود التأمين وعقود الإيجار، كلها تعديلات جوهرية مسّت المعايير الدولية، وبغض النظر عن درجة تحقيقها للتقارب مع المعايير الأمريكية لكنها تعتبر تعديلات إيجابية يُنتظر منها المزيد من الملائمة والإفصاح الشامل والتمثيل الصادق للمعلومات المالية؛
- ✓ أثبتت تجربة التقارب الأمريكية-الدولية أن لغة الأعمال ستبقى مرتبطة بعدة مقومات خاصة بالواقع الاقتصادي والاحتياجات الوطنية، والتي بدلا من محاولة توحيدها وجعلها معولمة، الأجدر هو العمل على زيادة جودتها وملائمتها لمتطلبات الكيانات والمستثمرين المحليين أولا.

من خلال الدراسة التطبيقية المتمثلة في الإطار المقترح لتحسين جودة المعلومة المالية في ظل إصلاح النظام المحاسبي المالي، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ النظام المحاسبي المالي الحالي يعاني من الصياغة الركيكة، سوء الهيكلة والتنظيم، صعوبة الفهم ونقص الإرشادات المحاسبية؛
- ✓ وجود النظام المحاسبي الموجه للمؤسسات الكبيرة في حوالي 100 صفحة يجعله غير كاف كمرجعية محاسبية، حيث يحتاج إلى الكتب الأكاديمية لتفصيله وشرحه؛ وهو أقل حتى من حجم المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ورد في حوالي 300 صفحة؛
- ✓ الهيئات المحاسبية الحالية في الجزائر لا تقوم بالدور الحيوي والمنوط بها في عملية التقييس المحاسبي، والتي يجب إعادة هيكلتها وتكوين هيئات محاسبية ولجان استشارية فعالة، تسند لها مهمة إصدار معايير محاسبية جزائرية؛
- ✓ يحتاج النظام المحاسبي المحلي إصلاحا جذريا ليكون مرجعا ملائما لمتطلبات وحاجات البيئة الجزائرية من خلال الحرص على تحرّي أفضل التعديلات التي تؤدي إلى جودة المعايير وبالتالي جودة القوائم المالية، حتى لو كان ذلك عن طريق المزج بين أفضل المرجعيات المحاسبية في العالم؛
- ✓ يعتبر التحديث المستمر أفضل بكثير من الجمود أو التحديث البطيء، ولكنه يتطلب رؤية شاملة واستراتيجية تغيير ملائمة وعدة شروط لضمان الانتقال السلس والاستقبال الجيد للتغيير؛
- ✓ يمكن تحسين جودة المعلومات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بعد إصلاحه من خلال تطوير نموذج لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية الجديدة على تحسين جودة المعلومات المالية واعتماده في مراحل الإجراءات الواجبة في إصدار المعايير المحاسبية.

ثالثا-توصيات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها واستنادا إلى المساهمة المقدمة في إطار هذه الدراسة لتحسين جودة المعلومة المالية وإصلاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر، فإنه يمكن طرح بعض التوصيات التي يمكن اعتبارها ضرورية لصناعة مرجعية محاسبية تتصف بدرجة عالية من الجودة وترقى إلى مستوى خبرة الهيئات المحاسبية العريقة في مجال تطوير المعايير المحاسبية. وهي كالتالي:

- ✓ ضرورة تطوير النظام المحاسبي المالي، بداية بوضع خطة استراتيجية مكتملة الجوانب، مع مراعاة إشراك كافة أصحاب المصالح في هذه العملية (أكاديميون، معدّو ومستخدمو القوائم المالية، المدققون، المنظمون....) بهدف جمع الاقتراحات وتكوين رؤية واضحة وشاملة لعملية الإصلاح؛

- ✓ يجب القيام بحملات إعلامية وإصدار كتب رسمية إرشادية لنشر الثقافة المحاسبية لدى الجمهور والتعريف بالمعايير المحاسبية وبالدور الهام الذي تلعبه بالنسبة للكيانات والاقتصاد الوطني؛
- ✓ إنشاء هيئة محاسبية متكاملة ومنحها الإمكانيات والصلاحيات لتطوير النظام المحاسبي المالي وتحديثه باستمرار، والقيام بالمهام المنوطة بها للارتقاء بمستوى صناعة المعايير المحاسبية المحلية؛
- ✓ ضرورة تمتع المجلس المشرف على معايير المحاسبة الوطنية بالاستقلال النسبي عن الجهاز الحكومي، وذلك للحفاظ على استقلالية أعضاءه ولتلبية احتياجات الكيانات والمستثمرين أولا. كما يجب أن يساعده في مهامه لجان دائمة تهتم كل لجنة بجانب من جوانب التقييس المحاسبي وهي: لجنة استشارية عامة، لجنة استشارية إسلامية ولجنة التفسيرات؛
- ✓ من الأهمية بمكان الاعتماد على إطارات جزائرية لتحديث وإصلاح النظام المحاسبي المالي من خلال التأهيل الجيد والتدريب المستمر؛
- ✓ الاهتمام بترقية مستوى التعليم المحاسبي في الجامعات وإنشاء معاهد للتكوين المحاسبي بالتعاون مع الهيئات والأكاديميات المتخصصة في ميدان المحاسبة الدولية؛ باعتبار أن التعليم المحاسبي هو البذرة الأولى لنجاح التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي في الكيانات، ولتحويل مهنة المحاسبة من مجرد وظيفة آلية وروتينية إلى مهنة تقوم على الاستخدام الفعال للحكم المهني وحل المشكلات المحاسبية المعقدة؛
- ✓ العمل مع هيئات المحاسبة في الوطن العربي خاصة دول المشرق، التي لديها الخبرة والتجربة الكافية بشأن معايير المحاسبة وتكييفها بما يلائم البيئة العربية؛ والاعتماد على مراجع وترجمات المعايير المحاسبية الدولية للدول العربية السبّاقة هذا المجال؛
- ✓ توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير النظام المحاسبي المالي وهيكلته للتمكين من استخدامه بشكل فعال؛ وفي الإفصاح باستخدام اللغات الإلكترونية المعتمدة في هذا المجال؛
- ✓ تكييف المعايير المحاسبية مع المقومات المحلية وخاصة التعاليم الدينية من خلال الاعتماد على تجارب الدول الرائدة في مجال معايير المحاسبة الموجهة للمصارف الإسلامية خاصة ماليزيا والبحرين؛
- ✓ تقسيم النظام المحاسبي إلى فئتين، فئة تعتمد على المعايير الدولية الكاملة ويتم تعديلها وتكييفها حسب الاحتياجات وتكون موجهة إلى المؤسسات الكبيرة أو المؤهلة للإدراج في البورصة؛ وفئة معايير محاسبية مبسطة موجهة للمؤسسات المتوسطة بالاعتماد على المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ✓ التركيز على جانب اللغة من خلال توحيد المصطلحات الأساسية وتحديدها بدقة وتعريفها بشكل متّسق، واستخدام اللغة العربية كلغة أصلية للتقارير المالية واعتماد اللغة الإنجليزية لغة ثانية في المجال المحاسبي والاقتصادي ككل؛
- ✓ إن كل التوصيات السابقة لن تكون فعالة ما لم يتم توفير البيئة المناسبة بما في ذلك تفعيل البورصة وتأهيل المؤسسات ونشر الثقافة المحاسبية والاستثمارية.

تهدف التوصيات السابقة والاقتراحات المقدمة لتطوير المرجعية المحاسبية في الجزائر إلى بناء إطار عام ومتكامل يضمن توفير نظام محاسبي مالي يؤدي دوره على أكمل وجه في إضفاء الجودة على المعلومات المالية التي تقوم الكيانات المختلفة بنشرها، وعلى أساس ذلك يقوم المستثمرون ومختلف الأطراف ذات المصالح بصنع قرارات رشيدة مبنية على أساس معلومات ملائمة وممثلة بصدق.

رابعا-صعوبات الدراسة وحدودها:

هناك مجموعة من الحدود والصعوبات ذات الصلة بهذا الموضوع ولعلّ أهمها ما يلي:

- ✓ الموضوع حديث نسبيا ويحتاج إلى التأصيل النظري أولا، كما تعذّر القيام بدراسة ميدانية أو قياسية بسبب انضواء الموضوع تحت راية الدراسات المحاسبية الدولية المقارنة؛
- ✓ لم يتضمن البحث دراسة المجموعة الكاملة من المعايير المحاسبية الدولية المعدّلة في ظل التقارب. بدلاً من ذلك، ركز حصريًا على المعايير المحاسبية التي تندرج ضمن المواضيع ذات الأولوية؛
- ✓ مشروع التقارب لم ينتهي بشكل رسمي، لذلك يمكن أن تتغير التوقعات المستقبلية وبعض النتائج المدرجة في البحث حول مستقبل هذا المشروع ومستقبل المعايير الدولية في الولايات المتحدة؛
- ✓ تم اقتراح إطار عام فقط لإصلاح النظام المحاسبي المالي بحيث يحتاج إلى تدعيمه وتحليله وتفصيله من أجل تقييم جدواه وفعاليته.

خامسا-آفاق الدراسة:

بالنسبة لآفاق البحث، يمكن اعتبار هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات أخرى متخصصة في مجال المعايير المحاسبية الدولية وتتضمن تعمّقا أكثر في مجال تجارب التقارب الدولي، وتفصيلا أكثر لنتائج التقارب على المعايير الدولية:

- ✓ دراسة تحليلية لأثر اختلافات البيئة الاقتصادية على تطوير معايير المحاسبة المالية؛
- ✓ أثر المفاضلة بين خاصتي التمثيل الصادق والملائمة على جودة التقارير المالية؛
- ✓ تحليل مشكلات ما بعد التطبيق لمعيار الإيرادات من العقود مع العملاء وأثره على قابلية المقارنة؛

- ✓ دراسة إمكانية إنشاء مجلس معايير محاسبة عربية وآفاق التوحيد المحاسبي في الدول العربية.

أما على الجانب المحلي، أعطت هذه الدراسة لمحة وبعض الأفكار العامة حول إطار لتحسين النظام المحاسبي المالي؛ وقد تكون نقطة بداية لدراسات أكثر تخصصا وعمقا وتفصيلا حول العناصر الواجب أخذها بعين الاعتبار لتقييم النظام المحاسبي المالي واستخلاص أهم المشاكل التي يعاني منها والحلول المقترحة والاستراتيجيات والتكتيكات الفعالة لبناء مرجعية محاسبية تضمن إنتاج معلومات مالية مفيدة وعالية الجودة:

- ✓ استراتيجية مقترحة لتطوير معايير محاسبية جزائرية وإصلاح الهيئات المحلية المشرفة عليها؛
- ✓ إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الكاملة ومدى قابلية تكييفها لملائمة البيئة الجزائرية؛
- ✓ تحليل متطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 في البيئة الجزائرية والحاجة إلى سوق مالي نشط.

****

كل الرجاء في الأخير أن أكون قد وُفقت في معالجة هذا الموضوع وساهمت ولو بالشيء القليل في تدعيم البحث العلمي والمكتبة الاقتصادية، لإفادة الطالب والجامعة الجزائرية والممارسين لمهنة المحاسبة والقائمين عليها في الجزائر، وعساها تكون بداية لفكرة ترى النور يوما ما...

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أمين السيد أحمد لطفي (2014)، **تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر؛
2. حسن عمر محمد، سعد الساكني (2015)، **معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
3. دونالد كيسو، جيري ويجانت (2005)، **المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول**، ترجمة أحمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر؛
4. رضوان حلوة حنان (2006)، **النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر؛
5. صادق الحسني (1994)، **التحليل المالي والمحاسبي**، عمان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية؛
6. طارق عبد العال حماد (2006)، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية-شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية**، الإسكندرية: الدار الجامعية؛
7. عباس مهدي الشيرازي (1990)، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع؛
8. ليزا ويفر (2016)، **إدارة التحول من US. GAAP إلى IFRS**، ترجمة لجنة البحوث والتطوير، الطبعة الأولى، القاهرة: دار حميثرا للنشر.
9. محمد مطر، موسى السويطي (2008)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات: القياس، العرض والإفصاح**، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر؛
10. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم (2004)، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الرسائل:

11. بالقاسم بن خليفه (2015)، **دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية - دراسة مقاربة** – أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة؛
12. حماده السعيد المعصراوى (2014)، **دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا؛

13. خالد بودبة (2018)، **دراسة أثر عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التو افق المحاسبي الدولي- حالة الجز ائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1؛

14. سميرة دواق (2020)، **مدى ملاءمة البيئة المحاسبية في الجز ائر لمتطلبات القياس والإفصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص بنوك ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،

15. صالح واضح (2020)، **أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القو ائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات الجز ائرية** – أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،

16. صلاح حواس (2008)، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛

17. عبد القادر روتال (2009)، **التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجز ائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛

18. علي بن موفقي (2017)، **أثر الإصلاحات المحاسبية بالجز ائر على جودة نظم المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة؛

19. منير بوعظم (2021)، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في القو ائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجز ائرية في ظل المعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة-** أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة؛

20. وردة بلعيد (2020)، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقو ائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية -دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية بالجز ائر-** أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

المقالات والملتقيات:

21. أمينة حفاصة، عباس فرحات (2018)، **جودة القو ائم المالية للمؤسسة الجز ائرية في ظل تبنّي معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS - دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة SCAEK-** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11 (02)، جامعة المسيلة، 86-97؛

22. إيمان بن السراج، عبد الرحمن عفيصة وإسماعيل سبتي (2021)، **إعداد القو ائم المالية الموحدة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة مجمع الرياض سطيف / الجز ائر-** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14 (01)، جامعة المسيلة، 317-331؛

23. إيمان ميمون، رفيق بشوندة (2017)، **أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي – دراسة مقارنة IAS 17 وSCF وIFRS 16** – مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 02 (03)، 140-153؛

24. جليلة زوهري (2013)، **واقع المحاسبة الجزائرية في ظل بيئة الأعمال الدولية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 03 (07)، 11-20؛

25. رائد جميل جبر (2017)، **الموائمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية-غزة، 25 (04)، 30-58؛

26. رمضان عارف رمضان محروس (2016)، **الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية -دراسة تحليلية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 03 (02)، 29-40؛

27. رنا السعيد السيد عمر (2020)، **أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) IFRS على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، 21(04)، 134-165؛

28. ريمة مناع، مولود لعرابة (2014)، **أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، (01)، 217-249؛

29. سعيدة رحيش (2015)، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 03 (01)، 200-219؛

30. عادل نقموش (2019)، **الأساليب الحديثة لكشف الممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في الجزائر- دراسة ميدانية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12 (02)، جامعة المسيلة، 709-727؛

31. عبد الرحمن زهير عبد القادر (2018)، **انعكاسات قانون ساربينز اوكسلي على دور ومسؤولية المدقق في اكتشاف ومنع الاحتيال**، مجلة الإدارة والاقتصاد، (117)، 272-284؛

32. علي جلابة، الهادي لرباع (2017)، **مستقبل المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية –دراسة تحليلية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (08)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 612-623؛

33. عماد علي السويح (2015)، **مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية- تقييم التجربة بعد أربعة عقود**، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 01 (02)، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، 02-26؛

34. عماد محمد رياض أحمد (2020)، **مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي -دراسة تطبيقية على البيئة السعودية**، مجلة الفكر المحاسبي، 24 (03)، 594-642؛

35. غنية بن حركو (2017)، **النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية -دراسة مقارنة-**، مجلة دراسات اقتصادية، 01 (04)، 106-130؛

36. كريمة حسن محمد محمد سليمان (2017)، **تفعيل دور استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في أعداد تقارير المستدامة**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"، 6-7 ماي 2017، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، 445-612؛

37. محمد السعيد سعيداني، بوبكر رزيقات (2018)، **مدى تو افق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)-دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 02 (01)، 250-269؛

38. محمد براق، عمر قمان (2011)، **أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 01-14؛

39. محمد حلو داود الخرسان، عبد الرضا حسن سعود (2016)، **تقويم فاعلية الرقابة على أداء الحكومات المحلية في ضوء بعض متطلبات قانونSOX - دراسة تطبيقية في عينة من المحافظات العر اقية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18 (03)، 218-230؛

40. محمد فراس، بالراقي تيجاني (2020)، **تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية رؤية تحليلية نقدية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23 (01)، 619-638؛

41. هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني (2011)، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر -؛

42. وائل محمد عبد الوهاب (2013)، **العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على القواعد مقابل المبادئ لتحسين جودة المعلومات المحاسبية – "دراسة تطبيقية"**، متوفرة على الرابط، https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/1_20.pdf تاريخ الاطلاع (2019/11/23)، 01-20؛

43. وليد سمير عبد العظيم الجبلى (2019)، **دراسة تحليلية للإطار المفاهيمي المشترك للمحاسبة المالية**، مجلة آفاق العلوم، 05 (01)، 01-15؛

44. يوسف خروبي، خالد مقدم، عمر الفاروق زرقون (2019)، **أثر تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة على الإفصاح المحاسبي الدولي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06 (01)، 101-110؛

45. يونس الزين، عبد الحميد حسياني (2016)، **خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة - حالة فضيحة شركة إنرون**، مجلة العلوم الإنسانية، (06)، 376 - 393.

القوانين والمراسيم:

46. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19، 2008؛

47. المرسوم التنفيذي رقم 96-318، المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، **يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 56، 1996؛

48. المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 2008/05/26، **المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 27، 2008.

49. المرسوم التنفيذي رقم 11-24، المؤرخ في 2011/01/27، **المتضمن تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 07، 2011؛

50. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، **يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 42، 2010؛

مواقع الأنترنيت:

51. ديلويت أند توش (2018)، **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): "الأدوات المالية"**، متوفر على الرابط: https://drive.google.com/file/d/1PASxQ68XFovKkj3UxJlMdmJEW4SRbvnw/view، تاريخ الاطلاع: (2019/06/05).

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

52. Alexander, D., Nobes, C. (2010), **Financial Accounting – An International Introduction**, 4th edition, England: Pearson Education Limited.

53. Barbe, O., Didelot, L. (2014), **Maitriser les IFRS**, 7ème édition ; Paris : Groupe Revue Fiduciaire.

54. Bragg, S. M. (2010), **Wiley GAAP 2011-Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.;

55. Brun, S. (2011), **Guide d'application des Normes IAS/IFRS**, Alger: BERTI Edition;

56. Churyk, N. T., Pearson, T. C., Weirich, T. R. (2012), **Mastering the FASB Codification and eIFRS: A Case Approach**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.;

57. Epstein, B. J., Nach, R., Bragg, S. M. (2009), **Wiley GAAP-Codification Enhanced**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.;

58. Epstein, B. J., Saafir, N. M. (2010), **Wiley GAAP: Practical Implementation Guide and Workbook,** Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.;

59. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., Warfield, T. D. (2013), **Financial Accounting-IFRS Edition**, 2nd edition, New Jersey, Hoboken: John Wiley & Sons, Inc.;

60. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., Warfield, T. D. (2013), **Intermediate Accounting**, 15th edition, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc.;

61. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., Warfield, T. D. (2014), **Intermediate Accounting- IFRS Edition**, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc.;

62. Langot, J. (2006), **Comptabilité anglo-saxonne-Normes US. GAAP et Rapprochements avec les IAS/IFRS**, 5ème édition, Paris : Economica ;

63. Lewis, R., Pendrill, D. (2004), **Advanced Financial Accounting**, 7th edition, England: Pearson Education Limited;

64. Nobes, C., Parker, R. (2008), **Comparative International Accounting**, 10th edition, England: Pearson Education Limited.

الرسائل:

65. Baudot, L. (2014), **A Study of the US GAAP-IFRS Convergence Process: Institutions and Institutionalization in Global Change**, Thesis presented to obtain the PHILOSOPHY DOCTOR in Business Administration, ESSEC Business School;

66. Ferring, J. E. (2004), **Rules-based vs. principles-based accounting standards: Analyzing the impact of amending APB No. 18 to a principles-based standard,** Presidential Scholars Theses (1990 – 2006), (68);

67. Haggenmüller, S. (2019), **Revenue recognition under IFRS 15-A critical evaluation of predefined purposes and implications for improvement,** A thesis submitted to in accordance with the requirements of the degree of Doctor of Business Administration, School of Business and Management, University of Gloucestershire, Munich;

68. Joseph, A. (2013), **An Analysis on the Advantages and Disadvantages of US. Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) Converging to International Financial Reporting Standards (IFRS)**, Honor thesis, Muma College of business, University of South Florida;

69. Sawani, A. M. (2016), **Essays on the U.S. GAAP-IFRS Convergence Project, the Nature of Accounting Standards, and Financial Reporting Quality,** A dissertation of Doctor of Philosophy in Business Administration, Florida International University.

المقالات والمتلقيات:

70. Baculik, E. K. (2010), **How IFRS Convergence Will Affect Accounting for Defined Benefit Plans,** The CPA Journal, New York, 80(09), 22-23;

71. Barth, M. E., Landsman, W. R., Lang, M., Williams, C. (2012), **Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?** Journal of Accounting and Economics, 54 (01), 68-93;

72. Beest, F., Braam, G. (2006), **Convergence through divergence-An analysis of relationships between qualitative characteristics of the conceptual frameworks of the FASB and IASB**, NiCE Working Paper 06 (102), Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, 01-18;

73. Beke, J. (2010), **International Accounting Harmonization: Evidence from Europe**, International Business and Management, 01 (01), Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures, 48-61;

74. Beuren, I. M., Hein, N., Klann, R. C. (2008**), Impact of the IFRS and US-GAAP on economic-financial indicators,** Managerial Auditing Journal, 23 (07), 632-649;

75. Bratton, W. W., Cunningham, L. A. (2009), **Treatment Differences and Political Realities in the GAAP-IFRS Debate,** Virginia Law Review, 95(4), 989-1023;

76. Burke, Q. L. (2019), **Why haven't U.S. GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project,** Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(02), 131-144;

77. Camfferman, K., Zeff, S. A. (2018) **The Challenge of Setting Standards for a Worldwide Constituency: Research Implications from the IASB's Early History**, European Accounting Review, 27 (02), DOI: 10.1080/09638180.2017.1296780, 289-312;

78. Donelson, D. C., McInnis, J., Mergenthaler, R. D. (2016), **Explaining Rules-Based Characteristics in U.S. GAAP: Theories and Evidence,** Journal of Accounting Research, Forthcoming, 54 (03), 827-861;

79. El Besseghi, M. (2019), **Comment Répondre à L'évolution des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS ?** Revue El Mouhassib, (04), 17-20;

80. Emard, G., Nahum, W. (2007), **Convergence IFRS-US GAAP-Enjeux identifies à partir de la pratique des groupes français cotés aux USA**, l'Académie Sciences Techniques Comptables Financiers, (09), 10-25;

81. Fosbre, A. B., Kraft, E. M., Fosbre, P. B. (2009), **The Globalization of Accounting Standards: IFRS Versus US. GAAP,** Global Journal of Business Research, 03(01), 61-71;

82. Garnsey, M. R., Zelka, S. L., Fisher, I. E. (2014), **Codification vs. US GAAP Hierarchy: A Preliminary Study of the Accounting Lexicon Post-Codification**, The International Journal of Digital Accounting Research, 14, 118-139;

83. Guggiola, G. (2010), **IFRS Adoption in The E.U., Accounting Harmonization and Markets Efficiency: A Review,** International Business & Economics Research Journal – December 2010, 09 (12), 99-112;

84. Hughes, S. B., Sander, J. F., (2007), **A U.S. Manager's Guide to Differences Between IFRS and U.S. GAAP**, Management Accounting Quarterly**,** 08 (04), 01-08;

85. Ismail, R. (2017), **An Overview of International Financial Reporting Standards (IFRS)**, International Journal of Engineering Science Invention, 06 (05), 15-24;

86. LoCascio, V. L. (2017), **The Convergence of US GAAP and IFRS**, Iowa State University Honors Program, Ivy College of Business (ISSN 2572-679X), 01-36;

87. Newman, N. F. (2007**), Enron and the Special Purpose Entities - Use or Abuse - The Real Problem - The Real Focus**, Law and Business Review of the Americas**,** 13 (01), 97-138;

88. Nobes, C. W., Zeff, S. A. (2016), **Have Canada, Japan and Switzerland Adopted IFRS?** Australian Accounting Review No. 78, 26 (03), CPA Australia, 284-290;

89. Obert, R. (2010) ; **XBRL: Comment Automatiser le Reporting Financier en IFRS** , Revue Française de Comptabilité, N°433, disponible sur http://www.focusifrs.com/content/view/full/5451 , consulté le (12/09/2019), 17-18;

90. Obradović, V., Karapavlović, N. (2014), **The convergence between IFRS and U.S. GAAP: past and perspectives,** 3rd International Scientific Conference contemporary issues in economics, business and management-EBM 2014, Faculty of Economics University of Kragujevac, Kragujevac, 505-519;

91. Ortega, X. (2017), **A Review of IFRS and U.S. GAAP Convergence History and Relevant Studies,** International Business Research; 10 (09), Published by Canadian Center of Science and Education, 31-38;

92. Radjah, T. (2019), **Séminaire du 21 janvier 2019 sur l'évaluation et la révision du Système Comptable Financier**, El- Mouhassib, (04), 13-15;

93. Sanko, H., Koldovskyi, A. V. (2017), **Comparative Analysis of IFRS and US GAAP**, Financial Markets, Institutions and Risks, 01(01), 14-22;

94. Satin, D., Huffman, T. (2015), **FASB and IASB Convergence: Asymptotic Relationship or Transmogrification**? Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 19(02), 239-249;

95. Tickell, G., Rahman, M., Alexandre, R. (2013), **You Say IFRS, I Say FASB…Let's Call the Whole Thing Off,** American Journal Of Business Education, 06(05), 505-512;

96. Trimble, M. (2017), **The Historical and Current Status of IFRS Adoption around the World**, SSRN Electronic Journal, DOI: 10.2139/ssrn.3276760, Available at: https://www.researchgate.net/publication/328668312_The_Historical_and_Current_Status_of_IFRS_Adoption_around_the_World , consulted (03/02/2018), 01-56;

97. Zeghba, T., Arioua, M. (2020), **The impact of international accounting standards (IAS / IFRS) on the activation of management control tools in the governance framework to improve the performance of economic enterprises,** Journal of Research in Finance and Accounting, 05 (02), University of Msila,155-140 .

مواقع الإنترنيت:

98. Alexander, D. & Al. (2011), **Reporting methods for Joint Ventures: which consequences for European listed companies?** Retrieved from https://hal.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/935843/filename/443_Alexander_Delvaille_Demerens_Le_Manh_Sacc on.docx consulted (28/07/2018);

99. Bogopolsky, A. (2015), **Does IFRS Have a Future in the US?** Retrieved from https://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-international-standards/discussion/does-ifrs-have-future-us , consulted (23/08/2019);

100. Bond, J. R. & Al. (2012), **Update on the Convergence of GAAP and IFRS**, retrieved from http://www.bondpecaro.com/images/FASB_IASB_Convergence_Article.pdf consulted (05/09/2018);

101. Brits, A. (2018), **Conceptual Framework 1989 and 2010**, retrieved from https://www.amybrits.com/conceptual-framework-1989-and-2010/, consulted (30/07/2019);

102. Cairns, D. (2001), **The Conceptual Framework- the International Experience**, retrieved from SSRN: https://ssrn.com/abstract=2379002, consulted (19/09/2019);

103. CFI Education (2019), Qualitative **Characteristics of Accounting Information-The fundamental (primary) and enhancing (secondary) qualitative characteristics**, retrieved from https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/accounting/qualitative-characteristics-of-accounting-information/ , consulted (27/11/2019);

104. CNCC (2020), **Cadre conceptuel révisé 2018**, récupéré sur http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/cadre_conceptuel_revise_2018, consulté (09/12/2020) ;

105. Congress (2002), **SARBANES-OXLEY ACT OF 2002**, Public Law 107–204, Approved July 30, 2002, 116 Stat. 745-As Amended Through P.L. 116–222, Enacted December 18, 2020, Sec. 108, retrieved at https://www.congress.gov/bill/107th-congress/house-bill/3763 consulted (09/02/2021);

106. Deloitte. (2012), **Fair value measurement**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/fvm , consulted (19/08/2018);

107. Deloitte. (2012), **Joint arrangements**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/projects/completed/consol/joint-arrangements , consulted (13/09/2017);

108. Deloitte. (2016), **Overview of IFRS/US GAAP Differences**, NAPCO conference, September 23, 2016, retrieved from https://rmgfinancial.com/core/files/rmgfinancial/uploads/files/7%20DELOITTE%20-%20NAPCO%20presentation.pdf, consulted (12/09/2019);

109. Deloitte. (2017), **IFRS 15 Revenue from contracts with customers: Are you ready for the "Big Change?"**, retrieved from: https://www2.deloitte.com/jo/en/pages/about-deloitte/articles/The-only-certainty-is/ifrs15-revenue-from-contracts-with-customers.html, consulted (27/02/2019);

110. Deloitte. (2017), **Insurance Contracts-Comprehensive Project**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/insurance consulted (09/09/2018);

111. Deloitte. (2018), **Conceptual Framework — IASB-FASB joint project**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/projects/completed/framework/framework-joint , consulted (03/12/2019);

112. Deloitte. (2018), **FASB Accounting Standards Codification**, retrieved from, https://dart.deloitte.com/USDART/home/codification#section-11 , consulted (05/06/2019);

113. Deloitte. (2018), **Financial reporting framework in Japan**, retrieved from: https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/asia/japan, consulted (09/08/2018);

114. Deloitte. (2019), **Conceptual Framework for Financial Reporting 2018**, retrieved from https://www.iasplus.com/en/standards/other/framework, consulted (22/09/2019);

115. Deloitte. (2019), **New and revised IFRS Highlighting the changes**, retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/nl/Documents/audit/deloitte-nl-audit-publicatie-ppd-new-and-revised-ifrs-2018-january-2019.pdf , consulted (23/09/2020);

116. Deloitte. (2020), **A Roadmap to Comparing IFRS Standards and U.S. GAAP: Bridging the Differences,** retrieved from https://www.iasplus.com/en/publications/us/ifrs-gaap-comparison , consulted (01/02/2021);

117. Deloitte. (2020), **Financial reporting framework in Algeria,** retrieved from: https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/africa/algeria , consulted (09/08/2020);

118. Deloitte. (2020), **Financial reporting framework in The United Kingdom**, retrieved from: https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/europe/uk, consulted (22/01/2021);

119. Deloitte. (2020), **IFRS 17: An Overview**, retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xe/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov31/new-kid-on-the-block-IFRS17_mepov31.pdf , consulted (30/09/2020);

120. Deloitte. (2020), **IFRS 9 — Financial Instruments**, retrieved from: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9, consulted (13/03/2020);

121. Deloitte. (2020); **XBRL-eXtensible Business Reporting Language**; retrieved from: https://www.iasplus.com/en/projects/research/short-term/xbrl#:~:text=XBRL%20(eXtensible%20Business%20Reporting%20Language,%2C%20statements%2C%20and%20audit%20schedules; consulted (02/01/2021);

122. Dufrasne, L. (2020), **IFRS 17: A comparison with IFRS 4 and an analysis of the impact of its application,** Louvain School of Management, Université Catholique de Louvain, Prom.: Yvan Stempnierwsky, retrieved from: http://hdl.handle.net/2078.1/thesis:23802, Consulted (02/03/2020);

123. Ernst & Young (2012), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.coursehero.com/file/14248393/US-GAAP-vs-IFRS/ consulted (12/10/2018);

124. Ernst & Young (2016), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifrs--the-basics---october-2016 consulted (23/09/2018);

125. Ernst & Young (2018), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifrs--the-basics---february-2018, consulted (12/11/2019);

126. Ernst & Young (2019), **Applying IFRS A closer look at IFRS 15, the revenue recognition standard IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers (Updated September 2019),** retrieved from:

https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/ifrs/ey-applying-revenue-september-2019.pdf consulted (07/05/2020);

127. Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018,** retrieved from: https://www.ey.com/en_gl/ifrs-technical-resources/ifrs-update-of-standards-and-interpretations-in-issue-at-31-december-2019 , consulted (30/09/2020);

128. Ernst & Young. (2012), **US GAAP versus IFRS-The basics,** retrieved from https://www.eyjapan.jp/library/issue/us/gaap-weekly-update/pdf/GAAP-2012-02-23-01.pdf consulted (12/09/2018);

129. EY. (2020), **IFRS adopted by the European Union- IFRS Standards and Amendments issued by the IASB and Endorsed by the EU as at 30 June 2020**, retrieved from: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/ifrs/ey-ifrs-eu-endorsement-30-june-2020.pdf?download, consulted (12/03/2021);

130. FAF (2014), **FASB Accounting Standards Codification®-About the Codification (v 4.10)**, retrieved from https://asc.fasb.org/imageRoot/47/49128947.pdf consulted (31/07/2018);

131. FAF (2019), **About GAAP**, retrieved from https://www.accountingfoundation.org/jsp/Foundation/Page/FAFBridgePage%26cid%3D1176164538898#section_2, consulted (17/09/2019);

132. FASB (1980), **Statement of Financial Accounting Concepts No. 2- Qualitative Characteristics of Accounting Information**, retrieved from https://fasb.org/Page/Document?pdf=con2.pdf&title=CON%202%20(AS%20ISSUED), consulted (22/08/2019);

133. FASB (2004), **FASB and IASB Discuss Plans for the Future**; retrieved from https://www.fasb.org/articles&reports/fasb&iasb_future_plans_tfr_may2004.pdf ; consulted (23/09/2017);

134. FASB (2013), **Comparability in International Accounting Standards—A Brief History,** retrieved from https://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Page&cid=1176156304264&d=&pagename=FASB%2FPage%2FSectionPage#The_2000s , consulted (17/09/2018);

135. FASB (2018), **Concept statements**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid=1176156317989, Consulted (19/08/2019);

136. FASB (2019), **Due Process**, retrieved from https://www.fasb.org/facts/due_process.shtml , consulted (12/09/2020);

137. FASB (2019), **FASB Staff**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1218220137486 , consulted (23/08/2019);

138. FASB (2019), **The Conceptual Framework,** retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/BridgePage&cid=1176168367774#section_4 , consulted (29/11/2019);

139. FASB (2020), **Comparability in International Accounting Standards—An Overview**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1176156245663, consulted (11/04/2020);

140. Golden, R. (2019), **Opening Remarks: The Road to Better Financial Reporting -Reflections on Comparability and Convergence,** The CPA Journal, retrieved from https://www.cpajournal.com/2019/08/26/the-road-to-better-financial-reporting/ , consulted (12/02/2020);

141. IASB (1989), **Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements**, retrieved from https://www.ifrs.org/ , consulted (09/11/2019);

142. IASB (2018), **Conceptual Framework for Financial Reporting-Project Summary**, Retrieved from: https://www.ifrs.org/-/media/project/conceptual-framework/fact-sheet-project-summary-and-feedback-statement/conceptual-framework-project-summary.pdf consulted (12/10/2019);

143. IASB (2018), **IFRS 17 Insurance Contracts**, retrieved from https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-17-insurance-contracts/ , consulted (17/10/2019);

144. IASB/FASB (2002), **Memorandum of Understanding "The Norwalk Agreement"**, retrieved from https://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Document_C&cid=1218220086560&d=&pagename=FASB%2FDocument_C%2FDocumentPage , consulted (05/12/2017);

145. IASB/FASB (2004), **FASB and IASB hold joint meeting**, retrieved from https://www.fasb.org/articles&reports/fasb&iasb_joint_mtg_tfr_nov2004.pdf, consulted (09/03/2018);

146. IASB/FASB (2006), **A Roadmap for Convergence between IFRSs and US GAAP 2006-2008: Memorandum of Understanding between the FASB and the IASB**, retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum.html, consulted (28/02/2018);

147. IASB/FASB (2008), **Completing the February 2006 Memorandum of Understanding: A progress report and timetable for completion,** retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum_0911.html , consulted (29/08/2018);

148. IFRS Foundation (2010), **The Conceptual Framework for Financial Reporting**, retrieved from: https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2010/conceptual-framework-2010/ , consulted (12/09/2019);

149. IFRS Foundation (2018), **IFRS Staff Paper**, Retrieved from, https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/meetings/2018/october/iasb/ap28a-prefaceifrs.pdf, consulted (03/09/ 2020);

150. IFRS Foundation (2020); **What is the due process and why does it matter?** Retrieved from: https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2020/08/what-is-the-due-process-and-why-does-it-matter/, consulted (03/01/2021);

151. Kartychak, J. (2020), **IFRS 3: is the road to convergence- really paved with good intentions,** retrieved from https://www.gaapdynamics.com/insights/blog/2020/01/28/ifrs-3-is-the-road-to-convergence-really-paved-with-good-intentions/ , consulted (01/07/2020);

152. Katz, D. (2014), **The Split Over Convergence-FASB and the IASB back away from the goal of a single global accounting language**, retrieved from https://www.cfo.com/gaap-ifrs/2014/10/split-convergence/ , consulted (15/09/2019);

153. KPMG (2008), **IFRS compared to U.S. GAAP: An overview**; Retrieved from https://www.contractualcfo.com/documents/KPMG_Comparison.US.GAAP.IFRS.pdf, consulted (08/02/2019);

154. Michael, S. (2020), **IFRS and GAAP Convergence: Why the US Resists International Reporting Standards**, retrieved from https://toughnickel.com/industries/IFRS-and-GAAP-Convergence-Why-the-US-Resists-International-Reporting-Standards , consulted (09/08/2020);

155. Ng, M. (2004), **The Future of Standards Setting,** The CPA Journal, retrieved from http://archives.cpajournal.com/2004/104/perspectives/nv9.htm, consulted (31/01/2019);

156. Pacter, P. (2013). **What have IASB and FASB convergence efforts achieved?** Retrieved from https://www.journalofaccountancy.com/issues/2013/feb/20126984.html , consulted (06/03/2017);

157. Pacter, P. (2017), **Pocket Guide to IFRS® Standards-The Global Financial Reporting Language**, London: IFRS® Foundation, retrieved from: https://www.ifrs.org/-/media/feature/around-the-world/pocket-guide/pocket-guide-2017.pdf, consulted (01/09/2019);

158. PwC (2017), **IFRS 9, Financial Instruments-Understanding the basics,** retrieved from: https://www.pwc.com/gx/en/audit-services/ifrs/publications/ifrs-9/ifrs-9-understanding-the-basics.pdf, consulted (17/11/2019);

159. PwC. (2010), **Open to comparison: Islamic finance and IFRS**, Retrieved from https://www.pwc.co.uk/assets/pdf/open-to-comparison-islamic-finance-and-ifrs.pdf, consulted (19/05/2018);

160. SEC (2003), **SEC Study on Adoption by the U.S. Financial Reporting System of a Principles-Based Accounting System**, retrieved from https://www.sec.gov/news/press/2003-86.htm consulted (07/09/2019);

161. Sunna, A. (2011), **"Condorsement" – New Path to IFRS,** Marcum Accountants Advisors, retrieved from https://www.marcumllp.com/insights/condorsement-new-path-to-ifrs consulted (28/11/2019);

162. Taylor, A. (2013), **IFRS convergence: does anybody care, and should they?** Retrieved from https://www.bermudareinsurancemagazine.com/article/irfs-convergence-does-anybody-care-and-should-they , consulted (13/11/2018);

163. **The official website of IFRS®:** https://www.ifrs.org/ ;

164. **US. GAAP Codification Official Website**, https://asc.fasb.org ;

165. Walworth, M. (2016), **Accounting Resources: Timesaving Tricks for the FASB Codification**; Retrieved from https://www.gaapdynamics.com/insights/blog/2016/03/29/timesaving-tricks-for-accounting-principles-and-the-fasb-codification/ , consulted (03/09/2018);

166. Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), **Global Convergence Project: U.S. GAAP Is Alive and Well,** retrieved from https://weaver.com/blog/global-convergence-project-us-gaap-alive-and-well , consulted (05/12/2019).

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: معايير المحاسبة الدولية (عام 2018)

رقم الإصدار	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية	سنة الإصدار/ التعديل
/	**الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية**	**The Conceptual Framework for Financial Reporting**	**2018**
المعايير المحاسبية الدولية (IASs)			
IAS 1	عرض القوائم المالية	Presentation of Financial Statements	2003
IAS 2	المخزون	Inventories	2003
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	Statement of Cash Flows	1992
IAS 8	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors	2003
IAS 10	الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقارير	Events after the Reporting Period	2003
IAS 12	ضرائب الدخل	Income Taxes	1996
IAS 16	الممتلكات، المنشآت والمعدات	Property, Plant and Equipment	2003
IAS 17	عقود الإيجار*	Leases*	2003
IAS 19	منافع الموظفين	Employee Benefits	2004
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	2008
IAS 21	آثار تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية	The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	2003
IAS 23	تكاليف الاقتراض	Borrowing Costs	2007
IAS 24	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة	Related Party Disclosures	2003
IAS 26	محاسبة وتقارير استحقاقات التقاعد	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans	1987
IAS 27	القوائم المالية المنفصلة	Separate Financial Statements	2003
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	Investments in Associates and Joint Ventures	2011
IAS 29	التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم الهائل	Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	2008

IAS 32	الأدوات المالية-العرض	Financial Instruments: Presentation	2003
IAS 33	ربحية السهم	Earnings per Share	2003
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	Interim Financial Reporting	1998
IAS 36	تدهور قيمة الأصول	Impairment of Assets	2004
IAS 37	المخصصات، الخصوم المحتملة والأصول المحتملة	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets	1998
IAS 38	الأصول غير الملموسة	Intangible Assets	2004
IAS 40	الممتلكات الاستثمارية	Investment Property	2003
IAS 41	الزراعة	Agriculture	2008
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs)			
IFRS 1	تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة	First-time Adoption of International Financial Reporting Standards	2003
IFRS 2	المدفوعات على أساس السهم	Share-based Payment	2004
IFRS 3	اندماج الأعمال	Business Combinations	2004
IFRS 4	عقود التأمين*	Insurance Contracts*	2004
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المقتناة بغرض البيع والعمليات المتوقفة	Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations	2004
IFRS 6	استكشاف وتقييم الأصول المنجمية	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources	2006
IFRS 7	الأدوات المالية-الإفصاح	Financial Instruments: Disclosures	2005
IFRS 8	التقارير القطاعية	Operating Segments	2006
IFRS 9	الأدوات المالية	Financial Instruments	2014
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	Consolidated Financial Statements	2011
IFRS 11	الترتيبات المشتركة	Joint Arrangements	2011
IFRS 12	الإفصاح عن المنافع في المنشآت الأخرى	Disclosure of Interests in Other Entities	2011
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	Fair Value Measurement	2011
IFRS 14	الحسابات المؤجلة النظامية	Regulatory Deferral Accounts	2014
IFRS 15	الإيرادات من العقود مع العملاء	Revenue from Contracts with Customers	2014
IFRS 16	عقود الإيجار	Leases	2016
IFRS 17	عقود التأمين	Insurance Contracts	2017

تفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC)			
SIC-7	مدخل إلى اليورو	Introduction of the Euro	1998
SIC-10	المساعدات الحكومية - العلاقة غير المحددة بأنشطة التشغيل	Government Assistance—No Specific Relation to Operating Activities	1998
SIC-15	عقود الإيجار التشغيلي - الحوافز *	Operating Leases—Incentives*	1999
SIC-25	ضرائب الدخل - التغييرات في الوضعية الضريبية للكيان أو المساهمين	Income Taxes—Changes in the Tax Status of an Entity or its Shareholders	2000
SIC-27	تقييم جوهر المعاملات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار *	Evaluating the Substance of Transactions Involving the Legal Form of a Lease*	2000
SIC-29	ترتيبات امتياز الخدمة: الإفصاحات	Service Concession Arrangements: Disclosures	2001
SIC-32	الأصول غير الملموسة - تكاليف مواقع الإنترنيت	Intangible Assets—Web Site Costs	2001
تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)			
IFRIC 1	التغييرات في إيقاف التشغيل الحالي والاستعادة والالتزامات المماثلة	Changes in Existing Decommissioning, Restoration and Similar Liabilities	2004
IFRIC 2	حصص الأعضاء في الكيانات التعاونية والأدوات المماثلة	Members' Shares in Cooperative Entities and Similar Instruments	2004
IFRIC 4	تحديد إمكانية احتواء الترتيب على عقد إيجار *	Determining whether an Arrangement contains a Lease*	2004
IFRIC 5	الحقوق في المصالح الناشئة عن إيقاف التشغيل، الاستعادة وصناديق إعادة تأهيل البيئة	Rights to Interests arising from Decommissioning, Restoration and Environmental Rehabilitation Funds	2004
IFRIC 6	الالتزامات الناشئة عن المشاركة في سوق خاص - نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية	Liabilities arising from Participating in a Specific Market—Waste Electrical and Electronic Equipment	2005
IFRIC 7	تطبيق نهج إعادة الصياغة بموجب معيار IAS 29 لإعداد التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم الهائل	Applying the Restatement Approach under IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	2005

IFRIC 10	التقارير المالية المرحلية والانخفاض في القيمة	Interim Financial Reporting and Impairment	2006
IFRIC 12	ترتيبات امتياز الخدمة	Service Concession Arrangements	2006
IFRIC 14	المعيار IAS 19 - الحد الأقصى لأصل المنفعة المحدد، والمتطلبات الأدنى للتمويل وتفاعلها	IAS 19—The Limit on a Defined Benefit Asset, Minimum Funding Requirements and their Interaction	2007
IFRIC 16	تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية	Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	2008
IFRIC 17	توزيعات الأصول غير النقدية على الملّاك	Distributions of Non-cash Assets to Owners	2008
IFRIC 19	تسوية الخصوم المالية بأدوات حقوق الملكية	Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments	2009
IFRIC 20	تكاليف التجريد في مرحلة إنتاج منجم سطحي	Stripping Costs in the Production Phase of a Surface Mine	2011
IFRIC 21	جباية الضرائب	Levies	2013
المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs			
IFRS for SMEs	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	IFRS for Small and Medium-sized Entities	2015

* سيتم إلغاء هذه الإصدارات واستبدالها بإصدارات جديدة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- **IFRS Official Website, https://www.ifrs.org**

الملحق رقم 02: معايير المحاسبة الأمريكية (عام 2018)

N°	Topic	الموضوع
المبادئ العامة- General Principles		
105	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام
العرض- Presentation		
205	Presentation of Financial Statements	عرض القوائم المالية
210	Balance Sheet	الميزانية
215	Statement of Shareholder Equity	قائمة حقوق الملكية
220	Income Statement—Reporting Comprehensive Income	قائمة الدخل - تقارير الدخل الشامل
225	Income Statement	قائمة الدخل
230	Statement of Cash Flows	قائمة التدفقات النقدية
235	Notes to Financial Statements	ملاحق القوائم المالية
250	Accounting Changes and Error Corrections	التغييرات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء
255	Changing Prices	تغير الأسعار
260	Earnings Per Share	ربحية السهم
270	Interim Reporting	التقارير المرحلية
272	Limited Liability Entities	الكيانات ذات المسؤولية المحدودة
274	Personal Financial Statements	القوائم المالية الشخصية
275	Risks and Uncertainties	المخاطر والشكوك
280	Segment Reporting	التقارير القطاعية
الأصول – Assets		
305	Cash and Cash Equivalents	الخزينة وما يعادلها
310	Receivables	الذمم المدينة
320	Investments—Debt and Equity Securities	استثمارات - سندات الدين وحقوق الملكية
321	Investments—Equity Securities	استثمارات - سندات حقوق الملكية
323	Investments—Equity Method and Joint Ventures	استثمارات - طريقة حقوق الملكية والترتيبات المشتركة
325	Investments—Other	استثمارات – أخرى
326	Financial Instruments—Credit Losses	الأدوات المالية - خسائر الائتمان

330	Inventory	المخزون
340	Other Assets and Deferred Costs	أصول أخرى وتكاليف مؤجلة
350	Intangibles—Goodwill and Other	الأصول غير الملموسة – الشهرة وغيرها
360	Property, Plant, and Equipment	ممتلكات، منشآت ومعدات
Liabilities - الخصوم		
405	Liabilities	الخصوم
410	Asset Retirement and Environmental Obligations	الالتزام بسحب الأصول والالتزامات البيئية
420	Exit or Disposal Cost Obligations	التزامات تكاليف الخروج أو الإزالة
430	Deferred Revenue	الإيرادات المؤجلة
440	Commitments	الالتزامات
450	Contingencies	الطوارئ
460	Guarantees	الضمانات
470	Debt	الديون
480	Distinguishing Liabilities from Equity	تمييز الالتزامات عن حقوق الملكية
Equity – حقوق الملكية		
505	Equity	حقوق الملكية
Revenue – الإيرادات		
605	Revenue Recognition	الاعتراف بالإيرادات
606	Revenue from Contracts with Customers	الإيرادات من العقود مع العملاء
610	Other Income	مداخيل أخرى
Expenses - المصاريف		
705	Cost of Sales and Services	تكلفة المبيعات والخدمات
710	Compensation—General	تعويضات- عموميات
712	Compensation—Nonretirement Postemployment Benefits	تعويضات – استحقاقات نهاية الخدمة قبل التقاعد
715	Compensation—Retirement Benefits	تعويضات - استحقاقات التقاعد
718	Compensation—Stock Compensation	تعويض -تعويض المخزون
720	Other Expenses	مصاريف أخرى
730	Research and Development	البحث والتطوير

740	Income Taxes	ضرائب الدخل
معاملات واسعة النطاق - Broad Transactions		
805	Business Combinations	اندماج الأعمال
808	Collaborative Arrangements	الترتيبات التعاونية
810	Consolidation	التوحيد
815	Derivatives and Hedging	المشتقات والتحوط
820	Fair Value Measurement	قياس القيمة العادلة
825	Financial Instruments	الأدوات المالية
830	Foreign Currency Matters	مسائل العملات الأجنبية
835	Interest	الفائدة
840	Leases	عقود الإيجار
842	Leases	عقود الإيجار
845	Nonmonetary Transactions	المعاملات غير النقدية
850	Related Party Disclosures	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
852	Reorganizations	إعادة التنظيم
853	Service Concession Arrangements	ترتيبات امتيازات الخدمة
855	Subsequent Events	الأحداث اللاحقة
860	Transfers and Servicing	التحويلات والخدمات
القطاعات – Industry		
905	Agriculture	الزراعة
908	Airlines	الخطوط الجوية
910	Contractors—Construction	شركات المقاولة – إنشاءات
912	Contractors—Federal Government	شركات المقاولة - الحكومة الفيدرالية
915	Development Stage Entities	كيانات في مرحلة التطوير
920	Entertainment—Broadcasters	ترفيه — إذاعة
922	Entertainment—Cable Television	ترفيه — تلفزيون
924	Entertainment—Casinos	ترفيه — كازينوهات
926	Entertainment—Films	ترفيه — أفلام
928	Entertainment—Music	ترفيه—موسيقى
930	Extractive Activities—Mining	الأنشطة الاستخراجية —التعدين

932	Extractive Activities—Oil and Gas	الأنشطة الاستخراجية — النفط والغاز
940	Financial Services—Broker and Dealers	الخدمات المالية — وسطاء ووكلاء
942	Financial Services—Depository and Lending	الخدمات المالية —الإيداع والإقراض
944	Financial Services—Insurance	الخدمات المالية — التأمين
946	Financial Services—Investment Companies	الخدمات المالية —شركات الاستثمار
948	Financial Services—Mortgage Banking	الخدمات المالية —خدمات الرهن العقاري
950	Financial Services—Title Plant	الخدمات المالية — المسح العقاري
952	Franchisors	مانحو الامتياز
954	Health Care Entities	كيانات الرعاية الصحية
958	Not-for-Profit Entities	الكيانات غير هادفة للربح
960	Plan Accounting—Defined Benefit Pension Plans	المحاسبة عن الخطط — خطط معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة
962	Plan Accounting—Defined Contribution Pension Plans	المحاسبة عن الخطط — خطط تقاعد المساهمات المحددة
965	Plan Accounting—Health and Welfare Benefit Plans	المحاسبة عن الخطط - خطط منافع الصحة والرفاهية
970	Real Estate—General	عقارات- عموميات
972	Real Estate—Common Interest Realty Associations	عقارات - جمعيات عقارية ذات نفع مشترك
974	Real Estate—Real Estate Investment Trusts	عقارات - صناديق الاستثمار العقاري
976	Real Estate—Retail Land	عقارات - تجزئة الأراضي
978	Real Estate—Time-Sharing Activities	عقارات - أنشطة مشاركة الملكية
980	Regulated Operations	عمليات منظمة
985	Software	البرمجيات
995	U.S. Steamship Entities	كيانات السفن الأمريكية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- **US. GAAP Codification Official Website, https://asc.fasb.org**

الملحق رقم 03: مقارنة بين أهم متطلبات المعايير الدولية والأمريكية (قبل عام 2002)

أولا- الاختلافات البسيطة

معايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الأمريكية
التقارير القطاعية - Segment Reporting	
- يجب تحديد كل القطاعات التشغيلية على أساس "المبدأ الأساسي" بغض النظر عن شكل التنظيم المستخدم. - الإفصاحات مطلوبة لكل من قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية.	- يجب تحديد قطاعات التشغيل على أساس المنتجات والخدمات وليس على أساس القطاعات الجغرافية. - الإفصاحات مطلوبة للقطاعات مع عدم التمييز بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية.
الممتلكات الاستثمارية - Investment Property	
- الممتلكات الاستثمارية (أو العقارات الاستثمارية) هي ممتلكات محتفظ بها لكسب إيرادات إيجارية أو أرباح رأسمالية أو كليهما. - يتم الاعتراف بها مبدئيًا بالتكلفة. لاحقا، يتم إعادة تقييمها باستخدام إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة. عند اختيار نموذج القيمة العادلة، يتم الاعتراف بتغيرات القيمة في قائمة الدخل.	- لا يتم التفريق بين الممتلكات الاستثمارية وغيرها من الممتلكات ولا يوجد تعريف محدد لها؛ تتم المعالجة المحاسبية لهذه الممتلكات مثلها مثل التثبيتات الأخرى. - يتم الاعتراف بها مبدئيًا بالتكلفة. لاحقا، يتم قياسها فقط باستخدام نموذج التكلفة.
تكاليف الاقتراض - Borrowing Costs	
- تكاليف الاقتراض تشمل فروق سعر الصرف من القروض بالعملات الأجنبية. - يُسمح بخيار تسجيل تكاليف الاقتراض كمصاريف، وبرسملة تكاليف الاقتراض الصافية بعد إجراء المقاصة بين مصاريف الفائدة ومداخيل الاستثمار المكتسبة من القروض المرتبطة بأصل مؤهل.	- لا تشمل تكاليف الاقتراض فروق أسعار الصرف. - يجب رسملة تكاليف الاقتراض الإجمالية المرتبطة بأصل مؤهل. ولا توجد مقاصة بين الفوائد المكتسبة على استثمار الأموال المقترضة وتكاليف الفائدة.
الإعانات الحكومية - Government Grants	
- يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن الكيان سيمتثل للشروط ذات الصلة وسيقوم باستلام المنحة. - عندما تكون المنحة الحكومية في شكل أصل غير نقدي، يتم الاعتراف بالأصل إما بالقيمة العادلة أو بالقيمة الاسمية.	- لا توجد إرشادات محددة حول محاسبة المنح المقدمة من الحكومة. - يجب الاعتراف بالأصل غير النقدي الممنوح بالقيمة العادلة عندما يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.
ضرائب الدخل - Income Taxes	

- جميع مبالغ الضرائب المؤجلة (أصول أو خصوم) تصنف على أنها غير متداولة في الميزانية.	- يمكن تصنيفها على أنها متداولة أو غير متداولة حسب طبيعة الأصل أو الخصم المرتبط.
الترتيبات المشتركة - Joint Venture	
- يُسمح إما بطريقة التوحيد التناسبي أو طريقة حقوق الملكية لمعالجة الحصص في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة (خيار القيمة العادلة غير متاح).	- يتم محاسبتها بشكل عام باستخدام طريقة حقوق الملكية (أو بالقيمة العادلة، إذا تم اختيار خيار القيمة العادلة).
الأحداث اللاحقة - Subsequent Events	
- يبدأ تقييم الأحداث اللاحقة من تاريخ التفويض بإصدار القوائم المالية. قد يأتي التفويض من الإدارة أو مجلس الإدارة حسب هيكل حوكمة الشركة والمتطلبات القانونية.	- يتم تقييم الأحداث اللاحقة بداية من تاريخ إصدار القوائم المالية أو إتاحتها للإصدار. تعتبر القوائم المالية صادرة عند توزيعها على المساهمين والمستخدمين الآخرين وتكون متوافقة مع المعايير الأمريكية. تعتبر القوائم المالية متاحة للإصدار عندما تكون متوافقة مع المعايير الأمريكية، وتم الحصول على جميع الموافقات اللازمة.
المخصصات والالتزامات المحتملة- Provisions and Contingent Liabilities	
- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون "من المحتمل" خروج تدفقات نقدية (تطبق ابتداء من احتمال 50%).	- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يصبح "من المرجح حدوثها" (وهذا يعني وصول الاحتمالية إلى 75-80%).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

1. ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 425- 429.
2. Susan B. Hughes, James F. Sander, (2007), **A U.S. Manager's Guide to Differences Between IFRS and U.S. GAAP**, Management Accounting Quarterly, 08 (04), P. 03;
3. Ernst & Young. (2012), **US GAAP versus IFRS-The basics,** retrieved from **https://www.eyjapan.jp/library/issue/us/gaap-weekly-update/pdf/GAAP-2012-02-23-01.pdf** consulted (12/09/2018), P. 10, 16,45;
4. KPMG (2008), **IFRS compared to U.S. GAAP: An overview**; Retrieved from https://www.contractualcfo.com/documents/KPMG_Comparison.US.GAAP.IFRS.pdf, consulted (08/02/2019); P.P. 60-61,92-93, 106-107, 126-127;
5. Deloitte. (2020), **A Roadmap to Comparing IFRS Standards and U.S. GAAP: Bridging the Differences,** retrieved from https://www.iasplus.com/en/publications/us/ifrs-gaap-comparison , consulted (01/02/2021), P. 40.

ثانيا- الاختلافات الجوهرية

	معايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الأمريكية
الاعتراف بالإيرادات -Revenue Recognition		
الإرشادات العامة	وجود مبادئ عامة للاعتراف بالإيرادات للسلع والخدمات.	وجود معايير عامة للاعتراف، لكن يتم استكمالها ودعمها بقواعد وتوجهات تطبيق مفصلة ومخصصة لقطاعات معينة.
عقود الخدمات	يسمح بالاعتراف المسبق عند أداء جزئي للخدمة.	لا يسمح بالاعتراف المسبق.
عقود البناء طويلة الأمد	تتم المعالجة المحاسبية لعقود البناء ذات السعر الثابت باستخدام طريقة نسبة التقدم. طريقة الإتمام غير مسموح بها.	تتم معالجة عقود البناء (بما في ذلك عقود السعر الثابت) باستخدام طريقة نسبة التقدم فقط إذا تم استيفاء معايير معينة؛ خلاف ذلك، على عكس المعايير الدولية، يتم استخدام طريقة الإتمام.
الأصول العينية طويلة الأجل - Tangible Long-Lived Assets		
القياس	مسموح بالتكلفة أو القيمة العادلة.	فقط على أساس التكلفة.
قياس انخفاض القيمة	نهج الخطوة الواحدة: حيث يتم قياس انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد (وهي قيمة الاستخدام أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، أيهما أكبر).	نهج الخطوتين: الخطوة الأولى اختبار وجود انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ تقيس الخطوة الثانية مقدار الانخفاض في القيمة باستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة.
الاعتراف بتدهور القيمة	إذا تم استخدام طريقة التكلفة، يتم الاعتراف بانخفاض القيمة في قائمة الدخل؛ إذا تم استخدام إعادة التقييم، فيتم عادة معالجة الانخفاض بالتعديل في الميزانية.	يتم الاعتراف بانخفاض القيمة في قائمة الدخل.
استرجاع خسارة الانخفاض	يتم عكس الخسارة المعترف بها في بعض الحالات.	بمجرد الاعتراف بالخسارة، لا يمكن استرجاعها.
تكاليف الإصلاحات الرئيسة	تتم رسملتها.	تسجل كمصاريف.
الأصول المعنوية طويلة الأجل - Intangible Long-Lived Assets		
مصاريف البحث والتطوير	- تسجل تكاليف البحث كمصاريف عند تحمّلها؛ وتكاليف التطوير تُرسمل وتُهتلك. - يتم إدراج قيمة الرسملة ضمن التدفقات النقدية الاستثمارية.	- تسجل مصاريف البحث والتطوير ضمن المصاريف وقت تحمّلها. - يتم إدراج المصاريف ضمن التدفقات النقدية التشغيلية.

اختبار انخفاض القيمة	يتطلب نهج الخطوة الواحدة إجراء حساب خسارة انخفاض القيمة في حالة وجود مؤشرات انخفاض في القيمة، على الأقل مرة سنويًا.	في حالة وجود مؤشرات انخفاض في القيمة على الأقل مرة سنويا، يتخذ الكيان نهجًا من خطوتين يتطلب إجراء اختبار قابلية الاسترداد أولاً (تتم مقارنة القيمة الدفترية للأصل مع مجموع التدفقات النقدية المستقبلية غير المخصومة الناتجة عن الاستخدام والإزالة النهائية). إذا وجد أن الأصل غير قابل للاسترداد، يجب حساب خسارة انخفاض القيمة.
حساب انخفاض القيمة	هو المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد؛ القيمة القابلة للاسترداد هي الأكبر بين: (1) القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع و (2) قيمة الاستخدام (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المستخدمة، بما في ذلك قيمة الاستبعاد).	المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته العادلة، كما هو منصوص عليه في المعيار ASC 820.
طريقة اختبار انخفاض قيمة الشهرة	يتطلب نهج الخطوة الواحدة إجراء اختبار انخفاض القيمة على مستوى وحدة توليد النقد من خلال مقارنة القيمة الدفترية للوحدات المولّدة للنقد مع قيمتها القابلة للاسترداد.	لدى الكيانات خيار التقييم النوعي إذا كان من المرجح أن تكون القيمة العادلة لوحدة إعداد التقارير أقل من قيمتها الدفترية. إذا كان الأمر كذلك، فإن النهج المكون من خطوتين يتطلب إجراء اختبار قابلية الاسترداد أولاً على مستوى وحدة التقارير (تتم مقارنة القيمة الدفترية لوحدة التقارير مع قيمتها العادلة). إذا تجاوزت القيمة الدفترية لوحدة التقارير قيمتها العادلة، فيجب إجراء اختبار انخفاض القيمة.
حساب خسارة القيمة للشهرة	يتم تخصيص خسارة انخفاض القيمة على وحدة توليد النقد (المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد المبلغ القابل للاسترداد).	المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للشهرة القيمة العادلة الضمنية للشهرة ضمن وحدة التقارير الخاصة بها.
استرجاع خسارة الانخفاض	يمكن عكس خسارة الانخفاض المعترف بها.	بمجرد الاعتراف بالخسارة، لا يمكن عكسها.
إعادة التقييم	مسموح بها.	محظورة.
الأدوات المالية - Financial Instruments		

التصنيف	يتم تصنيف جميع الاستثمارات المالية، بما في ذلك الأوراق المالية، على أنها استثمارات تجارية أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.	يتم تصنيف الأوراق المالية فقط على أنها للمتاجرة أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
قياس الأوراق المالية غير المسعّرة	بالتكلفة أو القيمة العادلة إذا أمكن قياسها بشكل موثوق.	بالتكلفة فقط.
تحديد فعالية التحوط	يجب إثباته في جميع الحالات.	يمكن افتراضه في بعض الحالات.
التحوط الكلي	مسموح به.	محظور.
المخزون – Inventory		
الأساليب	طريقة LIFO محظورة.	مسموح بطريقة LIFO .
انخفاض القيمة	الأقل بين التكلفة أو صافي القيمة المحققة.	الأقل بين التكلفة أو القيمة السوقية.
استرجاع مؤونة الانخفاض	يجب استرجاع مؤونة تدهور القيمة في المخزون في ظل ظروف معينة	يمنع استرجاع مؤونة تدهور القيمة.
اندماج الأعمال وتوحيد القوائم المالية - Business Combinations and Consolidated Financial Statements		
أساس التوحيد	يتم توحيد القوائم المالية بالاعتماد على أساس الرقابة؛	التوحيد يتم في حالة ملكية الأغلبية؛
تاريخ التوحيد	يستخدم تاريخ السيطرة للاعتراف بعمليات الاستحواذ.	يستخدم تاريخ الإغلاق بشكل عام للاعتراف بعمليات الاستحواذ.
نطاق التوحيد	مطلوب للكيانات الخاضعة للسيطرة باستثناء الحصص في الشركات التابعة المصنفة على أنها "محتفظ بها للبيع".	مطلوب للشركات التابعة المملوكة بالأغلبية باستثناء حالة عدم ممارسة الشركة الأم للرقابة.
السياسات المحاسبة الرئيسة والفرعية	يجب أن تتوافق.	ليس من الضروري أن تتوافق.
التزامات ما بعد الاستحواذ	الاعتراف فقط بالمخصصات التي تم الاعتراف بها من قبل الشركة المشتراة.	الاعتراف فقط بالأنشطة الحالية التي بدأت قبل الاستحواذ، على أن تكتمل في عام واحد.
قياس حقوق الأقلية	يمكن قياس مكونات حقوق الأقلية على النحو التالي: (1) القيمة العادلة، بما في ذلك الشهرة، أو (2) بالحصة النسبية من القيمة	يتم قياس حقوق الأقلية بالقيمة العادلة، بما في ذلك الشهرة.

	العادلة لصافي الأصول المحددة للشركة المشتراة، باستثناء الشهرة.	
عقود الإيجار – Leases		
تصنيف عقود الإيجار التمويلية	- بناءً على فحص المخاطر والمنافع المحوّلة. - يتم تطبيق نهج يعتمد أكثر على التقديرات، ولا يتم تطبيق أية قواعد تقوم على نسب مئوية لتحديد طبيعة عقد الإيجار.	- بناءً على وجود معيار من أربعة معايير محددة. - يوجد اختبارين رقميين للتفرقة بين عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية، يعتبر عقد الإيجار تمويلي (رأسمالي) عندما تغطي فترة الإيجار (75%) من العمر الإنتاجي للأصل أو عندما تمثل القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار (90%) من تكلفة الأصل.
عقود إيجار الأراضي والمباني	يتم تقييم عنصري الأرض والبناء في عقد الإيجار بشكل منفصل مع تقييم جميع المؤشرات ما لم يكن المبلغ الذي سيتم الاعتراف به مبدئيًا لعنصر الأرض غير مهم، في هذه الحالة سيتم التعامل مع العنصرين كوحدة واحدة لأغراض تصنيف الإيجار. لا يوجد أي اختبار رقمي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل الأرض والبناء بشكل منفصل.	يتم تصنيف عقد إيجار الأراضي والمباني الذي ينقل الملكية إلى المستأجر أو يحتوي على خيار الشراء على أنه عقد إيجار تمويلي من قبل المستأجر بغض النظر عن القيمة النسبية للأرض. إذا كانت القيمة العادلة للأرض عند البداية تمثل أقل من 25% من إجمالي القيمة العادلة لعقد الإيجار، يقوم المستأجر بمعالجة الأرض والمباني كوحدة واحدة بغرض تقييم 75% و90% من الاختبارات المذكورة أعلاه. خلاف ذلك، يجب على المستأجر فصل مكونات الأرض والمبنى، ويخضع المبنى فقط لاختبارات 75% و 90% في هذه الحالة.
المعاشات ومنافع ما بعد التقاعد - Pensions / Post-retirement Benefits		
المحاسبة عن مزايا التقاعد	يتم احتساب جميع المزايا المقدمة بعد التوقف عن العمل، أي قبل التقاعد وأثناءه، بموجب مجموعة واحدة من المتطلبات ويشار إليها باسم مزايا ما بعد التوظيف.	يتم تقسيم مزايا ما بعد انتهاء الخدمة إلى مزايا ما بعد التقاعد (تُقدم أثناء التقاعد) ومزايا أخرى بعد انتهاء الخدمة (تُقدم بعد انتهاء العمل ولكن قبل التقاعد). تختلف المعالجة المحاسبية لمزايا ما بعد التقاعد حسب نوع المزايا المقدمة.
تكاليف الخدمة السابقة	تسجل كمصاريف.	يتم إهتلاكها خلال فترة الخدمة أو العمر المتوقع للعمال.
الحد الأدنى من الالتزام.	لا يوجد حد أدنى للالتزام المدرج في الميزانية.	يظهر على الأقل التزام مزايا المعاش التقاعدي المتراكم غير الممول في الميزانية كحد أدنى من الالتزامات.

أصول المعاشات التقاعدية	يوجد بعض القيود على الاعتراف بأصول التقاعد.	لا قيود على الاعتراف بأصول التقاعد.
استحقاقات إنهاء الخدمة	تسجل كمصاريف عندما يلتزم صاحب العمل بالدفع.	تسجل كمصاريف عندما يقبل الموظفون ويمكن تقدير المبلغ.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

1. ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 425- 429؛
2. Ernst & Young. (2011), Op.Cit, P.P. 12, 22, 37, 38, 31;
3. Susan B. Hughes, James F. Sander, (2007), Op.Cit**,** P. 04;
4. KPMG (2008), Op.Cit; P.P.108-109, 70-71, 102-103;
5. Hanna Sanko, Artem V. Koldovskyi (2017), **Comparative Analysis of IFRS and US GAAP**, Financial Markets, Institutions and Risks, 01(01), P. 20.

الملحق رقم 04: درجة التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والأمريكية (عام 2018)

رقم الإصدار	الموضوع	تقارب كبير	تقارب جزئي	غير متقاربة
/	الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية		×	
IAS 1	عرض القوائم المالية	×		
IAS 2	المخزون		×	
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	×		
IAS 8	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	×		
IAS 10	الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية		×	
IAS 12	محاسبة ضرائب الدخل		×	
IAS 16	الممتلكات، المنشآت والمعدات		×	
IAS 19	منافع الموظفين	×		
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية		×	
IAS 21	آثار التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية	×		
IAS 23	تكاليف الاقتراض	×		
IAS 24	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة		×	
IAS 27	القوائم المالية المستقلة		×	
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	×		
IAS 29	التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم الهائل			×
IAS 32	الأدوات المالية: العرض		×	
IAS 33	عائدات السهم	×		
IAS 34	التقارير المالية المرحلية		×	
IAS 36	تدهور قيمة الأصول			×
IAS 37	المخصصات، الخصوم المحتملة والأصول المحتملة			×
IAS 38	الأصول غير الملموسة			×

IAS 40	الممتلكات الاستثمارية			×
IAS 41	الزراعة			×
IFRS 1	تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة			×
IFRS 2	المدفوعات على أساس السهم	×		
IFRS 3	اندماج الأعمال	×		
IFRS 4	عقود التأمين		×	
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المقتناة بغرض البيع والعمليات المتوقفة		×	
IFRS 6	استكشاف وتقييم الأصول المنجمية		×	
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاح	×		
IFRS 8	التقارير القطاعية	×		
IFRS 9	الأدوات المالية			×
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	×		
IFRS 11	الترتيبات المشتركة	×		
IFRS 12	الإفصاح عن المنافع في المنشآت الأخرى	×		
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	×		
IFRS 14	الحسابات المؤجلة النظامية			×
IFRS 15	الإيرادات من العقود مع الزبائن	×		
IFRS 16	عقود الإيجار		×	
IFRS 17	عقود التأمين			×

Source: Deloitte. (2016), **Overview of IFRS/US GAAP Differences**, NAPCO conference, September 23, 2016, retrieved from https://rmgfinancial.com/core/files/rmgfinancial/uploads/files/7%20DELOITTE%20-%20NAPCO%20presentation.pdf, consulted (12/09/2019), P. 07.

ملخـــــص: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية ونظيرتها الأمريكية، وعلى ضوء ذلك صياغة إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية من خلال إصلاح النظام المحاسبي المالي. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن للوصول إلى نتائج البحث؛ والتي تتمثل أساسا في أن التقارب المحاسبي الدولي هو وسيلة غير فعالة لتحقيق هدف المجموعة الواحدة من المعايير في ظل الاختلافات بين الدول التي لا يمكن الغاؤها والتحديات التي لا يمكن تجاوزها. من جهته، حقق مشروع التقارب الدولي-الأمريكي عدّة نتائج إيجابية ساهمت في تحسين بعض متطلبات معايير المحاسبة الدولية، خاصة الإطار المفاهيمي ومعيار الاعتراف بالإيرادات، والتي سيكون لها تأثير مهم في تعزيز جودة المعلومات المالية. وبالتالي، يمكن الاستفادة من تجربة التقارب بين المعايير الدولية ونظيرتها الأمريكية -على الرغم من وجود بعض النقائص والانتقادات- في إصلاح النظام المحاسبي المالي ليكون مرجعية محاسبية ملائمة تضمن إنتاج معلومات مالية مفيدة وعالية الجودة، ومواكبة للتطورات على المستويين المحاسبي الدولي والاقتصادي. وعلى هذا الأساس، وجب القيام بتحديث النظام المحاسبي المالي وتعديله بشكل جوهري وتهيئة البيئة الجزائرية بكافة جوانبها لاحتواء هذا التغيير.

الكلمات المفتاحية: التقارب؛ معايير المحاسبة الدولية؛ معايير المحاسبة الأمريكية؛ جودة المعلومة المالية؛ النظام المحاسبي المالي.

Abstract: This study aimed to evaluate the project of convergence between the International Financial Reporting Standards (IFRS) and Generally Accepted Accounting Principles in the United States (US. GAAP), and in light of this, formulate a proposed framework to improve the quality of financial information through reforming the Financial Accounting System. The descriptive analytical, and comparative methods were used to reach the research results, which are mainly represented in the fact that international accounting convergence is an ineffective way to achieve the objective of a single-set of standards in light of the differences between countries that cannot be canceled and the challenges that cannot be overcome. For its part, the IFRS-US.GAAP Convergence Project has achieved several positive results that have contributed to improving some requirements of IFRS, especially the Conceptual Framework and the revenue recognition standard, which will have an important impact on enhancing the quality of financial information. Thus, it is possible to benefit from the experience of convergence between IFRS and US. GAAP - despite the presence of some shortcomings and criticisms - in reforming the Financial Accounting System to be an appropriate accounting reference that ensures the production of useful and high-quality financial information, and keeps pace with developments at the international and economic accounting contexts. On this basis, the Financial Accounting System must be modernized and fundamentally modified, and the Algerian environment in all its aspects must be prepared to contain this change.

Keywords: Convergence; IFRS; US. GAAP; Quality of financial information; Financial Accounting System.

Résumé: Cette étude visait à évaluer le projet de convergence entre les Normes Internationales d'Information Financière (IFRS) et les Principes Comptables Généralement Reconnus aux États-Unis (US. GAAP), et à la lumière de cela, formuler des propositions pour améliorer la qualité de l'information financière à travers la réforme du Système Comptable financier. Les méthodes analytiques descriptives et comparatives ont été utilisées pour atteindre les résultats de la recherche. Qui se traduisent principalement par le fait que la convergence comptable internationale est un moyen inefficace d'atteindre l'objectif d'un référentiel unique au regard des différences entre pays qui ne peuvent être annulées et des défis qui ne peuvent être surmontés. Pour sa part, le projet de convergence IFRS-US.GAAP a obtenu plusieurs résultats positifs qui ont contribué à améliorer certaines exigences des IFRS, en particulier le cadre conceptuel et la norme de comptabilisation des revenus, ce qui aura un impact important sur l'amélioration de la qualité de l'information financière. Ainsi, il est possible de bénéficier de l'expérience de la convergence entre les IFRS et les US. GAAP - malgré la présence de certaines lacunes et critiques - dans la réforme du Système Comptable Financier pour en faire une référence comptable appropriée qui assure la production d'informations financières utiles et de haute qualité, et suit le rythme des développements dans les contextes comptables internationaux et économiques. Sur cette base, le Système Comptable Financier doit être modernisé et fondamentalement modifié, et l'environnement algérien dans tous ses aspects doit être préparé à contenir ce changement.

Mots-clés: Convergence ; IFRS ; US. GAAP; Qualité de l'information financière ; Système Comptable Financier.